RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الإستراتيجي السنوي

اضْطِرَابُ النِّظَامِ الدَّوْلِيِّ وَارْتِدَادَاتُهُ الإِقْلِيمِيَّةُ

2022

www.rasanah-iiis.org

Rasanahiiis

التقرير الإستراتيجي السنوي

2022

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون الإشارة
إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

Rasanahiiis

www.rasanah-iiis.org

المحتويات

الملخص التنفيذي صـ 5

تحولات السياسة الخارجية السعودية والاستقرار الإقليمي صـ 13

المحور الأول: التحولات الإستراتيجية في البيئة الدولية وإرهاصات الانتقال نحو التعددية صـ 21

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن والنظام الدوليين..... 22
أولًا: الدوافع الروسية للحرب على أوكرانيا..... 23
ثانيًا: المكاسب والخسائر الروسية..... 24
ثالثًا: تداعيات الصراع على النظام والأمن الدوليين..... 25
خاتمة: النتائج ومستقبل الصراع بين روسيا والغرب..... 27
المأزق الأوروبي وأنماط الاستجابة للتحديات المتصاعدة..... 30
أولًا: الحرب الروسية وعودة أجواء الحرب الباردة إلى الساحة الأوروبية..... 31
ثانيًا: النقاش الأوروبي-الأمريكي..... 32
ثالثًا: المعضلة الأوروبية..... 33
خاتمة: التحديات أمام أوروبا ومستقبل الصراع في أوكرانيا..... 34
معضلة تايوان وتفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»..... 36
أولًا: تفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»..... 37
ثانيًا: التصعيد الأمريكي ضد الصين في الملف التايواني..... 39
ثالثًا: دوافع التصعيد الأمريكي-الصيني حول الملف التايواني..... 41
خاتمة: مآلات التصعيد الأمريكي-الصيني حول تايوان خلال 2023م..... 43
الولايات المتحدة والدفاع عن مكانتها في مواجهة التحديات الدولية..... 46
أولًا: المكانة الأمريكية المتراجعة وتحدي القوى الصاعدة للنظام الدولي..... 47
ثانيًا: المنافَسة الإستراتيجية والإجراءات الأمريكية لمواجهة القوى التعديلية..... 49
خاتمة: التحديات ومستقبل الهيمنة الأمريكية..... 52
أزمات الاقتصاد العالمي في ضوء الصراع بين القوى العظمى..... 56
أولًا: تأثير ارتفاع أسعار الغذاء في الأمن الغذائي حول العالم..... 57
ثانيًا: أزمة الطاقة..... 61
دوائر التأثير ومسارات المستقبل..... 61
ثالثًا: أوضاع الاقتصاد العالمي واتجاهاته..... 64
خاتمة: اتجاهات الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المتصاعدة..... 66
التطورات العسكرية العالمية وقضايا الأمن غير التقليدي..... 70
أولًا: التصعيد في مجال الفضاء الخارجي..... 71
ثانيًا: تزايد الصدامات في الفضاء الإلكتروني..... 72
ثالثًا: المسيرات المتقدمة بدائل للأسلحة الهجومية التقليدية..... 73
رابعًا: سباق لتزويد المنظومات العسكرية بالأسلحة «فرط الصوتية»..... 75
خامسًا: تغيُّر المناخ والهجرة كمهددات للأمن والاستقرار..... 76
سادسًا: ظاهرة المقاتلين الأجانب والشركات العسكرية الخاصة في الصراعات والحروب..... 76
خاتمة: نحو تهديدات غير تقليدية للأمن والاستقرار الدولي..... 78
أزمة جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»..... 80
أولًا: الجماعات الجهادية والإخفاقات المتتالية..... 81
ثانيًا: «جماعة الإخوان المسلمين».. صراع الأجنحة وانحسار المرجعية..... 83
ثالثًا: تحولات «الإسلام السياسي الشيعي»..... 85
خاتمة: مستقبل جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»..... 86

المحور الثاني | التحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.. الترتيبات الإقليمية في بيئة غير مستقرة — ص 89

التوجهات الأمريكية نحو الشرق الأوسط في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة 90
أولًا: القلق الأمريكي من التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط 91
ثانيًا: أبرز التحركات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في 2022م 92
خاتمة: النتائج ومستقبل الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط 95
ديناميكية السياسة الخارجية التركية في أقاليم متعددة 98
أولًا: الوساطة التركية في الحرب الروسية على أوكرانيا 99
ثانيًا: أبعاد العملية العسكرية التركية في شمال سوريا والعراق 99
ثالثًا: استعادة تركيا العلاقات مع القوى العربية الفاعلة 100
رابعًا: دور تركيا النشط في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان 101
خاتمة: اتجاهات السياسة التركية خلال عام 2023م 102
إسرائيل بين معضلات الداخل وتحدّيات الخارج 104
أولًا: الأزمة السياسية في الداخل الإسرائيلي 105
ثانيًا: تفاقم التحديات والتهديدات الخارجية لإسرائيل 107
ثالثًا: العدوان الإسرائيلي على غزة وانعكاساته على فصائل المقاومة الفلسطينية 109
خاتمة: اتجاهات التحديات الداخلية والخارجية لإسرائيل في 2023م 110

المحور الثالث | الحالة الإيرانية.. حكومة رئيسي ومتغيرات الساحة الداخلية والخارجية — ص 113

الاستقرار الهش.. ملامح المشهد الداخلي في إيران في ظل رئيسي 114
تقييم الأداء السياسي لحكومة رئيسي بعد عام من تولي السلطة 114
أولًا: غضبٌ شعبي يكشف إخفاقًا حكوميًا في الوفاء بالوعود 115
ثانيًا: الحكومة بين إنكار الواقع وتأييد المرشد 115
ثالثًا: حكومة رئيسي واللجوء للقمع في ظل تراجُع الأداء 116
رابعًا: تواضُع نتائج التوجهات الخارجية لحكومة رئيسي 118
خاتمة: الخيارات المستقبلية لحكومة رئيسي على الصعيدين الداخلي والخارجي 118
الاقتصاد المتأزم.. فاعلية سياسات رئيسي لحل المشكلات الاقتصادية 120
خاتمة: واقعٌ مؤلم ومستقبلٌ مضطرب 124
المنظومة الأمنية الإيرانية..
مواطن الضعف والتعاطي الرسمي تجاه الاختراقات الأمنية 126
أولًا: مسارات الاختراقات الأمنية في 2022م 127
ثانيًا: التعاطي الإيراني مع الاختراقات 128
ثالثًا: هشاشة المنظومة الأمنية الداخلية 128
خاتمة: التوجهات المستقبلية الإيرانية لمجابهة الاختراقات الأمنية 130
تحوُّلات الخطاب الشيعي 132
أولًا: أزمة الحجاب في إيران 133
ثانيًا: استقالة الحائري.. الصراع حول المرجعية 134
خاتمة: مستقبل الخلاف الشيعي-الشيعي 136
خيارات الردع والشراكة.. سياسات إيران الدفاعية وتعاونها مع الصين وروسيا 138
أولًا: التعاون الروسي-الإيراني يأخذ مسارًا تصاعديًا 139
ثانيًا: معادلة الشراكة الإيرانية-الصينية 140
خاتمة: مستقبل التعاون الدفاعي الإيراني مع الصين وروسيا 140
التطورات الاجتماعية في إيران عام 2022م 142
أولًا: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) 143
ثانيًا: مؤشر المخاطر الاجتماعية (SRI) 143
ثالثًا: مؤشر التنمية المرتبط بالجنس (GDI) 145
خاتمة: اتجاهات الوضع الاجتماعي في إيران خلال 2023م 146

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

تأرجُح النفوذ.. التواجد الإيراني في الإقليم العربي على ضوء التحولات الإقليمية والدولية 148
التقارب الخليجي-الإيراني في إقليم مضطرب 148
أولًا: مؤشرات إيجابية للتقارب بين الجانبين الخليجي-الإيراني 149
ثانيًا: العقبات التي تعترض العلاقات الخليجية-الإيرانية 150
خاتمة: سيناريوهات العلاقات الخليجية-الإيرانية المحتملة للعام 2023م 152
أبعاد التسوية السياسية وحدود التأثير الإيراني على المشهد اليمني 154
أولًا: استحقاقات السلام بين التعنُّت الحوثي والأجندة الإيرانية 155
ثانيًا: جهود التحالف العربي لإعادة ملف التسوية السياسية للصدارة الدولية 157
خاتمة: آفاق الأزمة اليمنية في 2023م 158
احتدام الصراع الشيعي-الشيعي في الساحة العراقية 160
أولًا: قضايا الصراع الشيعي في العراق 161
ثانيًا: سِمات الصراع الشيعي 162
ثالثًا: تداعيات الصراع الشيعي على النفوذ الإيراني 162
خاتمة: الصراع الشيعي ومستقبل الدور الإيراني في العراق خلال 2023م 163
إشكالية تشابُك المصالح والتمدُّد الإيراني في سوريا 166
أولًا: سياسة إيران تجاه سوريا في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية 167
ثانيًا: التصعيد العسكري في سوريا والحسابات الإيرانية والإسرائيلية 169
خاتمة: نتائج واتجاهات محتملة لعام 2023م 170
«حزب الله» وتحديات الدور في لبنان 172
أولًا: الانتخابات البرلمانية وخسارة «حزب الله» الأغلبية 173
ثانيًا: «حزب الله» ومعضلة الاستحقاقات الدستورية 173
ثالثًا: مفاوضات ترسيم الحدود البحرية اللبنانية وموقف الحزب 173
خاتمة: نتائج واتجاهات محتملة لعام 2023م 174
بيئة مواتية.. التحركات الإيرانية على الساحة الدولية في ظل تصاعُد التنافس بين القوى العظمى 176
العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين الدبلوماسية الحذِرة والثقة المفقودة 176
أولًا: مسار الدبلوماسية ومأزق تسوية الخلافات بشأن الاتفاق النووي 177
ثانيًا: مسار المواجهة بين العقوبات الأمريكية ومحاولة إيرانية لتحييد تأثيراتها 178
ثالثًا: انعكاس الخلافات على التوجُّهات الإقليمية والدولية 178
خاتمة: اتجاهات العلاقات في ظل التمسُّك بخياري الانخراط والمواجهة 180
التقارب الروسي-الإيراني ما بعد الأزمة الأوكرانية 184
أولًا: شراكة روسية-إيرانية آخذة في التوسُّع 185
ثانيًا: التعاون العسكري الروسي-الإيراني 185
ثالثًا: توسيع الشراكات الاقتصادية بين روسيا وإيران 187
خاتمة: اتجاهات العلاقة بين إيران وروسيا في ظل تأزُّم علاقات البلدين مع الغرب 188
«بريكس» بعد «شنغهاي».. الدوافع الإيرانية-الصينية لتعميق الشراكة والتعاون 190
أولًا: إيران والصين على طريق التعاون 191
ثانيًا: دوافع تعميق الشراكة بين إيران والصين في ضوء «بريكس» 192
ثالثًا: الأهمية الجيوسياسية لـ«بريكس» في سياق العلاقات الإيرانية-الصينية 193
رابعًا: تحديات انضمام إيران لـ«بريكس» 193
خاتمة: المستقبل المنظور للتعاون في ضوء «شنغهاي» و«بريكس» 194
الوساطة الأوروبية ومأزق المحادثات النووية مع إيران 196
أولًا: الوساطة الأوروبية.. الدور والأبعاد 197
ثانيًا: التحديات أمام جهود الوساطة الأوروبية 197
خاتمة: السيناريوهات المتوقعة حول مستقبل جهود الوساطة الأوروبية 198
تشابُك المصالح الإيرانية-التركية في الشرق الأوسط 200
أولًا: الموقف الإيراني والتركي من الحرب الروسية على أوكرانيا 201
ثانيًا: ساحة المواجهة بين إيران وتركيا في شمال العراق 202
ثالثًا: العمليات الاستخبارية الإيرانية في تركيا 203
رابعًا: تطبيع العلاقات التركية مع النظام السوري 204
خاتمة: اتجاهات العلاقات التركية-الإيرانية في 2023م 204
السياسة الإيرانية تجاه التحديات الناشئة في أفغانستان ودول الجوار الآسيوي 206
أولًا: طبيعة السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار الآسيوي في عهد رئيسي 207
ثانيًا: انعكاسات سياسة رئيسي على علاقة إيران بدول الجوار الآسيوي 208
ثالثًا: ملامح العلاقات الإيرانية-الأفغانية بعد سيطرة «طالبان» 210
خاتمة: مآلات العلاقات الإيرانية بدول الجوار الآسيوي خلال 2023م 212

الملخص التنفيذي

بدايةً، يستهلّ التقرير ملفاته باستعراض السياسة السعودية، بوصفها قوة إقليمية مؤثرة في مجريات الشؤون الإقليمية، بل والدولية، إذ استطاعت أن تمارس سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال 2022م، لاعتبارات كثيرة، منها: الاختبارات التي تعرضت لها العلاقات السعودية-الأمريكية بالتحولات تجاه الحليف الأمريكي والتوازنية القطبية، وموقف المملكة إزاء الحرب الروسية-الأوكرانية وفي «أوبك بلس»، وتطورات المواقف السعودية بشأن اليمن والعراق ولبنان وإيران، ومساعي الوساطة التي بذلتها السعودية في الأزمات، فضلًا عن مبادراتها النوعية واللانمطية، مثل مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، وتفاعل ذلك مع الانشغال السعودي منذ سنوات بالتحول الداخلي وتعزيز الهوية الوطنية، وتنويع مصادر الاقتصاد، وترسيخ مكانة المملكة في العالمين العربي والإسلامي، وكل ذلك في ظل واقع جيوسياسي مضطرب.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

على مستوى التفاعلات التي شهدتها البيئة الدولية، انطلق التقرير من الافتراض بوجود تحولات جوهرية طرأت على العلاقات بين القوى الكبرى، وهو ما يُعيد طرح التساؤل بشأن ما إذا كان اشتعال المنافسة الإستراتيجية والعودة إلى أجواء الصراع بين القوى الكبرى مقدمة نحو تغييرات هيكلية في النظام الدولي، بما في ذلك زعزعة الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية، ومراجعة النظام الدولي الراهن بصورة تضمن لقوة صاعدة كالصين الاستحواذ على نصيب أكبر من الموارد، بل ربما التمهيد لتبوُّئها مركز الصدارة في المستقبل، فضلًا عن عودة مؤثرة لقوة مؤثرة كروسيا، بعد أن أدخلت العالم في أجواء صراع غير مسبوق لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

كانت الحرب الروسية-الأوكرانية الحلقة الأولى في التحولات التي شهدتها البيئة الدولية خلال 2022م، إذ مثلت أوج المواجهة بين القوى الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة، وعدّت أكبر حدث دولي خلال هذا العام، بالإضافة إلى أنها اعتُبرت من الصراعات التي لها تأثير جيوسياسي واسع النطاق. تحت عنوان **«تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن والنظام الدوليين»**، تطرق التقرير إلى الدوافع الأمنية والجيوسياسية وراء قرار روسيا بالحرب على أوكرانيا، وتقييم مكاسب وخسائر الطرفين من هذا الصراع، وتداعيات غزو أوكرانيا على الأمن والنظام الدوليين، بما في ذلك التأثير في مكانة الولايات المتحدة ودورها العالمي. ولا شك أن الحرب كانت اختبارًا مهمًّا لمدى فاعلية النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، واختبارًا لكفاءة الشراكة عبر الأطلسي في مواجهة التحديات، فقد تركت هذه الحرب تأثيرًا عالميًّا واسع النطاق لا تزال تأثيراته ممتدة على المدى المنظور، ويخشى أن تتطور الحرب في أي لحظة نتيجة تقديرات خاطئة إلى سيناريو كارثي على العالم أجمع.

ورغم صعوبة التنبؤ بأي السيناريوهات أكثر احتمالًا، فإنه على الأرجح قد يستمرّ تصعيد الطرفين على المدى القصير من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب لتحسين موقعهما التفاوضي. وعلى المدى المتوسط، قد تتجه الحرب نحو التراجع، إما بالتسوية وإما على الأقل بالهدنة طويلة الأمد، ويبقى سيناريو الحرب العالمية الأكثر استبعادًا، لكن لا يمكن نفيه إطلاقًا.

وطالت أول تأثيرات الحرب الروسية على أوكرانيا الساحة الأوروبية بكل ما حملته من تداعيات جيوسياسية وأمنية واقتصادية وسياسية، ومن ثم كان المحور الثاني في التفاعلات الدولية يدور حول **«المأزق الأوروبي وأنماط الاستجابة للتحديات المتصاعدة»**، باعتبار أن التحدي الروسي فرض واقعًا جديدًا أمام الأوروبيين، الذين كان بعضهم يتطلع إلى المضيّ قُدمًا في استقلال إستراتيجي بعيدًا عن الولايات المتحدة. تبدّد هذا الطموح مع تغيير روسيا للواقع الجيوسياسي في أوروبا، وأصبحت أوروبا أكثر احتياجًا إلى الأمريكيين، وتبدد حلم قوى الاستقلال الأوروبي، بل إنّ المواقف عبر الأطلسي قد تقاربت في مواجهة الصين، وأصبح الحوار الأمريكي-الأوروبي أكثر اهتمامًا بتثبيت أركان النظام الدولي الذي ترعاه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون. ومع ذلك فقد واجه الأوروبيون أعنف أزمة سياسية واقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، خصوصًا في ظل نقص إمدادات الطاقة، وتنامي الغضب الشعبي من الحكومات نتيجة تدهور الأوضاع، الأمر الذي أسفر عن رحيل عدد من الحكومات، وباتت أوروبا في معضلة حقيقية بشأن الصراع في أوكرانيا، إذ تجاذبت القرار الأوروبي ثلاثة اتجاهات عكست الانقسام الأوروبي بشأن التعاطي مع الصراع: الأول دعم السلام، والثاني الوساطة الدبلوماسية، والثالث دعم النصر العسكري الأوكراني. ونظرًا إلى هذا الانقسام، يرجح أن تستمرّ الحال القائمة في أوكرانيا بالنسبة إلى خط المواجهة وعلى مستوى العقوبات المفروضة من قِبل الاتحاد الأوروبي، نظرًا إلى استحالة الاتفاق على وجهة نظر واحدة في أوروبا بخصوص فرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا.

أما الحلقة الأهم في التحولات التي شهدتها البيئة الدولية فكان تصاعد الصراع الأمريكي-الصيني في منطقة «الإندو-باسفيك»، الذي حمل عنوان **«معضلة تايوان وتفاقم الصراع الأمريكي الصيني في الإندو-باسفيك»**. هذا الصراع الذي كان يُخشى أن يتحول إلى حرب شاملة بين الجانبين، وذلك نظرًا إلى تحولات القوة التي قربت الصين صاحبة الرغبة التعديلية، من حيث مؤشرات القوة الشاملة من غريمتها الولايات المتحدة المهيمنة على قمة النظام الدولي. فهذا الصراع بات يعكس تداعيات التوجه الأمريكي لنقل ثقلها الإستراتيجي نحو الشرق لمواجهة الصعود الصيني على الساحة العالمية، إذ تعتبر الولايات المتحدة أن بقاء هيمنتها على النظام الدولي لن يستمرّ ما لم تضمن الولايات المتحدة تحقيق نفوذ فاعل في هذه المنطقة، بما يحدّ من صعود الصين، لأن الاعتقاد السائد هو أن من يهيمن على «الإندو-باسفيك» في المستقبل ستؤول إليه قيادة النظام الدولي، والسيطرة على تايوان هي خطوة مهمة في هذا الطريق. ومع أن الصراع قد بلغ ذروته خلال 2022م، لكن يبدو أن الأمور بين الجانبين تميل إلى الحفاظ على منافسة منضبطة لا تقود إلى الحرب، مع تأكيد الجانبين على النهج السلمي لمعضلة تايوان وإبقاء التصعيد قيد السيطرة، وهو ما ظهر في لقاء الرئيسين الصيني والأمريكي على هامش قمة العشرين في إندونيسيا، والحوار الجاري بين واشنطن وبكين.

وبطبيعة الحال تُلقي هذه التفاعلات المتسارعة بالعبء الأكبر على الولايات المتحدة، فتزايد الرغبة

التعديلية لدى الصين، والرغبة الروسية في استعادة المكانة الدولية على الساحة العالمية، والاستقطاب الداخلي والانقسام السياسي في الداخل الأمريكي، تمثل أهمّ التحديات أمام احتفاظ الولايات المتحدة بهيمنتها الدولية، وبالتالي كان عنوان هذا المحور **«الولايات المتحدة والدفاع عن مكانتها في مواجهة التحديات الدولية»**، إذ استجابت الولايات المتحدة للتحديات بالتركيز على تأكيد القيادة الأمريكية بوصفها أداة رئيسية للتغلب على التهديدات والتحديات العالمية ومحاربة صعود الاستبداد، إضافة إلى تعزيز التحالفات، وتحقيق التوازن بين التعاون والمنافسة، وتأكيد التعددية. وقد ظهرت نتائج الإستراتيجية الأمريكية في منطقة «الإندو-باسفيك» وكذلك على الساحة الأوروبية بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. وتُجرى الولايات المتحدة تغييرات مهمة في إستراتيجيتها تجاه بقية الأقاليم، بما في ذلك إفريقيا، فضلًا عن إعادة النظر في التوجهات نحو الشرق الأوسط وعلى الساحة اللاتينية. وما يمكن استنتاجه بشأن الولايات المتحدة هو أنها لا تزال القوة المهيمنة على الساحة الدولية، ولديها القدرة على تحمُّل عبء القيادة، ودفع تكلفتها في غياب أي قوة منافسة على هذا الصعيد، بما في ذلك الصين. لكن تنامي التنافس مع الصين وروسيا أتاح للقوى المتوسطة مجالًا للمناورة والمساومة وتحقيق توازن في العلاقات مع الأمريكيين، والتحرر من بعض القيود والضغوط.

هذه التحولات الهيكلية طالت بدورها الاقتصاد العالمي، الذي يُعَدّ أحد الجوانب الأساسية للصراع المحتدم بين القوى المتنافسة، فإضافةً إلى أنه محرك أساسي للصراع فإنه قد تأثر بما جرى خلال عام 2022م وربما ما قبله. من هذا المنطلق جرى التركيز على هذه القضية تحت عنوان **«أزمات الاقتصاد العالمي في ضوء الصراع بين القوى الكبرى»**، إذ جرى التركيز على ثلاث أزمات رئيسية، هي: ارتفاع أسعار الغذاء، وارتفاع أسعار الطاقة، بالإضافة إلى تهديدات الركود الاقتصادي، ومن ثم تحليل اتجاهات الاقتصاد العالمي المستقبلية في ضوء التغييرات المتسارعة. فعلي الرغم من أن الحرب الروسية-الأوكرانية كانت وما زالت من أهمّ أسباب ارتفاع أسعار الغذاء لثقل أثر البلدين الغذائي، فإنّ الأزمة كان لها أسباب قديمة كجائحة كورونا والجفاف، وغيرها من المسببات. ستعاني عشرات الدول ومليارات الأشخاص بسبب تضخم أسعار الغذاء من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة حول العالم، مع سيناريوهات مستقبلية تميل إلى اتباع الدول لسياسات حمائية متنامية. كما تسببت الحرب وما تبعها من عقوبات أوروبية-أمريكية على روسيا في اشتعال أسعار الغاز والنفط، التي صبَّت في صالح بعض الدول، في مقابل تضرر أخرى، وضربت رفاهية الشعوب الأوروبية على وجه الخصوص. ومن المحتمل أن نشهد تغيرات جوهرية في خريطة الفاعلين الدوليين بمجال الطاقة في المستقبل، خصوصًا بمجال الغاز. كما حدثت تطورات مهمة في بيئة الاقتصاد الدولية، كتغير تراتب القوى الاقتصادية الكبرى لصالح الصين وآسيا عامة في السنوات الأخيرة، مقابل تراجع نصيب الولايات المتحدة، وبرزت مهددات هامة للاستقرار الاقتصادي العالمي، كالحرب، والتضخم، وتنامي الديون الحرجة لأغلب دول العالم، وما قد يسفر عنها من اضطرابات، كما حدث في سريلانكا. واختتم الملف باتجاهات النمو الاقتصادي العام المقبل، ومحاولة قراءة مسارات الاقتصاد العالمي على المدى الأبعد.

كذلك طال الصراع الجوانب الأمنية والعسكرية، التي جرت تغطيتها تحت عنوان **«التطورات العسكرية العالمية وقضايا الأمن غير التقليدي»**.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

ففي ظل الصراع أصبحت التكنولوجيا العسكرية في صدارة الحرب، إذ طغى على الساحة تأثير الطائرات دون طيار والصواريخ فرط الصوتية وتكنولوجيات الفضاء والحروب السيبرانية. ففي خضمّ الحرب الباردة الجديدة وحرب أوكرانيا المستمرة، جرى إدماج التقنيات المتقدمة في العقائد العسكرية والمسارح الفعلية للحرب بشكل أسرع مما كان يُتصوَّر في بداية 2022م. ويواجه العالم مزيدًا من التهديد بشأن انتشار الأسلحة النووية، لا سيما من جانب إيران وكوريا الشمالية. وإضافة إلى ذلك، صعدت إلى صدارة المشهد قضية التغير المناخي باعتبارها أبرز التحديات غير التقليدية التي تهدد حياة البشر، فما كان مجالًا للتنبؤ في الماضي أصبح واقعًا بالفعل، في ظل تزايد درجة التدهور البيئي الناجم عن الإجراءات البشرية والنمو السكاني، ودرجات حرارة الغلاف الجوي آخذة في الازدياد، ما يؤدي إلى ذوبان الجليد المفرط، وارتفاع مستويات سطح البحر. كذلك شهد العالم حرائق غابات غير مسبوقة، وأعاصير، وفيضانات، وجفافًا. وبينما الوعي العالمي آخذ في الازدياد فإن العمل المناخي لا يزال ضعيفًا. وقد زاد الأمر سوءًا بالتراجع عن سياسات العمل المناخي بسبب المخاوف من نقص إمدادات الطاقة نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا، إذ عادت بعض الدول للاعتماد بشكل كبير على الهيدروكربونات، أو محطات الطاقة النووية.

ومن بين القضايا غير التقليدية على الساحة العالمية، التي تبدو مرتبطة بالصراعات والأزمات، قضية الهجرة، فالصراعات في الشرق الأوسط الكبير (من أفغانستان إلى سوريا وليبيا وأوكرانيا)، بالإضافة إلى حالات الجفاف والأمراض في عديد من الدول الإفريقية، وضعت قضية الهجرة في واجهة القضايا الشائكة.

ومن ضمن قضايا الأمن غير التقليدي كذلك صعود ظاهرة المقاتلين العابرين للحدود، التي يقع اللوم فيها إلى حد كبير على إيران وروسيا في توظيفهم في حروب الوكالة، إذ يستخدم «فيلق القدس» ومجموعة «فاجنر» جنبًا إلى جنب مع «داعش» أفرادًا ذوي دوافع أيديولوجية أو محرومين ماليًا، لتنفيذ عمليات عسكرية. المقاتلون الأجانب بالوكالة هم جزء لا يتجزأ من العالم الخفي للاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات. مع الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات الناتجة عنه، ازداد الطلب على المرتزقة وحركتهم.

وأخيرًا تُعَدّ الأزمة التي تمرّ بها جماعات العنف وتيارات الإسلام السياسي ضمن التطورات المهمة التي شهدتها البيئة الدولية خلال 2022م، والتي جرى تناولها تحت عنوان «**أزمة جماعات العنف وحركات الإسلام السياسي**». في هذا الجانب جرى التطرق إلى تنظيم القاعدة، الذي يمرّ بأزمة قيادية عميقة بعد مقتل أيمن الظواهري، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يواجه تحديات كبيرة في أفغانستان، بعد أن صار استئصاله وكبحه غاية لـ«طالبان»، التي ترى خطورة التنظيم الإستراتيجية على وجودها، ويواجه أفولًا وتحديات أعمق في إفريقيا من جرّاء الضربات المتتالية، وعدم وجود قواعد مركزية ينطلق منها ويجند من خلالها. أما بخصوص تيارات الإسلام السياسي فلا يزال التشظي والانقسام مسيطرًا على مفاصل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، مع انقسامات وخلافات عميقة في الجزائر والمغرب وتونس، وهو ما لم تبتعد عنه كثيرًا تيارات الإسلام السياسي الشيعي، التي تتنازع بسبب اختلاف التوجهات والقراءات والانتماءات. وبالمجمل، فإن النتيجة الأساسية هي أن هذه التنظيمات والجماعات تواجه تحديات وأزمات حدّت من دورها وتأثيرها، ويُتوقع أن تواجه مزيدًا من التحديات في ظل المواجهة الدولية والإقليمية لها، وعدم قدرة بعض هذه التنظيمات على إجراء مراجعات وازنة يمكن أن تعيد إليها دورها على الساحة السياسية.

أمّا على مستوى التفاعلات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، فيمكن القول إنّ الدائرة الشرق أوسطية باعتبارها إحدى أبرز الدوائر الفرعية للنظام الدولي لم تكُن بعيدة عن التحولات الدولية التي شهدها العالم خلال 2022م، فقد لحقت بها تحولات وترتيبات على خلفية اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، ووقوف واشنطن وبعض العواصم

الأوروبية إلى جانب كييف ضد أوكرانيا، وتصاعد الصراع الأمريكي-الصيني حول جزيرة تايوان في منطقة «الإندو-باسفيك»، ضمن الصراع الدولي الكبير على مركز وموقع القيادة الدولية وطبيعة النظام الدولي، إذ تتيح تلك التحولات فرصًا أكبر وهامش مناورة أوسع، تسعى الفواعل الإقليمية نحو استثماره لصالح تعظيم مكانتها الإقليمية والدولية في المعادلة الدولية الجديدة.

أسفرت هذه التحولات عن جدل بين منظّري حقل العلاقات الدولية حول مستقبل النظام الدولي: هل يستمرّ أحادي القطبية؟ أم سيتحوّل إلى تعددية قطبية؟ على خلفية هذا الجدل غيَّرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها تجاه الأقطاب الدولية الساعية إلى إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب خلال 2022م، بتبنّيها سياسات تجاه الخصوم بقصد ديمومة الهيمنة الأمريكية على القيادة الدولية، بينها العودة إلى الشرق الأوسط باعتباره نطاقًا إستراتيجيًّا حيويًّا للمصالح الأمريكية، بهدف الدفاع عن المصالح الحيوية التقليدية، مع عدم السماح بتغييرات في ميزان القوى الإقليمي. وفي هذا السياق جاءت زيارة بايدن للمنطقة ضمن رغبة أمريكية في عدم ترك فراغ يمكن أن تملأه الصين وروسيا، وتأمين تدفقات الطاقة، بجانب دعم الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة التحديات الإقليمية.

على صعيد السياسة التركية، شهدت دوائر السياسة الخارجية التركية جهودًا مكثفة لتقوية العلاقات الخارجية التركية في عديد من الدوائر الجغرافية حول العالم، بسعي القيادة التركية لاغتنام الفرص والمساحات التي وفرتها التحولات الدولية، خصوصًا الحرب في أوكرانيا، في سبيل تعظيم مكانتها الإقليمية والدولية، من خلال فرض نفسها وسيطًا هامًّا بين أطراف الحرب في أوكرانيا، مع العمل على تعزيز علاقاتها الدفاعية والسياسية والاقتصادية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، بجانب توجهها نحو المنطقة العربية والخليجية لتسوية الأزمات والتوترات العالقة، وجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد، على الرغم من التحديات التي تقف أمام مساعيها لتعظيم مكانتها الإقليمية والدولية.

أما على المستوى الإسرائيلي فقد شهدت تل أبيب عددًا من التطورات اللافتة، التي من المتصور أن يكون لها انعكاسات ملموسة على واقعها السياسي، خلال المرحلة المقبلة. داخليًّا، بعد أن هيمن الجمود على العملية السياسية بسبب تفاقم الصراعات بين التيارات السياسية، تمكّن معسكر أقصى اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو من الفوز بالأغلبية في انتخابات نوفمبر 2022م، بل وتكليفه رسميًّا لتشكيل الحكومة. وخارجيًّا، تفاقمت التحديات التي تواجه تل أبيب، نظرًا إلى التوتر المتصاعد بينها والمقاومة الفلسطينية، وتفاقم التوتر مع إيران، بالإضافة إلى تنامي تهديدات حزب الله اللبناني. يأتي ذلك وسط تراجع فرص توسيع اتفاقيات إبراهام، في ظل عدم تحقيق أي تقدم في سبيل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتمسك العربي بحل الدولتين، وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية.

ويناقش القسم الأخير من التقرير الحالة الإيرانية عبر تناول 3 محاور رئيسية، هي: ملامح المشهد الداخلي، والوجود الإيراني في الإقليم العربي، والتحركات الإيرانية على الساحة الدولية.

في ما يتعلق بملامح المشهد الداخلي، مَرّ عام كامل على رئاسة «المحافظ» إبراهيم رئيسي، ظل خلاله الرئيس ومؤيدوه من «المحافظين» ومن خلفهم المرشد علي خامنئي يؤكدون على الدوام نجاح الحكومة في الوفاء بوعودها التي قطعتها للشعب الإيراني. لكن الغضب الشعبي من استمرار تراجع الوضع الاقتصادي وانتهاك الحريات المدنية، والتخبط في السياسة الخارجية، فضلًا عن الاحتجاجات المتعددة التي شهدتها إيران خلال هذا العام، والتي كان آخرها تلك التي أعقبت وفاة الشابة الكردية مهسا أميني، كانت بمثابة استفتاء شعبيّ على سوء أداء الحكومة خلال 2022م.

الأوضاع الاقتصادية الإيرانية خلال العام الأول لحكومة رئيسي تُظهِر أن عام 2022م حمل مجموعة من التحديات الجدية التي واجهت اقتصاد إيران، مثل التضخم المفرط الذي بلغ أكثر من 54% في أحد الشهور، كذلك بطء النمو الاقتصادي والاستثماري، وتراجع العملة لمستويات قياسية أمام الدولار، الذي ارتفع منذ بداية العام بأكثر من 40%، على الرغم من تحسن وضع الصادرات النفطية والتجارة الخارجية عامة خلال 2022م، مع تراخي تطبيق العقوبات الأمريكية، وتنامي الديون العامة الداخلية للبلاد، مشكّلة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع الاستمرار في ضخ السيولة لمواجهة عجز الموازنة. وكانت المحصلة على المستوى الفردي تزايد الضغوط المعيشية على المواطنين، وتآكل القوة الشرائية ومعدلات الواقعين تحت خط الفقر، وارتفاع في وتيرة تكرر الاحتجاجات من وقت لآخر. هذه التحديات الآجلة، بالإضافة إلى تحديات أخرى متوسطة وبعيدة المدى جرى التطرق إليها، تجعل استقرار الاقتصاد الإيراني مستقبلًا محفوفًا بالمخاطر، يشوبه عدم اليقين، وتضع النظام الإيراني تحت ضغوط مستمرة للموازنة بين الحفاظ على النظام وواقع اقتصادي اجتماعي مضطرب.

المنظومة الأمنية الإيرانية تعرضت خلال 2022م لعديد من الاختراقات التي طالت بعض المؤسسات والشخصيات بالنظام الإيراني، كعلماء البرنامج النووي، والقائمين على البرنامج الصاروخي.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

واتسم التعاطي الرسمي تجاه هذه الاختراقات بحالة من التناقض والضبابية، ما بين توجيه التهم إلى خصوم إيران التقليديين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وإسرائيل، والتكتم عن ملابساتها وأسبابها الحقيقية. وكشفت هذه الاختراقات مَواطن ضعف المنظومة الأمنية وهشاشتها، نتيجة للهيكلية الضبابية التي تدير الكيانات الأمنية، وتداخل نطاقات المسؤولية في ما بينها، وعدم الرجوع إلى مظلة تنسيقية واحدة تؤطر عملها وتقيد مهامّها.

أيديولوجيًّا، ظهر تحوُّل في مسألتين مركزيتين في الخطاب الشيعي، الأولى أزمة الحجاب في إيران، لا سيما بعد موت مهسا أميني، ونشوب احتجاجات في كل المحافظات، برز معها عنف السلطة، ورفض أي تنازل بخصوص إلزامية الحجاب وتقنينه، أو حتى التساهل مع ما يسميه النظام بـ«الحجاب السيئ»، إذ ترى السلطة أن أي تنازل بخصوص الحجاب سيكون بمثابة هزيمة للقراءة الرسمية للدين، وقد تعقبه مجموعة من التنازلات الأخرى، إضافة إلى أن السلطة تسيِّس الحجاب بما يخدم مصالحها ويعزز شرعيتها الدينية، باعتبارها سلطة دينية منافحة عن المذهب وتعاليمه.

المسألة الثانية استقالة آية الله كاظم الحائري من التصدي للمرجعية في العراق، ونصيحته لأتباعه ومقلديه بتقليد وطاعة المرشد الإيراني خامنئي، ما تسبب في حرج بالغ للتيار الصدري الذي يقلده أكثر المنتمين إليه في المسائل المستحدثة. فكانت الاستقالة بمثابة ضربة من الحائري للصدر والصدريين لصالح الإطار التنسيقي والقوى الولائية في الداخل العراقي.

وحول سياسات إيران الدفاعية، شكّل الغزو الروسي لأوكرانيا صفقة مربحة لإيران، ورفعها لتصبح أهمّ شريك لروسيا، فقد تمكّنت إيران بعد بدء الحرب من إبرام صفقات مقايضة للأسلحة، كما تشير بعض التقارير لتلقي إيران لدعم فني روسي في المجال النووي. أما علاقة إيران مع الصين فلا تزال أكثر هدوءًا، وتُعَدّ الصين مهمّة بالنسبة إلى إيران لعدة أسباب، أهمها أنها مصدر رخيص وسهل للتكنولوجيا والمعدّات الجاهزة، مثل الطائرات المدنية والعسكرية. ووقّع البلدان مذكرة تفاهم يُتوقع أن تكون بمثابة قاعدة للتعاون الثنائي بينهما لعام 2023م. وتدعم الصين موقف إيران في مجلس الأمن الدولي، لكن في ظل التطورات التي يشهدها العالم، خصوصًا الأزمة الروسية-الأوكرانية، من غير المرجح أن نشهد فعالية المثلث الصيني-الروسي-الإيراني، كما كانت الحال سابقًا.

أما المؤشرات الاجتماعية فقد تواصل منحناها التنازلي خلال 2022م مقارنة بالسنة السابقة، فقد ترافق تصاعد معدلات الفقر والبطالة نتيجة لتداعيات جائحة كورونا أو العقوبات الدولية مع تصاعد الجريمة وتعاطي المخدرات وأشكال الجريمة المنظمة، وتزايد الاحتجاجات الفئوية التي لم تتوقف، كالعمال والمتقاعدين. انتهج النظام الإيراني كما في السابق المقاربة الأمنية في مواجهة هذه الاحتجاجات، التي عرفت أكبر موجة بعد وفاة مهسا أميني داخل أحد مراكز شرطة الأخلاق. وكان البرلمان الإيراني قد سبق له تمرير قانون يتيح للشرطة استعمال الأسلحة في أداء مهامّها، لذلك مع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات اتجه النظام نحو العنف لمجابهتها، خصوصًا في المناطق التي تقطنها أقليات، كبلوشستان التي شهدت أكبر عدد من القتلى. من المرجح أن يتواصل تأزم الأوضاع الاجتماعية خلال عام 2023م، وهو ما ستكون له انعكاسات على النظام السياسي.

على صعيد الوجود الإيراني في الإقليم العربي، عرفت العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال 2022م كثيرًا من بوادر التهدئة، كان أبرزها زيارات الرئيس الإيراني لبعض دول الخليج، وعودة عدد من السفراء الخليجيين إلى طهران، وجولات الحوار السعودي-الإيراني عبر الوساطة العراقية. كل هذه البوادر ليست كافية لانتقال العلاقات بين الطرفين إلى ضفة التعاون والتنسيق في ظل عديد من العوائق، في مقدمتها بنية النظام السياسي الإيراني، وتضارب رؤى النخب الحاكمة، وتباين المصالح بشأن القضايا الإقليمية، فضلًا عن أزمة الثقة المستعصية التي ظهرت جليًّا خلال الفترة الأخيرة، بعد اتهام إيران للسعودية بالتورط في الاحتجاجات التي تشهدها إيران.

ارتبط الملف اليمني في 2022م بتطورات وأبعاد التحولات السياسية الدولية المتعلقة بتأمين مصادر الطاقة الدولية بشكل أساسي، الأمر الذي جعل الملف اليمني على سلّم أولويات القوى الدولية، وشهد زخمًا دوليًّا ودبلوماسيًّا غير مسبوق بدعم مباشر من قِبل التحالف العربي لدعم الحكومة الشرعية، أدى في نهاية المطاف إلى التوصل إلى الهدنة العسكرية، التي أحيَت الأمل في إمكانية التوصل إلى حل سياسي للأزمة، إلا أنه محفوف بعقبات، إذ إنّ الهدنة تتعارض مع توجهات النظام الإيراني، الذي يستثمر الأزمة اليمنية بوصفها ورقة ضغط تخدم مصالحه السياسية، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال ارتباط سلوك الميليشيات في عمليات التهدئة والتصعيد بالأجندة الإيرانية.

وشهدت التطورات على الساحة العراقية احتدامًا في الصراع بين المكونات الشيعية، بعد بروز الخلافات العميقة بين التيار الصدري وبقية المكونات، على خلفية الفشل في تشكيل الحكومة، الأمر الذي وضع العراق أمام أسئلة جوهرية حول مستقبل الدولة، ووضع حدًّا لحالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها في ظل فساد الطبقة السياسية، وتدهور

الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وفشل نموذج المحاصصة الطائفية.

ولا شك أن هذه التطورات تُلقي بظلالها على النفوذ الإيراني في العراق، إذ إنّ الانقسام الشيعي يؤثر سلبًا في ذلك النفوذ، وتدرك إيران أن اندلاع اقتتال شيعي في العراق معناه ضرب نفوذها في أهمّ ساحاته، لاعتبارات الجغرافيا والسياسة والاقتصاد والأمن، لأن من شأن أي صراع أن يغيّر وجهة بوصلة الأذرع، من العمل على تنفيذ الأجندة الإيرانية إلى السعي لتكريس المكانة والسيطرة على القيادة الشيعية، وتراجع حظوظ المكون الشيعي مقابل تعاظم فرص عودة المكون السنّي إلى الحكم، وفقدان العوائد المالية التي تجنيها إيران من البوابة العراقية بتصدير نفطها إلى العالم الخارجي. وسارعت إيران من أجل تسوية الخلافات بين المكونات الشيعية والعمل على استيعاب الصراع المتصاعد، ومن المتوقع أن تميل الحكومة العراقية الجديدة بتأييد من إيران إلى التهدئة وطمأنة الداخل والخارج، خشية أن تشهد الساحة العراقية توترات تؤثر في استقرار العراق وفي مصالح إيران ونفوذها في هذا البلد، الذي تعتبره بوابة لنفوذها الإقليمي ككل.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-السورية، مثّلَت الحرب الروسية-الأوكرانية، بالتوازي مع التعثر في مسار الاتفاق النووي الإيراني، ومعهما التصعيد الغربي ضد روسيا وإيران، دافعًا للبلدين لمزيد من التقارب على كل المسارات على الساحة السورية. وقد سعت طهران إلى توظيف هذا الانشغال الروسي بمحاولة استقطاب حكومة الأسد سياسيًا واقتصاديًا، وكذلك عسكريًا. تعزيز التقارب مع باقي أطراف «أستانة»، روسيا وتركيا، ومحاولة حلحلة نقاط الخلاف بين الأطراف الثلاثة، من أهم التحركات الإيرانية خلال 2022م، التي سعى فيها نظام طهران إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب على الساحة السورية، في ضوء الضبابية والسيولة الإقليمية والدولية. ويبرز من ضمن أهم المسارات التي شهدها الدور الإيراني في سوريا أيضًا مسار التصعيد العسكري الإسرائيلي والأمريكي ضد النفوذ الإيراني في سوريا، والحسابات الإسرائيلية والإيرانية، وحدود المواجهة بين هذه الأطراف على الساحة السورية.

أمّا في لبنان، فقد مَرّ الدور الإيراني بعدد من التحديات والمصاعب خلال 2022م، فلقي «حزب الله»، الذراع الإقليمية لإيران في لبنان، ضربة في الانتخابات البرلمانية اللبنانية، بعد أن أظهرت نتائجها تعرُّض عدد من أقدم حلفائه لتراجع في حصصه البرلمانية، وظهور قوى جديدة في البرلمان مناوئة له. هذا التباين لعب دورًا في دينامية المشهد السياسي اللبناني، والاستحقاقات الحكومية والرئاسية، التي تلت الانتخابات البرلمانية، وأربك في الجانب الآخر «حزب الله» وحساباته في إدارة مصالحه المتشابكة. في المقابل، أعاد ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل -وهو ملف لم يكن ممكنًا إنجازه من دون ضمان الوساطة الأمريكية وتمهيد غير مباشر من «حزب الله»- هيكلة الأولويات لدى مختلف الأطراف السياسية اللبنانية، وفي مقدمتها «حزب الله»، الذي وجد فيه ورقة مناسبة لتوظيف فائض قوته، وفرصة لتعويض التراجع الذي لحق بحلفائه على الساحة السياسية اللبنانية.

أمّا على صعيد التحركات الإيرانية على الساحة الدولية، فإنّ العلاقات مع الولايات المتحدة تأتي في المقدمة، لا سيما أن ما يزيد على عام ونصف من المفاوضات لم تسهم في تسوية الخلافات بين إيران والولايات المتحدة بشأن الاتفاق النووي، حتى عندما اقترب الجانبان من الوصول إلى خريطة طريق من أجل العودة إلى خطة العمل المشتركة، فإنّ عدم الثقة وظلال الماضي أعادا المفاوضات إلى المربع الأول. وبينما تعثرت الدبلوماسية وأخفقت الوساطة الأوروبية في تقريب وجهات النظر بين الولايات

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

المتحدة وإيران، فإنّ الولايات المتحدة عادت إلى تكثيف ضغوطها التي لم تكُن تخلّت عنها بالكلية، ومن جانبها وسّعت إيران جهودها لحل مشكلاتها بعيدًا عن الوصول إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة والغرب حول القضية النووية، فبينما اتجهت واشنطن لتكثيف العقوبات وتعزيز التحالفات الإقليمية وخلق إجماع عبر الأطلسي ضد إيران، فإن طهران حاولت الاستفادة من التطورات الدولية لتعزيز شراكتها مع الصين وروسيا، وعززت إجراءاتها للتحايل على العقوبات، وعادت إلى الضغط على الولايات المتحدة وعلى مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

وحول التقارب الروسي-الإيراني، فقد انحازت طهران إلى جانب موسكو بشكل كامل بعد الأزمة الأوكرانية، وقد تجلى ذلك في الدعم السياسي والدبلوماسي الإيراني لروسيا في الحرب، ومساندة الأخيرة لإيران في مفاوضات ملفها النووي، فضلًا عن الاتفاقيات التي أبرمها الطرفان في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية. نَجَمَ عن هذا التطور تقارب وتنسيق أكثر بين روسيا وإيران حول عديد من الملفات الإقليمية، كالملف السوري، والملف الأرميني-الأذربيجاني. ينسجم هذا المسار مع توجهات السياسية الخارجية الإيرانية في ظل حكومة رئيسي، التي تتبنى في توجهاتها الخارجية سياسة «التوجه شرقًا» وتعزيز العلاقات مع دول الجوار. في ظل استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية من ناحية، والاحتجاجات في إيران من ناحية أخرى، فإنّ العلاقات بين البلدين تتجه إلى التحالف أكثر كلما تعرضت العلاقات الخارجية مع بقية دول العالم للتوتر، خصوصًا إذا توترت العلاقات الروسية مع الغرب.

على مستوى التعاون الإيراني-الصيني، بذلت الأخيرة جهودًا واسعة في 2022م حتى مكّنَت إيران من الحصول على العضوية الكاملة في «منظمة شنجهاي للتعاون»، ولكلا البلدين دوافع لتعميق الشراكة بينهما في ضوء «بريكس»، ما أكسب التكتل أهمية جيوسياسية في سياق العلاقات الإيرانية-الصينية، إذ يمثل الموقع الجيوسياسي لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أهمية كبيرة للبلدين معًا. لكن تحيط بانضمام إيران إلى «بريكس» تحديات السياسة الخارجية، والعلاقات الصينية-الخليجية. ويُتوقع أن يحمل عام 2023م عددًا من التطورات ومستجدات العلاقة بين إيران والصين، إذ قد تسهل أحداثه في ظل اجتماع بكين وطهران في «منظمة شنجهاي»، وترقب انضمام طهران إلى تكتل «بريكس»، على إيران جني ثمار تطلعها إلى الصين، خصوصًا مع الحرب الباردة الجديدة بين بكين وواشنطن، والخلافات العميقة بين واشنطن وطهران. كما يُتوقع أن يهيئ عام 2023م لزيادة قوة «بريكس» العالمية، لتأتي لاحقًا في المرتبة الأولى بوصفها بديلًا للهياكل الغربية، فيما تحتل «منظمة شنجهاي» المرتبة الثانية.

في ما يتعلق بالوساطة الأوروبية في الملف النووي الإيراني، فقد تمحورت حول القوى الكبرى في هذه القارة (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة)، وأخذت ثلاثة أبعاد أساسية: سياسية، وأمنية، واقتصادية. وعلى الرغم من تجاوز الطرفين الإيراني والأمريكي للدور الأوروبي في محطات مختلفة، فإنّ طبيعة العلاقات الأمريكية-الإيرانية تبقى معتمدة على أهمية الوساطة الأوروبية. أهمّ معضلة تواجه الأوروبيين في هذا الملف هي أيديولوجيا النخبة الحاكمة في طهران من جهة، وتباين مقاربات صنّاع القرار الأمريكي الجمهوريين والديمقراطيين للبرنامج النووي الإيراني من جهة أخرى. يضاف إليها تحديان جديدان، هما تأزُّم العلاقات الأوروبية-الإيرانية بسبب الاحتجاجات، وأيضًا الدور الإيراني في الحرب الروسية على أوكرانيا، لذا فإنّ مستقبل العلاقة خلال 2023م سيرتبط بشكل خاص بالعاملين الأخيرين، لذلك يرجح أن تشهد هذه السنة جمودًا في ملف الوساطة وتأزمًا بسبب العقوبات الأوروبية الجديدة على إيران.

وحول تشابك المصالح الإيرانية-التركية، تُراوِح العلاقات بين البلدين في دائرة التعاون والتنسيق والتنافس المضبوط في الملفات الإقليمية، خصوصًا في دول الجوار، فضلًا عن عدم تصعيد التوتر في العلاقات البينية، كما حصل مع العملية الاستخبارية الإيرانية في إسطنبول خلال 2022م، ويبقى الخطر الأمني الكردي الثابت المشترك بين الدولتين، إذ يتزايد حجم التنسيق لمجابهته، دون أن يقتضي ذلك التوافق التام في إدارة بقية الملفات الإقليمية التي تتباين فيها المصالح.

وأخيرًا، تأتي علاقات إيران مع دول الجوار الآسيوي (أفغانستان، وباكستان، وأذربيجان، وتركمانستان، وأرمينيا) في مقدمة أولويات السياسة الخارجية للرئيس رئيسي، الذي جعل من «التوجه شرقًا» خيارًا إستراتيجيًّا، على العكس من سلفه حسن روحاني الذي كان يضع العلاقة مع الغرب في المقدمة. ضمن هذه الرؤية تتحرك الآلة الدبلوماسية الإيرانية على مختلف مستوياتها، لتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة في مختلف المجالات، خصوصًا في المجال الاقتصادي لتجاوز العقوبات الغربية ضدها. تواجه الأهداف الإيرانية في هذه المنطقة جملة من التحديات التقليدية، كالمشكلات الأمنية الحدودية مع بعض جيرانها، والعلاقة المتوترة مع أذربيجان، وأخرى جديدة على غرار عودة «طالبان» إلى الحكم في أفغانستان، والتنافس التركي-الإيراني لتوسيع النفوذ في آسيا الوسطى ■

تحولات السياسة الخارجية السعودية والاستقرار الإقليمي

كانت السياسة الخارجية السعودية عام 2022م من أكثر الموضوعات إثارة وتداولًا على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاعتبارات كثيرة، منها: الاختبارات التي تعرضت لها العلاقات السعودية-الأمريكية، وموقف المملكة إزاء الحرب الروسية-الأوكرانية، وفي «أوبك بلس»، وتطوّرات المواقف السعودية بشأن اليمن والعراق ولبنان وإيران، ومساعي الوساطة التي بذلتها السعودية في الأزمات، فضلًا عن مبادراتها النوعية واللانمطية، مثل مبادرتَي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر. وتفاعل ذلك مع الانشغال السعودي منذ سنوات بالتحول الداخلي وتعزيز الهُوية الوطنية، وتنويع مصادر الاقتصاد، وترسيخ مكانة المملكة في العالمين العربي والإسلامي، وفي العالم بوصفها دولة ضمن مجموعة العشرين، وكل ذلك في ظل واقع جيوسياسي مضطرب، سماه بعض الباحثين في حقل العلاقات الدولية قبل سنوات بـ«الفخ الإقليمي».

Rasanahiis
www.rasanah-iis.org

لكن المملكة العربية السعودية لم تقع في فخ الماضي، واختارت موقفًا مستقلًا لا يميل إلى الغرب أو إلى الشرق، مع الحرص على تأمين مصالحها في المقام الأول بوصفهِ مُرجِّحًا لمواقفها السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أكسبها المصداقية والمكانة التي تستحقّها بوصفها دولة رائدة في الميزان الدولي.

ولقد جرت تحولات السياسة السعودية في 2022م بوصفها جزءًا من عملية كبرى لإعادة اكتشاف الذات الوطنية، وفق «رؤية 2030م»، التي تأسست على مفهوم جديد للدولة، يبرز في تأكيدها أن «مكانة المملكة تمكّنها من القيام بدور قيادي في قلب الدول العربية والإسلامية، واستثمار المملكة موقعها الإستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأوروبا». وعلى الرغم من أن عام 2022م سلط الضوء على التحولات الكبرى في السياسة الخارجية السعودية، فإنّ هذه التحولات لم تكُن منقطعة الصلة بتحولات الأعوام السابقة، وهي ليست سوى زاوية من زوايا الإصلاحات والمراجعات التي خاضتها السعودية في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية منذ 2015م، التي ترجمتها القرارات والأنظمة الملكية والتشريعية. وكان هدف السياسة السعودية 2022م هو إبراز التوجهات الجديدة للمملكة، وتكريس نهج غير تقليدي في السياسة الدولية، لا يعطي الحروب والنزاعات جُل اهتمامه، وإنما ينصرف بالأساس إلى ترسيخ أُسَس السلام والبناء والتقدم.

ولذلك؛ ينقسم هذا الجزء من التقرير إلى أربعة محاور رئيسية، يتناول الأول: التحولات تجاه الحليف الأمريكي والتوازنية القطبية، ويناقش الثاني: تكريس توظيف السياسة الخارجية السعودية لخدمة الاقتصاد، ويتطرق الثالث إلى: إحياء أدوار الوساطة وتطوير الدبلوماسية التقليدية، وأخيرًا يحلل الرابع: دبلوماسية المبادرات النوعية، مع خاتمة حول اتجاهات السياسة الخارجية السعودية خلال عام 2023م.

أولًا: التحولات تجاه الحليف الأمريكي والتوازنية القطبية

ترجمت السياسة السعودية في 2022م نموذجًا ينحو إلى الانعتاق من التصوّرات النمطية، حول طبيعة العلاقة بالولايات المتحدة، مع إعادة تقييم هذه العلاقة، بما يؤدي إلى تصحيح بعض المواقف في الجانب الأمريكي. وفي ظل إحدى أكثر الإدارات إثارةً لتراجع الثقة مع العالم ومع السعودية، وحالة الاستقطاب الدولي على إثر الحرب الروسية-الأوكرانية، وحاجة أوروبا والولايات المتحدة إلى النفط والغاز الخليجيين (وهي حالة توقعت فيها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أن تجد الاصطفاف الكامل من حلفائها)، تبنّت السعودية نهجًا ينحاز إلى الحيادية في السياسة الدولية، وغلّبت الأبعاد الاقتصادية وغير السياسية في مواقفها داخل «أوبك بلس»، ما سلط الضوء على جديد السياسة السعودية نحو واشنطن، وطرح تساؤلات بأثر رجعي حول طبيعة العلاقات بين البلدين خلال العقود الماضية، وأنها كانت علاقات تحكمها المصالح المتكافئة، وإن بدت ظاهريًا لمصلحة واشنطن، وأن هذه العلاقات تعرضت للضرر -فقط- حين اتجه أحد أطرافها لتغيير طبيعة العلاقة.

لقد ولّدَت سياسات إدارة بايدن مشاعر شديدة السلبية داخل السعودية، على نحو ما أوضحته متابعة مواقف الكتّاب السعوديين، الذين عكست كتاباتهم حالةً من اختلاف النظرة إلى الحليف. ويلفت الانتباه ما خلص إليه كاتب سعودي، من خلال رصد سلوكيات إدارة بايدن، حين طرح الخلاصة التي جعلها عنوانًا لمقاله، وهي أنه «مع صديق كهذا لا حاجة إلى العدوّ»[1]، فيما أشار كاتب آخر إلى أنه «كلما كنت صديقًا لواشنطن فأنت أكثر عرضةً للتغريدات الطائشة، والتصريحات المستفزة والمتطاولة»، لينتهي بالقول نفسه، وهو أنه «مع أصدقاء مثل هؤلاء -أي الديمقراطيون- فمَن بحاجة إلى أعداء؟!»[2].

كان أحد الدوافع الأساسية لتحولات السياسة السعودية نحو الولايات المتحدة هو التحولات على الجانب الأمريكي، التي تمثلت في الابتعاد التدريجي، وعلى مدى عقدين تقريبًا، عن مبادئ العلاقات التي استمرت لـ70 عامًا، إذ سعت الإدارات الأمريكية (خصوصًا الديمقراطيين بالأساس) إلى إدخال تغييرات على أُسُس العلاقات، وبعثت برسائل من الشك حين اتجهت إلى الانسحاب من الخليج، وتقليص الالتزامات الأمنية والعسكرية نحو دول المنطقة، ثم توجيه الانتقادات وممارسة الضغوط على المملكة، وأخيرًا تحولت إلى تبني سياسات عدائية بالضغط في ملفات سياسية محدّدة، والامتناع عن تنفيذ صفقات أسلحة وسحب منظومات دفاعية.

ولقد حدث التغيير الأمريكي تجاه المملكة في وقت كان صانع القرار السعودي يمرّ بلحظة إعادة قراءة للمشهد العالمي، مع صعود روسيا والصين، وباقي القوى بالخص بالقوى الآسيوية كالهند واليابان وكوريا وإندونيسيا، وهي لحظة عززت التوجه لبناء علاقة متوازنة بين الأقطاب. ودعم ذلك الرؤية الجديدة لرئيس مجلس الوزراء ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، التي أكدت الطموح الشديد بتغيير وضعية المملكة، والإحاطة بمقوماتها التاريخية والجغرافية

(1) فهد إبراهيم الدغيثر، مع صديق كهذا لا حاجة إلى العدوّ، عكاظ، (22 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3zMmRHd

(2) طارق الحميد، السودان يا وزير الخارجية!، الشرق الأوسط، (26 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3DITVB7

والحضارية والديموغرافية والاقتصادية. وكان الموقف السعودي إزاء الحرب الروسية-الأوكرانية فرصة عكست كل ذلك، إذ تبنّت المملكة نهجًا متوازنًا يستنكر العدوان ويقدم الدعم الإنساني لأوكرانيا، لكنه يمتنع عن الانجرار إلى موقف مُعادٍ لروسيا، الأمر الذي انتهجته المملكة في التعاطي مع أزمات دولية أخرى. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي فوّض فيه مجلس الوزراء السعودي في جلسته بتاريخ 27 سبتمبر 2022م وزير الاستثمار -أو من ينوب عنه التباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار السعودية ووزارة التجارة الصينية، فإن المجلس فوّض الوزير نفسه -أو من ينوب عنه للتفاوض مع هونج كونج بشأن مشروع المذكرة بين حكومة المملكة وحكومة هونج كونج للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر[1].

وفي خطوة أوسع على نهج التوازن في إدارة العلاقات بين الأقطاب والانخراط الدولي، وجَّهَت المملكة الدعوة لإصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر عدالة وفاعلية في مواكبة تطوّرات المجتمع الدولي، خلال كلمتها في الدورة الـ77 للأمم المتحدة في سبتمبر 2022م، وانضمّت بصفة عضو مراقب إلى تحالف المحيط الهادي الذي يضمّ دولًا أمريكية لاتينية، كما انضمت إلى التحالف العالمي للمحيطات الذي يتألف من 32 دولة، ويدعو إلى حماية 30% من المحيطات حول العالم بحلول 2030م. وفي سبتمبر 2022م انضمت المملكة إلى قائمة شركاء الحوار في منظمة شنجهاي، التي تضم ثماني دول (أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند)، كما سعت للانضمام إلى منظمة البريكس التي تضم (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا).

ويشير كل ذلك إلى سعي السياسة السعودية لتوسيع دوائر الحركة الخارجية على الصعيد الدولي وعدم الانحصار في العلاقة مع الغرب.

ثانيًا: تكريس توظيف السياسة الخارجية السعودية لخدمة الاقتصاد

ربطت الوضعية الخاصة للنفط في اقتصاد المملكة سياستها الخارجية تقليديًا بالوضع الاقتصادي الدولي، بما في ذلك عام 2022م الذي كان أحد أكثر الأعوام إشارةً إلى ذلك، مع إدارة المملكة لمواقفها داخل منظمة «أوبك بلس»، التي اتسمت بإعلاء الاعتبارات الاقتصادية والفنية ورفض التسييس، حتى وإن هدد ذلك بالاحتساب على الجانب المعادي للغرب (روسيا). فكانت السياسات السعودية داخل المنظمة طَوال العام هي الوجه الأبرز في سياستها الدولية، ليس لمواقف المملكة من قرارات المنظمة، التي تُتخَذ بشكل جماعي، وإنما لحرصها على إبعاد المنظمة عن صراعات الأقطاب، على الرغم من أن موقفها وضَعها في تناقض مع حليفها الإستراتيجي (الولايات المتحدة)، في لحظة تحتاج إلى حسابات معقدة في القرار.

ويكشف حجم الانتقادات التي تعرضت لها المملكة عقب موقفها في «أوبك بلس» من جانب الإدارة الأمريكية عن قدرة جهاز صنع القرار السعودي على تحمّل الضغوط، والدفاع عن مواقفه وسياساته واستيعاب ردود الفعل، الأمر الذي أبرزه بجلاء مستوى الرد السعودي على تلك الانتقادات، والذي برز في تصريح مسؤول بوزارة الخارجية السعودية في 13 أكتوبر 2022م، وأكد رفض حكومة المملكة التام «لهذه التصريحات التي لا تستند إلى الحقائق، وتعتمد في أساسها على محاولة تصوير قرار «أوبك بلس» خارج إطاره الاقتصادي البحت، وهو قرار اتُّخِذَ بالإجماع من كل دول المجموعة».

(1) وكالة الأنباء السعودية (واس)، سياسي/خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء، (27 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3T7D3ts

ويشير رصد خلفيات الموقف السعودي في «أوبك بلس»، وقبل الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى قدر من السلاسة والاتساق، على نحو يفند الانتقادات الأمريكية. ففي حوار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع «وكالة بلومبيرج» في أبريل 2016م (قبل ستة أعوام)، كان ولي العهد واضحًا في رؤيته لإدارة السياسة النفطية وفقًا للسوق الحرة، الذي يحكمه العرض والطلب، لذلك عندما كانت أسعار النفط بين الثلاثين والأربعين والخمسين دولارًا، لم يرَ الأمير أن هبوط الأسعار يشكل تهديدًا للمملكة، بل رأى أن «لدينا قدرة كبيرة على خفض الإنفاق، كما فعلنا في عام 1997م». وحين سُئل عن إمكان تبنّي قرار بتجميد الإنتاج في الاجتماع المقبل للمنظمة آنذاك، قال: «إذا اتفقت كل الدول على تجميد الإنتاج، فنحن جاهزون»[1].

وفي حوار الأمير مع الوكالة ذاتها في السنة التالية (أكتوبر 2017م)، برز التزامه الشديد الاتفاقية مع روسيا، وأكد أولوية المحافظة على استقرار سوق النفط. وحين سُئل عن تمديد الاتفاقية مع روسيا أكد أنه «لن نتحدث بشكل فردي»[2]. ويؤكد ذلك التزام المملكة منذ اليوم الأول للاتفاق مع روسيا الموقف الجماعي داخل «أوبك بلس»، وتأكيدها الجوانب الاقتصادية والفنية في إدارة السياسة النفطية، بل إنه في يوليو 2021م اضطرت المملكة إلى تبني موقف علني مخالف لحليفتها الإمارات التي أرادت زيادة إنتاج المنظمة، فيما لم ترغب السعودية في ذلك. وللمرة الثالثة خلال «قمة جدة للأمن والتنمية» في 15-16 يوليو 2022م، أكد الأمير محمد بن سلمان أن «المملكة أعلنت عن زيادة مستوى طاقتها الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميًّا، وبعد ذلك لن يكون لدى المملكة أي قدرة إضافية لزيادة الإنتاج».

هكذا يتضح أن داخل «أوبك بلس» رصيدًا تاريخيًّا من السياسة السعودية يتسق مع الموقف الذي تبنته المنظمة في فيينا في 05 أكتوبر 2022م بتخفيض الإنتاج مليوني برميل يوميًّا. مع ذلك، فإن ما أعطى قرارات المنظمة زخمًا أكبر في 2022م، وجعل موقف المملكة يبدو تحوُّلًا إستراتيجيًّا، أنه توافق مع لحظة الصراع القطبي الأمريكي-الروسي-الصيني، وهي لحظة فرضت هوامش حول القدرة على التفاهم الدولي.

وصحيح أن واشنطن اعتبرت الموقف السعودي بدا موقفًا مناهضًا لرغبة الحليف الأمريكي ومتوائمًا مع الرغبة الروسية، على نقيض أهداف زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للسعودية في «قمة جدة للأمن والتنمية»، التي صدر عنها بيان سعودي-أمريكي مشترك شدّد على الشراكة الإستراتيجية، ما أشاع الانطباع بموافقة سعودية تلقائية على المطالب الأمريكية برفع الإنتاج، وتغليب الاعتبارات السياسية على الفنية، ولكن جاء الموقف السعودي داخل المنظمة ليعكس منهج فصل الملفات، باعتباره نهجًا أساسيًّا في إدارة السياسة الخارجية بشأن النفط، وهو وإن اتسق مع حالة الغضب السعودي الداخلي من سياسة إدارة بايدن، وتواءم مع مزاج سعودي عامّ، إلا أنه لا يخضع لهذا التحليل كليًّا. ومع ذلك، فالأرجح أن المملكة كانت تستطيع أن تنتهج نهجًا آخر، لكنها في ما يبدو لم تجد في تلك اللحظة، التي تضمّنت كل مؤشرات التراجع الأمريكي عن الالتزامات تجاهها، ما يحفزها على التأثير في إجماع «أوبك بلس» لأجل قرار مختلف.

وعلى جانب اقتصادي سياسي آخر، تعاملت المملكة مع زيادة الطلب على الصادرات النفطية بقدر أعلى من المناورة، حسب ظروفها ومواقف حلفائها. ومؤشرًا على انعكاس تلك الظروف والمواقف، ربطت المملكة بين تطوّرات الحرب في اليمن وإمداداتها وصادراتها من النفط، وفي 22 مارس 2022م شدّد مجلس الوزراء السعودي على ما تضمنه تصريح المصدر المسؤول في وزارة الخارجية السعودية بأن «المملكة لن تتحمل مسؤولية أي نقص في إمدادات البترول للأسواق العالمية في ظل الهجمات التي تتعرض لها مواقع إنتاج البترول والغاز ومشتقاتهما في المملكة من ميليشيات الحوثي الإرهابية، وتؤثر في قدرة المملكة الإنتاجية والوفاء بالتزاماتها»، مناشِدةً المجتمع الدولي بأن «يضطلع بمسؤوليته في المحافظة على إمدادات الطاقة والوقوف بحزم ضد الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، وردعها عن هجماتها التخريبية التي تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الإمدادات».

وهكذا برز خلال عام 2022م تعظيم الوجه الاقتصادي للسياسة الخارجية السعودية، واستثمار لحظة النفط العالمية في بناء سياسة خارجية تعزز وضعية المملكة عالميًّا، وتحافظ على التوازن بين الأقطاب، وتخدم المصالح الاقتصادية. وإلى حد كبير جرت «أقصدة» السياسة الخارجية السعودية، وبرز تأثير السياسات النفطية لـ«أوبك بلس» باعتباره أحد أكثر أوجه السياسة الخارجية للمملكة باعثًا على التحولات في السياسة الأمريكية. وكان اندماج الأوضاع السياسية بالطفرة الاقتصادية وأسعار النفط وسياسات «أوبك بلس» السبب في بروز الاقتصاد بوصفه محركًا للسياسة الخارجية للمملكة، على النحو الذي عبّر

(1) العربية، النص الكامل لحوار الأمير محمد بن سلمان مع «بلومبيرج»، (05 أبريل 2016م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3Ujq616

(2) عكاظ، النص الكامل لمقابلة «بلومبيرج» مع ولي العهد السعودي عن مدينة «نيوم»... الأمير محمد بن سلمان، (26 أكتوبر 2017م)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3UANkiZ

عنه كاتب سعودي في انتقاده للموقف الأمريكي بالقول: «السعودية مهووسة بالتنمية والشراكة والاستثمار، لا النفوذ العسكري»[1].

ويؤكد تكريس توجه السياسة الخارجية للمملكة لخدمة الوضع الاقتصادي، وقيام الاقتصاد بخدمة السياسة الخارجية، تلك المبادرة التي أعلنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 26 أكتوبر 2022م بشأن قيام صندوق الاستثمارات العامة بتأسيس 5 شركات إقليمية تستهدف الاستثمار في كل من الأردن والبحرين والسودان والعراق وسلطنة عمان خلال النسخة السادسة لمبادرة مستقبل الاستثمار التي انعقدت في الرياض (وذلك بعد إطلاق الشركة السعودية-المصرية للاستثمار في أغسطس 2022م)[2].

وضمن هذا السياق أيضًا يأتي إعلان ولي العهد في 23 أكتوبر 2022م عن إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، التي تستهدف تعزيز موقع المملكة باعتباره مركزًا رئيسيًّا وحلقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية ضمن مستهدفات رؤية 2030م، وفي الدورة الـ77 للجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت المملكة حرصها على دعم التعافي الاقتصادي العالمي عبر المساهمة في المحافظة على توازن أسواق الطاقة، وأشارت إلى بلوغ إجمالي مساعداتها في مجال الأمن الغذائي والزراعي ما يقارب مليارَين و890 مليون دولار، كما أعلنت مع أشقائها بالمنطقة عن تخصيص 10 مليارات دولار لهذا الغرض، عبر تنسيق وتوحيد جهود 10 صناديق تنموية وطنية وإقليمية.

ثالثًا: إحياء أدوار الوساطة وتطوير الدبلوماسية التقليدية

كان أحد المستجدات في تحولات السياسة الخارجية السعودية 2022م هو عودة المملكة إلى ممارسة دبلوماسية الوساطة في النزاعات والأزمات، ما كان تقليدًا مهمًّا للدبلوماسية السعودية في عقود سابقة. وفي هذا الصدد، يشار بالأخص إلى دور المملكة في إبرام اتفاق الطائف ووثيقة الوفاق الوطني التي وضعت حدًّا للحرب الأهلية اللبنانية في سبتمبر 1989م، ووساطتها لأجل المصالحة بين حركتَي فتح وحماس الفلسطينيتين في ما عُرف بـ«اتفاق مكة»، في جدة، فبراير 2007م. ففي عام 2022م، عادت السعودية إلى أدوار الوساطة في النزاعات، بمبادرتها لإطلاق سراح الأسرى بين روسيا وأوكرانيا برعاية ولي العهد، ونجحت في الإفراج عن عشرة أسرى من مواطني المغرب والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد وكرواتيا، في إطار عملية تبادل أسرى بين روسيا وأوكرانيا، فضلًا عن مساعي المملكة للوساطة لأجل إنهاء الحرب الروسية-الأوكرانية بشكل عامّ. ولقد مكّن السعودية من ذلك موقفها المتوازن من أطراف الحرب، الذي أفسح لها حرية المبادرة (على حد ما تضمّن بيان وزارة الخارجية السعودي في 21 سبتمبر 2022م).

ولقد تضمّن الخطاب السياسي السعودي، والبيانات السعودية المنفصلة، والبيانات المشتركة مع دول أخرى عام 2022م (وفقًا للوثائق المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية وموقع وكالة الأنباء السعودية)، كثيرًا من المضامين التي تؤكد التوجه إلى

(1) طارق الحميد، أهلاً بالديمقراطيين!، الشرق الأوسط، (12 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3WMpDWT

(2) ولي العهد يعلن قيام صندوق الاستثمارات العامة بتأسيس 5 شركات استثمارية إقليمية، عكاظ، (26 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3t2ZYLO

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

السلام والأمن والتسوية والاستقرار. وعلى الرغم من أن ذلك كان نهج المملكة على الدوام، فإنّ ما شهدته التحولات الأمنية والعسكرية في العالم عام 2022م كان مواتيًا لطرح وتعميق الرؤية السعودية، الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة والعالم. وذلك ما تضمنته كلمة ولي العهد في «قمة جدة للأمن والتنمية» يوليو 2022م، التي أكدت إيجاد حلول سياسية واقعية للأزمات في سوريا وليبيا، ودعمت جميع الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي يمني-يمني وفقًا للمرجعيات الثلاث، لأجل «اكتمال منظومة الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة»، بل لم يتردد الأمير محمد بن سلمان في دعوة إيران «باعتبارها دولة جارة إلى التعاون مع دول المنطقة، لتكون جزءًا من هذه الرؤية، من خلال التزام مبادئ الشرعية الدولية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وضمن هذا السياق أيضًا يأتي اهتمام المملكة وتشديدها على ضرورة ممارسة الدبلوماسية الوقائية، والابتعاد عن الاستقطاب السياسي، والاستعاضة عن ذلك بالتعاون لأجل تحسين الفرص الاقتصادية أمام شعوب العالم، وإيجاد «آلية فعالة» لحل النزاعات عبر «الدبلوماسية الاستباقية»، عوض انتظار «حصول المشكلات لحلها»، على نحو ما عبر عنه وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان في منتدى «الأولوية» الذي نظمته مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار في نيويورك في سبتمبر 2022م.

وفي عام 2022م، كانت المملكة قبلةً لكبار الزعماء الدوليين بحصاد زيارات بالغة الأهمية، فزارها الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورئيس وزراء بريطانيا الأسبق بوريس جونسون، والمستشار الألماني أولاف شولتز، والرئيس التركي رجب طيب أردوجان، ورئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا. وقام ولي العهد بزيارات مختلفة، منها زياراته لفرنسا وتركيا واليونان. وتواصلت السعودية بشكل مستمر مع كل من روسيا والصين، وحرصت على الاتصال بأطراف الأزمة الروسية-الأوكرانية بشكل متوازن، ومنها الاتصال بالرئيسين الروسي والأوكراني في الوقت نفسه، واستمرت في تأكيد موقفها الداعم للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي يؤدي إلى إنهاء الأزمة ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ولقد حرصت المملكة في بياناتها المشتركة مع الدول الأخرى، خلال زيارات القيادة السعودية للخارج، أو خلال زيارات القادة الأجانب للمملكة، على جذب الآخرين إلى مواقفها في قضايا السياسة التقليدية الخاصة بالأزمات والتسويات، أو في مبادراتها اللانمطية في السياسة الخارجية، كمبادراتها بشأن المناخ وغيرها، وذلك ما يتضح من مطالعة البيانات السعودية المشتركة خلال زيارة ولي العهد لمصر في 21 يونيو 2022م، أو الأردن في 22 يونيو 2022م، وفي البيان المشترك بعد زيارة اليونان في 27 يوليو، وفرنسا في 29 يوليو 2022م، وفي البيان المشترك خلال زيارة رئيس جمهورية أوزبكستان للمملكة في 19 أغسطس 2022م، وخلال زيارة رئيس جنوب إفريقيا للمملكة في 17 أكتوبر 2022م.

وفي البعض منها صدر البيان المشترك ليحمل وجهة نظر السعودية كليًّا في ما يخص أزمات: فلسطين، واليمن، ولبنان، وسوريا، والعراق، وليبيا، والسودان، بل والأزمة الروسية-الأوكرانية، ما يشير إلى قدرة المملكة على التأثير في مواقف الآخرين. وكانت توجهات المملكة في قضايا السياسة الخارجية استمرارًا لمواقفها السابقة في البحث عن الاستقرار والأمن والتسوية السلمية للأزمات وتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية التي شملت مختلف القارات. ووفق ما جاء في الخطاب الملكي السنوي لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، بتاريخ 16 أكتوبر 2022م، فإن المملكة هي أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية والتنموية على المستويين العربي والإسلامي، وإحدى أكبر ثلاث دول مانحة على المستوى الدولي.

وفي سياق تعزيز الأمن والاستقرار أيضًا، اتجهت المملكة في 2022م إلى تعزيز شراكتها الإستراتيجية الخارجية، ووقّعت مذكرة تفاهم بشأن تشكيل مجلس الشراكة الإستراتيجي مع المملكة المتحدة، خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون للسعودية في مارس، ومذكرة بشأن تأسيس مجلس الشراكة الإستراتيجية السعودي-اليوناني خلال زيارة ولي العهد لليونان في يوليو. كما اتجهت للتهدئة في علاقاتها مع تركيا، بعد زيارة الرئيس التركي للسعودية في أبريل، وزيارة ولي العهد لتركيا في يونيو. وبينما واصلت المملكة مواقفها بشأن مواجهة الإرهاب وإدانة عملياته في مختلف الدول، فقد اتجهت عام 2022م إلى تسوية الأزمات التي مثلت شواغل أساسية لها في الأعوام السابقة، ومنها المصالحة مع تركيا، وعودة السفير السعودي إلى لبنان، والهدنات في اليمن، والمحادثات مع إيران. وكلها توجهات أدت إلى التخلص النسبي من أعباء ثقيلة فُرضت في الأعوام السابقة، ما مكّن المملكة من إدارة علاقاتها الخارجية في 2022م بقدر أعلى من حرية الحركة، وهو ما انعكس على مبادراتها الدولية.

رابعًا: دبلوماسية المبادرات النوعية

تمثل أبرز تحولات السياسة الخارجية السعودية في هذا الملمح الجديد الذي أطلقته مبادراتها الخارجية النوعية واللانمطية وغير التقليدية، التي عملت على توظيف السياسة الخارجية في دعم مشروعات ورؤى المملكة الاقتصادية والوطنية في الداخل، وفي مشروعات تستقطب التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز العلاقات مع الحلفاء والشركاء، وقد تمثل

ذلك في توظيف مبادرات السياسة الخارجية في قيادة الجهود المعنية بالمناخ، وبناء التحالف المناخي الأول داخل المنطقة وخارجها، ومن ذلك إطلاق الأمير محمد بن سلمان في 20 أكتوبر 2022م النسخة الثانية من «قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»، و«منتدى مبادرة السعودية الخضراء» في مدينة شرم الشيخ المصرية، تحت شعار: «من الطموح إلى العمل»، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP27)، وذلك بعد إطلاق النسخة الأولى من المبادرتين عام 2021م، تعزيزًا لجهود المملكة البيئية وفق رؤية 2030م، والتزام المملكة تخصيص 2,5 مليار دولار دعمًا لمشروعات المبادرة، واستضافة مقرها في المملكة، والعمل على خطة المملكة لإنشاء واحد من أكبر مراكز التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه في العالم.

ووفقًا لها، تجمع «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» القادة من داخل المنطقة وخارجها لمناقشة آثار تغير المناخ، وتعمل باعتبارها محفزًا للتأثير العالمي، وخلق اقتصاد ضخم للعمل المناخي. وبوضعها مبدأ «كوكب الأرض أولًا»، تتيح «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» فرصًا واعدة تتجاوز مجال البيئة. وهي تهدف إلى زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، مما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية في المنطقة، بما يعادل 10% من المساهمات العالمية، والمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن إنتاج النفط والغاز في المنطقة لأكثر من 60%[1]. كما تهدف «مبادرة السعودية الخضراء» إلى زراعة 10 مليارات شجرة في أنحاء المملكة خلال العقود القادمة، ورفع نسبة المناطق المحمية إلى 30% من إجمالي مناطق المملكة، بالإضافة إلى تخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030م.

وعلى غرار اهتماماتها بقضايا وملفات السياسة التقليدية، أولت المملكة خلال عام 2022م برامجها ومبادراتها الجديدة اهتمامًا كبيرًا في الخطاب والبيانات والاتفاقيات مع الدول الأخرى، ما تمثل في خطابها وبياناتها واتفاقياتها بشأن توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة، والهيدروجين النظيف، بما في ذلك الهيدروجين منخفض الكربون، والهيدروجين الأخضر، وتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته، وكذلك تطوير وتطبيق تقنيات احتجاز الكربون، الذي يدعم المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وفي مجال الدبلوماسية العامة، كانت المملكة عام 2022م مقرًا للمؤتمرات الدولية، وتُعتبر استضافة المؤتمر التقني الدولي في نسخته الأولى تجسيدًا للجهود المستمرة من المملكة في دفع عجلة نموّ الاقتصاد الرقمي. واستضافت «المؤتمر الدولي لتقنية البترول» لعام 2022م، الذي أكدت خلاله سعيها إلى ضمان مناعة ركائز عالم الطاقة الثلاث المتمثلة في أمن إمدادات الطاقة الضرورية، والتنمية الاقتصادية المستمرة من خلال توفير مصادر طاقة موثوقة، ومواجهة التغير المناخي. كما استضافت «المؤتمر العالمي لريادة الأعمال»، الذي استهدف تعزيز مكانة المملكة بوصفها بيئة جاذبة للرواد والمبتكرين والمبدعين من أنحاء العالم، بالإضافة إلى استضافة أعمال «القمة العالمية للذكاء الاصطناعي» في نسختها الثانية تحت شعار «الذكاء الاصطناعي لخير البشرية»، وفيها اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الرقمي «بيان الرياض للذكاء الاصطناعي»، الذي يستهدف توظيف التقنية لصالح البشرية والمجتمعات والدول والعالم بأكمله، وأن تصبح المملكة نموذجًا عالميًا رائدًا في بناء اقتصادات المعرفة لخدمة الأجيال الحاضرة والقادمة وتحقيقًا لمستهدفات (رؤية 2030م).

وفي سياق تعزيز الدبلوماسية التشاركية، قدمت الهيئة الملكية لمدينة الرياض في ديسمبر 2021م ملف استضافة المملكة «معرض إكسبو الدولي 2030م»، خلال مشاركتها في الاجتماع الافتراضي للجمعية العمومية للمكتب الدولي للمعارض (BIE)، الذي عُقد في العاصمة الفرنسية باريس. وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أعلن في أكتوبر 2021م عن تقدُّم المملكة لاستضافة «معرض إكسبو الدولي 2030م» تحت شعار «حقبة التغيير: المضيّ بكوكبنا نحو استشراف المستقبل»، الذي تتنافس على استضافته -إلى جانب المملكة- كل من: كوريا الجنوبية، وإيطاليا، وأوكرانيا، وروسيا. وفي حال نجاح المملكة في استضافة المعرض فسوف يتزامن مع عام تتويج «رؤية 2030م». وعلاوةً على ذلك فقد أطلقت المملكة سلسلة مبادرات اتجهت إلى تعزيز الصمود الوطني، من ذلك «مبادرة إطلاق الإستراتيجية الوطنية للصناعة» في 18 أكتوبر 2022م، الهادفة إلى الوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار، يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، بما يتماشى مع مستهدفات «رؤية 2030م».

وفي إطار انتهاج سياسة العمل الجماعي، استضافت المملكة خلال الفترة 7-9 ديسمبر 2022م، الرئيس الصيني شي جين بينغ، لعقد ثلاث قمم مع الجانب السعودي، والخليجي، والعربي، وتوقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة بين الصين والسعودية. ما يثبتُ أنّ المملكة ماضيةٌ في إدارة جهد إقليمي توافقي يرسّخ الاستقرار المستدام في منطقة الشرق الأوسط ذات

(1) لمزيد من المعلومات عن المبادرتين، انظر الرابطين التاليين: https://bit.ly/3Uob8Go، https://bit.ly/3UeTPYP

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

الأهمية الإستراتيجية، ويُعلي من فعالية دول المنطقة للتأثير في الشأن الدولي.

وهذه المبادرات جميعها وإن اتجــه بعضها للداخل فإنها تعزز موقف المملكة الخارجي، ويجري إطلاقها في ظل ظروف وتحديات تواجهها المملكة في علاقاتها بالولايات المتحدة. وهذا ما يربط السياسة الخارجية بالوضع الداخلــي والشــأن الوطني. وبذلك تصبح «رؤية المملكة 2030م» ذاتها منعكسة بكل قسماتها في ملامح السياسة الخارجية للمملكة.

خاتمة: اتجاهات السياسة الخارجية السعودية خلال 2023م

اتجهت السياسة الخارجية الســعودية في 2022م إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، وطرحت مبادرات غير تقليدية وغير نمطية في مجال السياسة الخارجية، وفق منظور يتســق مع التحديات العالمية الجديدة، عكست من خلالها تطوّرات الوضع الداخلي بالمملكة، وحالة النهوض الوطني الســعودي. ولم تكن هذه التحركات السعودية في السياسة الخارجية ردود فعل لتناقضات العلاقة مع الولايات المتحدة، أو لمستجدات وضغوط الحرب الروسية-الأوكرانية والاستقطاب الدولي، ولكنها نتاج تصوّر ورؤية ســعودية وطنية مطروحة منذ سنوات. ولم تفعل المستجدات الدولية لعام 2022م ســوى أنها ساعدت في الكشف عنها وتأكيدها. والأرجح أن هذه المجالات الجديدة التي ارتادتها السياسة السعودية في السياسة الخارجية لن تتراجع في 2023م أو في الأعوام التالية عليه، بل سوف تأخذ دفعات جديدة مع المكاسب والعوائد التي ستعود بها على المملكة، في ظل رؤية بدأت تأخذ مســاراتها الصحيحة، ودعم مستمرّ من القيادة، ووضع اقتصادي مُواتٍ يدعم زخمها واستمرارها ■

اقرأ أيضًا

مقـال

د.محمد بن صقر السلمي
مؤسس ورئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

على إدارة بايدن ألا تخسر السعودية كشريك لا غنى عنه

خصَّت إدارة بايدن المملكة العربية الســعودية بانتقادات واسعة، بعد قرار «أوبك بلس» بزيادة إنتاج النفط بمقدار مليــوني برميل يوميًا بدايةً من نوفمبر 2022م، إذ اتّهمت الولايات المتحدة الســعودية بأنها تقف إلى جانب روســيا وتقوِّض العقوبات المفروضة عليهــا. وفي الخلفية، يخشى لديمقراطيون أن يكون لارتفاع أســعار الطاقــة، بناءً على قرار «أوبك بلس»، تأثير على حظوظهم في انتخابات التجديــد النصفي، والاحتفاظ بأغلبية مقاعد الكونجرس...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

المحور الأول

التحولات الإستراتيجية في البيئة الدولية وإرهاصات الانتقال نحو التعددية

يترقب العالم التحولات الإستراتيجية التي تجري في البيئة الدولية، والتي تشير إلى أنّ النظام الدولي يمر بمخاض صعب، ومن المرتقب أن يسفر عن ظهور نظامٍ دوليّ جديد، ربما ليس من الواضح ما هي ملامحه وما هو ترتيب القوة ومراكز القيادة فيه. في هذا الإطار، يمكن رصد جملة من التحولات والقضايا ذات الطابع الإستراتيجي على الساحة العالمية، والتي تحمل في طياتها تأثيراتٍ ممتدة على المستويات المنظورة والبعيدة. وبناءً على ذلك سيركز هذا القسم من التقرير الإستراتيجي للعام 2022م على أهم هذه التحولات والقضايا، وذلك من خلال تناول القضايا السبع الآتية:

- تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن والنظام الدوليين.
- المأزق الأوروبي وأنماط الاستجابة للتحديات المتصاعدة.
- معضلة تايوان وتفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك».
- الولايات المتحدة الأمريكية والدفاع عن مكانتها في مواجهة التحديات الدولية.
- أزمات الاقتصاد العالمي في ضوء الصراع بين القوى العظمى.
- التطورات العسكرية العالمية وقضايا الأمن غير التقليدي.
- أزمة جماعات العنف وحركات الإسلام السياسي.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

تندرج هذه الحرب ضمن المشروع الجيوسياسي الذي يسعى الرئيس فلاديمير بوتين لتنفيذه منذ اعتلائه السلطة، والقاضي بعودة روسيا إلى المكانة الدولية التي كانت عليها في زمن الاتحاد السوفييتي الذي وصف سقوطه بـ«الخطأ الجيوسياسي» الذي يجب تصحيحه. ومن أجل فهم الصورة الشاملة لعَلاقة الحرب على أوكرانيا بالطموحات الجيوسياسية الروسية، سيجري تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور، يتطرق المحور الأول إلى الدوافع الروسية للحرب على أوكرانيا وما يرتبط بها من أهداف صريحة أو مضمرة، ويعرّج المحور الثاني على نتائج الحرب، مقيّمًا المكاسب والخسائر الروسية منها. أما المحور الثالث فيبحث تداعياتها على الأمن والنظام الدوليين، ويختتم باستقراء النتائج ومستقبل الصراع بين روسيا والغرب.

أولًا: الدوافع الروسية للحرب على أوكرانيا

ساقت روسيا عددًا من الأسباب لشنّها الحرب على أوكرانيا، وانطلاقًا من ذلك وضعت جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتي تحمل في طياتها الطموحات الجيوسياسية الروسية.

1. الأسباب الأمنية المعلَنة للحرب:

أعلنت موسكو عن شنّها عملية عسكرية ضد أوكرانيا لحماية أمنها القومي بعد فشل كل الجهود السياسية والدبلوماسية لتلبية مطالبها الأمنية والمتمثلة تحديدًا في ما يلي:

أ. منع انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو): شكّل التوسع المستمرّ لحلف الناتو أحد أكبر التهديدات على الأمن القومي الروسي، ولم تقتصر مطالبة موسكو على توقفه عن التوسع وإنما أيضًا طالبت بإعادة القدرات العسكرية والبنية التحتية للحلف في أوروبا إلى الوضع الذي كان عليه في عام 1997م، عندما جرى التوقيع على القانون التأسيسي للعَلاقات المشتركة والتعاون والأمن بين روسيا وحلف الناتو[1]. كما طالبت بعدم نشر أسلحة هجومية بالقرب من الحدود الروسية، وأمام الرفض الأمريكي لهذه المطالب فإنها أرادت أن تفرضها بالقوة من خلال «العملية العسكرية».

ب. حماية الأقلية الناطقة بالروسية في شرق أوكرانيا: اعتبرت موسكو أن الروابط العرقية التي تجمع الروس مع الأوكرانيين عمومًا، والقاطنين

(1) فيتالي نعومكين، ماذا تريد روسيا في أوكرانيا؟، صحيفة الشرق الأوسط، (01 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3dw7oD9

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

في شـرق أوكرانيا خصوصًـا، المتحدثـين باللغة الروسـية، تُوجِب عليها حمايتهم مـن المخاطر التي تهددهم، ولذلك دعمت الانفصاليـين في المنطقة، وأن العملية العسكرية جاءت بناءً على طلب منهم للدفاع عنهـم في ظل المخاطـر الوجودية التي باتت تواجههم، ثم نظمت اسـتفتاء لضـم المنطقة إليها حتى تصبح جزءًا من سيادتها.

ج. تغيير النخبة الحاكمة في كييف: تُحمِّل روسيا النخبة السياسية الحاكمة في كييف مسؤولية الأزمات التي تحصل منذ عـام 2014م، فمن تصفهم بـ«النازيين الجدد» الذين يحملون فكـرًا متطرفًا معاديًا للروس ترى أنهم يشـكلون خطرًا على الإثنية الروسية وعلى الأمن القومي الروسي بسبب سعيهم للانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ولوقف هذه المخاطر يجـب أن تتغير القيادة السياسـية في كييف. وألمحت موسكو إلى ضرورة تدخُّل الجيش الأوكراني لإزاحة الرئيس فولوديمير زيلينسـكي من السـلطة، وإلا ستفعل هي ذلك لتفسح المجال لقيادة سياسـية تشـاركها نفـس التوجهات أو غير معادية لها على الأقل.

2. الدوافع الجيوسياسية للعملية العسكرية:

تكشف قراءة المبررات الروسية لشنّها الحرب على أوكرانيا أبعادًا جيوسياسية متصلة بالعودة الروسية للمنافسـة في النظام الدولي. تسـتلزم هذه العودة إلى السـاحة الدولية تأكيد هيمنتها علـى المجال الحيوي، الذي كان سابقًا يمثل حدودًا سيادية للاتحاد السـوفييتي، ولتحقيق هذا الهدف فإنها تزاوج بين التوسع الجغرافي والسيطرة الإقليمية.

أ. التوسـع الجغـرافي وضمّ مزيد مـن الأراضي التاريخية: أشـار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كثير من خطاباته وتصريحاته إلى السـياق التاريخي لعَلاقة أوكرانيا بروسيا، التي كانت أوكرانيا في جُلها خاضعةً لروسـيا، وهي مبررات يُستند إليها في حالة تغيير أهدافه إلى التوسّع وضم أوكرانيا، مثلما استند إلى البُعد العرقي للتدخل في شـرقها وضم شبه جزيرة القرم إلى روسـيا ثُم المنطقة الشرقية من أوكرانيا. ولتأكيد ذلك تحاول روسيا من خلال الحرب إجبار العاصمة كييف على الاعتراف بتبعية شـبه جزيرة القرم وإقليم دونباس لروسـيا، واستسلامها للأمر الواقع كما حصل مع جورجيا في عام 2008م. وتعتبر سياسـات «القضم» مرحلةً أولى فقط، يمكن أن تتوسع إلى ضم كليّ على المديين المتوسط والبعيد في حالة نجاحها في الحرب.

ب. الاعتراف بالسـيطرة الإقليميـة باعتبارها خطوة لاستعادة المكانة الدولية: بررت روسيا غزوها لأوكرانيا بمخاوفها من تمدّد الناتو وتهديده لأمنها القومي. تبدو فكـرة المخاطر على الأمـن القومي الروسي مستبعدة نسبيًّا، لأن التهديد الأمني المباشر عليها ليس واردًا. كما أن فكرة الهجوم على روسيا لم تُطرح في أي مرحلة من المراحل، بل حتى عند سـقوط الاتحاد السوفييتي كانت الإدارة الأمريكية متخوفة من مخاطر انهيار النظام السياسي وعدم تحكم القيادة السياسـية الجديدة في الأسـلحة النووية. ناهيك بالتدخّل العسـكري في مناطق بعيدة مثل سوريا، وليبيا، وإفريقيا الوسطى، ومالي، الذي يندرج ضمن التنافس الجيوسـياسي ولا عَلاقة له بالأمن القومي الروسي. تأسيسًا على ذلك، فإن المسألة الجوهرية في الحرب الروسية على أوكرانيا تكمن في «الاعتراف بالسـيطرة الإقليمية»، فاسـتجابة الناتو والاتحاد الأوروبي للمطالب الروسية بعدم ضم أوكرانيا وبقائها دولة عازلة بين الطرفـين، والتراجع إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل عام 1998م، يعكس اعترافًا منهما بسيطرة روسيا على إقليم شرق أوروبا، وبذلك تثبت روسيا أنها عادت مرة أخرى لتصبح قطبًا دوليًّا فعليًّا على غرار ما كانت عليه في مرحلة الحرب الباردة، وتنتقل للمنافسـة في أقاليم جيوسياسية أبعد، ومن بينها غرب أوروبا.

ثانيًا: المكاسب والخسائر الروسية

في ما يخص المكاسب الروسية، كانت على النحو التالي:

1. تثبيت وجود روسيا في شرق أوكرانيا:

عززت الحرب الواقع السياسي الذي فرضته روسيا على أوكرانيا منذ عام 2014م، فبعد استحواذها على شـبه جزيرة القرم واصلت توسـعها الجغرافي على حساب الأراضي الأوكرانية من خلال السيطرة على أجزاء كبيرة من شـرق أوكرانيا، وقد تمكّن الجيش الأوكراني لاحقًا من استعادة كثير من المناطق التي سيطر عليها الجيش الروسي في الحرب، ولكن مع ذلك يبقى حضور روسيا المباشر في الشرق عبر جيشها أو الانفصاليين الذين يقاتلون منذ قرابة تسع سنوات مكسبًا جيوسياسيًّا لروسيا لن تستغني عنه بسهولة لتحقيق مكاسب مهمة، خصوصًا بعدما ألحقت المنطقة المسـيطرة عليها بالدولة الروسـية عقب الاستفتاء الذي نظمته في نهاية شهر سبتمبر 2022م.

2. تراجع فكرة ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو:

ظهرت ارهاصات تخلّي أوكرانيا عن فكرة الانضمام إلى حلف الناتو والاتحـاد الأوروبي، خصوصًا في ظل الخلافات مع حلفائها الغربيين وتحديدًا في مسـألة التحفظ الأمريكي والأوروبي علـى تزويد الجيش الأوكراني بأسلحة هجومية يمكن أن تقود إلى مواجهة مباشرة مع روسيا. وقد صرّح الرئيس الأوكراني بأن كييف لم تعُد مهتمة بالانضمام إلى الناتو الذي يخشى المواجهة مع روسيا[1]. كما أكد مسؤولون أوروبيون

(1) موقع الحدث نت، رئيس أوكرانيا: لا يهمنا الانضمام إلى الناتو الذي يخشى روسيا، (08 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3LpQcvH

صعوبة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، الذي قد يحتاج إلى عقود. واقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بديلًا عن ذلك، ممثلًا في المنظمة السياسية الأوروبية، وهو ما اعتبره الرئيس زيلينسكي مجرد تسوية بين أوروبا وروسيا[1].

وتظهر المقارنة بين الأهداف التي سطرتها روسيا عند إعلانها الحرب وما حققته منها فشلًا ذريعًا، وتتمثل أهم الخسائر الجيوسياسية الروسية في ما يلي:

أ. الفشل في تغيير النظام السياسي الأوكراني: يصطدم تغيير النخبة الحاكمة في كييف بعديد من الصعوبات، لعل أبرزها أن الرئيس الأوكراني الحالي يُعتبر بطلًا قوميًّا بالنسبة إلى شعبه، كما أن الاتجاه المناهض لروسيا تعزز حضوره أكثر، ويصعب أن تتقدم أي نخبة سياسية موالية لروسيا في العملية السياسية الأوكرانية، حتى إذا حصل ذلك فإنه لن تكون لها أي حظوظ في النجاح، ذلك لأن القاعدة الانتخابية الموالية لروسيا موجودة في شرق البلاد، وهي الآن محتلة أو تحيط بها السيطرة والتبعية الروسية، ما يعني أنها لا تستطيع المشاركة في الانتخابات، وبالتالي خسارة القوى المؤيدة لروسيا. وإذا فرضت موسكو قيادة جديدة بالقوة فإنه سينظر إليها باعتبارها حكومة عميلة، وستكون هناك مقاومة مسلحة ضدها، وقد تتشكل حكومة موازية في منطقة توصف بـ«المحررة» أو خارج أوكرانيا في أسوأ الأحوال تحظى بالشرعية الدولية. لكن على المدى المتوسط ستكون هناك قراءات مغايرة للعَلاقة مع روسيا، والبحث عن عَلاقات غير تصادمية معها لتجنب الحرب وما يترتب عليها من خسائر، ففي النهاية سيدفع الأوكرانيون تكلفة مادية وبشرية كبيرة، وسيفضلون عدم تكرارها.

ب. ازدياد تمدّد حلف الناتو على حدود روسيا: كانت روسيا تهدف إلى منع توسع حلف الناتو واقترابه من حدودها، ولكن على العكس من ذلك، تقدمت كل من فنلندا والسويد بطلب الانضمام إلى الحلف خوفًا من احتمالات غزوها من طرف روسيا. وقد بدأ الحلف رسميًّا عملية ضم البلدين إلى صفوفه خلال قمته التي عقدت في مدريد يوم 29 يونيو 2022م، بموافقة جميع قادة الدول الأعضاء الـ30 بعد تخلي تركيا عن تحفظاتها[2]. ولعل هذا من أكبر خسائر روسيا على المستوى الجيوسياسي رغم محاولة التقليل من أهميته، بحديث بوتين عن عدم تشكيل انضمام الدولتين إلى عدوّه الإستراتيجي خطرًا على أمن بلاده القومي[3]. وحتى جورجيا التي خاضت حربًا مع روسيا، استغلّت موقف الحرب لتقدم طلب العضوية إلى الاتحاد الأوروبي، وإن كانت تؤكد في الوقت نفسه ضرورة الحوار مع موسكو، وهذا ما أكده وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو.

ج. الضمانات الأمنية لأوكرانيا وتعزيز قدراتها الدفاعية: صمود الجيش الأوكراني والإخفاقات العسكرية الروسية ستترجم في مفاوضات تسوية الحرب من خلال الضمانات الأمنية التي ستطالب بها أوكرانيا مقابل تراجعها عن الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، مما سيعزز من قوتها الدفاعية بعد مدّها بأسلحة متطوّرة، التي ستكون مطلبًا ملحًّا، ليس من كييف فحسب، بل أيضًا من الدول الغربية. قبول روسيا لأي شكل من أشكال هذه الضمانات سيُعتبر في أحد جوانبه إقرارًا بعدم قدرتها على فرض نفسها قوة مهيمنة في مجالها الحيوي، بل على العكس يؤكد استمرار الهيمنة الغربية والأمريكية[4].

ثالثًا: تداعيات الصراع على النظام والأمن الدوليين

نجَم عن الحرب الأوكرانية عديد من التأثيرات في الأمن والنظام الدوليين، يمكن رصد أهمها في ما يلي:

1. تعزيز مظاهر الهيمنة الأمريكية:

أظهرت النتائج الأولية للحرب عديدًا من المكاسب بالنسبة إلى الولايات المتحدة تخدم استمرار هيمنتها على النظام الدولي، أو تأجيل التحول نحو التعدّدية القطبية الذي تصبو إليه القوى المنافسة، وفي مقدمتها روسيا والصين، ويتمثل ذلك من خلال ما يلي:

أ. استنزاف روسيا وإعاقة تمدّدها الجيوسياسي: تمتلك أوكرانيا بعض العوامل التي تجعلها قادرة على الصمود أمام الغزو الروسي، مما يعوق تحقيق الأهداف الروسية ويجعلها تدخل في حرب استنزاف إذا ما أصرَّت على مواصلة الحرب. تجري المعارك في مساحة واسعة جدًّا، وفي بيئة اجتماعية معادية، كما أن عدد سكان أوكرانيا قليل مقارنة بروسيا، ولكنه في المقابل لا يمنعها من التعبئة والمواجهة. أما الفوارق العسكرية المادية والمالية فيعوضها الدعم الغربي المتنوع، بما في ذلك الخبراء للتخطيط للمعارك. تجلى هذا في الهجوم المعاكس الذي شنّه الجيش الأوكراني مطلع شهر سبتمبر 2022م، إذ تمكّن من استعادة مساحات كبيرة سبق أن سيطر

(1) اندبندنت عربية، طريق انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي «ليس معبدًا بالورود»، (22 مايو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3Skz6BF

(2) دويتشه فيله، حلف شمال الأطلسي يطلق رسميًّا آلية انضمام السويد وفنلندا إليه، (29 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2022م، https://p.dw.com/p/4DPy2

(3) سي إن إن عربية، بوتين: انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو لا يمثل تهديدًا لروسيا.. لكن توسع الحلف سيؤدي إلى رد، (16 مايو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2022م، https://cnn.it/3UpsJyv

(4) Anders Fogh Rasmussen and Andrii Yermak, The Kyiv Security Compact, International Security Guarantees for Ukraine, Ukrainian Presidency, (Sep. 13, 2022), Accessed on: Sep. 20, 2022, https://bit.ly/3fk3xtx

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

عليها الجيش الروسي، واضطر الرئيس فلاديمير بوتين إلى إعلان التعبئة الجزئية وإجراء تغييرات على مستوى هرم المؤسسة العسكرية. وبغضّ النظر عن مدى النجاحات التي يحققها الأوكرانيون في خطواتهم الهجومية وقدرتهم على الصمود، وحتى في حالة خسارتهم وتراجعهم، فإن ذلك لا يمنع من عودتهم مجددًا للمبادرة والهجوم، خصوصًا عندما يتوغل الجيش الروسي في المناطق الغربية مبتعدًا عن خطوط الإمداد ويتحرك في بيئة معادية كليًا.

ب. تراجُع المنافَسة الأوروبية لأمريكا وترميم العَلاقات عبر الأطلسي: عززت الحرب من الإنفاق الأوروبي العسكري، وهو ما يسهم في إحداث توازن مع الولايات المتحدة التي كانت تتكفل بكثير من الأعباء الأمنية الأوروبية، في حين تركز الأخيرة على نموّها الاقتصادي ومنافسة الولايات المتحدة. ومن ناحية ثانية أسهمت الحرب في تسريع عملية ترميم العَلاقات الأمريكية-الأوروبية التي باشرها الرئيس الأمريكي جو بايدن بعد خلافته للرئيس دونالد ترامب الذي كانت له رؤية أحدثت كثيرًا من التوتر في العَلاقات عبر الأطلسي.

ج. التردد الصيني في فرض السيطرة الإقليمية: تسببت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان في مطلع أغسطس 2022م بأزمة تصبّ تداعياتها أيًا كانت السيناريوهات في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم التهديدات التي أطلقتها بكين والمناورات التي أجرتها عشية الزيارة، فإنّ الصين أخيرًا تجنّبَت التصعيد والدخول في مواجهة عسكرية مع تايوان، وهذا ما أكد أنها لا تزال غير قادرة على فرض سيطرتها الكلية على مجالها الحيوي. وفي حالة الحرب فإن تايوان هي الأخرى تمتلك من الموارد المادية والبشرية ما يتيح لها مقاومة أي غزو وتجعل الصين تدخل بدورها في حرب استنزاف تخدم في المحصلة الأخيرة استمرار الهيمنة الأمريكية.

د. تعميق التعاون الصيني-الروسي في مقابل التعاون الأمريكي-الأوروبي: من ناحية ثانية أسهمت الحرب في تعزيز التنسيق الصيني-الروسي لمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها، وقد ظهر ذلك في «قمة شنجهاي»، وما سبقها من اتفاقيات بين الطرفين لتجاوز العقوبات الأمريكية، وبكل تأكيد سيكون لهذا التعاون تداعياته على النظام الدولي في المدى المتوسط والبعيد.

2. التداعيات الاقتصادية:

أ. قصور العقوبات الاقتصادية في منع قرارات الحرب: هددت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بفرض عقوبات قاسية جدًا على روسيا في حالة غزوها لأوكرانيا، وهو ما فعلته لاحقًا، إذ أنزلت حزمة من العقوبات بهدف إثناء روسيا عن مواصلة غزو أوكرانيا وإجبارها على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها. في المقابل لم تلتفت روسيا إلى تلك التهديدات، وهي بدورها لوحت بعقوبات على أوروبا، وربما كانت تعتقد أن الحاجة إلى غازها الذي يصعب تعويضه ستجعل الأوروبيين يتنازلون عن تهديداتهم ويسلمون بالأمر الواقع كما حصل في الأزمة الجورجية عام 2008م، غير أن السلوك الأوروبي والأمريكي كان مخالفًا، حينها قللت روسيا تأثير العقوبات عليها، وأظهرت بعض المؤشرات التي تدل على صمود اقتصادها، ثم تحفظت لاحقًا عن إصدار بيانات تكشف تأثير العقوبات عليه، كما شهرت بدورها سلاح العقوبات ممثلًا في قطع إمدادات الغاز لدول أوروبا، وفرض شرائه بعملتها (الروبل)، ومنعه عن الدول التي ترفض ذلك. المعضلة هنا تكمن في أنه كما لم تغير العقوبات الغربية سلوك روسيا فإنه في المقابل يُستبعد أيضًا أن تدفع أزمة الطاقة الدول الأوروبية إلى تغيير موقفها، والقبول بالشروط الروسية في أوكرانيا عمومًا وشرق أوروبا خصوصًا. لذلك سيتمسك كل طرف بمواقفه ويبحث عن بدائل وحلول أخرى دون التنازل عنها. وفي كل الأحوال أظهرت الأزمة محدودية دور العقوبات في الحؤول دون تفضيل الدول خيار الحرب لإدارة الخلافات السياسية.

ب. تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية: أضافت الحرب أعباء كبيرة على الاقتصاد العالمي الذي

كان يحاول الخروج من الأزمات التي خلفتها جائحة كورونا، فقد أسهمت الحرب في تفاقم أزمة الغذاء العالمي وارتفاع الأسعار عندما توقف تصدير الحبوب الأوكرانية، التي أصبحت من أدوات الحرب، إذ وظفتها روسيا لتخفيف العقوبات عليها من جهة، وكسب تأييد دبلوماسي من طرف الدول الفقيرة من جهة أخرى. وكانت ارتدادات الحرب على الطاقة العالمية أيضًا بارزة، خصوصًا بالنسبة إلى أوروبا التي وجدت نفسها أمام مأزق تبعيتها

لروسيا، ومعضلة التوفيق بين مصالحها وحاجاتها، وفي الوقت نفسه هواجسها الأمنية المنبثقة من التمدّد الجيوسياسي الروسي.

3. تزايد التنافس الجيوسياسي في الأقاليم الفرعية:
ظهرت ارتدادات الحرب الروسية على أوكرانيا في أقاليم جيوسياسية أخرى كإفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، فقد شهد عام 2022م تحركات دبلوماسية نشطة لقادة القوى الكبرى لهذه الأقاليم، ومنها على سبيل المثال جولة الرئيس الأمريكي جو بايدن في الشرق الأوسط التي اختتمها في «قمة جدة» للأمن والتنمية بالمملكة العربية السعودية. في المقابل عُقدت قمة ثلاثية في طهران جمعت كلًّا من روسيا وتركيا وإيران، وبعدها عقدت في الرياض قمة صينية سعودية خليجية عربية. كما زار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عديدًا من الدول الإفريقية في بداية شهر أغسطس 2022م بعد جولة مماثلة قام بها نظيره الروسي سيرجي لافروف، وفي منتصف ديسمبر شهدت واشنطن قمة أمريكية إفريقية. ناهيك بالنشاط الكبير الذي عرفته آسيا الوسطى، خصوصًا عبر «منظمة شنجهاي».

4. تفاقم المخاطر الأمنية والعسكرية:
جددت الحرب الروسية-الأوكرانية النقاش حول التحولات التي تطرأ على المجال الأمني والعسكري، ومن أبرز القضايا مسألة المقاتلين الأجانب في الحروب، والطائرات المسيرة، والهجمات السيبرانية، وخطر الأسلحة النووية، فقد وظفت في الحرب كل هذه الأدوات بما في ذلك التهديد بالسلاح النووي، كما كانت ساحة لاختبار أنظمة دفاعية وهجومية أخرى سواء روسية أو غربية. وبكل تأكيد ستستخلص الأطراف المختلفة كثيرًا من الدروس لتطوير أسلحتها، مما سيكون له انعكاس على الحروب المستقبلية أيضًا.

5. التداعيات الفكرية والأيديولوجية:
الأبعاد الفكرية والأيديولوجية لم تكن غائبة عن الحرب، فأحد المسوغات الروسية لعمليتها العسكرية هو خطر «الفكر القومي المتطرف» أو مَن تصفهم بـ«النازيون الجدد». ومن ناحية أخرى تقدم الحرب بوصفها صراعًا بين الديمقراطية ممثلة في أوكرانيا والدول الغربية في مواجهة التسلط والاستبداد الذي تمثله روسيا وحلفاؤها كالصين وإيران وسوريا، ناهيك بحضور شخصية المفكر الروسي ألكسندر دوجين الذي اغتيلت ابنته في تفجير سيارته. كل هذا يعكس تحولات إستراتيجية على المستوى الفكري له صلة بصعود اليمين المتطرف والعنصرية والشعبوية وغيرها من القضايا الأيديولوجية.

خاتمة: النتائج ومستقبل الصراع بين روسيا والغرب

على الرغم من أن المعارك على أشدها، فإنّ التطوّرات تشير إلى جملة من النتائج الأولية، أهمها:

1. تشير معطيات الجغرافيا السياسية الطبيعية والسكانية والاقتصادية إلى الفوارق الكبيرة بين روسيا وأوكرانيا، التي ترجح كفة الأولى، غير أن المعطيات ذاتها تؤكد أن أوكرانيا تمتلك القدرات التي تجعل باستطاعتها الصمود أمام روسيا، وإذا أضيف إليها الدعم المالي والعسكري الغربي بمختلف أبعاده فإن المعادلة من هذه الناحية تقترب إلى التكافؤ بين الطرفين.
2. تقدير عناصر قوة طرفي الحرب يكشف بسهولة الفوارق الكبيرة بين روسيا وأوكرانيا، وهو إذ يؤكد استحالة دحر الجيش الأوكراني لنظيره الروسي وهزيمته، فإنه في المقابل ليس باستطاعة روسيا تحقيق نصر سهل وسريع، بل سيكون مكلفًا كثيرًا، وهذا ما تأكد بعد اقتراب مرور الحرب على سنة من انطلاقها.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

3. ركّزت التقديرات على سيناريو انهيار سريع للجيش الأوكراني باعتبار الحرب تماثلية بين جيشين، وقد كان ذلك متوقعًا حتى من طرف حلفاء أوكرانيا، ولكن مسار الحرب كان مختلفًا. حتى بوقوع هذا السيناريو فإن ذلك لا يقتضي بالضرورة نهاية الحرب، وإنما قد تدخل مرحلة جديدة وتأخذ شكلًا غير تماثلي، ببروز شكل من التنظيمات والحركات التحررية الأوكرانية ضد روسيا، التي تنتهج حرب عصابات.

4. كان من الطبيعي أن تحقق روسيا انتصارات سريعة نسبيًا في شرق أوكرانيا بحكم القرب الجغرافي من حدودها السياسية، وانتماء سكان المنطقة إلى العرق الروسي، ولكن كلما اتجهت أكثر نحو الغرب فإنها ستجد مقاومة أكبر، نظرًا إلى البعد الجغرافي من جهة، والبيئة المعادية من جهة أخرى.

5. تُعتبر الحرب في أوكرانيا مصيرية بالنسبة إلى الطموحات الروسية، فهي تدور على حدودها السياسية المباشرة، ولذلك يُستبعد أن تتنازل كثيرًا في أي مفاوضات لتسوية النزاع ووقف الحرب. ومن هذه الزاوية، إذا حافظت على المكاسب التي حققتها في عام 2014م وبشكل خاص الاستحواذ على شبه جزيرة القرم، فإن ذلك سيُعتبر مكسبًا جيوسياسيًّا مهمًّا.

6. في ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية، يبدو الوضع في الدول الأوروبية أكثر صعوبة لأنها تواجه بعض الاحتجاجات نتيجة الأزمة الاقتصادية، كما أن طبيعة أنظمتها الديمقراطية تجعل خيارات الحكومات محدودة جدًّا في مواجهتها، وإن كانت أكثر قدرة على استيعابها على المدى المتوسط. ولعل استقالة رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس بعد أقل من شهرين على توليها المنصب من مؤشرات ذلك. أما في روسيا فطبيعة النظام السياسي ستجعله يواجه أي احتجاجات على تداعيات الحرب والعقوبات بالقوة، وسيعمل على إخماد أي أنشطة من هذا النوع، ولكن روسيا ستكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي مقارنة بالدول الأوروبية.

مع ذلك، لا يستطيع أحد أن يتكهن بمآلات هذه الحرب، فالسيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات، لكن تشير التقديرات إلى عدد من السيناريوهات التي يمكن أن تنحوها الحرب الروسية على أوكرانيا، أهمها ما يأتي:

أ. **سيناريو الحرب العالمية والنووية**: يتخوف كثيرون وفي مقدمتهم عالِم العَلاقات الدولية جون ميرمشايمر من احتمالات تطوّر الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى حرب عالمية ونووية، ويعتبر ما يجري لعبًا بالنار، وقد يحصل هذا التطوّر الدراماتيكي نتيجة لأسباب كثيرة، كتدخل عسكري أمريكي مباشر في الحرب، أو حادث مفاجئ كاصطدام طائرتين حربيتين أمريكية وروسية، أو استهداف موسكو لإحدى الدول الأعضاء في الناتو (ليتوانيا)، مما يستدعي دخول الحلف الحرب، وغيرها من الأسباب التي قد تقود مجتمعة إلى حرب عالمية تتطوّر إلى حرب نووية[1]. يعزز هذا السيناريو التهديدات الروسية غير المباشرة باستخدام السلاح النووي، وحديث الرئيس فلاديمير بوتين في نهاية شهر أكتوبر عن «قنبلة قذرة» أوكرانية خلال تدريبات نووية، وتحذيره من مخاطر نشوب صراع في العالم.

ب. **سيناريو التسوية**: يحصل هذا السيناريو لأسباب مختلفة، منها مثلًا حصول تغيير سياسي في موسكو أو كييف، سواء نتيجة موت طبيعي أو اغتيال يؤدي إلى صعود نخبة رافضة للحرب، وتدخل في تسوية سياسية بغض النظر عن مدى عدالتها، أو اقتناع الطرفين بأنها الخيار الأفضل مع تقديم أحدهما أو كليهما تنازلات كبيرة.

ج. **سيناريو الحرب طويلة الأمد**: يبدو هذا السيناريو الأرجح في هذه المرحلة، إذ يُصِرّ طرفا الحرب على مواقفهما، ويدركان خطورة تجاوز الخطوط الحمراء بالنسبة إليهما وإلى القوى الدولية سواء الغرب أو الصين، مما يجعل الحرب تدوم لفترة أطول نسبيًّا.

د. **سيناريو اللاحرب واللاسلم**: من خلال هذا السيناريو يتوصل طرفا الحرب وداعموهما إلى تسوية غير مباشرة شبيهة إلى حدٍّ ما بالوضع القائم منذ عام 2014م، إذ تتراجع حدة المواجهة العسكرية وتبقى محصورة في المنطقة الشرقية من أوكرانيا التي سيطرت عليها القوى الانفصالية المدعومة من روسيا وأيضًا الجيش الروسي، وتكون قريبة من الهدنة طويلة الأمد التي يجري اختراقها بين الفينة والأخرى من الطرفين.

ورغم صعوبة التنبؤ بأي السيناريوهات أكثر احتمالًا، فإن تصعيد الطرفين على الأرجح قد يستمر على المدى القصير من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب لتحسين موقعهما التفاوضي، وعلى المدى المتوسط قد تتجه الحرب نحو التراجع إما بالتسوية وإما على الأقل بالهدنة طويلة الأمد، ويبقى سيناريو الحرب العالمية الأكثر استبعادًا، لكن لا يمكن نفيه إطلاقًا ■

(1) جون ج. ميرشايمر، اللعب بالنار في أوكرانيا.. مخاطر التصعيد الكارثي التي جرى التهوين من شأنها، اندبندنت عربية، (26 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3xRBgAE

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن والنظام الدوليين

أولًا:

■ الدوافع الروسية للحرب على أوكرانيا

01 الأسباب الأمنية المعلنة للحرب:

- منع انضمام أوكرانيا إلى «الناتو».
- حماية الأقلّية الناطقة بالروسية في شرق أوكرانيا.
- تغيير النخبة الحاكمة في كييف.

02 الدوافع الجيوسياسية للعملية العسكرية:

- التوسع الجغرافي وضم مزيد من الأراضي التاريخية.
- الاعتراف بالسيطرة الإقليمية لاستعادة المكانة الدولية.

ثانيًا:

■ المكاسب والخسائر الروسية

01 تثبيت وجود روسيا في شرق أوكرانيا.
02 تراجع فكرة ضم أوكرانيا لحلف الناتو:
03 الفشل في تغيير النظام السياسي الأوكراني.
04 ازدياد تمدّد «الناتو» على حدود روسيا.
05 الضمانات الأمنية لأوكرانيا وتعزيز قدراتها الدفاعية.

ثالثًا:

■ تداعيات الصراع على النظام والأمن الدوليّين

01 تعزيز مظاهر الهيمنة الأمريكية:

- استنزاف روسيا وإعاقة تمدّدها الجيوسياسي.
- تراجع المنافَسة الأوروبية لأمريكا وترميم العَلاقات عبر الأطلسي.
- التردد الصيني في فرض السيطرة الإقليمية.
- تعميق التعاون الصيني-الروسي في مقابل التعاون الأمريكي-الأوروبي.

02 التداعيات الاقتصادية:

- قصور العقوبات الاقتصادية في منع قرارات الحرب.
- تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية.

03 تزايد التنافس الجيوسياسي في الأقاليم الفرعية.

04 تفاقم المخاطر الأمنية والعسكرية.

05 التداعيات الفكرية والأيديولوجية.

خاتمة:

النتائج ومستقبل الصراع بين روسيا والغرب

01 تمتلك أوكرانيا من القدرات ما يجعلها تصمد أمام روسيا.
02 لن يكون باستطاعة روسيا تحقيق نصر سهل وسريع.
03 قد تدخل الحرب مرحلة «غير التماثلية».
04 ستجد روسيا مقاومة أكبر جهة الغرب.
05 تُعتبر الحرب الأوكرانية مصيرية بالنسبة إلى الطموحات الروسية.
06 ستكون روسيا أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي مع بروز سيناريوهات، هي:

- سيناريو الحرب العالمية والنووية.
- سيناريو التسوية.
- سيناريو الحرب طويلة الأمد (الأكثر ترجيحًا).
- سيناريو اللاحرب واللاسلم.

Rasanah-iis.org
www.rasanah-iis.org

المأزق الأوروبي وأنماط الاستجابة للتحديات المتصاعدة

ذهبت التقديرات في التقرير الإستراتيجي لعام 2021م إلى أن الاتجـــاه الذي تقوده بعض الـــدول الأوروبية لتحقيق الاستقلالية الإستراتيجية سيكون في صلب الرؤية الإســـتراتيجية الجديدة، بما في ذلك تطوير مفهوم إســـتراتيجي جديد للناتو في ضوء التحديات الجديـــدة التي تواجهها القارة الأوروبية، كما قدر التقرير أن أوروبا ستظل لديها رؤيتها الخاصة بشأن نهج مواجهة التحدي الصيني الذي تريد الولايات المتحدة أن تفرضه على حلفائها، ولم يكن من ضمن التوقعات أن صراعًا عسكريًّا كبيرًا سيندلع على أراضيها، ومع روسيا، مع ما يحمله ذلك من تهديد وتحديات، فالحرب الروسية على أوكرانيا أعادت تشكيل المشهد على الساحة الأوروبية، بما في ذلك العَلاقات عبر الأطلسي، وكذلك روسيا والصين.

يحاول هذا القسم من التقرير أن يلقي الضوء على ملامح المأزق الأوروبي على إثر الصراع في أوكرانيا والتحديات المختلفة التي تواجه الكتلة الأوروبية، وذلك من خلال عدد من المحاور، يتناول أولها الحرب الروسية وعودة أجواء الحرب الباردة إلى الساحة الأوروبية، ويتناول المحور الثاني النقاش الأوروبي-الأمريكي، أما المحور الثالث فيتناول المعضلة الأوروبية في ظل الخلافات بشأن التعاطي مع روسيا، وينتهي هذا القسم بخاتمة تتناول التحديات أمام أوروبا ومستقبل الصراع في أوكرانيا.

أولًا: الحرب الروسية وعودة أجواء الحرب الباردة إلى الساحة الأوروبية

بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على الحرب بين روسيا وأوكرانيا، لا تزال الحرب الاقتصادية الأوروبية مع موسكو خيار السياسة الأبرز الذي تفضله العواصم الأوروبية، ولكن يكمن الخطر في احتمال التصعيد العسكري الروسي إذا ما قررت موسكو استهداف إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا من دول أوروبية أخرى. وفي نهاية الأمر فإن احتمالية وقوع مواجهة نووية بين روسيا ودول أوروبا المسلحة نوويًا مثل بريطانيا وفرنسا تفتح بابين، أحدهما على الحوار، والآخر على حرب شاملة في أوروبا. أربعة سيناريوهات هي الأبرز في مشهد الحرب الغربية-الروسية النووية في أوكرانيا، وثلاثة منها سوداوية: فإما ملحمة كبرى، وإما التطبيع، وإما النجاح في الابتزاز النووي، وسيناريو واحد إيجابي وهو تفادي الحرب النووية[1].

وكما يقول أستاذ التاريخ في جامعة السوربون، جورج هنري سوتو: «مع استمرار الحرب في أوكرانيا، نحن في بداية مواجهة دائمة بين كتلتين، مما يضع علامة استفهام حول ما كان يعد عولمة حتمية، فمن ناحية ثمة كتلة غربية ذات سيادة بحرية بقيادة واشنطن تضم أوروبا وبعض البلدان الآسيوية بقيادة اليابان، ومن ناحية أخرى ثمة كتلة أوراسية قارية تلتف حول موسكو وبكين»[2]. ويشير سوتو أيضًا إلى أن «القضية جيوسياسية في المقام الأول ومتعلقة بالحدود أيضًا، لأنها قبل كل شيء مسألة نفوذ وسيطرة على الموارد ومنافسات على النماذج الاقتصادية»[3].

ومن جانبها تستند القوى القارية الأوراسية إلى الأولوية التي تمنحها هذه الدول للمسائل الأمنية والعسكرية مقارنة بتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فبينهم بُعد أيديولوجي مشترك يقضي برفض النفوذ الأمريكي «المهيمن» بدرجات متفاوتة حسب مصالح كل دولة، وهذا الطموح الأيديولوجي

(1) Gideon Rachman, The Nuclear Threats that Hang Over the World, The Financial Times, (Oct. 31, 2022), Accessed on: Sep. 15, 2022, https://on.ft.com/3UBkazW

(2) Quotes of George-Henri Soutou in Marc Semo, Guerre en Ukraine: la nouvelle géopolitique des blocs, Le Monde, (Sep. 22, 2022), Accessed on: Oct. 02, 2022, https://bit.ly/3Uky8GM

(3) Ibid.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

المناهض للغرب يثير مسألة التعاون الأمني بين هذه الدول، لا سيّما بين إيران وروسيا.

لكن تبدو الصين أكثر حذرًا تجاه تطوير تعاونها العسكري مع موسكو وطهران بسبب عَلاقاتها الاقتصادية مع الغرب، لهذا فإن التساؤلات حول القدرات العسكرية الإيرانية والروسية تُعَدّ جزءًا من صلب اهتمام الأجهزة الأمنية الغربية، إذ تركز دول الغرب بصورة خاصة على فك شفرة التعاون الأمني (بين أجهزة الاستخبارات) والعسكري والنووي والفضائي بين طهران وموسكو. في هذا السياق سؤالان رئيسيان يُطرحان في أوروبا اليوم، الأول: إلى أي مدى ستشارك روسيا في تطوير القوّات المسلحة الإيرانية، وأي نوع من التقنيات مزدوجة الاستخدام تنوي نقلها إلى إيران؟ والثاني: إلى أي مدى تستطيع إيران تصدير الأسلحة إلى روسيا التي تُعَدّ الآن أساسية في المواجهة الدائرة في أوكرانيا إذا ما استثنينا تسليم الطائرات المسيرة[1]؟

في إطار هذا الجدل تشير التطوّرات إلى أن في نطاق التعاون الأمني بين إيران وروسيا توسعًا، من الفضاء السوفييتي السابق إلى الشرق الأوسط، حتى وصل إلى أوكرانيا منذ 24 فبراير 2022م، وبالتالي فإن العَلاقات الثنائية تشكل قضية أمنية في القارة الأوروبية[2]، إذ يشكل الثلاثي، روسيا والصين وإيران، كتلة مناهضة للغرب وتحديًا لأوروبا المتزعزعة، وأصعب ما تواجهه أوروبا في هذا التحدي هو الكيفية التي ستواجه بها التحدي الاقتصادي الصيني في سياق مواجهتها الاقتصادية مع روسيا.

ثانيًا: النقاش الأوروبي-الأمريكي

في النقاشات الأوروبية يثار الجدل حول تحوُّل أوروبا من الحداثة إلى التأخر في ظل احتمال عودة الحروب إليها لأول مرة منذ عام 1945م. وللتصوّر الذاتي للنخب الأوروبية وجهان، الأول أن فترة السلام الطويلة على الأراضي الأوروبية تُستخدم لإظهار أوروبا على أنها «حديقة» وبقية العالم «غابة»، حسب وصف مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل[3]، والثاني أن العامل الجيوسياسي للحرب الأوكرانية يُستخدم أداةً بيد النخب الأوروبية لتنبيه حكوماتهم إلى الحرب الاقتصادية الجديدة بين الكتلة الغربية والمحور الروسي-الصيني.

وفي هذا الصدد أوضح مفوض شؤون السوق الداخلية بالاتحاد الأوروبي تيري بريتون أن الحكومات والشركات الأوروبية لا بد أن تدرك أن الصين منافس للاتحاد الأوروبي، ولا ينبغي أن توافق بسذاجة على الاستثمار الصيني[4]، ويبدو أن هذا التصريح كان بمثابة تحذير للمستشار الألماني أولاف شولتز قُبيل زيارته للصين في 04 نوفمبر 2022م. كما أن وجهة النظر هذه مدفوعة بقضية التكلفة الاقتصادية الكبيرة لمواجهة روسيا في سياق ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم في القارة الأوروبية في نهاية عام 2022م.

وفي العاصمة واشنطن، يتمحور النقاش حول الحرب في أوكرانيا وتكلفة الحرب وخطر التصعيد العسكري[5]، فضلاً عن التحدي المتمثل في وجود دولتين نوويتين منافستين هما روسيا والصين، فقد ورد في تصنيف الوضع النووي الصادر عن إدارة جو

(1) Lara Seligman, Huge Problem: Iranian Drones Pose New Threat to Ukraine, Politico, (Sep. 26, 2022), Accessed on: Oct. 02, 2022, https://politi.co/3G0xREB
(2) Clément Therme, Le Rapprochement Irano-Russe Dans le Contexte de la Guerre d'Ukraine, The Conversation, (August 30, 2022), Accessed on: Oct. 15, 2022, https://bit.ly/3NU7N04
(3) Jorge Liboreiro, Josep Borrell Apologises for Controversial 'Garden vs Jungle' Metaphor but Defends Speech, Euronews, (Oct. 20, 2022) Accessed on: Oct. 25, 2022, https://bit.ly/3fOnqcz
(4) Michel Rose, EU Industry Chief Issues China Warning Ahead of Scholz's Beijing Visit, Reuters, (Oct. 31, 2022), Accessed on: Nov. 01, 2022, https://reut.rs/3A3DMoD
(5) Kevin Liptak, Liberal Democrats Call on Biden to Shift Ukraine Strategy, CNN, (Oct. 25, 2022), Accessed on: Nov. 01, 2022, https://cnn.it/3thUP2G

بايدن في سياق الحرب في أوكرانيا تسمية الصين بـ«التحدي الأسرع وتيرة» للولايات المتحدة، وروسيا بـ«تهديد أخطر»[1].

وتهدف الولايات المتحدة الآن إلى مواجهة روسيا والتركيز على الصين في نفس الوقت. الدول الأوروبية لا تتفق تمامًا مع الرأي الأمريكي، كونهم مضطرين إلى دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، وفي الوقت نفسه محاولة المحافظة على عَلاقات اقتصادية قوية مع الصين. وحتى الآن من غير المعروف ما إذا كانت بروكسل قادرة على إبقاء عَلاقة بنّاءة مع الصين وأخرى صدامية مع روسيا، إذ ستواجه صعوبة أكبر في هذا الصدد بعد إصدار تقرير «مراجعة الوضع النووي الأمريكي» في أكتوبر 2022م. وردَ في هذا التقرير: «بحلول 2030 ستواجه الولايات المتحدة -لأول مرة في تاريخها- قوتين نوويتين كبريين منافستين إستراتيجيتين وخصمين محتملين»[2].

هذا التصريح الأمريكي دفع الصين إلى أن تتقارب أكثر مع روسيا[3]، وعليه فإن نهج الإستراتيجية الأمريكية تجاه أوكرانيا يُعَدّ سلبيًا تجاه ميزان القوى بين الولايات المتحدة ودول أوروبا، بمعنى أن توثيق العَلاقات بين روسيا والصين سيحدّ من قدرة الدول الأوروبية الآملة في أن تستخدم الصين ضد روسيا. فحسب ما تراه أوروبا فإن الصين والولايات المتحدة منتصرتان جيوسياسيًا في الحرب الأوكرانية، بينما الدول الأوروبية وروسيا هما الخاسرتان جيوسياسيًا في النظام الدولي الناشئ منذ اندلاع الحرب في فبراير 2022م. وإحدى العقبات غير المتعمدة للإستراتيجية الأمريكية تجاه أوكرانيا هي أن تحوَّل تطوُّر العَلاقات بين أوروبا والصين إلى اختبار لمشروع أوروبا لبناء سيادة اقتصادية بمعزل عن الولايات المتحدة[4].

ثالثًا: المعضلة الأوروبية

الدول الأوروبية تواجه خيارًا بالغ الصعوبة بين ثلاثة أهداف متناقضة، الأول دعم السلام، والثاني الوساطة الدبلوماسية، والثالث دعم النصر العسكري الأوكراني. فثمة من يشجع التفكير في السلام في وقت تدور فيه رحى الحرب، أمثال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون[5]. وعلى النقيض ثمة من يدعو في أوروبا الشرقية إلى هزيمة روسيا في أرض المعركة ويرى أن أي تواصل دبلوماسي علامة على

(1) Karoun Demirjian, 6 key Takeaways from the Pentagon's New Defense, Nuclear Policies, The Washington Post, (Oct. 27, 2022), Accessed on: Nov. 01, 2022, https://wapo.st/3tg7nrm
(2) Ibid.
(3) Zhang Hui and Chen Qingqing, China and Russia Reaffirm Deepened Relations at all Levels, Embodiment of Major-Country Diplomacy, Global Times, (Oct. 2022), Accessed on: Nov, 01, 2022, https://bit.ly/3UkYgkN
(4) Extraterritorialité des Sanctions Américaines: Quelles Réponses de l'Union Européenne?, Rapport D'information de M. Philippe BONNECARRÈRE, Fait au nom de la Commission des Affaires Européennes no 17 (2018-2019), (Oct. 04, 2018), Accessed on: Nov. 01, 2022, https://bit.ly/3tgVuRW
(5) Le Parisien, The Speech of President Macron at Sant'Egidio in Henri Vernet, Emmanuel Macron à Rome: Devant les Religieux, l'appel à la paix en Ukraine, (Oct. 23, 2022), Accessed on: Nov. 01, 2022, https://bit.ly/3ho6aeK

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

الانقسام والضعف. وفي ظل انقسام الرأي في دول أوروبا، فلا بد من التفكير فيما إذا كانت الأهداف الأوكرانية واقعية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. ولا بد أيضًا من التفكير فيما إذا كانت أوكرانيا قادرة على شن هجوم مضاد واسع النطاق لاستعادة خُمس أراضيها القابعة حاليًا تحت احتلال قوّات روسيا الفيدرالية. فمع أن ذلك حق مكفول لها بموجب القانون الدولي، لكن هناك من يرى أن على أوكرانيا أن تفكر فيما إذا كان من مصلحتها الدخول في صراع طويل للغاية لاستعادة أراضيها بالكامل. وعليه يدور الجدل بين المؤيدين الأوروبيين والأمريكيين لأوكرانيا في كل من واشنطن وبروكسل حول فرصة تحقيق الهدف الذي يصبون إليه، وهو «الانتصار العسكري الكامل». وعلى الرغم من أن هذا الهدف يُعَدّ موقفًا تتبنّاه عدة شخصيات من أصحاب النفوذ في الولايات المتحدة، فإن صوتًا آخر يتعالى في معظم الدول الأوروبية.

وجهة النظر السائدة في فرنسا على سبيل المثال تقول إنّ على أوكرانيا أن تسعى إلى موازنة القوى العسكرية بما يكفي لدخولها في محادثات دبلوماسية من موضع قوة. هذا الجدل السياسي الأوروبي مهمّ، نظرًا إلى اضطرار أوروبا إلى إمداد أوكرانيا بالعتاد العسكري، إذ مرَّت ثمانية أشهُر على بداية الصراع في أوكرانيا، ولم تستطع أوروبا تسليح أوكرانيا بصورة كافية. ويبدو أن الولايات المتحدة تدعم أهداف الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدراته الصناعية للدفاع. وفي ضوء الصراع القائم في أوكرانيا لا يمكن إغفال استنفاد الأسلحة وارتفاع الواردات العسكرية الأوروبية[1]، فعلى سبيل المثال تشتري بولندا مئات الدبابات وقاذفات الصواريخ من كوريا الجنوبية[2]، كما أن دعم الولايات المتحدة للاستثمار في الصناعات الأوروبية دلالة أخرى على صعوبة تواجهها أوروبا في تحقيق هدف الاستقلالية الإستراتيجية.

وعلى الرغم من اتفاق واشنطن وبروكسل من ناحية الأهداف السياسية، فإنّ أهدافًا اقتصادية لا تزال تفرق بينهما في قطاع الدفاع وعلى نطاق أوسع في سوق الطاقة. المصالح الاقتصادية المتباينة هي ما يفسّر التصوّر الأوروبي حول الهيمنة الاقتصادية الأمريكية في أوروبا، والصعوبة التي تواجهها دول أوروبا في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لشركاتها العاملة في السوق الروسية. كما تواجه صعوبة أخرى في قطع عَلاقاتها بروسيا في سياق الطاقة والاستبدال بنفطها وغازها الرخيصين واردات غاز طبيعي مسال أغلى من الولايات المتحدة.

خاتمة: التحديات أمام أوروبا ومستقبل الصراع في أوكرانيا

يبدو أن التركيز الأوروبي على العقوبات الاقتصادية يمثل تحديًا أمام المستهلكين الأوروبيين أكثر من المتوقع، إذ سيكون لارتفاع تكلفة الغاز المستورد وصعوبة وقف استيراد النفط من روسيا بداية عام 2023م آثار سلبية في الاقتصادات الأوروبية، فالحظر على النفط المستورد سيضطر الشركات الأوروبية إلى استيراد النفط من الولايات المتحدة بدلًا من روسيا، وبالتالي فإنّ التكلفة العالية صعّبت على دول أوروبا حاليًا إيجاد أرضية مشتركة لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا. ويضاف إلى ذلك صعوبة بشأن القرار حول مسألة الأصول المجمدة الروسية. فحسب قول مفوض العدل الأوروبي ديدييه رايندرز فإن العقوبات الغربية أدت إلى تجميد 300 مليار يورو من احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي الروسي حول العالم، مضيفًا أن هذه الأموال يمكن استخدامها باعتبارها ضمانًا. كما أكد أنه من «الممكن -على الأقل- إبقاء مبلغ الـ300 مليار يورو ضمانًا لمشاركة روسيا طواعية في إعادة بناء أوكرانيا». هذه المسألة الحساسة ستثير -بلا أدنى شك- توترات جديدة مع روسيا. كما أن دول أوروبا منقسمة تجاه مسألة فرض عقوبات على روسيا، ويتضح ذلك في الإعفاءات الهولندية وموقف المجر الرافض للعقوبات على روسيا.

عدا عن أن صعوبة إيجاد حل دبلوماسي قد تدفع الدول الغربية إلى سياسة تغيير الإستراتيجية، أي تغيير النظرة من كون روسيا «تهديدًا» إلى «عدوّ»، يمكن توقع سيناريوهين: الأول -وهو الأرجح- أن تستمر الحال القائمة في أوكرانيا الشرقية بالنسبة إلى خط المواجهة وعلى مستوى العقوبات المفروضة من قِبل بروكسل نظرًا إلى استحالة الاتفاق على وجهة نظر واحدة في أوروبا بخصوص فرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا، والثاني قد يكون انتصار أوكرانيا عسكريًّا أو هجومًا عسكريًّا روسيًّا مضادًّا ناجحًا. سيناريو انتصار أوكرانيا من المحتمل أن يعزز الوحدة الأوروبية، في حين أن سيناريو النجاح العسكري الروسي قد يزيد التوترات بين الدول الأوروبية ■

(1) Christoph Hasselbach, Europe is the Main Focus for Weapons Exporters, DW, (March 14, 2022), Accessed on: Nov. 02, 2022, https://bit.ly/3huOXjF
(2) Ibid.

المأزق الأوروبي وأنماط الاستجابة للتحديات المتصاعدة

أولًا:

الحرب الروسية وعودة أجواء الحرب الباردة إلى الساحة الأوروبية

01 لا تزال الحرب الاقتصادية الأوروبية مع موسكو خيار السياسة الأبرز الذي تفضّله أوروبا.

02 احتمالية وقوع مواجهة نووية بين روسيا ودول أوروبا النووية تُبرز سيناريوهات سوداوية، وواحدًا إيجابيًا.

03 تستند القوى القارّية الأوراسية إلى أولويات التعاون الأمني والعسكري، لا سيّما بين إيران وروسيا.

04 تبدو الصين أكثر حذرًا تجاه تطوير تعاونها العسكري مع موسكو وطهران.

05 توسّع في نطاق التعاون الأمني بين إيران وروسيا.

ثانيًا:

النقاش الأوروبي-الأمريكي

01 العامل الجيوسياسي للحرب الأوكرانية يُستخدم أداةً بيد النخب الأوروبية للتنبيه إلى الحرب الاقتصادية بين الغرب والمحور الروسي-الصيني.

02 في واشنطن، يتمحور النقاش حول الحرب في أوكرانيا وتكلفتها وخطر التصعيد العسكري.

03 نهج الإستراتيجية الأمريكية تجاه أوكرانيا يُعَدّ سلبيًا تجاه ميزان القوى.

ثالثًا:

المعضلة الأوروبية

01 تواجه أوروبا أحد خيارات دعم السلام، والوساطة الدبلوماسية، ودعم النصر العسكري الأوكراني.

02 بعض دول أوروبا الشرقية تدعو إلى هزيمة روسيا.

03 ترى فرنسا أنّ على أوكرانيا أن تسعى إلى موازنة القوى العسكرية إيذانًا بمحادثات دبلوماسية.

04 أهداف اقتصادية تفرّق بين واشنطن وبروكسل في قطاعي الدفاع والطاقة.

خاتمة:

التحدّيات أمام أوروبا ومستقبل الصراع في أوكرانيا

01 آثار سلبية في أوروبا لارتفاع تكلفة الغاز المستورَد وصعوبة وقف استيراد النفط من روسيا.

02 دول أوروبا منقسمة تجاه مسألة فرض عقوبات على روسيا.

03 صعوبة إيجاد حل دبلوماسي وتغيير الإستراتيجية الغربية، وتوقع سيناريوهين:

- أن تستمرّ الحال في أوكرانيا الشرقية على خط المواجهة ومستوى العقوبات المفروضة من قِبل بروكسل (وهو المرجَّح).
- انتصار أوكرانيا عسكريًا، أو هجوم عسكري روسي مضادّ ناجح.

Rasanah-iis.org
www.rasanah-iis.org

معضلة تايوان وتفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»

تنبَّأ التقرير الإستراتيجي لعام 2021م بمزيد من التصعيد الأمريكي-الصيني على الساحة الدولية عامة، وفي منطقة «الإندو-باسفيك» خاصة، لكن بما لا يفضي إلى الحرب. وبالفعل لم يتحول التصعيد العسكري المتبادَل إلى حرب شاملة خلال عام 2022م، وذلك لمراعاة كل قطبٍ الخطوطَ الحمراء للآخَر ضمن المعركة الكبرى على تراتبية القوة في سلّم القيادة الدولية بين الولايات المتحدة باعتبارها قوة مهيمنة، والصين باعتبارها قوة تعديلية، وتحسبهما للتأثير المدمر لاندلاع الحرب في مصالحهما العالمية، في ظل الأزمات المتفاقمة بفعل الحرب الروسية-الأوكرانية، في مجالات الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد والتجارة العالمية. وبينما يؤشر التصعيد إلى احتمال نشوب نزاع مسلح دولي، قد تفوق تداعياته الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، وبشكل أخطر إذا ما تحوّل إلى حرب عالمية ثالثة، فإن هذا القسم من التقرير سيُلقي مزيدًا من الضوء على طبيعة هذا التصعيد وتداعياته ومآلاته، وذلك من خلال ثلاثة محاور، **الأول** يتطرق إلى تفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك» بوجه عامّ، **والثاني** يحلل طبيعة التصعيد الأمريكي ضد الصين في الملف التايواني بوجه خاص، **والثالث** يستعرض دوافع التصعيد الأمريكي-الصيني حول الملف التايواني.

أولًا: تفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»

يصف بعض المنظِّرين والسياسيين المؤثرين في دوائر صُنع القرار الغربي مثل جون ميرشايمر وهنري كسينجر وهيلاري كلينتون دائرة «الإندو-باسفيك» بأهمّ الدوائر الحاسمة للمعركة الكبرى بين واشنطن وبكين على القيادة الدولية في القرن الـ21، فمن يحكم السيطرة عليها يمسك بزمام النظام الدولي، مثلما أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على زمام النظام الدولي خلال القرن الماضي بسيطرتها على الدائرة الأطلسية، ولذلك تحولت هذه الدائرة إلى أخطر بؤر الصراع بين القطبين على خلفية التصعيد الأمريكي المتتالي ضد الصين بقصد توريطها في صراعات لاستنزافها وإضعافها، تمهيدًا لحصارها وضمان ديمومة الهيمنة الأمريكية المنفردة عالميًا.

1. ملامح التصعيد الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»:

أ. طبيعة التصعيد الأمريكي ضد بكين: اتخذ التصعيد الأمريكي ضد الصين خلال عام 2022م طابعًا عسكريًا، وذلك بتعزيز العَلاقات الدفاعية وتكثيف التمرينات البحرية مع القوى الآسيوية الحليفة[1]. وأعلنت واشنطن عن إستراتيجية شاملة للشراكة عبر المحيطين الهندي والهادي في مايو 2022م[2] لتغيير معادلة القوة وخريطة النفوذ في بحر الصين الجنوبي لغير صالح الصين من ناحية، وتعزيز سياسات تطويقها بتعزيز الشراكة الدفاعية مع حلفائها الآسيويين من ناحية ثانية.

وكذلك استمرّت واشنطن في استفزازاتها العسكرية لبكين لاختبار صبرها بتسيير المدمرة المزودة بالصواريخ «يو إس إس بينفولد» (The Guided-missile Destroyer USS Benfold) عدة مرات في بحر الصين الجنوبي 2022م[3]، واختراق مقاتلاتها المجال الجوي الصيني فوق الجزر الصناعية في البحر. ذلك شجع الحليف الأسترالي على استفزاز بكين، إذ اخترقت طائراته المجال الجوي الصيني فوق البحر في مايو 2022م، ما عدّته بكين تجاوزًا لخطوطها الحمراء.

التصعيد الأخطر، الذي جعل العالم يحبس أنفاسه خوفًا من اندلاع حرب عالمية ثالثة، وإن كان في مضمونه سياسيًا، غير أنه رتب تصعيدًا عسكريًا، يتمثل في الزيارات المتكررة لكبار المسؤولين الأمريكيين لتايبيه، عاصمة تايوان. وهدفت هذه الزيارات إلى توريط الصين في صراعات ممتدة، على غرار ما اتبعته واشنطن مع حلفائها الغربيين بدفعهم قرب روسيا من البوابة الأوكرانية لتوريط الروس في الحرب لاستنزافهم وشَغْلهم عن التوافق مع بكين للدفع باتجاه نظام دولي متعدّد الأقطاب.

ب. طبيعة الرد الصيني على واشنطن: ردَّت الصين على التصعيد الأمريكي بتصعيد عسكري مماثل، من خلال تكثيف معدلات الدوريات العسكرية البحرية، وتحويل ثلاث جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، من الجزر التي شيدتها لتعزيز ادعاءات السيادة الكاملة عليه، إلى قواعد عسكرية[4]، وإجراء مقاتلاتها دوريات متكررة فوق بحر الصين لتأكيد سيادتها وحماية مصالحها. والأبرز كان حصار تايوان عسكريًا لأيام على خلفية زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكية نانسي بيلوسي لتايبيه مطلع أغسطس 2022م.

تدرك بكين أن التهاون في السيادة على البحر يصبّ في صالح بقية الدول المطلة عليه والحليفة لواشنطن، فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي (انظر الخريطة رقم 1)، وبالتبعية حضور عسكري أمريكي أوسع في البحر، وتحكُّم أكبر في جزره الإستراتيجية[5]، التي تشكل مداخل رئيسية للسيطرة عليه وعلى مضايقه الحيوية (مضيقَي تايوان وملقا) وموارده الطبيعية وممراته الدولية. ذلك يوفر لواشنطن أوراق ضغط قوية ضد بكين تسهم في حصارها من بوابة إمكانية التأثير في الأمن الاقتصادي الصيني، لأن البحر تمرّ عبره النسبة الأكبر من التجارة الخارجية للصين من ناحية، وتأتي من خلاله واردات الطاقة لضمان دوران عجلة إنتاجها من ناحية ثانية، وهو ما يعني فقدان بكين للسيادة على البحر وخسارة شريان الحياة للاقتصاد الصيني، في الوقت الذي تهدف فيه بكين إلى الحيلولة دون الحصار الإستراتيجي الأمريكي البحري للصين.

2. محركات التصعيد الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»:

في إطار احتدام الصراع الدولي على القيادة الدولية، يحاول كل طرف كسب النقاط وتعظيم أوراق الضغط لتحقيق غايته، بالنسبة إلى واشنطن استمرارية القواعد الدولية الراهنة، وبالنسبة إلى بكين إرساء قواعد دولية جديدة لنظام دولي متعدّد الأقطاب. وتساعد السيطرة على «الإندو-باسفيك» القطب

(1) مثل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام والفلبين وبروناي وتايلاند الأعضاء في منظمة «الآسيان» وكوريا الجنوبية واليابان والهند ثم أستراليا.

(2) Whitehouse. FACT SHEET: In Asia, President Biden and a Dozen Indo-Pacific Partners Launch the Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity, (May 23, 2022), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://bit.ly/3T9RLRh

(3) Alex Wilson, Navy Destroyer Sails Near more Disputed Islands in South China Sea, Stripes, (July 16, 2022), Accessed on: Nov. 25, 2022, https://bit.ly/3S0Mbjo

(4) DW, US Admiral: China Fully Militarized at Least 3 Islands, (March 31, 2022), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://bit.ly/3CGSDqK

(5) يتناثر في بحر الصين الجنوبي أكثر من 200 جزيرة إستراتيجية مثل سبراتلي وبراسيل وبراتاس وماكلسفيلد.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

خريطة (1): النزاع البحري بين دول بحر الصين الجنوبي

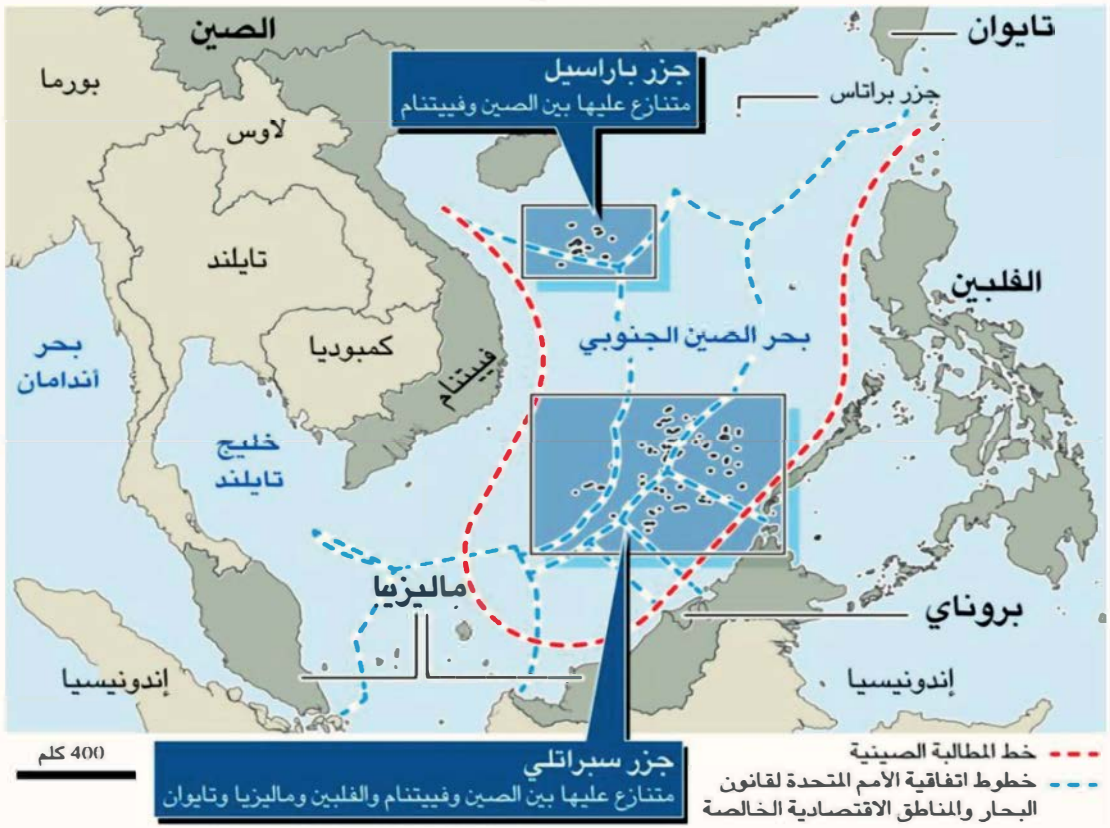

المصدر: الشرق الأوسط، بحر الصين الجنوبي. «البيئة الأخطر» للمواجهة بين واشنطن وبكين، العدد 15852 (23 أبريل 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3A2QnZ4

المسيطر على تحقيق غايته، بل وامتلاك المؤهلات المطلوبة للقيادة الدولية في القرن الـ21، ومن أبرزها:

أ. **الهيمنة على الاقتصاد الدولي:** واشنطن وبكين تدركان أن السيطرة على بحر الصين الجنوبي تلعب الدور الأكبر في فرض الهيمنة على الاقتصاد العالمي. وهذه الهيمنة حسب عديد من المنظّرين ستحدّد القوى العظمى في القرن الـ21، لأنها ستتيح التحكم في مستقبل التجارة الدولية بالنظر إلى المقدرات المتاحة لهذه المنطقة، التي تتمثل في الموارد والثروات الضخمة، إذ تحتوي منطقة بحر الصين الجنوبي على 190 تريليون قدم مكعب من الغاز و11 مليار برميل من النفط احتياطات مؤكدة أو محتملة حسب أرقام وكالة معلومات الطاقة الأمريكية[1]، وهي احتياطيات ضخمة من شأنها التأثير في حجم وأسعار الطاقة عالميًا.

بالإضافة إلى حجم التجارة الدولية المارة بالمنطقة، يرتبط بحر الصين بممرات عبور دولية للتجارة وناقلات النفط والغاز مثل مضيقَي تايوان وملقا، وتقدر نسبة التجارة المارة عبره بثلث حجم التجارة العالمية عبر البحار، وتقدر قيمة الثلث بنحو 5,3 تريليون دولار -ويقدم هذا الرقم الضخم تفسيرًا للصراع بين واشنطن وبكين- منها 1,2 تريليون دولار تخص التجارة مع واشنطن، ويمرّ من خلاله أكثر من 64% من إجمالي تجارة الصين الخارجية، وأكثر من 42% من إجمالي تجارة اليابان[2]. وبالتالي يشكّل بحر الصين صمام الأمان لحياة الاقتصادات الآسيوية، ولذلك من يتمكنْ من فرض سيطرته عليه يستطِع التحكم في مستقبل التجارة الدولية.

كما يقع في منطقة «الإندو-باسفيك» عدد من الاقتصادات الآسيوية الكبرى مثل الاقتصاد الصيني الذي يصنفه تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2022م بالاقتصاد الأول عالميًا -حسب معامل القوة الشرائية- بناء على أن نسبة الصين في إجمالي الناتج المحلي العالمي تقدر بـ18,6%، فيما تقدر نسبة الولايات المتحدة بـ15,7%، والاقتصاد الهندي 7,0%، واقتصادات دول الآسيان مجتمعة 5,5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي[3]، بجانب الاقتصادين اليابانية

(1) EIA, Contested Areas of South China Sea likely have Few Conventional Oil and Gas Resources, (April 03, 2013), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://bit.ly/3zbPrBB
(2) Chinapower, How Much Trade Transits the South China Sea?, Accessed on: Nov. 12, 2022, https://bit.ly/3fBzUDW
(3) International Monetary Fund, World Economic Outlook, Countering the Cost-of-Living Crisis, Full Report, (Oct. 2022), Accessed on: Nov. 12, 2022, p 103.

والكوري الجنوبي، وهم من كبار المشترين للنفط والغاز ومن كبار المصدّرين للتجارة عالميًا.

إضافة إلى هذه العوامل، ينظر الطرفان إلى أهمية المشروعات الاقتصادية العالمية بالمنطقة، إذ يقع الجزء الأكبر من المشروع الصيني العابر للقارات «الحزام والطريق» في منطقة «الإندو-باسفيك». ويشكّل المشروع الرافعة الكبرى لتحقيق الهدف الإستراتيجي الصيني في إرساء عالم متعدّد الأقطاب، ومِن ثَمّ فإنّ حضورًا عسكريًّا صينيًّا قويًّا في البحر يقلص بدائل الخصم في ضرب مشروعها وأمنها الاقتصادي، ويوفر لها قوة ردع واسعة ضد جميع خصومها[1].

ب. السعي لتكوين حلف عالمي قوي: يرتبط هذا العامل أكثر بالجانب الأمريكي، إذ تدرك واشنطن أنه عبر البحر، الذي يُعَدّ أقصر الطرق التي تربط بين القوى الآسيوية الحليفة بشرق آسيا وبالقارة الهندية والمنطقة الشرق أوسطية يمكن لواشنطن الربط بين حلفائها في تحالف عالمي قوي والعكس، كركيزة أساسية في حصار الصين، ولذلك بات بحر الصين من أهم البؤر الجيوبوليتيكية الساخنة التي يتحدّد على أساسها مستقبل النظام الدولي. وفي هذا السياق تأتي جهود الولايات المتحدة لتدشين وإحياء التحالفات العسكرية مع القوى الآسيوية الحليفة مثل تحالفي «أوكوس» و«كواد».

ثانيًا: التصعيد الأمريكي ضد الصين في الملف التايواني

1. التصعيد الأمريكي:

يأتي التصعيد الأمريكي ضد الصين في الملف التايواني ضمن الصراع الأوسع في المحيطين الهندي والهادي، ويحمل أبعادًا سياسية وعسكرية، ويعكس تخلي أمريكا عن «مبدأ الغموض الإستراتيجي»[2] الذي تبنّته واشنطن تجاه تايوان لسنوات، وذلك ضمن سياسات إدارة بايدن لتوريط الخصم، ومؤشرات ذلك:

أ. سياسيًّا: شكّلت تصريحات بايدن، في أثناء زيارته لطوكيو في مايو 2022م بأن واشنطن ستتدخل عسكريًّا لدعم استقلال تايوان حال أي هجمات صينية محتملة لاستعادتها[3]، بداية التخلي الأمريكي عن الغموض الإستراتيجي، وكذلك تمادت واشنطن في سياساتها لتوريط الصين بتجاهلها التحذيرات الصينية لمنع اندلاع حرب، بتنفيذ زيارات كبار المسؤولين لتايبيه، بينها زيارة بيلوسي التي كادت توقع أزمة دولية كبرى وواسعة النطاق على نحو قد يفضي إلى حرب عالمية ثالثة، وزيارة وفد برلماني أمريكي مكوَّن من خمسة أعضاء من الكونجرس بعد أقل من أسبوعين من زيارة بيلوسي، ما عدّته الصين تحديًا مباشرًا لها، وتخليًا أمريكيًّا عن «مبدأ صين واحدة ونظامان» لحملها إشارات عملية خاطئة لتايبيه بالدعم الأمريكي لإعلان الاستقلال.

ب. عسكريًّا: بذلت واشنطن وحلفاؤها الأوربيون -الذين تحسنت عَلاقاتهم مع واشنطن بداية بفترة بايدن- جهودًا جبارة لرفع القدرات الدفاعية التايوانية بمدّها بأنظمة الدفاع الجوي والأسلحة المتطوّرة بموجب صفقة أسلحة طالبت الصين بإلغائها وهددت باتخاذ إجراءات مضادة حال إتمامها (60 صاروخًا مضادًّا للسفن، و100 صاروخ قصير المدى لاعتراض الصواريخ والمسيرات، ونظام دعم لبرنامج رادار المراقبة التايواني) بمبلغ 1,1 مليار دولار في سبتمبر 2022م[4].

حركت واشنطن قِطَعًا عسكرية من أسطولها البحري قرب تايوان تحسبًا لأي هجوم صيني عقب زيارة بيلوسي، ونشرت حاملة الطائرات «رونالد ريجان» و3 مدمرات حولها، واشتركت قوّاتها مع نظيرتها الأسترالية واليابانية والإندونيسية في مناورات عسكرية ضخمة في محيط جزيرة سومطرة الإندونيسية، ردًّا على المناورات الصينية الضخمة حول تايوان. وبررت واشنطن ذلك بقانون العَلاقات مع تايوان 1979م، الذي يلزمها حماية تايوان ديمقراطية، وهو ما يتعارض مع مبدأ «صين واحدة ونظامان» الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة مطلع سبعينيات القرن العشرين، على نحو أثار قلق العالم من مغبّة اندلاع حرب أمريكية-صينية.

2. الاستجابة الصينية للتحديات المرتبطة بتايوان:

أثارت زيارة بيلوسي غضب واستفزاز الصين، وتمحور ردّها القوي والمحسوب حول ثلاثة مستويات: عسكرية وسياسية واقتصادية، تعكس واقعًا دوليًّا

(1) علي بريك، بكين تحذر.. لماذا تصرّ واشنطن على العودة إلى بحر الصين الجنوبي؟، رؤية الإخبارية، (16 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3Lclo14

(2) مبدأ أمريكي تلتزمه الولايات المتحدة منذ سنوات تجاه الملف التايواني، ويعني تبنّي سياسة الغموض في تقديم الدعم السياسي والعسكري لتايبيه في مواجهة تدخل عسكري صيني محتمل، بهدف منع الصين من اجتياح تايوان بالقوة العسكرية مقابل منع الأخيرة من إعلان استقلالها.

(3) Andrew Restuccia, Biden Says U.S. Would Intervene Militarily if China Invaded Taiwan, (May 23, 2022), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://on.wsj.com/3ySTZN4

(4) Reuters, U.S. Angers China with Potential $1.1 billion Arms Sale to Taiwan, (Sep. 03, 2022), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://reut.rs/3CKSKQT

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

تريليون دولار، ومعنى ذلك أن واشنطن مدينة لبكين بالمقدار ذاته، وتدفع فوائد لبكين عليه[1]. وعسكريًّا، أشار تقرير للبنتاجون إلى الوتيرة المتسارعة للقدرات العسكرية الصينية، وقدرة بكين على مضاهاة أو تجاوز القوة الأمريكية بحلول 2050م، وأن بكين قد تضاعف عدد الرؤوس النووية لديها لتصبح نحو 700 رأس بحلول 2027م، ونحو 1000 رأس بحلول 2030م[2]، لتحقيق الردع النووي، ما جعل واشنطن تسرع في مسألة توريطها في الأزمة التايوانية.

ج. الموقف الصيني من الحرب الروسية في أوكرانيا: من أهمّ دوافع محاولة التوريط الأمريكي للصين في تايوان ما تعتبره واشنطن دعمًا صينيًّا لروسيا في الحرب ضد أوكرانيا، بتأكيد بكين ضرورة أن يتخذ الغرب المخاوف الروسية تجاه الأمن الروسي على محمل الجد. وعندما كان الروس يحشدون القوّات لمهاجمة أوكرانيا، أعلن الزعيمان الصيني والروسي أن الصداقة بين بلديهما بلا حدود. وبينما كان بايدن يزور اليابان في مايو 2022م، أجرت بكين وموسكو تدريبات إستراتيجية حدودية في المنطقة[3]. وتعتقد واشنطن أن الدعم الصيني للروس يهدف إلى كسب المعركة الدائرة مع الغرب بقصد نقل مركزية العالم إلى الدائرة الآسيوية والنَّيْل من الهيمنة الأمريكية العالمية، لا سيّما مع إعلان فلاديمير بوتين أن الحرب في أوكرانيا جزء من سياسات تغيير النظام العالمي بأسره، على خلفية تحديد إستراتيجية الدفاع الأمريكية التحديات الدولية لواشنطن على نحو جاءت فيه الصين أولًا، وروسيا ثانيًا. ولذلك أعلنت بكين دعمها لروسيا للتغلب على الصعوبات وتحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعزيز مكانتها باعتبارها قوة عظمى، ما يعكس ميلًا في الموقف الصيني لصالح روسيا في مواجهة الغرب بقيادة أمريكية.

د. التحول في الموقف الأوروبي تجاه الصين: ترتب على انتهاء فترة الرئيس دونالد ترامب التي التزمت خلالها أوروبا الحياد تجاه الموقف الأمريكي من الصين، بفعل الأسلوب الخشن الذي اتبعه ترامب تجاه الأوربيين خلال فترة حكمه، بضغوطه عليهم لرفع معدلات الإنفاق العسكري، وتقاسم أعباء تكلفة نفقات حلف الناتو، ومواجهة النفوذ الصيني المتصاعد عالميًّا، مقابل تعزيز العَلاقات الأوروبية-الصينية، ومع مجيئ إدارة الرئيس بايدن ذات الأسلوب الدبلوماسي مع الموقف الصيني من الحرب في أوكرانيا، ترتب على كل هذا انسجام أوروبيّ تجاه الموقف الأمريكي من الصين وعودة الأوروبيين إلى المعسكر الأمريكي لتطويقها.

هـ. المضامين الإستراتيجية الجديدة للناتو 2022م: تُولِي المضامين الإستراتيجية والدفاعية الجديدة لحلف الناتو لعام 2022م الأولوية لزيادة الاتفاقات الدفاعية للدول الأعضاء، ومواجهة الطموحات الصينية والروسية العالمية المتنامية، الساعية إلى القفز على الغرب والسيطرة على مركزية قيادة العالم من الدائرة الأطلسية[4]، ما يخدم المساعي الأمريكية للتصعيد في الملف التايواني لتوريط الصين أسوة بتوريط الروس في أوكرانيا لتشتيت جهودهم وإثنائهم عن محاولات إرساء نظام دولي متعدّد الأقطاب يهدد الريادة الغربية.

2. دوافع الردّ الصيني الحازم والمحسوب:

هناك دوافع عامة تفسّر الرد الصيني الحازم والمحسوب، أولها يتعلق بانطلاق السياسة الصينية تجاه تايوان من مبدأ «صين واحدة ونظامان»[5]، وثانيها يتعلق بالرفض الصيني للتهديد الأمريكي للأمن الصيني انطلاقًا من أراضٍ صينية، وثالثها يرتبط بمركزية تايوان في الإستراتيجية الصينية، بالنظر إلى:

أ. الخوف من فقدان ورقة ضغط مؤثرة في الاقتصاد الدولي: تتربع تايوان على عرش واحدة من أهم الصناعات الإلكترونية في العالم، صناعة أشباه الموصلات أو الرقائق الإلكترونية، إذ تُعَدّ الجزيرة موطنًا لنحو 92% من التصنيع العالمي لهذه الصناعة[6]. وتمثل شركة أشباه الموصلات (TSMC) التايوانية وحدها أكثر من نصف السوق العالمية من الرقائق المصنوعة[7]، وبالتالي تمتلك تايوان سلاح الرقائق عالميًّا، كما تمتلك بعض الدول سلاح الطاقة عالميًّا، ويعتمد عديد من الاقتصادات وفي مقدمتها الاقتصاد الأمريكي على الرقائق التايوانية. ولذلك تدرك بكين أن السيطرة على تايبيه يتيح ورقة ضغط عالمية مؤثرة، لا سيّما أنها صناعة حيوية تسعى بكين لتطوير حضورها القوي فيه، ولن يحدث ذلك إلا بالسيطرة على تايوان، ولنفس السبب يصعب على واشنطن تركها للصين.

ب. توجس بكين من تعاظم قوة نموذج ديمقراطي مغاير لنموذجها الشمولي بتايبيه: يؤرق صنّاع القرار في بكين وجود نموذج ديمقراطي بديل قابل للتطبيق في مواجهة النموذج الشمولي الحاكم في بكين، الذي

(1) إبراهيم علوش، رهانات اقتصادية عالية في الصراع الصيني-الأمريكي، (02 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3DmTXym

(2) Apnews, Pentagon: Chinese Nuke Force Growing Faster than Predicted, (Nov. 03, 2021), Accessed on: Nov. 28, 2022, https://bit.ly/3gioLZ7

(3) وزارة الخارجية الأمريكية، منهاج الإدارة الأمريكية تجاه جمهورية الصين الشعبية، ترجمات باللغة العربية، (26 مايو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3FNxEVt

(4) NATO's Strategic Concept, Adopted by Heads of State and Government at the NATO Summit in Madrid, (Jun 29, 2022), p5, Accessed on: Nov. 30, 2022, https://bit.ly/3VxKAnN

(5) يربط البر الصيني الأراضي الصينية بالأراضي التايوانية للحفاظ على الوحدة الترابية.

(6) Antonio Varas, Strengthening the Global Semiconductor Supply Chain in an Uncertain Era, (April 01, 2021), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://on.bcg.com/3z3MO4C

(7) Yen Nee Lee, 2 Charts Show how much the World Depends on Taiwan for Semiconductors, Cnbc, (March 15, 2021), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://cnb.cx/3DkrZo5

معضلة تايوان وتفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»

أولًا:

■ **تفاقم الصراع الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك»**

01 اتخذ التصعيد الأمريكي ضد الصين خلال عام 2022م طابعًا عسكريًا.

02 ردَّت الصين على التصعيد الأمريكي بتصعيد عسكري مماثل.

03 محركات التصعيد الأمريكي-الصيني في «الإندو-باسفيك» للهيمنة على الاقتصاد الدولي، والسعي لتكوين جلف عالمي قوي.

ثانيًا:

■ **التصعيد الأمريكي ضد الصين في الملف التايواني**

01 التصعيد الأمريكي سياسيًا وعسكريًا.

02 الاستجابة الصينية للتحديات المرتبطة بتايوان عسكريًا، واقتصاديًا، وسياسيًا.

ثالثًا:

■ **دوافع التصعيد الأمريكي-الصيني حول الملف التايواني**

01 الدوافع الأمريكية:

- اهتزاز صورة الولايات المتحدة بوصفها قوة حاكمة للنظام الدولي.
- التعجيل الصيني بتقليص فارق القوة مع الولايات المتحدة.
- الموقف الصيني من الحرب الروسية في أوكرانيا.
- التحول في الموقف الأوروبي تجاه الصين.
- المضامين الإستراتيجية الجديدة للناتو 2022م.

02 دوافع الردّ الصيني الحازم والمحسوب:

- الخوف من فقدان ورقة ضغط مؤثرة في الاقتصاد الدولي.
- توجُّس بكين من تعاظم قوة نموذج ديمقراطي بتايبيه.
- التخوف من فقدان مفتاح السيطرة على المحيطين الهندي والهادي.
- رمزية تايبيه لدى بكين.

خاتمة:

مآلات التصعيد الأمريكي-الصيني حول تايوان خلال 2023م

01 الاستنتاجات:

- تبدُّل مستوى الصراع من التنافس إلى التصعيد المسلَّح في بحر الصين الجنوبي.
- تفاقم الأزمات الدولية العالقة مثل أزمات الطاقة والركود العالمي وسلاسل التوريد.
- بروز الصين بوصفها قطبًا دوليًّا ذا ثقل ومكانة دولية.
- سياسة التوريط الأمريكية لا تزال لا تؤتي أكلها، إذ ترتب عليها وضع القارة الأوروبية الحليفة لواشنطن في مأزق إستراتيجي على خلفية استخدام الروس ورقة الغاز ضدها.

02 اتجاهات التصعيد خلال عام 2023م:

- الحرب.
- التصعيد المنضبط.
- التأرجح بين التصعيد والتهدئة واحتواء التوترات.

الولايات المتحدة والدفاع عن مكانتها في مواجهة التحديات الدولية

ذهب التقرير الإستراتيجي لعام 2021م إلى أن التنافس بين القوى الدولية سيستمرّ، وسيهيمن الصراع بين القوى العظمى على مسرح السياسة العالمي، وذلك في ظل المنافَسة الإستراتيجية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة لأجل تثبيت مكانتها باعتبارها قوة دولية، ومن أجل الحفاظ على النظام الذي أرست قواعده على مدى عقود طويلة، في وقتٍ تنامت فيه طموحات الصين وروسيا لوضع حدّ للأحادية القطبية، والاندفاع من أجل تعزيز المكانة والحصول على نصيبٍ أكبر من الموارد والنفوذ العالمي. وبالفعل اتجهت الولايات المتحدة إلى مزيد من السياسات والإستراتيجيات من أجل الدفاع عن مكانتها المتراجعة، في مواجهة الخصوم الذين تزايدت لديهم نزعة لمراجعة النظام الدولي الراهن.

سيحاول هذا القسم من التقرير أن يلقي الضوء على السياسات الأمريكية للدفاع عن مكانتها ومواجهة خصومها، وذلك من خلال عدد من المحاور، يتناول أولها المكانة الأمريكية المتراجعة وتحدي القوى الصاعدة للنظام الدولي، أما المحور الثاني فيتناول المنافَسة الإستراتيجية والإجراءات الأمريكية لمواجهة القوى التعديلية، وأخيرًا تتناول الخاتمة مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل التحديات الراهنة على الساحة الدولية.

أولًا: المكانة الأمريكية المتراجعة وتحدي القوى الصاعدة للنظام الدولي

لعل من الإنصاف القول إنّ الولايات المتحدة قد ظهرت بمظهر المنتصر والمهيمن على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، وتفوقت على الآخرين إلى حد كبير في جانب القوة الاقتصادية والعسكرية، وفرضت تفوقًا سياسيًا مهيمنًا لم يسبق له مثيل في التاريخ، وفرضت سيطرتها على الساحة الدولية بحرّية تامة، بما يتناسب مع رؤيتها ومصالحها الإستراتيجية. وبدورها قررت بقية القوى الكبرى في العالم الإذعان والتسليم بتفوق الولايات المتحدة في سبيل إيجاد الانسجام الدولي بعد عقود من التوترات والصراعات على الساحة الدولية.

وفي عام 1992م أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية وثيقة عسكرية، تحت اسم «دليل التخطيط الدفاعي للسنوات 1994-1999»، تتضمن مجموعة من الخطوات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى الحفاظ على قوة واشنطن وإفشال إمكانية عودة ظهور القوى العسكرية التقليدية في أوراسيا، بما في ذلك ألمانيا وروسيا واليابان، من خلال الاحتواء أو الاستقطاب المشترك لهذه القوى[1]. وتجدر الإشارة إلى أن المحللين قد استبعدوا إمكانية أن تحقق الصين نموًا اقتصاديًا كبيرًا على المدى البعيد آنذاك، ولم يتوقع كثير منهم أن تتحدى الصين الوضع القائم نظرًا إلى اندماجها في الاقتصاد العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة وتهيمن عليه.

وبالعودة إلى التاريخ فإنه لا يمكن لأي دولة أن تفرض هيمنتها على بقية الدول إلى الأبد، وحتى مع وجود الخطط والإستراتيجيات التفصيلية فلا بد أن يكون هناك فترات من الزمن تشهد صعود قوى منافِسة أو قوى تعديلية تسعى إلى تحدي قواعد اللعبة وتغييرها، من أجل فرض رؤاها ومصالحها البديلة.

شكك بعض المحللين خلال التسعينيات من القرن الماضي في قدرة القوة الأمريكية على المدى البعيد، وذلك بالنظر إلى سياق المسار الطبيعي للتاريخ وما شهده العالم من تذبذب أو تأرجح في القوة من بلد إلى آخر. فأصبح حتميًا أن نشهد انخفاضًا أو تضاؤلًا للتفوق الأمريكي بسبب توزع القوة بين المنافسين وانتقال السلطة إلى الجهات الفاعلة غير التقليدية[2]، إذ تُقلِّص هذه التوجهات الفجوة بين القوى العالمية وتُعيد التوازن «الطبيعي» إلى الساحة الدولية، وهذا يعني أن الأمريكيين لن يحظوا بعد الآن بالتفوق والأفضلية على نظرائهم أو منافسيهم، مما يجعل الولايات المتحدة ضعيفة ومعرَّضة للخطر

شكل (1): أكبر اقتصادات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) في عام 2022م

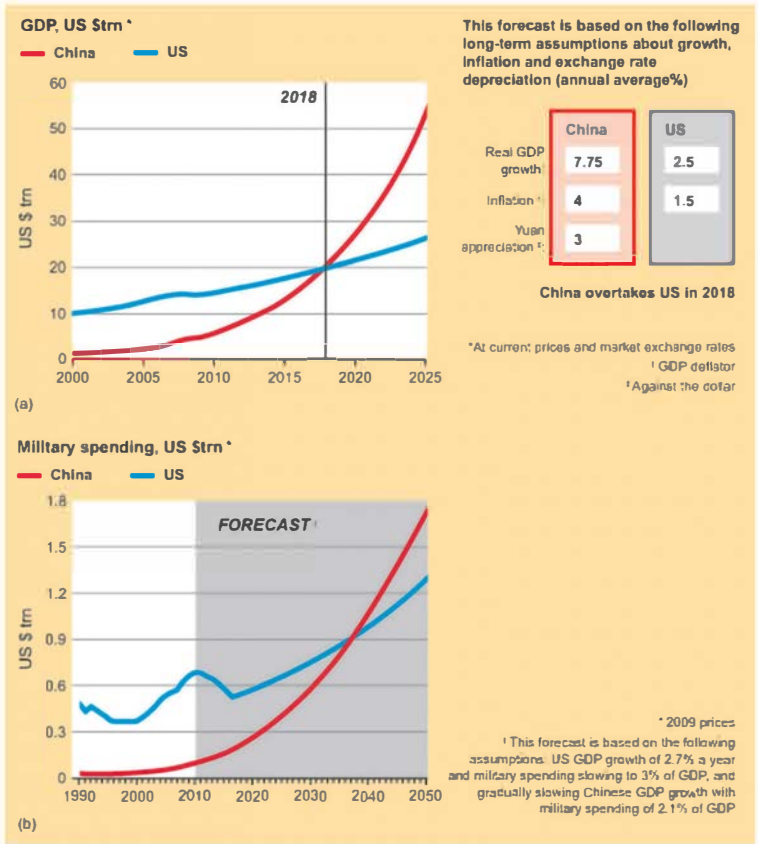

Source: World Economic Outlook Database, (Oct. 2022), International Monetary Fund, (Oct. 2022 ,11), Accessed on: Nov. 2022 ,13.

(1) Hal Brands, Choosing Primacy: U.S. Strategy and Global Order at the Dawn of the Post-Cold War Era, Texas National Security Review, no. 1 (March, 02, 2018), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3fWA61i

(2) Fareed Zakaria, The Challenges of American Hegemony: Then and Now, International Journal 54, no. 1 (Winter, 1998/1999), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3Em4Hif

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

جديدًا تشكّل خلاله الصين تحديًا حقيقيًّا للهيمنة الأمريكية المنفردة على القيادة الدولية، كالتالي:

أ. عسكريًّا: في سيناريو يحاكي حصارًا بحريًّا وجويًّا شبه شامل لتايبيه، أجرت بكين مناورات عسكرية ضخمة بالذخيرة الحية في 6 مناطق، وصل بعضها إلى المياه الإقليمية لتايوان (انظر الشكل رقم 1) قبل وفي أثناء وبعد زيارة بيلوسي، وذلك لبثّ رسائل لتايبيه وحلفائها من العواصم الغربية بسهولة التحكم في صادراتها وواردتها وإحكام الحصار عليها، بل وإمكانية اجتياحها والسيطرة عليها، ما من شأنه خلق أزمة إضافية للغرب بعد الأزمات الناتجة عن الحرب في أوكرانيا في مجال الرقائق الإلكترونية.

وكذلك اخترقت المقاتلات الصينية المجال الجوي التايواني خلال وجود بيلوسي في تايبيه، وأطلقت صواريخ باليستية بعيدة المدى تخطت تايوان نحو المنطقة الاقتصادية اليابانية التي تبعد عن تايوان نحو 2000 كلم أو ما يزيد. ويكشف مداها أنها ليست لإيصال الرسائل إلى تايبيه وحدها، بل إلى حلفاء واشنطن الذين استقبلوا بيلوسي مثل طوكيو وسيول بأنهم في مرمى الصواريخ الصينية، بل لواشنطن بأن الصواريخ الصينية قادرة على الوصول إلى القواعد الأمريكية في اليابان. كذلك نشرت الصين صاروخًا باليستيًّا فرط صوتي مضادًّا للسفن قبالة السواحل التايوانية ما يجعل نظام الدفاع الجوي الأمريكي عاجزًا عن رؤيته واعتراضه، في رسالة تشبه التحذير للقِطَع العسكرية الأمريكية من الإبحار في مضيق تايوان، أو التدخّل لدعم تايوان عسكريًّا، وصولًا إلى نشر قوّات حول تايوان يمكن استخدامها في اجتياحها عسكريًّا.

وكما تضمّن خطاب الرئيس الصيني شي جين بينج في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني في 16 أكتوبر 2022م تأكيدًا لإمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة عند الحاجة لاستعادة تايوان[1]، حمل البيان الختامي للمؤتمر نهاية أكتوبر 2022م قرارًا أُدرج لأول مرة في ميثاقه ثم في الدستور ينص على «معارضة بكين لاستقلال تايوان»، وردّت تايبيه وواشنطن بأنهما ستلجآن إلى استخدام القوة ضد بكين حال شنّها هجمات على تايوان لاستعادتها بالقوة.

شكل (1): الحصار العسكري الصيني لتايوان في أغسطس 2022م

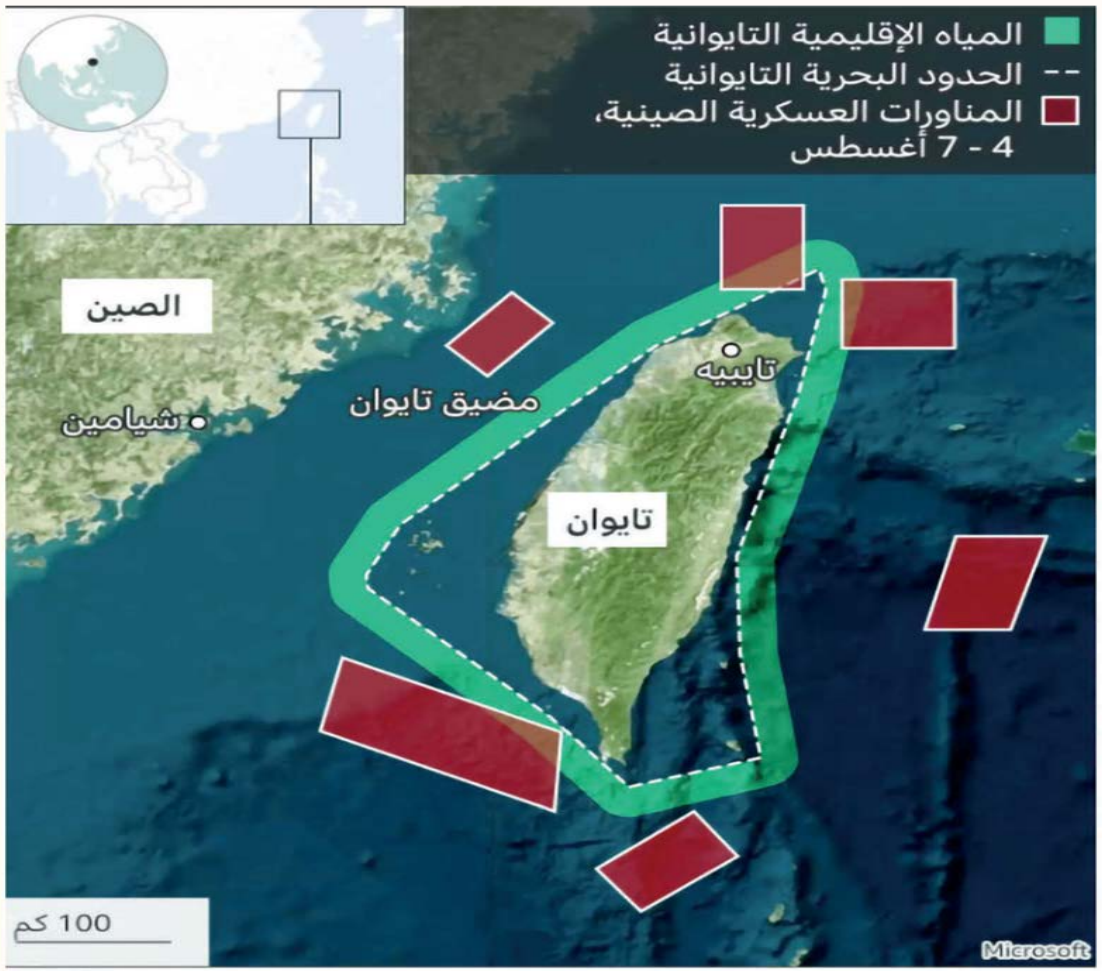

المصدر: تقارير اعلامية صينية، وMarine Regions

(1) دويتشه فيله، خطاب شي في مؤتمر الحزب.. رغبة في الاستمرارية وغموض تجاه تايوان، (18 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3TTmxyb

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن والنظام الدوليين

استعرض التقرير السنوي السادس لعام 2021م أبرز مظاهر التنافس في النسَق الدولي بين القوى الكبرى، التي تأتي في مقدمتها الجهود الأمريكية لاحتواء الصين، وإعادة ترتيب العَلاقات الأمريكية – الأوروبية لمجابهة التهديدات الروسية للأمن الأوروبي من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد توقع التقرير أن روسيا قد تخوض مواجهة مع الولايات المتحدة و«الناتو» انطلاقًا من أوكرانيا، وذلك بهدف تحقيق مكاسب جيوسياسية، وهو ما جرى بالفعل، إذ شنت روسيا في 24 فبراير 2022م حربًا شاملة على أوكرانيا، وهو ما عُدّ أكبر حدث دولي خلال هذا العام.

وفي هجمات إلكترونية رمزية تهدف إلى تأكيد مدى قدرة الصين على اختراق تايبيه وضرب أهداف في الداخل، تعرضت المواقع الإلكترونية للرئاسة والوزارات التايوانية لهجمات سيبرانية بجانب فصل الإنترنت عن عشرات الآلاف من الأجهزة، بينما بيلوسي في تايبيه، والأبرز اختراق الشاشات العامة في محطات القطارات والمتاجر التايوانية، وبث رسائل من خلالها تتهم بيلوسي بإشعال الحروب وتطلب منها الخروج[1].

ب. اقتصاديًا: كسرت بكين قاعدة الاحتكار الأمريكي لآلية فرض العقوبات، بفرضها عقوبات على بيلوسي، ثم بسعيها لعزل تايبيه بفرض العقوبات على نحو 100 شركة تايوانية، وحظرها أكثر من 2000 منتج غذائي تايواني، وكان القرار الأخطر على تايوان تعليق تصدير الرمال -المكون الأساسي في صناعة الرقائق الإلكترونية- لتايبيه، ما سيلقي بتبعاته السلبية على الاقتصاد التايواني الذي يعتمد بشكل رئيسي على عائدات الرقائق، إذ إنّ حجم ورادات تايبيه من الرمال من الصين يشكل ثلث إجمالي وارداتها من الرمال البالغة نحو 90 مليون طن متري[2].

ج. سياسيًا: سلمت الصين السفير الأمريكي في بكين مذكرة احتجاج على زيارة بيلوسي، وأكدت أن الزيارة تشكل استفزازًا متعمدًا لبكين وانتهاكًا خطيرًا لوحدتها الترابية ولمبدأ «صين واحدة ونظامان» وإرسال إشارات خاطئة لتايوان لإعلان استقلالها. وأعلنت عن تخفيض مستويات التعاون مع واشنطن في مجالات مكافحة الجريمة والسلامة البحرية ومكافحة المخدرات وإعادة المهاجرين غير الشرعيين والتغيرات المناخية.

تعكس ردود فعل الصين إصرارًا على عدم التهاون في المساس بوحدتها الترابية من ناحية، وتحذير تايوان من مغبة إعلانها الاستقلال من خلال سيناريو فعليّ يحاكي سهولة حصارها واستعادتها بالقوة، دون أن تستطيع واشنطن مد تايبيه بالأسلحة أو التدخّل لحمايتها عسكريًا من أي هجمات محتملة، من ناحية ثانية.

ثالثًا: دوافع التصعيد الأمريكي-الصيني حول الملف التايواني

تُعَدّ تايوان بؤرة التوتر الأكثر خطورة في الصراع بين واشنطن وبكين على القيادة الدولية، لا سيّما مع تكثيف المساعي التايوانية نحو إعلان الاستقلال منذ إعادة انتخاب تساي إنج ون، مرشحة الحزب التقدمي الديمقراطي -رأس الحربة في المطالبة بالاستقلال- للمرة الثانية لرئاسة تايوان، وبعد وصول الإدارة الديمقراطية بقيادة الرئيس جو بايدن إلى سدة الحكم مطلع عام 2021م.

1. الدوافع الأمريكية:

هناك دوافع عامة تتعلق بمركزية تايوان في الإستراتيجية الأمريكية للحفاظ على الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، ومساعي واشنطن لمنع انتقال مركزية العالم من الدائرة الأطلسية إلى الآسيوية جرّاء تنامي قوة الصين ودورها على المسرح الدولي ومزاحمتها مكانة الولايات المتحدة على قمّة هرم النظام الدولي، بل وجهودها لخلق نموذج اقتصادي عالمي بديل للنموذج الأمريكي. وللتصعيد الأمريكي ضد الصين في 2022م دوافع خاصة أيضًا، من أهمها:

أ. اهتزاز صورة الولايات المتحدة بوصفها قوة حاكمة للنظام الدولي: ترتب على النجاح النسبي للصين في إدارة جائحة كورونا، والتحدي الروسي للغرب بشنّ الحرب ضد أوكرانيا، مقابل الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان، اهتزاز صورة الولايات المتحدة بوصفها قائدًا للنظام الدولي بشكل منفرد، وعززت هذه الصورة التصريحات الصادمة لكبار المنظّرين والسياسيين المؤثرين في دوائر صنع القرار الغربي، مثل عالِم السياسة الأمريكي جون ميرشايمر، والمنظّر والسياسي الأمريكي هنري كيسينجر، والسياسي البريطاني الشهير رئيس حكومة المملكة المتحدة الأسبق توني بلير، بأن النظام الدولي يشهد نهاية الهيمنة الغربية على العالم لصالح تعدّدية أو ثنائية قطبية قادمة لا محالة. ومن شأن اهتزاز الصورة الأمريكية خلق أزمة ثقة لدى الحلفاء بمدى قدرتها على توفير الحماية لهم، ودفع بعضهم إلى البحث عن حلفاء جدد، ولذلك سارعت واشنطن لتأكيد الهيمنة العالمية من خلال سياسات توريط الخصوم لإثنائهم عن طموحاتهم في القيادة الدولية والتأثير في توجهات الحلفاء الباحثين عن بدائل مع البديل الأمريكي.

ب. التعجيل الصيني بتقليص فارق القوة مع الولايات المتحدة: اقتصاديًا، ولأول مرة في التاريخ المعاصر، تمكّنت بكين -حسب تعادل القوة الشرائية- من إزاحة واشنطن من موقع الاقتصاد الأول عالميًا، لا سيّما أن الصين تُعَدّ أكبر مالك للعملة الصعبة في العالم بقيمة 3,48 تريليون دولار حسب إحصائيات يونيو 2022م. كما أن البنك المركزي الصيني يُعَدّ ثاني أكبر مالك غير أمريكي عالميًا، بعد اليابان، لسندات الدَّين الأمريكية بقيمة تزيد على

(1) France24, ‹Old Witch', 'Pelosi Get out of Taiwan!': Public Billboards Hacked on US Speaker's Visit, (August 03, 2022), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://bit.ly/3CKHO64

(2) China Daily, Taiwan's Chip Manufacturing Industry to be Affected by Chinese Mainland's Export Suspension,. (August 03, 2022), Accessed on: Nov. 28, 2022, https://bit.ly/3Se5Go3

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

يرفض أن تكون ادعاءاته بالشرعية محل طعن بوجود نموذج بديل يريد للثقافة الصينية أن تزدهر ضمن إطار ديمقراطي. وتخشى بكين هذا النموذج بسبب نزعة رموزه لاستعادة الصين الوطنية[1] المعارضة للصين الشعبية، كما أن وجود نموذج ديمقراطي ضمن الأراضي الصينية قد يلقى قبول شريحة عريضة من المثقفين الصينيين الذين درسوا في الجامعات التايوانية أو الذين درسوا في الجامعات الغربية. وتزداد مخاوف بكين من تعاظم قوة تايبيه تمهيدًا للانفصال مع وجود مقاطعات ذات طموحات انفصالية مثل ماكاو وهونج كونج والتبت، ومِن ثَمّ فالرد الحازم بمثابة رسالة ردع قوية لتايبيه ولبقية المقاطعات ذات الطموحات الانفصالية.

ج. التخوف من فقدان مفتاح السيطرة على المحيطين الهندي والهادي: بحكم موقعها الإستراتيجي، تشكّل تايوان مصدر قلق بالنسبة إلى بكين حال السيطرة الأمريكية، لكونها تمثل خط الدفاع الأول عن الحدود البحرية الصينية ونقطة انطلاق للهيمنة في المحيطين، وتتيح لواشنطن السيطرة على البحر ومهاجمة الصين بسهولة كبيرة، فيما في حال السيطرة الصينية ستفقد واشنطن هذه المميزات، كما تستطيع بكين ممارسة تهديد أكبر ضد القوّات والقواعد الأمريكية في اليابان والفلبين، حسب الخبير الإستراتيجي الأمريكي الجنرال دوجلاس مكارثر[2]، وتقوض مجال الحركة الأمريكية في هذه المنطقة على نحو يمكنها من تهديد إمدادات الطاقة، وبالتالي التأثير في مصداقية قدرة واشنطن على توفير الحماية للحلفاء، فموقع تايوان إستراتيجي لحلفاء واشنطن في آسيا مثل الفلبين التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الشمالية، واليابان التي تعتبرها مهمة لأمن حدودها الجنوبية، ويشبه القائد الأمريكي ماك آرثر أهميتها الإستراتيجية بحاملة طائرات لا يمكن إغراقها.

د. رمزية تايبيه لدى بكين في المعركة الكبرى مع واشنطن على القيادة الدولية: تحظى تايوان برمزية كبيرة لدى بكين في معركة القيادة الدولية، وتدرك أن الرد الحازم سيبث برسائل ردع قوية لواشنطن بأن تايبيه مسألة مصيرية للصين وللقوى الآسيوية الحليفة لواشنطن بأن عقيدتهم القائمة على اعتقاد أن الولايات المتحدة هي القوة القادرة على حمايتهم باتت محل شك. كما تدرك بكين أن كسب المعركة سيفقد واشنطن موقع القوة العظمى، إذ يرى المحلل السياسي الأمريكي نيل فيرجسون أنه حال خسرت واشنطن تايوان فسيكون ذلك نهاية الإمبراطورية الأمريكية، وبالتالي تُعَدّ تايوان رمزًا من رموز استمرارية الأحادية القطبية. كما يعتبر أن تخلي واشنطن عن تايبيه سيحولها من دولة عظمى إلى كبرى فقط، فمثلًا عندما فقدت بريطانيا السويس فقدت مرتبة القوى العظمى، ما يفسر إعداد واشنطن في السابق قانون العَلاقة مع تايوان[3]، ودلالة على شدة الصراع بين الدولتين.

أما الدوافع الخاصة للرد الصيني فتتمثل في إدراك بكين أن الرد سيعزز شعبية الرئيس الصيني للحصول على ولاية ثالثة -حصل عليها بالفعل بنهاية أعمال مؤتمر الحزب الشيوعي بنهاية أكتوبر 2022م- وحرص النظام على الحفاظ على ما حققه من مكانة دولية أقلقت واشنطن على موقع القيادة الدولية، ورؤية الصين لقدرة الروس على تحدي القواعد الدولية بشن الحرب ضد أوكرانيا، رغم أن روسيا أقل قوة ومقدرة مقارنة بالمقدرات الصينية العالمية، بالإضافة إلى لفت نظر القوى التي بدأت تغيّر مواقفها وتحالفاتها مع واشنطن بأن الصين بديل دولي قوي ومؤثر في الشؤون الدولية.

خاتمة: مآلات التصعيد الأمريكي-الصيني حول تايوان خلال 2023م

في ضوء معطيات التصعيد الأمريكي-الصيني ذي الطابع العسكري في الملف التايواني خلال عام 2022م، يمكن رصد عدد من النتائج، وتوقع عدد من الاتجاهات للتصعيد خلال عام 2023م، ومن حيث مجمل الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من عام 2022م، هي:

1. تبدل مستوى الصراع من التنافس إلى التصعيد المسلح في بحر الصين الجنوبي على نحوٍ أحدث رعبًا عالميًّا من إمكانية تحول التصعيد إلى حرب شاملة، يصفها المنظّرون بالمصيرية، لترتيب القوى وموقعها في هرم القيادة الدولية، وأن الطرف المنتصر فيها سيعتلي قمته ويتبوأ مركز القيادة الدولية.
2. تفاقم الأزمات الدولية العالقة مثل أزمات الطاقة والركود العالمي وسلاسل التوريد التي اندلعت بفعل تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية، بتكثيف المخاطر الأمنية في مضيقَي تايوان وملقا، اللذين يمرّ منهما الجزء الأكبر من حاويات التجارة وناقلات النفط مع التأثير في صناعة الرقائق الإلكترونية، ما من شأنه إحداث أزمات دولية جديدة، مع خلق مزيد من سباق التسلح بين الصين من جانب، وحلفاء الولايات المتحدة في «الإندو-باسفيك» من جانب آخر.

(1) يقصد بها الصين قبل نشأة جمهورية الصين الشعبية نهاية أربعينيات القرن العشرين، وحكم الصين الوطنية حزب الكومينتاغ قبل حكم الحزب الشيوعي الصيني للصين الشعبية، وفرّ قادته إلى تايوان الحالية على خلفية فشله في الحكم، وتمكن الحزب الشيوعي الصيني من حكم الصين وتحويلها إلى الصين الشعبية.

(2) صحيفة الاستقلال، تايوان بين أمريكا والصين، (30 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3MhNYPg

(3) Bloomberg, A Taiwan Crisis May Mark the End of the American Empire, (March 22, 2021), Accessed on: Nov. 30, 2022, https://bloom.bg/3sJCZVT

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

3. بروز الصين قطبًا دوليًّا ذا ثقل ومكانة دولية، وليس كما أرادت واشنطن إثباته للعالم بأن الصين لا ترقى لأن تكون قطبًا دوليًّا، وأن القيادة الدولية لا تزال في يد واشنطن. وقد أثبتت أيضًا أنها ذات فطنة عالية للفخ الأمريكي بتفويتها الفرصة على واشنطن بعدم التورط في الحرب التي حيكت بقصد توريطها واستنزافها وشَغْلها عن مقاصدها في التحول إلى قوة عالمية تُفقِد الولايات المتحدة هيمنتها الدولية.

4. سياسة التوريط الأمريكية لا تزال لا تؤتي أكلها، إذ ترتب عليها وضع القارة الأوروبية الحليفة لواشنطن في مأزق إستراتيجي على خلفية استخدام الروس ورقة الغاز ضدها لإثنائها عن تقديم السلاح لكييف، كما لم تنجح زيارة بيلوسي في توريط الصين جرّاء ردة الفعل الصينية المحسوبة والعقلانية، وكل ذلك قد يثبت للقوى حول العالم أن واقعًا دوليًّا جديدًا يتشكل ويتحدى الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، وأن الصين بديل دولي محتمل يمكن التعويل عليه بعد اختبار قوته وأدوات تأثيره في الشؤون الدولية، وكل ذلك مدعاة لأن تفكر بعض دول العالم في تعزيز شراكاتها مع الصين بدلًا من الولايات المتحدة، ما يؤكد منطقية خيار بعض القوى لتعدّد بدائل سياستها الخارجية.

أما في ما يتعلق بتوقعات التصعيد الأمريكي-الصيني ذي الطابع العسكري حول تايوان خلال عام 2023م، ففي ضوء المعطيات والنتائج السابقة يمكن وضع عدة اتجاهات للتصعيد خلال عام 2023م، كالتالي:

أ. الحرب: تندلع حال إعلان تايوان استقلالها بدعم أمريكي أو عند تنفيذ بكين قرارها ضم تايوان بالقوة، ومن بين مؤشراته حجم المناورات الضخمة التي أجرتها الصين حول تايوان. وقد تزوّد الصين الروس بأسلحة لحسم الحرب في أوكرانيا، فتردّ واشنطن بتصعيد في تايوان. في المقابل، ردّ تايوان بالمناورات العسكرية، وتحريك واشنطن قطعًا عسكرية قرب تايوان، يوضح إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة عند الضرورة أو الاستفزاز المفضي إلى الخروج عن السيطرة.

هذا الاتجاه غير مرجح لتحسُّب الجانبين من انحراف التصعيد إلى حد يصل إلى حرب عالمية ثالثة، والتكلفة العالية المتوقعة للحرب، كما أن بين الصين والولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية الحليفة لواشنطن ارتباطًا تجاريًّا واستثماريًّا معقدًا وضخمًا بنحو 2,2 تريليون دولار، وبالتالي صعوبة تأييد الحلفاء الآسيويين والأوروبيين للدخول في حرب جديدة تؤدي إلى ضرب الاقتصاد العالمي، لا سيّما في ظل الأزمات الاقتصادية بفعل الحرب في أوكرانيا، كما تخشى بكين تداعيات الدخول في حرب على المضيّ في استكمال تنفيذ مشروعها الدولي العابر للحدود «الحزام والطريق»، وتخشى على استثماراتها وتجارتها الخارجية الأكبر في العالم، وتدرك الفخ الإستراتيجي الأمريكي عالي التكلفة لتوريطها، فضلًا عن تحسُّب كلا الطرفين لحرب تصل إلى تصعيد نووي حال لاحظ أي منهما وقوع خسارة فادحة، فسيفكر حينها في اللجوء إلى الأسلحة النووية لإبراز قوته وإنقاذ الموقف، وهو ما اتضح في اللقاء من تأكيد الجانبين الأمريكي والصيني للتهدئة في أثناء لقاء الزعيمين الأمريكي والصيني على هامش اجتماعات «مجموعة العشرين» في إندونيسيا في 14 نوفمبر 2022م.

ب. التصعيد المنضبط: يُفترض استمرارية التصعيد المنضبط بما لا يؤول إلى الحرب، بالنظر إلى مبررات عدم الاتجاه إلى الحرب في الاتجاه الأول، مع تأكيد الجانبين للنهج السلمي لمعضلة تايوان وإبقاء التصعيد قيد السيطرة، ورغبة الأوروبيين في مزيد من التنسيق مع الصين في ما يتعلق ببعض القضايا، لا سيّما التنسيق لإنهاء الحرب الروسية-الأوكرانية، وهو ما قد يجعل واشنطن تتريث في اتخاذ قرار داعم لاستقلال تايوان خلال عام 2023م، خصوصًا في ظل نفقاتها العسكرية المبذولة لدعم كييف ضد روسيا، كما يصعب على واشنطن تقديم الدعم العسكري لتايبيه أسوة بتقديمه لكييف حال أقدمت بكين على حصار تايوان أو اجتياحها عسكريًّا لكونها جزيرة بالقرب من السواحل الصينية التي تستطيع بكين حصارها. ولذلك كان التصعيد الصيني تجاه تايوان عقب زيارة بيلوسي يستهدف إبراز عجز واشنطن عن توفير مظلة أمنية لتايوان، إذ يبدو أن الصين تعطي سيناريو استعادة هونج كونج الأولوية عبر استغلال الظروف المواتية بشكل سلمي.

ج. التأرجح: قد يكون السيناريو الثالث بأن يؤول مسار التصعيد إلى التأرجح ما بين تصعيد وتهدئة واحتواء التوترات، بالنظر إلى تاريخ الصراع الصيني-الأمريكي بشأن تايوان، وكل التهديدات الصينية بشأن استخدام القوة لمنع إعلان استقلال تايبيه تنتهي جميعها ما دون الحرب، علاوة على تأكيد بايدن وشي في بالي للتهدئة وضرورة احترام مبدأ «صين واحدة ونظامان»، لكن يضعف هذا الاتجاه ارتفاع معدل التوتر بين واشنطن وبكين منذ تولي تساي إنج ون الحكم في تايوان، فضلًا عن عدم التجاوب الأمريكي مع التحذيرات الصينية بوقف الدعم لتايبيه لمنع إعلان استقلالها، لا سيّما مع احتدام المعركة الدولية بينهما على القيادة الدولية ■

شكل (2): تقديرات متى تستطيع الصين مواكبة والتفوق على الولايات المتحدة في الناتج المحلي والإنفاق العسكري

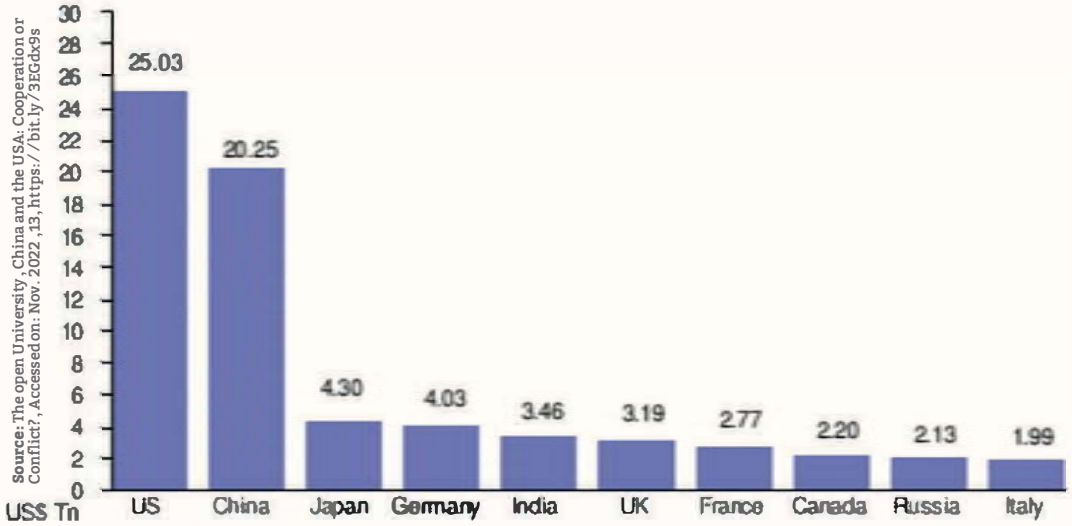

على الساحة الدولية بعد فترة «غريبة» شهدتها الجغرافيا السياسية الحديثة في فترة التسعينيات، أي بعد انتهاء الحرب الباردة،كانت الولايات المتحدة تتمتع بالهيمنة المطلقة على الساحة الدولية وكان الأوروبيون مشغولون في سعيهم لبناء تحالف يوحدهم أما الروس فكانوا يعانون من آثار الحرب الباردة، وعليه لم يكن لأمريكا أي منافس.

أثبتت توقعات المحللين آنفة الذكر صحّتها، فقد شهد القرن الحادي والعشرون نهضة اقتصادية هائلة للصين والهند، في الوقت الذي ترغب فيه روسيا الصاعدة في استعادة ماضيها السوفييتي والإمبراطوري، ويسعى فيه الأوروبيون إلى تأكيد أنفسهم من خلال تشكيل سياسة خارجية مشتركة وقوة عسكرية موحدة، فيما لا تزال إيران تزعزع الوضع الراهن أكثر فأكثر في الشرق الأوسط، بسبب سعيها لامتلاك سلاح نووي وتنامي قدراتها التسليحية، وتزويد وكلائها في جميع أنحاء المنطقة بالأسلحة، وانتشار الجماعات الإرهابية التي تريد إنهاء ثقافة الإمبريالية الأمريكية ومخططاتها السياسية والعسكرية في العالم الإسلامي، والمنافَسة الجيوسياسية المستعرة على آسيا الوسطى وإفريقيا.

هذه العوامل جميعًا خارجية، مما يجعلها فعليًّا تشكّل تحديات للتفوُّق الأمريكي، لكن النقاش الحالي المهم الذي يدور حول الهيمنة الأمريكية مرتبط بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة، والمقصود هنا على سبيل المثال أنّ خطاب الكراهية الشعوبي والانعزالي لإدارة دونالد ترامب السابقة، إلى جانب سياساتها المتقلبة، أدى إلى تفاقم الاستقطاب الداخلي وتفاقم الانقسامات السياسية. ومن هذا المنطلق، يحذّر بعض علماء السياسة، مثل باربرا والتر، من أن الولايات المتحدة على شفا حفرة من حرب أهلية.[1] وتسهم سياسة الاستقطاب الأمريكية في تشكيل سياساتها الاقتصادية، والمناخية، والدفاعية، والزراعية، والخارجية، مما أثّر في موقعها الجيوسياسي ومكانتها ودورها على الساحة الدولية. ويُعَدّ رد الفعل الأمريكي الأخير على قرار «أوبك بلس» بخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًّا خير مثال على سياسة الاستقطاب الأمريكية. أثار هذا القرار ردة فعل كبيرة من جانب الديمقراطيين الذين هددوا المملكة العربية السعودية بإجراءات صارمة ردًّا على ذلك القرار.

ويدرك أي مراقب موضوعيّ أن هذا القرار كان داخليًّا اتخذته «أوبك بلس» بالإجماع، وليس قرار صادرًا حصرًا من الرياض وموسكو. لكن يبدو أن الديمقراطيين استغلُّوا هذه القضية لتحقيق مكاسب انتخابية، خصوصًا أن أسعار النفط شهدت انخفاضًا مؤخرًا في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، انتقد الجمهوريون تهديدات الرئيس جو بايدن للسعودية، مثل وقف مبيعات الأسلحة إلى السعودية، فيما تُطوِّر إيران برنامجها للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية. وهذا ما تعكسه مقولة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بأن السياسة الخارجية الأمريكية ما هي إلا انعكاسات للسياسة الداخلية، وهذا ما يحدث الآن، غضب إدارة بايدن من قرار «أوبك بلس» بخفض إنتاج النفط نمّى مخاوفها من خسارة لصالح الجمهوريين.

(1) Barbara Walter, Why Should We Worry that the US Could Become an 'Anocracy' Again? Because of the Threat of Civil War, The Washington Post, (Jan. 24, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://wapo.st/3UpTfrn

أيقظت هذه التحولات وتوزيع القوة صانعي السياسة الخارجية والإستراتيجيين الأمريكيين للتفكير في صياغة إجراءات وسياسات جديدة للتعامل مع هذه «المنافَسة الإستراتيجية» الأكيدة للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة باعتبارها لاعبًا رئيسيًّا في الساحة الدولية. وعلى الرغم من أنها لا تزال تُعَدّ القوة العظمى الوحيدة كما كانت في التسعينيات، فإنها فاعل مؤثر في بيئة مليئة بالمنافسين والقوى الصاعدة الراغبة في الحصول على حصة أكبر من التأثير العالمي. وقد تتيح هذه التسويات الجديدة للمرء أن يفهم ما إذا كانت الولايات المتحدة تقبل باختيار هذه السياسة الواقعية الجديدة المطروحة أمامها أم أنها عازمة على القتال لإعادة تأكيد هيمنتها وتفوقها على الساحة الدولية.

ثانيًا: المنافَسة الإستراتيجية والإجراءات الأمريكية لمواجهة القوى التعديلية

أدّت حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى نشوب جدل داخل دوائر السياسة الخارجية الأمريكية حول ما ينبغي لأمريكا فعله من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، حينها كان حلفاؤها راضين ويفضّلون دورها القيادي بدلًا من الفوضى والاضطرابات التي قد تتمخض عن السباق الأمريكي والسوفييتي الذي لم يعُد يحتمل أن يطول أكثر، أو ما يجب أن تفعله أمريكا لتوسيع نطاق هيمنتها وتفوقها على الساحة الدولية. ويبدو أن الرأي السائد آنذاك كان أن تحافظ الولايات المتحدة على الوضع الراهن على حاله وتعزز التعدّدية والتعاون مع الحلفاء لإحباط التهديدات أو المنافسين لمكانتها العالمية.

واجهت إدارة بيل كلينتون انتقادات بأنها خاملة جدًا ولم تستغلّ الساحة الدولية في ذلك الوقت لترسيخ الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. شنّ هذه الانتقادات «المحافظون الجدد» الذين قادوا إدارة بوش لاحقًا. ومن ناحية أخرى وبعد وقوع هجمات 11 سبتمبر لم تتراجع أمريكا، بل قامت بغزو أفغانستان والعراق، وحينها برزت القوة الصارمة للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، إلا أن توزُّع القوة / السلطة كما ذكرنا أصبح أكثر وضوحًا بسبب التهديدات التي شكلتها الجماعات الإرهابية العابرة للحدود لأمن الولايات المتحدة في الداخل والخارج. ولم تكُن الصين من ضمن المعادلة آنذاك، ولم يكن يُنظر إليها على أنها تهديد لمصالح الولايات المتحدة.

لكن هذا الواقع تغيَّر بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م مع بداية إدارة أوباما وفي أعقابها، إذ بدأت الصين في زيادة مستوى التحدي ضد الهيمنة الأمريكية، بخوضها المنافَسة من أجل السيطرة على التكنولوجيا، وتطوير علاماتها التجارية، وغزو الأسواق، وتبنّت القيادة الصينية فكرًا جديدًا وموقفًا أكثر حزمًا وعدوانية. لا يعكس انهيار بنك «ليمان براذرز» ضَعف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية فحسب، بل أيضًا القوة النسبية للاقتصاد الصيني. ومنح تحوُّل مجموعة السبع إلى مجموعة العشرين اعترافًا بالمكانة الاقتصادية الرئيسية للصين، كما عكست «مبادرة الحزام والطريق» رؤيتها الجيواقتصادية والجيوسياسية[1].

حاولت إدارة أوباما وقف صعود الصين من خلال الشراكة عبر المحيط الهادي وتعزيز الوجود الدبلوماسي والعسكري لأمريكا في شرق آسيا. وعلى الرغم من أن أوباما أشار إلى أن بلاده تواجه «لحظة سبوتنيك» جديدة[2] (وهذا المصطلح يشير إلى اللحظة التي تشعر فيها الدولة والشعب بأنهم مهدَّدون بالفشل وعليهم التحرك لتدارك الموقف)، فإن واشنطن لم تشعر حينها بحاجة ملحّة، ولم يكن لديها عزيمة سياسية لمواجهة الصين. وحتى أوباما نفسه كان يعتقد أنّ زمن المنافسة بين القوى العظمى والسياسة التوسعية للدول قد انتهى. وثمَّن أوباما التعاون الدولي، خصوصًا بين القوى الكبرى لمواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل تغير المناخ والإرهاب والأمراض الوبائية. ومع إثبات الصين نفسها بشكل أكبر على الساحة الدولية، كان على إدارتي ترامب وبايدن تبنّي مواقف وإجراءات مختلفة بعض الشيء لمواجهة التهديد الصيني.

عُين هربرت رايموند مكماستر مستشارًا للأمن القومي في إدارة ترامب، وقد تعمَّق مكماستر في القراءة ثم الكتابة حول التحديات الصينية والروسية والإيرانية للقوة الأمريكية، وهذا بدوره أثر في نهج الإدارة الجديدة التي عُيّن فيها[3]. لم ينظر المستشار مكماستر إلى العالم على أنه مجتمع دولي، بل ساحة تنافس. وفي تصنيفه تحوّل كبير عن نهج أوباما. وقد احتلّ موضوع منافسة القوى العظمى الجانب الأكبر من البنية الإستراتيجية للأمن القومي لإدارة ترامب، التي نُشرت في عام 2017م[4]. وضعت إدارة ترامب تصوّرًا واقعيًّا للعالم ضمن إطار مفهوم الساحة الدولية التنافسية ما بين الولايات المتحدة والصين ودول أخرى. وقد اعتبرت روسيا جزءًا من الصراع من أجل النفوذ والتفوق. وعلى الرغم من أن إستراتيجية الأمن القومي لم تقتصر على المنافسة بين الدول

(1) Giorgio Romano Schutte, The Challenge to US Hegemony and the 'Gilpin Dilemma, Revista Brasileira de Política Internacional, 64, no. 1 (April, 2021), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3DVv0dA
(2) Vasilis Trigkas, Obama's SOTU Address: A Sputnik Moment for China–US Relations?, China and US Focus, (Jan. 26, 2016), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3WLyEz4
(3) John Bew, H R McMaster, The Philosopher General who could Tame Trump, The New Statesman, (March 02, 2017), Accessed on:Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3u1ZIgv
(4) Uri Friedman, The New Concept Everyone in Washington Is Talking About, The Atlantic, (August 06, 2019), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3Eb6q9U

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

المذكورة أعلاه، فإنه بدا من الواضح أن تركيز الإدارة الجديدة سوف يكون منصبًّا على مواجهة التهديدات الصينية والروسية. ولقد لحِق وضع إستراتيجية الأمن القومي، نشرَ إستراتيجية الدفاع الوطني في عام 2018م بعد فترة وجيزة من سيطرة تنظيم «داعش» على الرقة والموصل، حينها أعلن وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس أن «منافسة القوى العظمى الآن هي مجال تركيز الأمن القومي الأمريكي، لا الإرهاب»[1]. تغلغل هذا المصطلح في جميع جوانب إدارة ترامب وأثر في السياسات والتدابير المتخذة من الحرب التجارية بمليارات الدولارات مع الصين، وتخصيص مليارات الدولارات الموجهة نحو قوة فضائية جديدة والبحث والتطوير في التقنيات من أجل «ردع أو هزيمة القوى العظمى المنافِسة»، وتبع ذلك انسحاب الولايات المتحدة من «معاهدة الحد من الأسلحة النووية» مع روسيا[2]. على الرغم من التحركات العسكرية المتخذة من قِبل إدارة ترامب، فقد تعرضت لانتقادات لفشلها في تبنّي توجهات مختلفة للوقوف في وجه التهديدات البارزة من قِبل الصين وروسيا. أما السيناريو الذي أثار قلق الإستراتيجيين الجيوسياسيين الأمريكيين هو أن تدفع سياسات ترامب لإنشاء تحالف ما بين الصين وروسيا. ولقد وضعت عدوانية إدارة ترامب تجاه الصين وروسيا وعدم التزامها معايير القانون الدولي الإدارة الديمقراطية الأمريكية في موقف صعب في خضمّ التوترات والفوضى على الساحة الدولية.

ومن المثير للاهتمام أنه خلال مناظرة المرشحين الديمقراطيين للرئاسة في عام 2020م، فضّل بعض المرشحين الاستمرار في سياسة المنافسة مع القوى العظمى التي انتهجها ترامب، وفضّل البعض الآخر نهجًا أكثر تصالحية كالتي انتهجتها إدارة أوباما السابقة المبنية على التعاون الدولي. ولكن تبنّت إدارة بايدن «المنافَسة الإستراتيجية» ولم يحبذ كثيرون هذا المصطلح أو المفهوم ضمن إطار صياغة وتنظيم السياسات الخارجية الأمريكية، لما يكتنفه من غموض. وانتقد الجمهوريون هذا التحول كما هو متوقع بحجة أن الاعتراف بوجود المنافسة أمر جيد، لكن الخروج من غمار المنافسة المحتدمة مع القوى العظمى، خصوصًا مع الصين، قد ينطوي على مشكلات في المستقبل لأن الصين سوف تدرك ضعف موقف الولايات المتحدة تجاهها. على الرغم من وجود خلافات جوهرية بين الديمقراطيين والجمهوريين، وافق الحزبان على تعزيز المنافَسة الإستراتيجية مع الصين، وقد اتضح ذلك من خلال تعاون الجمهوريين مع إدارة بايدن لتمرير قانون «المنافَسة الإستراتيجية» لعام 2021م وقانون «الحدود اللانهائية» أيضًا. وسوف يشكل القانون الأول، أي قانون المنافَسة الإستراتيجية، حَجَر الأساس في صياغة ووضع سياسات واشنطن لتحدي الصين ومجابهتها. وأشار السيناتور الديمقراطي بوب مينينديز، والسيناتور الجمهوري جيم ريش، في بيان مشترك إلى أن «التشريع جهد لم يُسبق له مثيل من الحزبين لحشد جميع الأدوات الإستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية للولايات المتحدة، في سبيل بناء إستراتيجيتها الخاصة بمنطقة المحيطين الهندي والهادي، التي ستسمح لحكومة الولايات المتحدة بالمنافسة بفاعلية مع جمهورية الصين الشعبية، وما تشكله من تحديات على أمننا القومي والاقتصادي لعقود قادمة»[3]. ويشير القانون إلى تصريح مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي آنذاك في عام 2018م بأن «بكين توظف نهجًا حكوميًّا شاملًا، باستخدام الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن الدعاية لتعزيز نفوذها وإفادة مصالحها لدى الولايات المتحدة»[4].

يتكون قانون «المنافَسة الإستراتيجية» من خمسة أقسام: الاستثمار في بيئة أكثر تنافسية مستقبلًا، والاستثمار في التحالفات والشراكات، والاستثمار في الأصول، والاستثمار في أدوات الضغط الاقتصادي، وضمان الأمن الإستراتيجي. ولا يقتصر محور المنافسة بين الولايات المتحدة والصين على المجال العسكري، بل يشمل أيضًا المجالات الاقتصادية والتكنولوجية[5].

ستحدّد المنافسة بين البلدين في مجال الرقائق الإلكترونية والذكاء الصناعي والحوسبة الكمومية وهي (مجال متعدد التخصصات يشمل جوانب علوم الكمبيوتر والفيزياء والرياضيات التي تستخدم ميكانيكا الكم بهدف حل المشكلات المعقدة بسرعة أكبر من أجهزة الكمبيوتر التقليدية)، وتقنية «G5» القوة الاقتصادية لكل دولة في المستقبل، وبلا شك ستكون هذه المجالات معيارًا لنقاط قوة أخرى غير القوة الاقتصادية. ويُعَدّ الاستثمار في التحالفات والشراكات ركنًا أساسيًّا من أركان القانون الذي يميز إدارة بايدن عن إدارة ترامب عند مواجهة التهديدات والتحديات الصينية. ويشير القانون إلى كلمات

(1) Kevin Baron, Mattis: Pentagon Shifting Focus to Great Power Competition — 'Not Terrorism', Defense One, (Jan. 19, 2018), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3zVUp5A
(2) William Broad, How Space Became the Next 'Great Power' Contest Between the US and China, The New York Times, (Jan. 24, 2021), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://nyti.ms/3hmJICH
(3) Zhu Ying, Strategic Competition Act: The US targeting China through Cold War politics?, ThinkChina, (May 18, 2021), Accessed on: Nov. 08, 2021, https://bit.ly/3DOAozc
(4) Joseph Bosco, Why is Trump Undermining His Administration's Historic China Policies?, The Hill, (Oct. 19, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3UHKrNj
(5) Sara Hsu, Senate's Strategic Competition Act Will Make China–US Relations Worse, Not Better, The Diplomat, (April 27, 2021), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3hx00ZR

رئيسية مثل حلفاء المحيطين الهندي والهادي، والمجموعة الرباعية، والعَلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان. ومن خلال تأكيد أهمية مثل هذه الكلمات الرئيسية، سعت الولايات المتحدة إلى تأكيد وضع الصين تحت السيطرة وأن تكون معزولة. وعلى الرغم من أن القانون يصنف الصين منافسًا إستراتيجيًّا، فإنه يقدّم مسارًا للولايات المتحدة يتيح لها التعاون أو التفاوض مع الصين بشأن بعض القضايا، بحيث يقدم أحد الأطراف بعض التنازلات للحصول على مزايا رئيسية من الطرف الآخر.

إنّ إستراتيجية إدارة بايدن للأمن القومي الصادرة في أكتوبر 2022م مرتبطة بالإستراتيجيات السابقة. ولا تتضمن الوثيقة المكونة من 48 صفحة، التي أُجّل الإعلان عنها بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، أيّ تغييرات كبيرة في نمط التفكير ولا تقدم أيّ مبادئ رئيسية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. وفي المقابل، تسلّط هذه الإستراتيجية الضوء على الرأي القائل إنّ القيادة الأمريكية هي الأداة الرئيسية للتغلب على التهديدات والتحديات العالمية ومحاربة صعود الاستبداد، المتمثل في نموذج الحكم الصيني. ولقد حدّد مستشار الأمن القومي جيك سوليفان معالم تلك السياسة بقوله: «إنّ جمهورية الصين الشعبية عاقدة العزم وقادرة بصورة متزايدة على إعادة تشكيل النظام الدولي لصالح نظام من شأنه أن يميل بالساحة العالمية إلى ما فيه مصالح الصين الشعبية، حتى إنْ بقيَت الولايات المتحدة ملتزمة إدارة المنافسة بين دولتينا بشكل مسؤول»[1]. وقال دانييل راسل، كبير الدبلوماسيين الأمريكيين لشرق آسيا تحت إدارة أوباما: «إنّ إستراتيجية الأمن القومي تتسق مع أولويات بايدن المعلنة لتعزيز التحالفات وتحقيق التوازن بين التعاون والمنافسة. وخلال فترة التحضير التي تبلغ 21 شهرًا، حدث تحوُّل كبير في الإستراتيجية بوضع تركيز هائل على المنافسة مع الصين، فيما تتعهد الولايات المتحدة بعدم النظر إلى العالم فقط من منظور المنافَسة الإستراتيجية»[2]، مضيفًا أن «المنافسة مع الصين طغت على كل المجالات»[3]. وعلى الرغم من أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ذكرت أيضًا روسيا وكوريا الشمالية وإيران، فإنها أشارت بوضوح إلى أن الصين تبقى الدولة الوحيدة التي تتمتع «بقدرات في كل المجلات». وشملت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ضرورة تأكيد التعدّدية، والعمل مع الحلفاء، وتعزيز التعاون والشراكات لمواجهة التهديدات الصينية الموجهة ضد المصالح العالمية والأمريكية.

(1) Biden's Delayed National Security strategy Aims at China and Russia, TVP World, (Oct. 12, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3DMzX8t
(2) S.T. Hsieh, Biden's National Security Strategy, US-China Energy Industry Forum, (Oct. 12, 2022), Accessed on: Nov. 11, 2022, https://bit.ly/3TcENl6
(3) Kenin Spivak, Biden's America Adrift, The American Mind, (Oct. 26, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3zWlSnG

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءاتٍ ميدانيةٍ لترجمة إستراتيجيتها الأمنية على الأرض منذ تولّي إدارة بايدن الحكم في عام 2021م، لاسيما فيما يخص التصدي للتهديدات الروسية في أوكرانيا والتهديدات الصينية سواءً الاقتصادية أو الإستراتيجية في مناطق المحيط الهادئ والهندي والشرق الأقصى. **أولًا**: على الجبهة الأوكرانية، دعمت الولايات المتحدة أوكرانيا عسكريًا بـ19,3 مليار دولار وحثت أيضًا حلفاءها في أوروبا وآسيا لفرض عقوباتٍ على روسيا. وأيدت كلٌ من اليابان وسنغافورة وتايوان الولايات المتحدة في فرض قيودٍ على الصادرات الروسية سعيًا منها لسحق الاقتصاد الروسي وأيضًا قطاع التكنولوجيا؛ إذ تُعدُ هذه الدول من أهم مصنعي الرقاقات الإلكترونية وأشباه الموصلات وغيرها من منتجات التكنولوجيا المتقدمة جدًا التي تعتمد عليها روسيا. ونشرت الولايات المتحدة مزيدًا من القوات في أوروبا، خصوصًا في ألمانيا، وفي أراضي حلفائها في أوروبا الشرقية. وسعيًا منه لحشد رأي دولي ضد روسيا بدلًا من مواجهتها منفردة، صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 سبتمبر 2022م أنّ روسيا انتهكت ميثاق الأمم المتحدة بغزوها أوكرانيا، ولم يدعُ إلى طرد روسيا من مجلس الأمن ولكنه دعا إلى التصدي للغزو الروسي، الذي قد يمتد إلى مناطق أخرى إذا خرجت روسيا منتصرةً من الصراع. **ثانيًا**، نجحت إدارة بايدن في وضع إستراتيجية أمنية— كما شرحنا آنفًا— للتصدي للتهديدات الصينية على الصعيد التكنولوجي وعقدت اتفاقياتٍ ونفذت مناوراتٍ عسكرية مع حلفائها. على سبيل المثال، كان من الواضح أن الهدف من تدشين التحالف الثلاثي «أوكوس» بين أمريكا وبريطانيا وأستراليا في 15 سبتمبر 2021م، هو احتواء الصين في منطقة شمال المحيط الهادئ. وقامت الولايات المتحدة بعدة مناوراتٍ بحريةٍ مع الهند بعدما أجرت كوريا الشمالية تجارب إطلاق أحدث صواريخها البالستية، ووافقت على القيام بمناوراتٍ بحرية مماثلةٍ مع اليابان أيضًا. وبعد التهديدات الصينية لغزو تايوان، هذه الخطوة التي تمثل جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية للرئيس الصيني شي جين بينج، توعدت الولايات المتحدة بالرد العسكري إن هاجمت الصين حليفتها تايوان. وعلى الرغم من اتهامات الجمهوريين أن إدارة بايدن ليست مستعدةً للتصدي للقوى التعديلية وتكتفي بتهدئة التوترات الناجمة عنها، فإنَّ هذه الاتهامات بعيدة كل البعد عن الواقع. الشاهد أن إدارة بايدن وضعت وبحذر سياسات وطبقتها على أرض الواقع للتصدي للتهديدات وتعزيز مكانتها القيادية على الساحة الدولية وعلى رأسها تعاملها مع التهديدات الروسية والصينية.

خاتمة: التحديات ومستقبل الهيمنة الأمريكية

فرضت جائحة كورونا ضغوطًا هائلة على النظام الدولي وعلى الاقتصاد العالمي وهزت أركانها. وظهرت علامات واضحة على تزايد النزعة القومية عندما أظهرت الدول اهتمامًا بمصالحها الخاصة بدلًا من المصالح الجماعية. وشهدنا أيضًا تصعيدًا للمنافسة الأمريكية الصينية خلال الفترة المظلمة التي ألمت بالعالم، إذ أظهرت الدولتان القوة الناعمة من خلال دبلوماسية اللقاحات، ولا سيّما الصين، ولم يتخلَّ الجانبان وخصوصًا الجانب الأمريكي عن توجيه الخطابات النارية بعضهم ضد بعض، خصوصًا عندما وصف الجانب الأمريكي الفيروس بأنه صيني، واتهم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو الصين بتعريض العالم للخطر بسبب السرية التي أحاطت بالفيروس، حتى إنّ وزير الخارجية ألغى بيانًا مشتركًا لـ«مجموعة السبع» بعد أن رفض الأعضاء وصف الفيروس بـ«فيروس ووهان»[1]، وانتقدت بكين التصريحات «العنصرية والمعادية للأجانب» وتصرفات النخب السياسية الأمريكية «غير المسؤولة وغير الكفؤة»[2]. وتردد صدى الانتقادات الصينية إزاء عدم المسؤولية وعدم الكفاءة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، إذ كان من الواضح أن الولايات المتحدة قد فشلت في الاضطلاع بدور قيادي قوي في وقت انتشار جائحة كورونا، وليس فقط على الصعيد العالمي، ولكن أيضًا على المستوى المحلي بسبب ارتفاع الوَفَيَات الناجمة عن كورونا. وحظيت الصين بالثناء بسبب تعاملها السريع مع تفشي الفيروس داخليًا، ووضع تدابير فعالة لمكافحة الفيروس، وانخرطت في دبلوماسية اللقاحات واسعة النطاق في أوروبا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط.

أظهرت بكين دورًا قياديًا بارزًا وتجاوبت مع ما يحتاج إليه العالم منها، وتفوقت على نظائرها المنافسين، وأبدت استعدادًا أكبر للعمل مع المنظمات متعدّدة الأطراف، على العكس من إدارة ترامب التي انتقدت بشدة «منظمة الصحة العالمية» واتهمتها بأنها «دمية في يد الصين»[3]. والجدير بالإشارة هنا أن الآثار الاقتصادية للجائحة وفقدان الولايات المتحدة لقوتها الناعمة والمكانة الأخلاقية، والاعتقاد

(1) Foreign Policy, Pompeo, G-7 Foreign Ministers Spar over 'Wuhan virus,' (March 25, 2020), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://politi.co/3EdqpEQ
(2) Los Angeles Times, Coronavirus Pandemic Pushes U.S. and China Closer to Cold War, (April 07, 2020), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://lat.ms/3F5rRcP
(3) BBC, Coronavirus: Trump Accuses WHO of Being a 'Puppet of China,' (May 19, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bbc.in/3fH7qcB

العالمي بعدم «كفاءة» و«فاعلية» الولايات المتحدة، ستصعّب مهمة الحفاظ على هيمنة أمريكا في الساحة الدولية، خصوصًا مع الأخذ بعين الاعتبار التقييمات الاقتصادية التي تشير إلى احتمالية تعافي الصين على نحو أسرع بكثير من الولايات المتحدة.

من الصعب تحديد حجم «الكفاءة» اللازمة، ولكن تبقى مهمة جدًّا لفرض الهيمنة على العالم، وتسهل التعاون والالتزام. لا ترتبط مكانة القوة المهيمنة بالوضع الاقتصادي والقدرة على تعبئة الموارد الاقتصادية فحسب، بل أيضًا بفاعلية أجهزة الدولة التي تدير توزيع هذه الموارد لتحقيق أهداف على المستوى المحلي والعالمي. سارعت الصين إلى الترويج لفعالية «نموذج الحزب الواحد» وإظهار الاضطرابات الداخلية لدى منافسيها الديمقراطيين. ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة لم يعُد يُنظر إليها على أنها قوة متفوقة، وهذا عائق رئيسيّ يواجه مساعيها للاحتفاظ بمكانتها باعتبارها قوة عظمى في العالم في نظام عالمي أحادي القطب يهدده صعود الصين، فيما تضغط بكين من أجل إيجاد قطبين إن لم يكن نظام عالميّ متعدّد الأقطاب.

ولكن تساعد أزمة الثقة الكبيرة، التي تواجهها الصين مع جيرانها، الولايات المتحدة في مساعيها للحفاظ على مكانتها. وبلغة الأرقام، أظهر مسح سنوي أجراه «معهد يوسف إسحاق» في سنغافورة أن النخب السياسية في جنوب شرق آسيا لا تثق بالأمريكيين ولا بالصينيين. وفي تقرير الدراسة الاستقصائية التي أُجريَت عام 2021م، أظهرت نتائج الاستبيان أن 63% من المشاركين في الاستبيان لا يثقون بالصين ويعتقدون أنها غير قادرة على «فعل الشيء الصحيح»، وأتت بناءً على هذه النتائج الصين في آخر مرتبة من حيث المصداقية، وتفوقت عليها الولايات المتحدة والهند واليابان والاتحاد الأوروبي[1]. ربما حققت دبلوماسية اللقاحات الصينية نجاحًا في جميع أنحاء العالم، لكنها لم تحقق التأثير المرجو منها في الدول المجاورة لها في جنوب شرق آسيا، إذ تشعر هذه الدول بالقلق من أن طموحات الصين الإقليمية وسياستها الخارجية الأكثر عدوانية ستهدد سيادتها ومصالحها في المنطقة. ومنذ تولي إدارة بايدن السلطة في عام 2020م، ارتفعت ثقة المنطقة بالولايات المتحدة بصورة طفيفة، ولكن تبقى اليابان والاتحاد الأوروبي القوى الأكثر ثقة بالنسبة إلى المنطقة.

يُعَدّ نقص الثقة بالصين ضربة كبيرة لطموحاتها، وقد يتيح تأكيد إدارة بايدن ضرورة التحالفات والشراكات، المشار إليه في قانون «المنافَسة الإستراتيجية» الأمريكي، استعادة مكانتها باعتبارها جهة فاعلة تحظى بثقة عالية في المنطقة، والعودة إلى مكانها بشكل أكثر فاعلية في الفناء الخلفي للصين. إنّ إصلاح الولايات المتحدة لعَلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي واستعادة الثقة داخل الناتو سيكونان أيضًا عنصرين مهمّين في سعيهما لمواجهة الصين، لكن الحرب الأوكرانية المستمرة، وضغوط واشنطن على الدول الأوروبية لقطع واردات الغاز من روسيا أثارت التوترات بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. ولن تكون مهمة إصلاح العَلاقات بينهم سهلة، لا سيّما في خضمّ محاولات فرنسا تحقيق «الاستقلال الإستراتيجي» للاتحاد الأوروبي، والرغبة الألمانية في الاستمرار في توريد الغاز من خط «نورد ستريم» 1و2.

(1) Sebastian Strangio, Southeast Asian Elite Survey Paints Complex Picture of China Ties, The Diplomat, (Feb. 17, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3FSD29I

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن تواجه واشنطن عراقيل في سياستها الخارجية نظرًا إلى الاستقطاب السياسي الداخلي الذي أصبح جليًّا بعد جائحة كورونا، رغم اتفاق الحزبين بشأن التعامل مع التهديد الصيني، واستعادة مكانة أمريكا باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة، إلا أن حول المقاربات والأمور التفصيلية الأخرى خلافات واسعة، تعكسها انتقادات الجمهوريين لإدارة بايدن، لا سيّما أن الديمقراطيين تبنّوا «المنافَسة الإستراتيجية» بدلًا من «منافسة القوى العظمى»، ناهيك بانسحابها المتسرع من أفغانستان، ومن جهة أخرى يواجه الديمقراطيون أيضًا اتهامات بالتساهل مع فلاديمير بوتين. وأدى الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين إلى الـ«فيتوقراطية»، وهو مصطلح صاغه فرانسيس فوكوياما، ويعني القدرة المفرطة أو الرغبة في استخدام حق النقض داخل الحكومة أو المؤسسة[1]، بحيث يلجأ الطرفان إلى استخدام «حق النقض» لاحتواء بعضهما بعضًا من أجل تحقيق مصالحهما وأهدافهما، مما يعقّد عملية اتخاذ القرار في واشنطن في نهاية المطاف.

ويستبعد فرانسيس فوكوياما أن تستعيد أمريكا مكانتها المهيمنة بسبب ثلاثة عوامل: جائحة كورونا، والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين، والاستقطاب السياسي. ويقول أيضًا إنّ هذا الطموح قد لا يتحقق على أرض الواقع، وبدلًا من ذلك يجب أن تعمل أمريكا مع الدول المماثلة لها للحفاظ على النظام الدولي الليبرالي الحالي، ومنع زعزعة استقراره من القوى الصاعدة والتعديلية. ويقول آخرون مثل منظِّر الواقعية كينيث والتزانّ القطبية الثنائية كانت مرغوبة استنادًا إلى ملاحظاته عن تنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة[2]، إلا أن الظروف اليوم تختلف إلى حدٍّ ما عن فترة الحرب الباردة، لا سيّما رغبة واشنطن في مواجهة التهديدات ومنع التحول نحو عالم ثنائي القطب أو متعدّد الأقطاب.

سوف يتيح الوضع المتوتر بين الولايات المتحدة والصين الفرصة للقوى الوسطى للعب دور قيادي في هذه المرحلة في بعض الأمور، وإحداث توازن في النظام الدولي. وفي خضمّ الوباء والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، عملت القوى الوسطى معًا لضمان السلامة لسلسلة الواردات العالمية، وأدارت مخاطر التشعب التكنولوجي الناتج عن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين. تعمل أستراليا واليابان وسنغافورة على إيجاد توافق في الآراء لتنظيم التجارة الإلكترونية. كما عملت سنغافورة على تنفيذ اتفاقيات الاقتصاد الرقمي.

من الإنصاف القول إنّ الولايات المتحدة لا تزال تحتل المرتبة الأولى عالميًّا على الصعيد العسكري والاقتصادي[3]، على الرغم من أن جائحة كورونا تركت آثارًا سلبية على قوتها، وأيضًا وجود الاستقطاب السياسي الداخلي، والتحدي القاسي الذي تواجهه من الصين. ويبقى أن نرى ما إذا كان التقدم التكنولوجي للصين سوف يؤدي إلى تقدم عسكري، وما إذا كان هذا التقدم سوف تنتج عنه تحركات عسكرية في شمال المحيط الهادي. على أي حال، ليس لدى الصين الاستعداد لأن تكون محاصَرة في منطقتها، وهي تستعرض قوّاتها، مما يثير مخاوف واشنطن من الخطط والطموحات العسكرية الصينية العالمية السرّية. قد لا يكون هذا سيناريو واقعيًّا، لكن يبدو جليًّا أن إقرار واشنطن بقانون «المنافَسة الإستراتيجية» يُظهِر أنها ليست في حالة مزاجية تسمح لها بقبول تقاسم السلطة والنفوذ العالميين، وأنها مستعدّة لبذل كثير من الجهود لإحباط الصين.

وأخيرًا، بناءً على ما ناقشناه سابقًا، فمن المتوقع أن تواجه الولايات المتحدة هذه التحديات في السنوات القادمة:

1. طموحات الاتحاد الأوروبي لتحقيق مشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الذي طرحته فرنسا؛ والذي يتضمن بالضرورة استقلال السياسات الأوروبية عن حليفتها، الولايات المتحدة.
2. الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال مستمرة من جرّاء جائحة كورونا.
3. استعراض الصين لقوتها الناعمة وتهديداتها الجيوسياسية والاقتصادية.
4. الاستقطاب الداخلي المستمر في ضوء الانتخابات الرئاسية لعام 2024م.
5. التحديات الاقتصادية الداخلية مثل: ارتفاع الأسعار، والقفزة في أسعار الفائدة، والبطالة، وارتفاع معدلات الدّين.
6. تهديد روسيا الجيوسياسي ليس فقط في أوكرانيا بل أيضًا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ■

(1) Ezra Klein, Francis Fukuyama: America Is in One of the Most Severe Political crises I have Experienced, Vox, (Oct. 26, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3hkRFbA

(2) Kenneth Waltz, The Stability of a Bipolar World, Dædalus 93, no. 3 (Summer 1964), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3htaM3d

(3) جدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة الأمريكية حاليًا يتفوق بفارق صغير على الناتج المحلي الاسمي للصين، لكن الفارق يتضاءل بسرعة. ومن ناحية أخرى وهي الأهم أن إجمالي الناتج الاسمي لا يعبر عن حقيقة القوة الاقتصادية للبلاد مع وجود فروق أسعار الصرف والتضخم، ولذا اعتمدت المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين مقياسًا أكثر دقة لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفق القوة الشرائية «Purchasing Power Parity» يأخذ في اعتباره فروقات الصرف والتضخم بين البلاد.

الولايات المتحدة الأمريكية والدفاع عن مكانتها في مواجهة التحديات الدولية

أولًا: المكانة الأمريكية المتراجعة وتحدي القوى الصاعدة للنظام الدولي

01 ظهرت الولايات المتحدة بمظهر المنتصر والمهيمن على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة.

02 في عام 1992م أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية وثيقة عسكرية للحفاظ على قوة واشنطن.

03 شهد القرن الحادي والعشرون نهضة اقتصادية هائلة للصين والهند.

04 خطاب الكراهية الشعوبي والانعزالي لإدارة دونالد ترامب.

05 سياسة الاستقطاب الأمريكية في تشكيل سياساتها الاقتصادية، والمناخية، والدفاعية، والزراعية، والخارجية.

ثانيًا: الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة القوى التعديلية

01 بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008م، بدأت الصين في تحدي الهيمنة الأمريكية

02 حاولت إدارة أوباما وقف صعود الصين من خلال الشراكة وتعزيز الوجود الدبلوماسي والعسكري في شرق آسيا.

03 بروز «قانون المنافَسة الإستراتيجية».

04 اتخذت الولايات المتحدة إجراءاتٍ ميدانيةٍ لترجمة إستراتجيتها الأمنية في عهد بايدن:

أ. دعمت أوكرانيا عسكريًا.
ب. نجحت في وضع إستراتيجية أمنية للتصدي للتهديدات الصينية.

خاتمة: التحديات ومستقبل الهيمنة الأمريكية

01 فرضت جائحة كورونا ضغوطًا هائلة على النظام والاقتصاد الدوليَّين.

02 تصاعدَت المنافَسة الأمريكية-الصينية.

03 سارعت الصين إلى الترويج لفعالية «نموذج الحزب الواحد».

04 يستبعد فرانسيس فوكوياما أن تستعيد أمريكا مكانتها المهيمنة.

05 سوف يتيح الوضع المتوتر بين الولايات المتحدة والصين الفرصة للقوى الوسطى لإحداث توازن في النظام الدولي.

06 من المرجَّح أن تواجه واشنطن عراقيل في سياستها الخارجية:

- طموحات الاتحاد الأوروبي لتحقيق مشروع «الاستقلال الاستراتيجي».
- استعراض الصين لقوتها الناعمة وتهديداتها الجيوسياسية والاقتصادية.
- الاستقطاب الداخلي المستمر في ضوء الانتخابات الرئاسية لعام 2024م.
- التحديات الاقتصادية الداخلية مثل: ارتفاع الأسعار، والبطالة، وارتفاع معدلات الدين.

أزمات الاقتصاد العالمي في ضوء الصراع بين القوى العظمى

أثار التقرير الإستراتيجي لعام 2021م التوقعات السلبية بشـــأن اتجاهات الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي 2022م، وذلك في ضوء التأثيرات الممتدة لجائحة كورونا، التي طالت مجمل الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي. ومع أن المؤشرات خلال عام 2021م قادت إلى التنبؤ بمزيد من تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، فضلًا عن التنبـــؤ بامتداد أزمة الطاقة، وبطء تعافي الاقتصاد العالمي، غير أنه لم يكُن في الحسبان أن الاقتصاد سيكون عرضة لتأثيرات اندلاع الصراع بين القوى الكبرى، لا ســـيّما الصراع في أوكرانيا، إذ في ظل هذه التطوّرات أصبح الاقتصـــاد العالمي يواجه ثلاثة تحديات رئيسية، أولًا: ارتفاع أسعار الغذاء عقب الحرب الروسية-الأوكرانية، وما يخلفه من ضغوط على الحكومات والشعوب والاستقرار العالمي. وثانيًا: ارتفاع أســـعار الطاقة ودوائر تأثيرهـــا. وثالثًا: أوضاع الاقتصاد العالمي واتجاهاته، وهي القضايا التي ستكون محور التقرير الإســـتراتيجي لهذا العام 2022م، وتختتم بتحليـــل اتجاهات الاقتصاد العالـــمي ومآلاتها في ظل الأزمات المتصاعدة.

أولًا: تأثير ارتفاع أسعار الغذاء في الأمن الغذائي حول العالم

كثير من دول العالم لا تنتج ما يكفيها من الغذاء وتعوّض عن ذلك النقص بالتجارة الدولية، فإذا استجد طارئ عالمي من وباء أو حرب سرعان ما تتأثر أسعار الغذاء وحياة واستقرار الشعوب، مثلما يجري اليوم من أزمة غذاء خطيرة تهدد الأمن الغذائي حاليًا ومستقبلًا، ويمكن مناقشة هذه القضية من خلال ثلاثة محاور على النحو الآتي:

1. أسباب أزمة نقص الغذاء:

أ. جائحة كورونا: بدأت بوادر الأزمة خلال تفشي جائحة كورونا عام 2019م، التي أثرت في مدخلات الإنتاج الزراعي وعوامل إنتاجه، كعنصر العمل الذي أصبح مقيد الحركة ومرتفع الثمن، كذلك ارتفاع أسعار الطاقة والوقود كمدخل من مدخلات الإنتاج الزراعي. كما تعطلت سلاسل الإمداد والنقل والشحن أو ما يُعرف باللوجستيات العالمية بفعل الإغلاق وحظر الحركة، فانعكست هذه المؤثرات على المعروض والمتداول تجاريًا من السلع الغذائية، فارتفعت أسعارها خلال عامي 2020م و2021م، وزاد من حدتها ارتفاع الطلب الاستهلاكي على السلع خلال فترة الحظر وتوقف الحركة.

وما إن خفّت جائحة كورونا وزال تهديدها نسبيًا مع انتشار اللقاحات حتى ضرب الأمن الغذائي العالمي مؤثر جديد كان تأثيره أخطر من جائحة كورونا في أسعار الغذاء الأوّلي، وهو الحرب الروسية-الأوكرانية. تأثرت السلع الأولية التي لا يستغني عنها الغني أو الفقير كالقمح والشعير والأرز والصويا والذرة ومشتقاتها من الزيوت وأعلاف تغذية الحيوان. وكذلك ما يلزم لإنتاجها من مصادر أولية كالأسمدة والطاقة وغيرهما.

ب. الحرب الروسية-الأوكرانية: تُعَدّ روسيا وأوكرانيا أهم الدول الضامنة لاستقرار أسعار الغذاء عالميًا والمواد الخام المرتبطة به، وبالأخص روسيا، إذ يسهم البلَدان معًا بـ«رُبع صادرات العالم من القمح وخُمس صادراته من الشعير والذرة، وأكثر من نصف صادرات زيت بذور دوار الشمس، كما يوفران نحو ثُمن مجموع السعرات المتداولة في العالم، وينتج البلَدان كميات كبيرة من الأسمدة أو مغذيات المحاصيل القائمة على البوتاس، وكذلك الغاز الطبيعي المكون الأساسي في صناعة الأسمدة»[1].

شكل (1): مؤشر أسعار الغذاء الحقيقية والاستجابة للأزمات (2000-2022م)

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) نقلًا عن مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
سنة الأساس: 2014-2016= 100

ويظهر الشكل البياني (1) كيف قفزت مؤشرات أسعار الغذاء الحقيقية ثلاث قفزات كبيرة بأكثر من 50% مؤخرًا مقارنة بما قبل 2020م، قفزة كورونا في 2020م، ثم قفزة ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل سلال الإمداد في 2021م، وأخيرًا قفزة كبيرة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022م.

خلال النصف الأول من عام 2022م ارتفعت الأسعار العالمية لأغلب منتجات الغذاء بنسب مختلفة اقتربت من 50% على أقل تقدير باختلاف نوع الغذاء. على سبيل المثال ارتفعت أسعار القمح لأقصى مستوى له في فبراير 2022م عقب الحرب الروسية بقرابة 90% مقارنة بمستويات عام

(1) أندرو ستانلي، الحرب تشعل أزمة الغذاء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، (يونيو 2022م)، ص 28.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

شكل (2): أسعار القمح بالدولار لكل طن (2005-2022م)

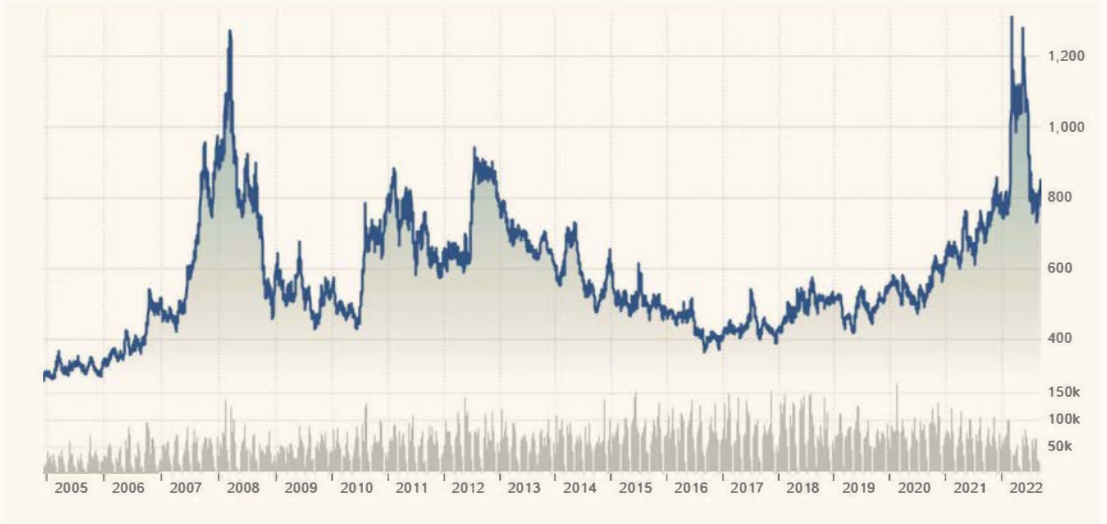

Source: Financial Times, https://on.ft.com/3WgrbYI

2021م، وسجّل أعلى سعر يصل إليه منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008م[1]. (انظر شكل 2) كما ارتفعت أسعار الذرة بقرابة 40%، وغيرها من الحبوب الأساسية لغذاء الإنسان والحيوان.

ج. التغير المناخي والجفاف: وهو الضلع الثالث لأزمة الغذاء بعدما ضرب دولًا مهمة في الإنتاج الزراعي العالمي كالصين والهند والولايات المتحدة والبرازيل وأوروبا عامة وفرنسا خاصة، بشكل غير مسبوق على مدى عقود طويلة. فالصين صاحبة أكبر تعداد سكاني واستهلاك غذائي في العالم أعلنت أن موجة الجفاف التي تشهدها في الوقت الحالي ضربت نصف أراضي الصين، وهي الأسوأ على الإطلاق منذ أن بدأت البلاد في تسجيل بيانات الأرصاد الجوية عام 1961م[2].

أدّت موجة الحر الشديد التي ضربت أوروبا في أغسطس إلى جفاف حادّ لنهرَي (اللوار Loire) في فرنسا، و(الراين Rhein) في ألمانيا. في الأوقات العادية تكتفي فرنسا ذاتيًا بإنتاج الحبوب وتصدّر قرابة نصف إنتاجها إلى الخارج وبالدرجة الأولى إلى دول الاتحاد الأوروبي. لكن التقرير الأخير لممثلية فرنسا بالمفوضية الأوروبية كشف أن الجفاف الذي ضرب أوروبا مؤخرًا هو الأسوأ منذ 500 عام على أقل تقدير، ما سيؤثر في الإنتاج الأوروبي من الذرة وفول الصويا وعباد الشمس بنسب متفاوتة، وكذلك إنتاج الطاقة الكهرومائية. ودعت المفوضية دول أوروبا إلى تعلُّم كيفية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة[3]. يعني هذا أن أوروبا ستتجه إلى تعويض نقص الإنتاج من خارج القارة ويزداد الطلب العالمي على الغذاء وبالتالي تزداد أسعاره.

صورة لنهر اللوار أطول أنهار فرنسا بعد جفافه وظهور قاعه في أغسطس 2022م

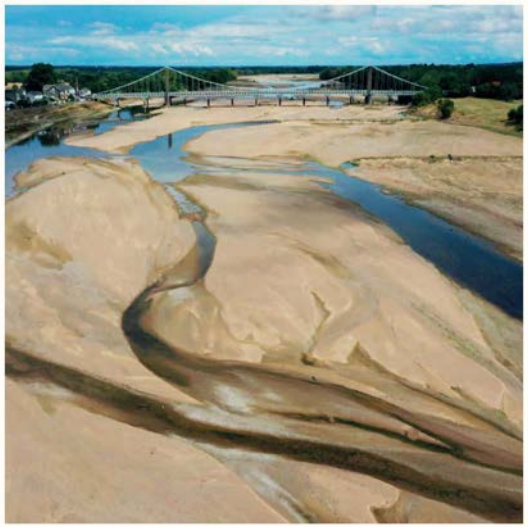

Source: franceinfo, EN IMAGES. Sécheresse: le manque de pluie et les fortes chaleurs mettent l'Europe à l'épreuve, (August 2022 ,21), Accessed on: Sep. 2022 ,05, thttps://bit.ly/3EBltd9

2. التداعيات على الأمن الغذائي حول العالم:

أ. مؤشرات الأمن الغذائي في دول العالم: أعدت مجموعة الإيكونيميست الدولية مؤشرًا لتصنيف دول العالم من حيث درجة الأمن الغذائي، هو مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، عبر قياس 58 مؤشرًا

(1) Financial Times, https://markets.ft.com/data

(2) سكاي نيوز عربية، الجفاف يضرب نصف أراضي الصين.. وتحرك حكومي لدعم المزارعين، (25 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3Wez014

(3) Commission Européenne, Représentation en France, Sécheresses en Europe: la situation actuelle la pire depuis 500 ans, (August 23, 2022), Accessed on: Sep. 06, 2022, https://bit.ly/3sGdnJD

فرعيًّا[1]، مثل تحمّل تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته، وسلامته، والموارد الطبيعية، والصمود، ومخاطر التقلبات الطبيعية، وغيرها.

يرتب المؤشر الأمن الغذائي لدول العالم على مقياس تصاعديّ من صفر إلى 100، كلما زاد ترتيب الدولة كان أمنها الغذائي أعلى. وتجسد الخريطة (1) التالية ذلك، فنجد أعلى الدول بالأمن الغذائي عالميًّا فنلندا (1 من 113) وأيرلندا، والنرويج، وفرنسا (4)، وتأتي غالبية الدول الصناعية كالولايات المتحدة واليابان (6) والدول الأوروبية في مراكز متقدمة، بينما أقل الدول سوريا (113) واليمن والسودان (105) ودول وسط إفريقيا. وتراوحت الدول العربية ما بين مراتب متوسطة كمصر (77) والجزائر، وفوق متوسطة كالسعودية (41)، ومتقدمة كالإمارات (23)، فيما انعدمت البيانات عن دول مثل ليبيا وإيران.

خريطة (1): مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) 2022م

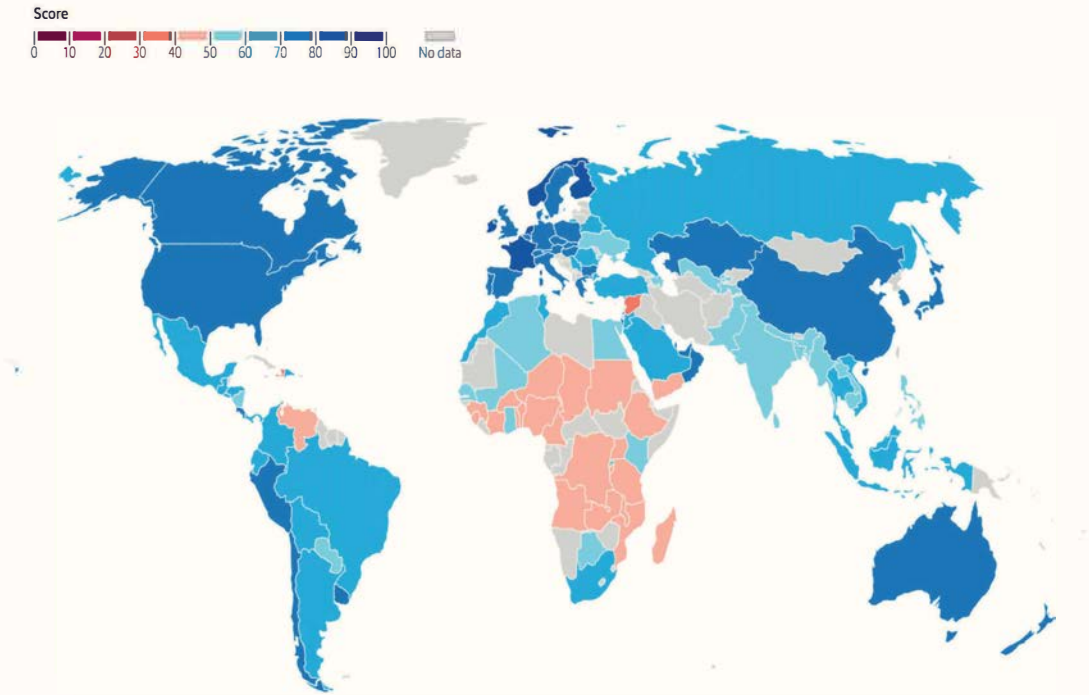

Source: Global Food Security Index 2022, Exploring Challenges and Developing Solutions for Food Security Across 113 Countries, Global Overview, Accessed on: Oct. 2022 ,15, https://bit.ly/3GhbP0A

من زاوية مغايرة، من المهم النظر إلى خريطة توزيع الدول من حيث استيرادها لغذائها من الخارج، وتزداد أهميته في وقت الطوارئ والأزمات الدولية كتعطل سلاسل الإمداد أو الأوبئة ونقص الإنتاج. وتوضح الخريطة التالية (2) الصادرة عن البنك الدولي أوضاع دول العالم المختلفة من حيث درجة اعتمادها على الخارج في توفير غذائها ومستلزماته لعام 2018م، وفق تصنيف: إما مصدر صافٍ للغذاء للخارج وإما مستورد للغذاء من الخارج بدرجات مختلفة، إما منخفضة (تعتمد على الخارج بنسبة أقل من 20%)، وإما متوسطة (20-50%) وإما مرتفعة (أعلى من 50%).

وبناءً على هذا التصنيف، تظهر دول تُصنَّف بمصدر صافٍ للغذاء للعالم، ما يجعل وضعها الغذائي هو الأفضل في أوقات الأزمات الدولية المؤثرة في الغذاء، وقد يجعلها محتكرة للأسعار، مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا وكثير من دول أمريكا الجنوبية وروسيا وكازاخستان وتايلاند وفيتنام في آسيا، وفرنسا وبولندا وهنجاريا وفنلندا في أوروبا.

ثم بدرجة أقل نجد أكبر دولتين في العالم من حيث التعداد السكاني كالصين والهند (35% من سكان العالم)، تستطيع توفير أغلب غذائها بنفسها، مع استيراد أقل من 20% من الخارج. كذلك الحال بالنسبة إلى بعض دول وسط وجنوب إفريقيا، وأيضًا تركيا وأوكرانيا (قبل الحرب) وغالبية دول أوروبا.

إذا ما انتقلنا إلى إيران وبعض الدول العربية، يصنّف البنك الدولي إيران من بين دول الاعتماد المتوسط على الخارج في الغذاء (ما بين 20 و50%) ومعها مصر والمغرب، في حين تقبع غالبية الدول العربية بالإضافة إلى اليابان في تصنيف الأعلى استيرادًا للغذاء من الخارج (بأكثر من 50%)، كما

(1) Economist Impact, Global Food Security Index 2022, (Oct. 2022), Accessed on: Oct. 15, 2022, https://bit.ly/3DOWrqJ

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

خريطة (2) صافي الواردات الغذائية(*) بنسبة مئوية من الإنتاج المحلي

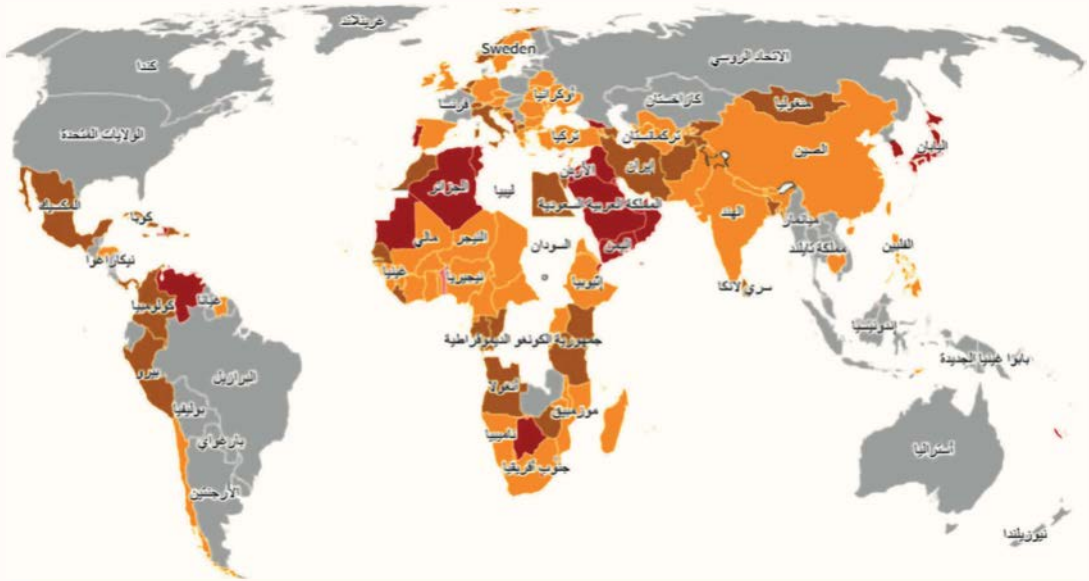

(*) ملاحظة: صافي الواردات الغذائية هو الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من الغذاء ومستلزمات إنتاجه (أعلاف وبذور، إلخ).
المصدر: البنك الدولي، وحدة الدراسات المنظورية العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (2018م)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3eUN3HK

تظهر باللون الأحمر على الخريطة الموضحة (نلاحظ أن بعض الدول العربية تملك استثمارات زراعية كثيفة بالخارج). وتمثل الحبوب نقطة الضعف الكبرى لدى الدول العربية في مجال الفجوة الغذائية لديها، فهي تمثل قرابة نصف إجمالي قيمة تلك الفجوة، ما يعني أن المنطقة العربية من بين الأشد تأثرًا في حال الكوارث الدولية المرتبطة بالغذاء وبخاصة نقل الحبوب، ما يجعلها بحاجة إلى إعادة النظر في الأوضاع الغذائية المحلية والتكاملية في ما بينها. وقد أكدت القمة العربية الأخيرة بالجزائر في نوفمبر 2022م أهمية تدارك هذا الأمر.

ب. ارتفاع معدلات الجوع عالميًا: تُعرِّف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه الحصول الكافي على الغذاء من ناحية الكمية والنوعية، وبالتالي انعدام الأمن الغذائي يندرج من التنازل عن الكمية أو النوعية الكافية، وحتى نفاد الغذاء أو الجوع ليوم أو أكثر في أسوأ الأحوال.

ومع أن تقرير الأمن الغذائي لعام 2022م الصادر عن «الفاو» لم يرصد تأثير الحرب في عام 2022م على الأمن الغذائي، ما يعني أنه من المتوقع أن تكون النتائج أكثر سوءًا، غير أنه يكشف عن نتائج مأساوية حول الأمن الغذائي في العالم خلال العام الماضي، نذكر منها[1]:

- عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي قد ارتفع في عام 2021م بمقدار 112 مليونًا ليسجل إجمالًا قرابة 1,3 مليار شخص.
- تفاوت الأمن الغذائي بين قارات العالم، واجه 20% من سكان إفريقيا الجوع في عام 2021م، مقابل 9,1% في آسيا، و8,6% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأقل من 2,5% في أمريكا الشمالية وأوروبا.
- تأثر بالجوع ما تراوح بين 702 و828 مليون شخص في عام 2021م.
- عقب زيادة أسعار الغذاء في عام 2020م، عانى نحو 3,2 مليارات شخص في العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021م.

3. مستقبل أزمة نقص الغذاء:

كما سبق ورأينا، فحالة الأمن الغذائي كانت سيئة العام الماضي، ومع الأزمات المستجدة خلال النصف الأول من عام 2022م فمن الطبيعي أن يكون الوضع أشد فداحة. فهناك مخاطر لم تتضح معالمها بعدُ ستظهر مع الوقت، منها تأثير موجة الجفاف الأخيرة في إنتاج الحبوب لدى كبار المنتجين والمستهلكين كالصين مثلًا، أكبر مستهلك للحبوب في العالم (تنتج 70% من حاجتها)، فإذا انخفض المحصول فسوف يزيد طلبها الخارجي عليه وقد ترتفع الأسعار.

كما ستمثل الحمائية المتزايدة مصدر قلق مستقبليًا، بمعنى اتجاه الدول المنتجة إلى وضع عراقيل أمام تصدير الغذاء وتفضيل تخزينه، تجنبًا لأي طوارئ مستقبلية. أيضًا يؤثر نقص توافر

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022، (2022م)، تاريخ الاطلاع: 15 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3qCh8P3

الأسمدة في إنتاجية المحاصيل وانخفاض المعروض وبالتالي ارتفاع الأسعار.

إذًا السيناريو المتشائم وهو الأقرب للتصوّر على المدى القصير، إذ تظل أزمتا الجفاف والحرب الروسية-الأوكرانية أحد أهمّ مهددات الأمن الغذائي الباقية على المدى المنظور، نظرًا إلى أن التوصل إلى تسوية النزاع في أوكرانيا أمر قد يطول مع اشتداد العداء الغربي تجاه روسيا، وفرض عقوبات صارمة عليها زادت من حدة العداء. كما أن ظاهرة التغير المناخي آخذة في التطرف، ولا تستطيع الجهات الدولية اتخاذ آليات فعالة للمواجهة، وأغلب تنبؤاتها تسير في الاتجاه التحذيري. هذه المتغيرات تزيد احتمالات امتداد أزمة ارتفاع أسعار الغذاء إلى العام المقبل، وبالتالي ترتفع مهددات الأمن الغذائي لكثير من دول العالم، خصوصًا الفقيرة والنامية التي ستزداد فيها أعداد الجياع، وقد يتطوّر الأمر إلى اضطرابات ونزاعات تهدد الاستقرار.

من ناحية أخرى، لا يزال هناك سيناريو متفائل رغم الواقع المؤلم، وإحدى دعائمه هي التغلب الكبير على جائحة كورونا، فمن الأمور المبشرة احتواء الجائحة نسبيًّا حول العالم ورفع حظر الحركة بعد أن كانت من عوامل تقييد الإنتاج الزراعي في السنوات الماضية. كما أن ارتفاع أسعار الحبوب حاليًّا سيغري كثيرًا من المزارعين لزراعتها، حتى قيام بعض الدول بتقديم إغراءات مادية لهم لتشجيعهم على زراعتها خلال موسم 2022/2023م، وبالتالي قد نشهد زيادة في الإنتاج تخفض أسعار الغذاء الأساسي كالقمح والذرة والشعير والصويا. يزداد التصوّر إيجابية إذا ما جرى رفع العقوبات ولو جزئيًّا عن صادرات الحبوب والأسمدة الروسية، أو هدأت ظاهرة الجفاف وشهدت الدول المنتجة للحبوب وفرة بالأمطار خلال موسم الزراعة القادم.

ثانيًا: أزمة الطاقة.. دوائر التأثير ومسارات المستقبل

1. أسباب الأزمة:

أ. أزمة ممتدة: خلال عامَي 2014م و2015م انهارت أسعار الطاقة لمستويات متدنية أفقدت المستثمرين الحافز لضخ استثمارات جديدة بالقطاع، ثم تسببت جائحة كورونا في عام 2019م في ركود عالمي وخسائر مالية للشركات، وانصرفت كبرى شركات الطاقة عن عمليات الصيانة بحقول الغاز والفحم والنفط والاهتمام بالعقود الآجلة. فتراجع الاستثمار في المنبع بقطاعَي النفط والغاز من 700 مليار دولار عام 2014م إلى قرابة 300 مليار دولار[1] في عام 2021م، ما أدى إلى انخفاض المخزونات الإستراتيجية حتى بعد انتعاش الطلب بعد الجائحة، وارتفاع الأسعار (انظر شكل 3)، ومن ناحية أخرى زاد طلب الصين الخارجي على الطاقة وبلدان أخرى بسبب موجات الجفاف التي أثرت في إنتاج الطاقة الكهرومائية لديهم.

ب. الحرب الروسية-الأوكرانية: وذلك نظرًا إلى أن روسيا من أكبر مُصدّري الغاز الطبيعي والنفط في العالم، ومُصدِّر أساسي للمعادن وموارد الطاقة الأخرى كالفحم وغيره، ولاعب رئيسيّ في سوق الموادّ المستخدمة في قطاع الطاقة. وكانت أوروبا حتى وقت قريب تعتمد على روسيا في توفير ما يصل إلى 40% من احتياجاتها من الغاز، ويعتمد إنتاج الطاقة في ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، على الواردات الروسية بالأساس.

شكل (3) أسعار النفط بالدولار الأمريكي لكل برميل خلال الفترة من 2018م إلى 2022م

Source: Financial Times. https://on.ft.com/3EzXStX

(1) Kurt Abraham, World Oil, Schlumberger Digital Forum: Saudi Aramco's Nasser reminds Industry of Realities, (Sep. 21, 2022), Accessed on: Sep. 25, 2022, https://bit.ly/3xSCJHb

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

شكل (4) أسعار الغاز الطبيعي بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) خلال الفترة من 2018م إلى 2022م

Source: Financial Times. https://on.ft.com/2NNDjMm

استعملت كل من أوروبا وروسيا ورقة الطاقة بعضهما تجاه بعض، مع تزايد الخلاف الروسي-الأوروبي حول النزاع في أوكرانيا. فأعلنت ألمانيا بضغط أوروبي وقف استكمال إنشاء مشروع مد أنابيب الغاز الروسي لأوروبا «نورد ستريم2»، بالمقابل اشترطت روسيا الدفع بالعملة المحلية (الروبل) مقابل تصدير الغاز، وقلصت إمدادات الغاز عن بعض دول أوروبا وقطعته عن دول أخرى[1]. فاشتعلت أسعار الغاز وأصيبت الأسواق بالهلع ما بين شهرَي فبراير وأغسطس (انظر شكل 4).

ثم تسببت العقوبات التي فرضتها أوروبا على قطاع الطاقة الروسي لاحقًا بالاشتراك مع الولايات المتحدة في تعميق الأزمة أكثر مما فعلت الحرب، إذ تعهدت بتقليص اعتمادها على الغاز الروسي بنسبة 90% بنهاية عام 2022م، ثم فرض الغرب حظرًا على شراء صادرات النفط الروسية، والتهديد بوضع سقف سعر للغاز الروسي عالميًا، ولا يزال كلا الطرفين يستخدم ورقة الطاقة في صراعهما في أوكرانيا، وترتفع الأسعار مع كل أزمة مستجدة بين الطرفين الروسي والغربي.

2. تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة:

أ. عوائد ومكاسب لصالح منتجي الطاقة والغاز:

ينعكس ارتفاع أسعار الطاقة إيجابيًا على منتجي النفط والغاز، لأنه يشكل جانبًا كبيرًا من إيرادات الميزانية العامة للدول المصدرة تصل إلى 90% أحيانًا، ويأتي بعد سنوات من تدني أسعار الطاقة الذي استنزفت فيه الميزانيات والاحتياطات النقدية. وتُعَدّ دول منظمة «أوبك» بالإضافة إلى تحالف «أوبك بلس» أكبر تكتل لمنتجي النفط ومكثفات الغاز في العالم وأكثر المستفيدين[2]. ولذا التزم تحالف «أوبك بلس» موقفًا ثابتًا رفض بموجبه ضخ كميات كبيرة وسريعة من النفط منذ أواخر 2021م، ثم اتخذ التحالف في 05 أكتوبر 2022م قرارًا تاريخيًا بخفض قرابة مليوني برميل من الإنتاج للحفاظ على مستويات مقبولة من الأسعار، تبعًا لتقديرات اقتصادية بتراجع حجم الطلب المستقبلي.

وبالنسبة إلى روسيا فقد قلّصت خسائرها إلى الحد الأدنى، واستفادت من ارتفاع الأسعار ووجدت أسواقًا بديلة. ولذا وصف تقرير «وكالة الطاقة الدولية» الأخير صادرات النفط الروسي بـ«المرونة». على الرغم من انخفاض صادراتها من النفط ومنتجاته إلى أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكوريا منذ بداية العام بمقدار مليوني برميل في اليوم، فإن إجمالي صادراتها الكلية في أغسطس لم ينخفض إلا بنحو 400 ألف برميل فقط، إذ تمكنت من إعادة توجيه الصادرات إلى الهند والصين وتركيا وغيرها، مما خفف الخسائر[3].

(1) يقدَّر انخفاض مستوى امدادات الغاز الروسي إلى أوروبا بـ76% عما كان عليه العام الماضي حتى أكتوبر 2022م.

(2) تضمّ منظمة «أوبك» السعودية، والجزائر، والعراق، وإيران، وفنزويلا، والكويت، وليبيا، والإمارات، والنيجر، والجابون، وأنجولا، والكونجو، وغينيا الاستوائية. ويضم تحالف «أوبك بلس» روسيا، وأذربيجان، وكازاخستان، والبحرين، وماليزيا، وسلطنة عمان، جنبًا إلى جنب مع «أوبك».

(3) International Energy Agency IEA, World Energy Outlook 2022, Oil Market Report, (Sep.2022), Accessed on: Oct. 03, 2022, https://bit.ly/3UfL9RH

وبالنسبة إلى إيران المصنَّفة ضِمن أكبر الدول باحتياطي الغاز والنفط، فإنها تستفيد من ارتفاع النفط بالقدر الذي تتمكن فيه من زيادة صادراتها بالتهرب من العقوبات. أما بالنسبة إلى الغاز فيذهب أغلبه للاستهلاك المحلي الكبير والمتنامي بسرعة، ولا تصدر إلا نسبة قليلة منه[1].

ويصبّ ارتفاع أسعار الغاز في صالح كبار مصدّري الغاز في العالم مثل روسيا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، بالإضافة إلى زيادة جاذبيته لدى الدول التي اكتشفت كميات كبيرة منه مؤخرًا في حوض البحر المتوسط كمصر وتركيا وغيرهما. وتتوجه دول الخليج لوضع خطط عاجلة لاستغلال احتياطاتها الضخمة منه، ومنهم السعودية.

ب. الأضرار الواقعة على مستهلكي الطاقة والغاز: وهُم بلا شك الدول كثيفة الاستهلاك والاستيراد للطاقة، ويعاد تصدير الضرر إلى الخارج، إذ ترتفع تكاليف الإنتاج لديها بالداخل ويجري تصدير التضخم إلى الخارج عبر صادراتها للعالم. وتُعَدّ الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وجنوب شرق آسيا، ودول الاتحاد الأوروبي وخصوصًا ألمانيا، من أكبر مستوردي النفط في العالم والأكثر تضررًا من ارتفاع أسعاره. كما ستتأثر عدة دول عربية كثيفة باستيراد النفط مثل مصر ولبنان وتونس والأردن والمغرب، وكلهم لديهم عجز في الموازنات العامة ومشكلات تمويلية. أما أكثر الدول المتضررة من ارتفاع أسعار الغاز فهي ألمانيا واليابان والصين باعتبارهم أكبر مستوردي الغاز في العالم، وكثير من الدول الأوروبية.

ولا شك أن الرفاهية الأوروبية تراجعت كثيرًا من جراء ارتفاع أسعار الطاقة، في وقت لم يتعافَ الاقتصاد الأوروبي كليًّا من آثار كورونا، واضطرت أوروبا إلى فرض خطط قاسية كالحد من التدفئة المنزلية واستخدام مكيفات الهواء والإضاءة ورفع رسوم الطاقة. وتكشف تقديرات أن الأُسَر البريطانية على سبيل المثال ستواجه زيادة بما يقارب 50 مليار دولار في فواتير الطاقة المنزلية بعد مضاعفة أسعار الغاز. كما اضطر ملايين البريطانيين إلى العمل في وظيفة ثانية لتغطية تكاليف المعيشة، وفق إحصائية بريطانية[2].

3. مسارات الطاقة المستقبلية:

على المدى المنظور، سيدخل الحظر النفطي الأوروبي على واردات النفط الروسي حيز التنفيذ في ديسمبر 2022م وفبراير 2023م، سيتسبب هذا الأمر في وجود قرابة 1,4 مليون برميل نفط بالأسواق تبحث عن بدائل، كما تستمرّ إيران في زيادة صادراتها النفطية، وقد تتضاعف إذا ما رُفعت عنها العقوبات. ويتعافى إنتاج فنزويلا وليبيا من النفط تدريجيًّا. كل هذه متغيرات تصبّ في احتمالات زيادة المعروض وتراجع أسعار النفط، ومن ناحية أخرى فمخاوف الركود الاقتصادي العالمي المنتظر في عام 2023م تعزز احتمال تراجع الطلب وزيادة المعروض وتراجع الأسعار، إلا إذا تدخل تحالف «أوبك بلس» وعدل خطط الإنتاج، واستطاع التحالف تكوين موقف اقتصادي صلب يعلي مصالحه ويقلل تأثير التقلبات الاقتصادية المرتقبة عليه، وفي نفس الوقت توخّي الحذر والمرونة في القرارات لعدم الإضرار بكبار المستهلكين والاقتصاد العالمي.

أما على المدى المتوسط فقد نشهد حدوث تغيرات جوهرية في خريطة الطاقة والفاعلين الدوليين تحديدًا بمجال الغاز، نتيجة لفقدان الثقة الأوروبية بالاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، فبعدما ينهار الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي شيئًا فشيئًا ستلجأ إلى إيجاد البدائل المستدامة منخفضة الكلفة. ستبحث أوروبا عن إمدادات ثابتة عبر الأنابيب من دول أخرى، لكن هذا يحتاج إلى وقت طويل واستثمارات كبيرة، قبل ذلك ستتوجه إلى الأسواق القريبة لتلبية الاحتياجات العاجلة قُبيل فصل الشتاء القارس، من داخل أوروبا أولًا كالنرويج وغيرها، ومن خارجها كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة.

هذا وقد احتلّت أمريكا مكان روسيا بوصفها أهمّ مصدّر للغاز الطبيعي لأوروبا مؤخرًا، وستصبح أكبر مصدّر لها قريبًا، وينتظر أن تصبح أكبر مصدّر للغاز المسال بالعالم كله في السنوات المقبلة. فخلال السنوات العشر الأخيرة (2011–2021م) كثفت الولايات المتحدة الأمريكية صادراتها من الغاز المسال بمتوسط نموّ سنويّ 49% خلال تلك الفترة، وفق بيانات تقرير الطاقة العالمي 2022م لشركة «BP» البريطانية[3]، حتى أصبحت ثالث أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم بما مثل 18,4% من إجمالي صادرات العالم لعام 2021م، وحلت قبلها قطر بنسبة 20,7%، وأستراليا بنسبة 20,9%، لكن أمريكا تتفوق على هذه الدول في نسب

(1) جدير بالذكر أن إيران أنتجت في عام 2021م نحو 257 مليار متر مكعب من الغاز، فيما استهلكت منه 241 مليار متر مكعب، والفارق لا يمثل سوى 1.5% من إجمالي تجارة الغاز بالعالم البالغة 1022 مليار متر مكعب (مسال وعبر الأنابيب)، هذا في حال ما صدرته إيران كاملًا. وتفتقر إلى الاستثمارات الكافية بالغاز المسال.

(2) Neil Cameron, Royal London, Cost of Living Crisis Leaves Millions Taking on Second Job, (Sep. 27, 2022), Accessed on: Oct. 10, 2022, https://bit.ly/3yumIra

(3) British Petroleum (BP), BP Statistical Review of World Energy 2022, P 36.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

النمو السنوية الهائلة، ما يعني أنها ستتمكن من تخطيها قريبًا.

ومع هذا، قد لا تطول مكانة الغاز الأمريكي لدى أوروبا كثيرًا، مع تضرر الأوروبيين من الاستغلال الأمريكي للأزمة[1]، وسيبحث الأوروبيون عن بدائل أقرب وأقل تكلفة في شمال إفريقيا وحوض المتوسط، ويتوقع أن يشهد الأخير حمى البحث والتنقيب عن الغاز في أعماقه، ولا يخلو الأمر من صراعات بين الدول المتنافسة على الحصص.

ومن الوارد أن تتعطل خطط الحياد الكربوني لسنوات مقبلة، التي كانت تنادي بها أوروبا والدول الغربية في السنوات الأخيرة، من أجل تعويض نقص الإمدادات لديها وارتفاع الأسعار. وقد بدأت بعض دول أوروبا بالفعل العودة لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام مصادر ملوثة للبيئة مثل الفحم كألمانيا والنمسا، وحتى تأجيل أو إلغاء خطط سابقة لتقليص الاعتماد على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء في ألمانيا وفرنسا وبولندا وغيرها.

كذلك سيتسارع الانفاق والبحث العلمي على وسائل إنتاج الطاقة المتجددة والبديلة وتخزينها وتقليل تكاليفها، ومن المنتظر أن تأتي بنتائج أسرع مما كان يُتوقع بالسابق. وينتظر أن تبذل أوروبا تحديدًا جهدًا حثيثًا في هذا الأمر بعدما تسببت ورقة الطاقة الروسية في خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة لدول القارة.

وإلى أن يحين ذلك الوقت، ستظل مصادر الطاقة التقليدية هي الأكثر طلبًا، ويرجح أن يشهد الغاز الطبيعي تحديدًا طفرة إنتاجية كبيرة مستقبلًا، وهو الأقل كلفة والأكثر صداقة للبيئة من بين المصادر التقليدية للطاقة، وستتجه دول الخليج إلى استغلال احتياطيها الضخم منه مع ارتفاع أسعاره. أعلنت السعودية العام الماضي عن خطط لتصبح ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي بحلول 2030م، لكن التطوّرات المستجدة في عام 2022م قد تسرع من مخططات الإنتاج والتصدير.

ثالثًا: أوضاع الاقـ د العالمي واتجاهاته

لا بد قبل تحليل المشهد الاقتصادي العالمي الراهن من التطرق سريعًا إلى تطوّرات مهمة وتحولات تاريخية تحدث في بيئة الاقتصاد الدولية، لما لها من دلالات مهمة في تراتب القوى الاقتصادية الكبرى.

1. تحولات بيئة الاقتصاد الدولية:

تصدرت أمريكا الاقتصاد العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، وشكّل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي قرابة نصف الاقتصاد العالمي، ومثلت الصادرات الأمريكية أكثر من ثلث صادرات العالم لسنوات. استمرّ احتكار الهيمنة الأمريكية لقرابة عقدين بعد دمار الحرب لباقي العالم، ثم ظهر منافسون جدد بعد الإعمار كالدول الأوروبية واليابان والصين. مع هذا ظل الاقتصاد الأمريكي في الصدارة لعقود، وعززت قوة الدولار الأمريكي باعتباره احتياطيًا عالميًا مكانة

شكل (5): الاقتصاد العالمي-الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوى الشرائية لعام 2021م

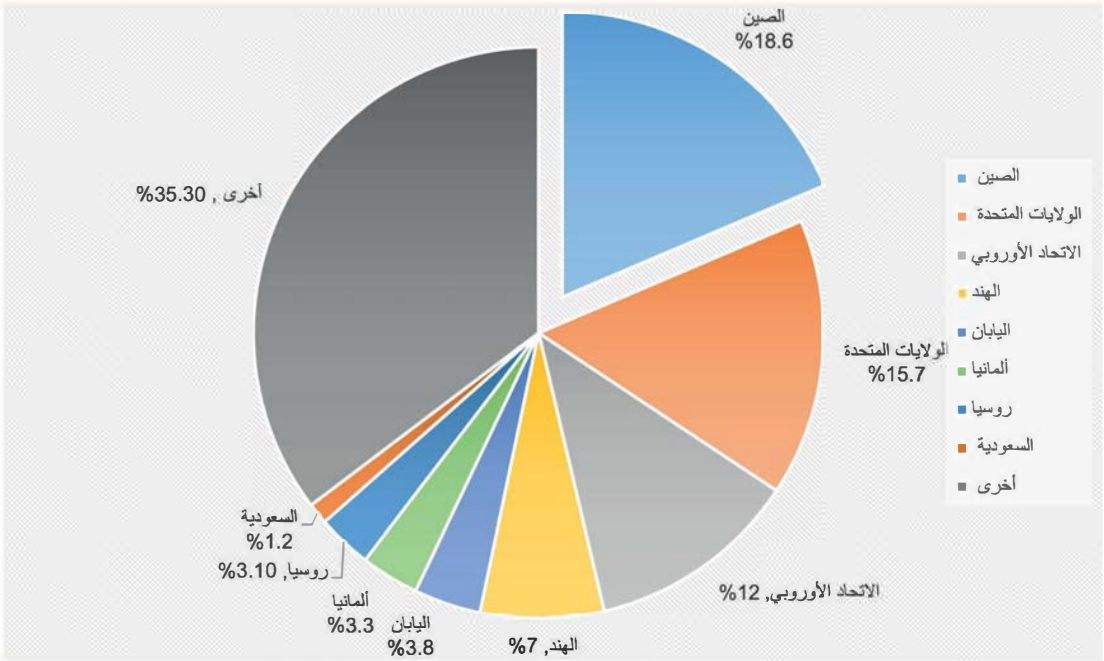

Source: International Monetary Fund (IMF), WORLD ECONOMIC OUTLOOK (Oct. 2022).

(1) انتقد وزير الخارجية الألماني روبرت هايك في 05 أكتوبر الولايات المتحدة، واصفًا إياها ببيع الغاز إلى ألمانيا بأسعار خيالية، بعده بيومين اعترض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على بيع الغاز الأمريكي إلى فرنسا بسعر مضاعف 4 مرات.

أمريكا في صنع القرارات بالمؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. في المقابل استمر الاقتصاد الصيني في الانطلاق متصاعدًا بمعدلات نمو هائلة في عقد التسعينيات إلى أن استطاع التفوق على كثير من الاقتصادات المتقدمة.

في الوقت الراهن، نحن أمام تحوُّل جوهريّ في البيئة الاقتصادية الدولية، بعدما احتلّت الصين الصدارة، مكان الولايات المتحدة الأمريكية، بل حتى مكان تكتل الاتحاد الأوروبي مجتمعًا. يكشف هذا التحول المهم مؤخرًا بيانات أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي»[1]، وفيه يمثل نسبة الناتج المحلي الإجمالي الصيني وفق تعادل القوى الشرائية (PPP) لعام 2021م نسبة 18,6% من الاقتصاد العالمي، يليه الاقتصاد الأمريكي ويمثل 15,7% من الاقتصاد العالمي، ثم الاتحاد الأوروبي بـ12%. أي إنّ الاقتصاد الصيني احتل مكانة الاقتصاد الأمريكي فعليًّا وبفارق 3% من الاقتصاد العالمي، وفق هذا المقياس المهم[2].

وللمقارنة التاريخية، فبعد أن كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يمثل قرابة 45% من الناتج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، تراجع إلى قرابة 36% من الناتج العالمي في عام 1970م، ثم لقرابة 26% في عام 1997م، ثم 23,4% في عام 2010م، ثم 23,2% عام 2015م. وفي المقابل بدأ انطلاق الاقتصاد الصيني من منتصف التسعينيات، وفي عام 1997م مثل الناتج الصيني قرابة 3,5% من الناتج العالمي، ارتفع إلى 14% في عام 2015م[3]. وخلال سنوات 2004–2013م كان متوسط نموّ الناتج المحلي الإجمالي الصيني وفق تعادل القوى الشرائية قرابة 10% في العام، فيما كان 0,9% فقط للاقتصاد الأمريكي خلال نفس الفترة[4]. كما شكّل إجمالي صادرات الصين من السلع والخدمات 12,8% من صادرات العالم، فيما شكّل في أمريكا 9,2% لعام 2021م.

أما اجتماع الصين والهند وبقية الاقتصادات الناشئة فتشكل معًا 58% من الاقتصاد العالمي، ونصيبهم في تنامٍ مطّرد، في مقابل 42% للاقتصادات المتقدمة، ونصيبهم في تراجع. كما يتزايد نصيب الاقتصادات الناشئة من إجمالي صادرات العالم، مسجلًا قرابة 39%، ما يعطينا صورة عن شكل التراتبية الدولية مستقبلًا.

خلال الأعوام المئة الماضية ضربت العالم أزمات اقتصادية كثيرة، كان أعظمها أثرًا يبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية عادة ثم يتنقل إلى العالم، بداية من الكساد العظيم عام 1929م الذي استمر أثره لقرابة عشر سنوات، مرورًا بالأزمة المالية العالمية 2007م، وغيرها من الأزمات[5]. بعضها لا يزال في طور التشكل حاليًّا (أزمة ديون). تدرك أمريكا خطورة تراجعها الاقتصادي عالميًّا ولم تستسلم له، وتنتهج سياسات واضحة لتطويق وتحجيم الصين باعتبارها أولوية قصوى، عن طريق الشراكات والتحالفات التجارية للحفاظ على مكانتها العالمية.

2. التحديات وأثرها في الاستقرار الاقتصادي خلال المرحلة الراهنة:

تتراكم مهددات الاستقرار الاقتصادي العالمي في عام 2022م، بعدما كان العام الماضي بداية للتعافي الاقتصادي والأمل في مستقبل مستقرّ عقب عامين من مواجهة جائحة كورونا (راجع تقرير «رصانة» السنوي 2021م). وفي ما يلي سنبرز أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن وتهدد استقراره، في ثلاثة عناصر رئيسية:

أ. الحرب الروسية–الأوكرانية وتبعاتها على تفاقم الأزمات الاقتصادية: خلفت الحرب الروسية–الأوكرانية ثلاث أزمات كبرى في الاقتصاد العالمي، التضخم والركود والديون. تسببت الحرب كما سبق التناول –في أجزاء سابقة بالتقرير– في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي المهمة، كالأسمدة والمعادن والشرائح الإلكترونية وغيرها، وبالتالي أسعار أغلب أساسيات الحياة والتأثير في الإنتاج والاستهلاك، وزيادة معدلات الفقر عالميًّا، علاوة على تعطيل سلاسل الإمداد البحري المتضررة من قبلُ بجائحة كورونا ولم تتعافَ كليًّا.

علاوة على مواجهة الصين مشكلات محلية كموجات جديدة من كورونا وأزمة بالقطاع العقاري قد يمتد تأثيرها إلى القطاع المالي العالمي، قادت كل تلك المؤثرات إلى تغليب التشاؤم وتراجع آمال النموّ الاقتصادي الذي كان منتظرًا قبل الحرب.

(1) International Monetary Fund (IMF), WORLD ECONOMIC OUTLOOK (Oct. 2022), Table A. Classification by World Economic Outlook Groups and their Shares in Aggregate GDP. P 103.

(2) جدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة الأمريكية حاليًّا يتفوق بفارق صغير على الناتج المحلي الاسمي للصين، لكن الفارق يتضاءل بسرعة. ومن ناحية أخرى، وهي الأهم، فإنّ إجمالي الناتج الاسمي لا يعبّر عن حقيقة القوة الاقتصادية للبلاد مع وجود فروق أسعار الصرف والتضخم، ولذا اعتمدت المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين مقياسًا أكثر دقة لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفق القوة الشرائية (Purchasing Power Parity)، يأخذ في اعتباره فروقات الصرف والتضخم بين البلاد.

(3) لمزيد من البيانات التاريخية راجع: أحمد السيد النجار، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، حال الأمة العربية 2018–2017م، عام الأمل والخطر، (2018)، ص 156.

(4) International Monetary Fund (IMF), IBID, P: 47.

(5) نبيل جعفر عبد الرضا، وعدنان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، (الإمارات: دار الكتاب الجامعي، 2014م).

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

كان نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي كبيرًا في العام الماضي 2021م، وصل إلى 6%. أما في العام الحالي 2022م فاضطر صندوق النقد الدولي إلى تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي ثلاث مرات متتالية منذ بداية العام، نزولًا من 5,7% (توقعه العام الماضي) إلى 4,1% في بداية العام، ثم 2,9% في أبريل، وأخيرًا 3,2% في أكتوبر[1]، نتيجة لحالة عدم اليقين السائدة وتأثيرات الحرب.

ب. تراكم الديون وتبعاتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي: أورد «تقرير رصانة الإستراتيجي 2021م» تحذيرًا من خطورة تراكم الديون لما لها من تأثيرات خطيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تراكمت الديون على الحكومات خلال العامين الماضيين باعتبارها فاتورة مباشرة لمواجهة جائحة كورونا وسياسات التوسع المالي. ثم بعد الحرب الروسية الأخيرة ولمواجهة التضخم الناتج عنها جرى اتباع سياسات معاكسة، أي التشديد المالي بقيادة «البنك المركزي الأمريكي» بعدما رفع الفائدة على الدولار فتسبب في تخفيض قيم العملات الرئيسية في العالم، ونقل أزمة ديون إلى كثير من الدول، خصوصًا الدول كثيفة الاقتراض من المؤسسات الدولية، والتي لديها عجز بميزان المدفوعات.

وتحذّر مديرة صندوق النقد الدولي من تزايد خطورة الموقف بالنسبة إلى الاقتصادات التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة أو تكاد. وتشمل هذه المرحلة الحرجة حاليًا 30% من الاقتصادات الناشئة في العالم، و60% من البلاد منخفضة الدخل، بعد أن كانت 20% في الماضي[2].

تكمن خطورة الديون الكبيرة في خدمة الدَّين وأعبائه، أي ما تستقطعه فوائد وأقساط الديون من الموازنات العامة أو من الانفاق العام ومن رصيد الصادرات من العملات الأجنبية، ما يؤدي إلى عجز بالإنفاق العام للدولة والعجز عن القيام بالمهام الأساسية، وما قد يقود إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية، من ناحية أخرى إضعاف القدرة الاستيرادية للبلاد، والضغط لتخفيض قيمة العملة المحلية، واستنزاف الاحتياطات النقدية، وتزايد التضخم والفقر. وقد تضطر الحكومات إلى مزيد من الاستدانة لسد أقساط وفوائد الديون السابقة وتقع في فخ الديون والمستقبل المضطرب.

كانت سيريلانكا نموذجًا حيًّا لخطورة الديون بعدما فشلت في مايو 2022م في سداد أقساط ديونها الخارجية لأول مرة في تاريخها، التي تزيد على 50 مليار دولار، وأدى نفاد احتياطيها من العملات الأجنبية إلى نقص حادّ في الوقود والغذاء، وارتفاع في التضخم أسفر عن احتجاجات واسعة. بعض هذه الأعراض بدأت في الظهور حاليًّا بالفعل لدى بلدان أخرى في العالم، من بينها أكثر من بلد عربي. فالأرجنتين وفنزويلا وأوكرانيا من بين أكثر البلدان ديونًا، وبلدان أخرى من بين الأكثر عرضة للخطر كباكستان وتونس، وأخرى أوضاعها مقلقة كمصر والمغرب.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتجاوز الدَّين القومي لها 31 تريليون دولار للمرة الأولى في تاريخها مؤخرًا، وفق وزارة الخزانة الأمريكية، وتضاعف تقريبًا خلال آخر عشر سنوات. وعلى الرغم من أن أغلبها ديون داخلية، فإنها قد تُفقِد المستثمرين الثقة بقدرة الحكومة على السداد وتعزز النظرة السلبية للاقتصاد ومستويات التضخم في المستقبل. وتحذّر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) في كتيب حديث من أن تراكم المديونيات سيكون من المخاطر المهمة التي ستواجه اقتصادات العالم خلال العقدين المقبلين، وستكون مواجهته مكلفة داخليًّا وأكثر صعوبة عن الماضي[3].

ج. التغيرات المناخية وتبعاتها على تعميق الأزمات الاقتصادية: تجاوزت مرحلة التحذيرات والتنبؤات وأصبحت واقعًا ملموسًا، بشكل يؤثر في طعام البشر ومستوى رفاهيتهم وحياتهم. تزايدت حدة موجات الجفاف وشح المياه والفيضانات وتطرف الطقس كما يحدث مؤخرًا في أوروبا والصين وباكستان وغيرها، الأمر الذي يزيد مشكلات الغذاء والطاقة عالميًّا، وبالتالي تزيد مستويات الجوع والفقر والديون والاضطرابات الداخلية بالنسبة إلى الدول الأكثر احتياجًا.

خاتمة: اتجاهات الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المتصاعدة

على المدى القصير، تتوقف التوقعات بشأن مواجهة أهمّ مهددات الاستقرار الاقتصادي العالمي على أمر أساسي، هو توقف الحرب وعودة التفاؤل بشأن الاستقرار الجيوسياسي في العالم واستعادة التوازن. وإذا ما لم يتحقق هذا فستظل اتجاهات الاقتصاد العالمي تميل بقوة نحو القتامة على المدى القصير أكثر من الميل إلى الانفراج، فالاقتصاد العالمي معرض للركود ولصدمات حادة إذا استمرّت الحرب الروسية-الأوكرانية مشتعلة، أو إذا استمرّ ارتفاع أسعار الطاقة لمستويات كبيرة. والأسوأ من الركود الاقتصادي هو الدخول في حالة الركود التضخمي،

(1) IMF, Latest World Economic Outlook Growth Projections, (Oct. 2022), Accessed on: Oct. 20, 2022, https://bit.ly/3sLMUds

(2) كريستالينا جورجييفا، في مواجهة آفاق اقتصادية تزداد قتامة.. كيف يمكن لمجموعة العشرين أن تستجيب؟، مدونة صندوق النقد الدولي، (13 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3sLkaSg

(3) إيريكا داوان، العالم في عام 2040 من منظار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، (بيروت: جروس برس ناشرون، 2022م)، ص 83 -86.

إذ يصاحب الركود ارتفاع في الأسعار، وهو سيناريو غير مستبعد، خصوصًا في الاقتصادات الغربية. مع وجود بعض الاستثناءات في الاقتصادات الناشئة والمصدرة للطاقة (انظر جدول 1).

وقد رسمت تقديرات كثير من المؤسسات الدولية صورة متشائمة للمستقبل، فـ«صندوق النقد الدولي» على سبيل المثال قدّر أن البلدان التي يمثل اقتصادها ثُلث الاقتصاد العالمي ستعاني من انكماش اقتصادي يمتد إلى ربعين متعاقبين على الأقل من العام القادم (2023م)، وتوقع خسارة في الناتج العالمي بقيمة 4 تريليونات دولار تقريبًا في الفترة من الآن حتى عام 2026م. ويعادل هذا حجم الاقتصاد الألماني. أما عن الأثر في البشر حتى في حالة النمو الموجب فسيكون الشعور بهذا النمو كأنه ركود[1]، بسبب تقلص الدخول الحقيقية وتصاعد الأسعار الذي لم تشهده الدول الصناعية منذ عقود كالولايات المتحدة وأوروبا، فيما يتضاعف الأثر التضخمي في المجتمعات بالدول النامية.

لكن مع ذلك لا يزال هناك أمل بالتعافي العالمي إذا ما هدأت التوترات الجيوسياسية واستعادت سلاسل الإمداد كفاءتها ورُفعت العقوبات الاقتصادية والمالية عن بعض صادرات روسيا، خصوصًا من الحبوب والأسمدة، وبالتالي إمكانية حدوث تعافٍ وإن كان بطيئًا، مع هدوء حدة التضخم تدريجيًّا، وسيتطلب بعض الوقت لاستشعار الآثار الإيجابية.

ولا تزال للاقتصادات الآسيوية كالصين والهند والاقتصادات الخليجية وبخاصة المملكة العربية السعودية نظرة مستقبلية مستقرة بالاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة.

جدول (1): آفاق الاقتصاد العالمي.. نمو الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغير السنوي%) وتوقعات التضخم لعام 2023م

نمو الناتج الحقيقي	2021م	2022م	2023م	توقع التضخم لعام 2023م
العالم	6	3.2	2.7	6.5%
الاقتصادات المتقدمة	5.2	2.4	1.1	4.4%
الولايات المتحدة	5.7	2.4	1	3.5%
منطقة اليورو	5.2	3.2	0.5	5.7%
ألمانيا	2.6	1.5	-0.3	7.2%
الاقتصادات الصاعدة والنامية	6.6	3.7	3.7	8.1%
الصين	8.1	3.2	4.4	2.2%
الهند	8.7	6.8	6.1	5.1%
السعودية	3.2	7.6	3.7	2.2%

Source: WORLD ECONOMIC OUTLOOK, (OCT. 2022).

أما على المدى الأبعد فتأثير الأزمات العالمية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة سيلعب دورًا مهمًّا في تشكيل مسارات الاقتصاد العالمي في المستقبل لتجنب عثرات الماضي، وستتطوّر التجارة الدولية، وقد تأخذ أنماطًا جديدة، فقد نشهد خلق مسارات جديدة لسلاسل الإمداد والتخزين أكثر سلاسة وتنوعًا. وقد تميل رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية نحو التوطين وجذب العمالة الرخيصة للداخل بدرجة أكبر من انتقال الاستثمارات إلى الخارج، مع غموض مستقبل العملات الرقمية، فيما ستتزايد أهمية

(1) كريستالينا جورجييفا، في مواجهة آفاق اقتصادية تزداد قتامة.. كيف يمكن لمجموعة العشرين أن تستجيب؟

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

ومساهمة التجارة الإلكترونية في إجمالي التجارة الدولية، وكذلك التبادلات التجارية بالعملات المحلية الثنائية وبخاصة اليوان الصيني، كما تسعى روسيا لنفس الهدف لتأكيد التعدّدية القطبية في العالم الجديد.

وبينما يتجه الميل الاقتصادي العالمي نحو آسيا بشكل أسرع من المتوقع، فإن الاقتصادات الناشئة، والصين والهند تحديدًا، من المتوقع أن تسهما بالنصيب الأكبر في الناتج العالمي والتجارة الدولية خلال العقدين المقبلين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وباقي الاقتصادات المتقدمة، إذا ما استمرّت معدلات النموّ الحالية. وتساهم التركيبة الديموغرافية الشابة في آسيا بتعزيز هذا الاتجاه، باستثناء اليابان التي تواجه أزمة شيخوخة، إضافة إلى دول أوروبا، وكذلك ارتفاع تكاليف المعُولين على الاقتصادات مع تزايد الديون الحكومية، التي ستحدّ من مستويات الرفاهية العالية التي كانت سائدة لعقود مضت.

وفي الأخير يمكن القول إنّ الحرب الروسية-الأوكرانية، وتأثيرات جائحة كورونا، والتغير المناخي، وارتفاع أسعار الطاقة، جميعها كشفت عن هشاشة الأمن الغذائي لغالبية دول العالم، لدرجة تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولم تظهر بعد كل تبعات هذه الهشاشة على الدول، أي إنّ المستقبل قد يحمل مفاجآت غير سارة، خصوصًا مع تزايد الديون. لكن من ناحية أخرى قد تسرع هذه الأزمات من ضرورة إيجاد حلول حفاظًا على استقرار الاقتصاد العالمي من التعرض لمزيد من الاضطرابات ■

اقرأ أيضًا

زيارة مادورو لإيران وتركيا..
مصالحٌ اقتصادية وتعاونٌ أيديولوجي خفي

جاءت الجولةُ الأوراسية التي أجراها الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، في المقام الأول ردًا على عدم دعوة الولايات المتحدة فنزويلا لـ «القمة التاسعة للأمريكيتين» بمدينة لوس أنجلوس في يونيو 2022م، وخلال الجولة زارَ الرئيس الفنزويلي أيضًا الجزائر وتركيا والكويت، بالإضافة إلى إيران. أما الهدف من هذه الجولة فهو ذو شقين...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

كليمنت ثيرمي
باحث في الشؤون الإيرانية وباحثٌ مشارك في كلية الدراسات المتقدّمة في العلوم الاجتماعية في باريس

أزمات الاقتصاد العالمي في ضوء الصراع بين القوى العظمى

أولًا:

■ **تأثير ارتفاع أسعار الغذاء في الأمن الغذائي حول العالم**

01 أسباب أزمة نقص الغذاء:

- جائحة كورونا.
- الحرب الروسية-الأوكرانية.
- التغير المناخي والجفاف.

02 التداعيات على الأمن الغذائي حول العالم:

- تناقص مؤشرات الأمن الغذائي في دول العالم.
- ارتفاع معدلات الجوع عالميًّا.

03 مستقبل أزمة نقص الغذاء:

- تأثير موجة الجفاف الأخيرة في إنتاج الحبوب لدى كبار المنتجين والمستهلكين كالصين مثلًا.
- ستمثل الحمائية المتزايدة مصدرَ قلق مستقبليًّا.
- تظل أزمتا الجفاف والحرب الروســـية-الأوكرانية من أهمّ مهدّدات الأمن الغذائي.

ثانيًا:

■ **أزمة الطاقة.. دوائر التأثير ومسارات المستقبل**

01 أسباب الأزمة:

- أزمة ممتدة خلال عامَي 2014م و2015م، مع انهيار أسعار الطاقة لمستويات متدنية.
- الحرب الروسية-الأوكرانية.

02 تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة:

- عوائد ومكاسب لصالح منتجي الطاقة والغاز.
- أضرار واقعة على مستهلكي الطاقة والغاز.

03 مسارات الطاقة المستقبلية ستشهد حدوث تغيرات جوهرية.

ثالثًا:

■ **أوضاع الاقتصاد العالمي واتجاهاته**

01 تحولات بيئة الاقتصاد الدولية.

02 التحديات وأثرها في الاستقرار الاقتصادي خلال المرحلة الراهنة:

- الحرب الروسية-الأوكرانية وتبعاتها على تفاقم الأزمات الاقتصادية.
- تراكم الديون وتبعاتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التغيرات المناخية وتبعاتها على تعميق الأزمات الاقتصادية.

خاتمة: اتجاهات الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المتصاعدة

إما أن تتوقف الحرب الروسية-الأوكرانية ويستعاد التوازن العالمي، وإما أن يتعرض الاقتصاد العالمي للركود.

يتوقف التعافي العالمي على هدوء التوترات الجيوسياسية، واستعادة سلاسل الإمداد كفاءتها، ورفع العقوبات الاقتصادية والمالية عن بعض صادرات روسيا.

للاقتصادات الآسيوية نظرة مستقبلية مستقرة، كالصين والهند والاقتصادات الخليجية، وبخاصة المملكة العربية السعودية، بالاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة.

التطورات العسكرية العالمية وقضايا الأمن غير التقليدي

دفع تدهوُر الأوضاع الجيوسياسية عديدًا من الدول إلى البحث عن طُرق جديدة تُحقِّق بهـا مصالحها الوطنية وتعـزز قوّتها في ظلّ التحولات الدوليـة الجديدة، وقد وجدت ضالّتهـا في التقدم في المجال التقني، مسـتغلّة قصور القوانـين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن ضبط حـدود التقنيات الجديدة، وهو مـا فتح المجال أمام بروز تهديدات غير تقليديـة للأمن العالمي تتراوح من التصعيد في مجال الفضاء الخارجي إلى الاضطرابات السـيبرانية، ودخول الأسـلحة «فرط الصوتية» على خط المواجهـة، وتجنيد «المرتزقـة» (مقاتلون من أجل المال)، واللامبالاة من سـوء اسـتخدام الموارد التي قد تُفضي إلى كارثة بيئية وموجات نزوح. ولا شك أن بروز هذه التهديدات أصبح يشكل عبئًا إضافيًا على الأمن والاستقرار العالمي.

يحاول هذا القسم من التقرير أن يلقي مزيدًا من الضوء على هذه القضايا، وذلك من خلال عدة محاور، يتناول المحور الأول التصعيد في مجال الفضاء الجوي أو الخارجي، ويتناول المحور الثاني تزايد الصدامات في الفضاء الإلكتروني، أما المحور الثالث فيتناول المسيرات المتقدمة بوصفها بدائل للأسلحة الهجومية التقليدية، ثم يتناول المحور الرابع السباق لتزويد المنظومات العسكرية بالأسلحة «فرط الصوتية»، ويتناول المحور الخامس تغيُّر المناخ والهجرة بوصفها مهددات للأمن والاستقرار، أما المحور السادس فيتناول ظاهرة المقاتلين الأجانب والشركات العسكرية الخاصة في الصراعات والحروب، وأخيرًا يتناول في خاتمته استشراف تهديدات غير تقليدية للأمن والاستقرار الدولي.

أولًا: التصعيد في مجال الفضاء الخارجي

يُعَدّ الفضاء الخارجي ضمن ساحات المنافسة الإستراتيجية بين القوى العظمى، وقد دفعت التطورات العلمية هذه القوى إلى استغلال الثغرات الموجودة في المعاهدات والاتفاقيات القائمة حول استخدام الفضاء، ومن بينها «معاهدة الفضاء الخارجي» التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1967م وتحتوي على المبادئ المنظمة لأنشطة البلدان في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. الإشكالية أن تلك المعاهدة لم تعُد تواكب الواقع، ففي الماضي لم تكُن هناك أي مخاوف من انتشار الأسلحة التقليدية في الفضاء الخارجي، ولا حتى محاولات تُذكر للتوصل إلى توافق جديد حول تنظيم الأسلحة غير النووية في الفضاء الخارجي، لكن مع تزايد المخاطر وافقت «لجنة نزع السلاح والأمن الدولي» المكلفة باستتباب الأمن الدولي في نوفمبر 2021م على حل وسط يرمي إلى تشكيل فريق عمل جديد مفتوح العضوية يضع قواعد تنظيم الأنشطة العسكرية في مجال الفضاء. وتسعى هذه المجموعة إلى حظر الأسلحة «المضادة للأقمار الصناعية ASAT/»[1].

ضِمن المخاطر المحدقة نتيجة التصعيد في مجال الفضاء يشار إلى تجربة فضائية روسية، ففي 15 نوفمبر 2022م شهدت موسكو إطلاق صاروخ أرضي مضاد للأقمار الصناعية من طراز «نودول» لإسقاط قمر خارج عن الخدمة في مدار أرضي منخفض، وقد خلفت هذه التجربة الناجحة 1500 قطعة من الحطام يمكن تتبعها بالرادار، وتتحرك كل قطعة بسرعة 5700 ميل في الساعة، مما يشكل مخاطر غير منظورة[2].

وفي تجربة مشابهة، أطلقت الهند صاروخًا باليستيًّا من طراز «بريثفي /Prithvi» ودمرت بنجاح قمرها الصناعي المستهدف في مدار فضائيّ منخفض[3]، وكان هدف الهند من وراء هذا التجربة أن تعزز مكانتها وتضع نفسها ضمن القوى الفضائية عالميًّا. ولقد خففت الهند حدة إدانتها التي أطلقتها أول مرة إزاء تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، لكنها اتخذت موقفًا أكثر تشددًا عندما أحسَّت بالخطر الداهم الذي خلَّفه حطام أقمار

(1) Daryl G. Kimball, A Small Step Toward an ASAT Ban, Arms Control Today, (Dec. 2021), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3DnHJW1
(2) Kylie Atwood et al., US Says It 'Won't Tolerate' Russia's 'Reckless and Dangerous' Anti-Satellite Missile Test, CNN, (Nov. 16, 2021), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://cnn.it/3Dqyogn
(3) James Doubek, The International Space Station had to Move to Dodge Space Junk, NPR, (Oct. 26, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://n.pr/3FyfaId

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

صناعية أخرى. كذلك أطلقت الولايات المتحدة في عام 2008م قذيفة مضادة للصواريخ الباليستية لإسقاط قمر صناعيّ كان به خلل علميّ، وقد سبق ونفذت عملية مشابهة في عام 1985م، أما الصين فقد دمّرت قمرها الصناعي المخصص لأغراض الطقس بصاروخ باليستي قبل عام.

وفي 27 أكتوبر 2022م هدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستهداف الأقمار الصناعية التجارية الأمريكية التي توفر المراقبة والإنترنت لأوكرانيا. وكرر التحذير غير المسبوق مسؤول كبير آخر في وزارة الخارجية الروسية، مشيرًا إلى أن الأقمار الصناعية المعنية «يمكن أن تكون هدفًا مشروعًا لضربة انتقامية»[1]، وهنا يشار إلى تقديم مجموعة من أقمار «ستارلنك/Starlink» التابعة لشركة «سبيس إكس/SpaceX» جنبًا إلى جنب مع شركة «فياسات/Viasat Inc»، وشركة «ماكسار تكنولوجيز إنك/Maxar Technologies Inc» وشركة «بلانيت لابز بي بي إس/Planet Labs PBC» خدمات للقوات المسلحة الأوكرانية. وتوعّد البيت الأبيض بـ«الردّ المناسب بالطريقة المناسبة».

قد لا يكون تهديد موسكو حقيقيًّا، إلا أنه يكشف المخاطر التي يشكّلها عدم تنظيم استخدام الفضاء على حياة الإنسان والتقدم الذي نشهده اليوم. ولا يزال المدار الأرضي المنخفض عرضة لتهديد الصواريخ الباليستية في حال قررت إحدى الدول ككوريا الشمالية وإيران إحداث اضطرابات.

وبينما تتزايد المنافسة في الفضاء بين القوى العظمى، تسعى القوى الوسطى هي الأخرى، كالمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، إلى تعزيز قوتها الفضائية لتتبع خطى روسيا وأمريكا والصين والهند في هذا المجال. ضِمن ذلك الإطار، أنشأت فرنسا قيادتها الفضائية في عام 2019م ونظمت بعد ذلك مناورة عسكرية باستخدام القمر الصناعي «أستيريكس/Astérix» في مارس 2021م، كما كشفت بريطانيا وألمانيا النقاب عن قواتهما الفضائية في عام 2021م أيضًا[2].

هكذا يتسبب تسليح الفضاء بمخاطر كبيرة تؤثر في حياتنا اليومية لأن عملية تسليح الفضاء ليست مجرد قذيفة تستهدف قمرًا صناعيًّا نشطًا وخارجًا عن الخدمة، فقِطَع الحطام يمكنها التسبب بعواقب كارثية. عندما تصطدم إحدى الشظايا بقطر 2سم مربع بقمر صناعيّ بهذه السرعة فإن الضرر الذي يلحق بالقمر الصناعي يعادل إطلاق رصاصة مسدس تصيب إنسانًا أو حيوانًا. حاليًّا، يوجد أكثر من 25000 قطعة من الحطام في مدار فضائيّ منخفض، وبينما يهيمن على السياسة العالمية استقطاب حادّ فإنّ إصلاح «معاهدة الفضاء الخارجي»، أو الاتفاق على معاهدة جديدة تضع تصورًا للتحديات التقنية والأمنية في المستقبل، بدا أمرًا صعب المنال.

ثانيًا: تزايد الصدامات في الفضاء الإلكتروني

تستمرّ الحكومات على مستوى العالم في إعطاء حماية فضائها الإلكتروني الأولوية من مواردها، وفي أسوأ الحالات تعطيل الفضاء الإلكتروني للأعداء. ولا يتمتع الفضاء الإلكتروني بحماية المعاهدات والاتفاقيات الدولية كما هي الحال مع الأسلحة «فرط الصوتية»، لذا تتطلب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية معاهدات تنظم استخدامها.

وبينما قد يتزايد الاعتراف بالضوابط التي تنظم عمل الأسلحة السيبرانية، فإنّ التحديات التي تغذيها الصراعات الطويلة الأمد والمتجددة أغلقت المجال أمام إمكانية إجراء مفاوضات هادفة تحقق السلام السيبراني، فبدلًا من الضغط من أجل المشاركة الدولية لتحقيق الأمن السيبراني، يبدو أن الدول القوية في ظل انعدام الثقة تعتقد أنه يجب تعزيز الحماية الإلكترونية من خلال اتخاذ تدابير أحادية الجانب والوصول إلى أعلى مستويات التشفير الحديث وزيادة السرية والاستثمار في رفع القدرة على شن هجمات سيبرانية انتقامية[3].

فخلال السنوات الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر، تزايدت الهجمات الإلكترونية العنيفة مثل «سولار وندز/Solarwinds» و«مايكروسفت إكستشانج/Microsoft Exchange» و«كولونيال بايبلاين/Colonial Pipeline». كما ظهر استخدام الهجمات الإلكترونية أداةً لإضعاف الخصوم في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا، كذلك ارتفعت أعداد هجمات فيروسات «الفدية» واسعة النطاق التي شنتها الجهات الحكومية مثل إيران وكوريا الشمالية، والجهات الفاعلة غير الحكومية مثل مجموعات القرصنة الإجرامية. ويشير القرار غير المسبوق الذي اتخذته ألبانيا بقطع علاقاتها مع إيران على إثر انتهاك طهران الأمن السيبراني الألباني، وزرع فيروسات برامج «الفدية»، إلى حجم الضرر الذي يمكن أن تلحقه مثل هذه الأنشطة السرية بالدولة المعادية، بغضّ النظر عن اعترافها أو نفيها التام[4].

ومن الواضح أن إيران قد اكتسبت مكانة مهمة في هذا الميدان، فحسب «مؤشر القوة السيبرانية

(1) Ann M. Simmons, & Micah Maidenberg, Russia Says It Could Target U.S. Commercial Satellites in Ukraine War, WSJ, (Oct. 27, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://on.wsj.com/3Fz1n4g
(2) AP, Germany Launches 'Space Command' to Protect Infrastructure, (July 13, 2021), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3sL6A19
(3) US Department of Defense, National Defense Strategy 2022, (Oct. 27, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3sScqxC
(4) Tim Starks, How Albania Reckoned with Alleged Iranian Hackers, The Washington Post, (Sep. 26, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://wapo.st/3gOOOcj

الوطني لعام 2022» الـذي يُختصر بـ«إن سي بي آي / NCPI» والصادر عن مركز «بيلفر» للعلوم والشؤون الدولية بجامعة هارفارد، احتلت إيران المرتبة العاشرة في القوة السيبرانية، وشمل التصنيف، أيضًا الولايات المتحدة والصين وروسيا والمملكة المتحدة وأستراليا وهولندا وجمهورية كوريا وفيتنام وفرنسا، فيما لم تعُد كندا واليابان من عمالقة الفضاء السيبراني الآن[1].

وإجمالًا، يمكن القول إنّ الهجمات السيبرانية أصبحت أحد ميادين الصراع بين الدول، وقد زاد خطرها لأن العالم أصبح أكثر ارتباطًا وتكاملًا وأكثر اعتمادية على الوسائل الإلكترونية، وبالتالي زاد تأثير تهديدات فيروسات «الفدية» والعدوان السيبراني التي تقوم به الدول وكذلك الجهات الفاعلة «المارقة». ولا يقتصر التنافس بين دولة وأخرى في الفضاء الإلكتروني على تدميروتعطيل البنية التحتية وقدرات المنافس، بل يعزز ذلك التنافس أيضًا معلومات استخباراتية من خلال الوصول الخبيث إلى نظام الدولة المعادية، وأيضًا مزايا تكنولوجية وتجارية تستطيع الدول من خلالها المنافسة وإملاء شروطها للمعايير الإلكترونية.

ثالثًا: المسيرات المتقدمة بدائل للأسلحة الهجومية التقليدية

أصبحت الطائرات المسيرة العمود الفقري في الخطط التكتيكية العسكرية، ولم يعُد دورها يقتصر على التجسس والمراقبة، فمنذ فبراير 2022م أصبح العالم يعتمد اعتمادًا متزايدًا على الطائرات المسيرة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وأثبتت الحرب الأذربيجانية-الأرمينية حول ناجورنو كاراباخ العام الماضي مدى تأثير عمليات الطائرات المسيرة المتكاملة ضد الدبابات والمشاة وآليات الدفاع الجوي والأهداف الحيوية. الهجوم الأخير على ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم المحتلة من روسيا جرى تنفيذه إلى حدٍّ كبير باستخدام مسيرات بحرية. ألحقَ هذا الهجوم أضرارًا جسيمة بالسفن الروسية الراسية في الواجهة البحرية للبحر الأسود ذات الحماية المشددة.

ونظرًا إلى ضعف الطائرات المسيرة الروسية محلية الصنع في العمليات، لجأت موسكو إلى حليفتها إيران، واشترت أعدادًا كبيرة من الطائرات المسيرة الانتحارية. ويتشابه استخدام روسيا للطائرات المسيرة مع الهجمات الصاروخية النازية التي تُعرف باسم «سلاح الانتقام/Vergeltungswaffe» واختصارًا بـ«فاو-V11» و«فاو-V22» التي شنتها ألمانيا ضد المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية. كانت هذه الأسلحة موجهة بصورة أساسية ضد السكان المدنيين، في محاولة من ألمانيا لبثّ الخوف وكسر إرادة الشعب الإنجليزي. وترسل روسيا الطائرات المسيرة الانتحارية على شكل أسراب للتغلب على الدفاعات الجوية الأوكرانية في أثناء استهداف الشبكات الكهربائية أو مراكز الخدمة البلدية. وتفضل روسيا إرسال طائراتها المسيرة إلى جانب الصواريخ الباليستية خلال ساعات ما قبل الفجر أو بعد غروب الشمس حتى تتمكن من تجنب استهداف الدفاعات الجوية، نظرًا إلى بطء سرعة الطائرات المسيرة، وصوت محركاتها العالي. تمكنت طائرات «شاهد-136» المسيرة، التي تتراوح تكلفتها بين 20 و30 ألف دولار بمدى يصل إلى ألف كيلومتر، من بث القلق في الدفاعات الجوية الأوكرانية، التي تطلق صواريخ مكلفة لاعتراض هذه الأهداف الصعبة التي تحلّق في السماء[2].

وفي المقابل تستخدم أوكرانيا الطائرات المسيرة بالتنسيق مع الوحدات العسكرية لشنّ العمليات الهجومية وتوجيه ضربات دقيقة ضد المدفعيات والدبابات وقوات المشاة على الجانب الروسي. وتلقت كييف مجموعة متنوعة من أنظمة الطائرات المسيرة الغربية بقدرات ونطاقات متفاوتة. وتُعَدّ المسيرات التركية من طراز «Bayraktar TB2/بيرقدار تي بي 2» أشهَر وأبرز المسيرات التي استخدمتها كييف، والتي أجبرأداؤها الفعال روسيا على اللجوء إلى المسيرات الإيرانية. وكان أداء المسيرات التركية في أوكرانيا أفضل حتى من النتائج الباهرة التي حققتها سابقًا في الحرب في ناجورنو كاراباخ. ويُعَدّ استخدام الطائرات المسيرة بالنظر إلى نطاق طيرانها وحمولتها في العملية العسكرية وإدماجها ضمن العقيدة التكتيكية أداة لتغيير قواعد اللعبة.

وفي المستقبل، من المتوقع أن تصبح الطائرات المسيرة أكثر تعقيدًا وفتكًا ودقة في ساحات المعارك، وينظر إلى الطائرات المسيرة على أنها بدائل محتملة للطائرات المقاتلة المأهولة والمروحيات والسفن البحرية السطحية، استشهادًا بما تضمنته إستراتيجية الدفاع الأمريكية لعام 2022م، والنشرات العسكرية الصينية.

تتنافس القوى العالمية في سرعة تطوير تقنياتها غير المأهولة ابتداءً من الطائرات المسيرة المروحية إلى مركبات القتال الجوي دون طيار «UCAV». وكانت الولايات المتحدة أول من بدأ العمل على هذا المجال من المسيرات، فيما لا تزال روسيا والصين تحاولان المنافسة في هذا الجانب بمرحلة التجربة.

(1) Belfer Center for Science and International Affairs, National Cyber Power Index 2022, Harvard Kennedy School, (Sep. 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3gOOWIP
(2) Thomas Newdisk, Russia Bombards Ukraine With Iranian 'Kamikaze Drones' The Drive, (Oct. 17, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3gO15fl

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

اقرأ أيضًا

الطائرات المسيَّرة في الحرب الأوكرانية.. سلاح فعّال في مستقبل الحروب

د. أحمد بن ضيف الله القرني
نائب رئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

انتشرت تكنولوجيا المركبات الجوية بلا طيار (UAVs) -أو «الدرونز»- واستخدامها، وأصبحت عنصرًا أساسيًّا في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. بدايةً كان استخدام الطائرة بلا طيار في الحروب منذ نحو 20 عامًا. كان ذلك عندما أطلقت المسـيَّرات الأمريكية النار على قادة «طالبان» في أفغانستان. أصبحت اليوم الطائرات بلا طيار تُستخدَم في ساحات القتال التقليدية وغير التقليدية، من قِبَل الجهات الحكومية، والجماعات المتمردة غير الحكومية، والجماعات الإرهابية، والعصابات الإجرامية، والأفراد...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

وتسعى تركيا وكوريا الجنوبية والهند وباكستان وغيرها للحصول على مثل هذه الطائرات المسيرة لسد احتياجاتها الدفاعية. سلطت الحروب في اليمن وناجورنو كاراباخ وأوكرانيا الضوء على الفجوة التي تعاني منها الأنظمة المضادة للطائرات المسيرة. وتستخدم الدول منظومات دفاع أرضية أو جوية باهظة الثمن لإسقاط طائرات مسيرة رخيصة الثمن نسبيًّا، وقد تفشل حتى في إسقاطها، ومن المتوقع أن يتنامى الاستثمار في تطوير إمكانية دفاعية للتصدي لهذا التهديد المستجد.

رابعًا: سباق لتزويد المنظومات العسكرية بالأسلحة «فرط الصوتية»

تُعَدّ الأسلحة «فرط الصوتية/Hypersonic Weapons» من بين التكنولوجيات المدمرة، كصواريخ كروز والطائرات الانزلاقية «فرط الصوتية» الأغلى ثمنًا والأكثر تطورًا. تتميز هذه الأسلحة التي تحلّق بسرعة أعلى من «5+ ماخ/Mach 5+»، أي أسرع خمس مرات من سرعة الصوت، بمجموعة واسعة من الخصائص التي تميزها عن الأسلحة دون الصوتية «Subsonic» والخارقة للصوت «Supersonic» التي تتراوح حسب التسخين الديناميكي الهوائي بسرعة من 1 ماخ إلى 5 ماخ، بما يُعرف بـ«إيروديناميّ» (أكثر من 1000 درجة مئوية)، وبارتفاعها. أما الأسلحة بسرعة أعلى من ماخ 9,5 فيمكن للتسخين الناجم عن الديناميكية الهوائية أن يؤين الذرات ويشكل سحابة من «البلازما» حول السلاح «فرط الصوتي» تشوش على الاتصالات لمنظومات التوجيه الخارجية، بحيث لا يمكن لمنظومات الدفاع تحديد موقعها[1].

وعلى الرغم من صعوبة تطوير الصواريخ «فرط الصوتية»، فإن الصين فاجأت العالم في أغسطس 2022م بتطورها التكنولوجي عندما اختبرت طائرة انزلاقية تفوق سرعة الصوت، ومن جانبها تقوم روسيا بالعمل على تشغيل نظام «أفانجارد/Avangard» فائق السرعة الانزلاقي. ولا شك أن قيام روسيا والصين باختبار ذلك النوع من الطائرات الانزلاقية يجعلهما بصدد إنتاجها وإدماجها في عقيدتهما وترسانتهما العسكرية. تخلق الصواريخ «فرط الصوتية» معضلة من شبه المستحيل التصدي لها من قِبل منظومات الدفاع الجوية للخصوم، نظرًا إلى سرعتها ومساراتها غير المتوقعة، مثل صواريخ كروز «فرط الصوتية»، والطائرة المنزلقة «فرط الصوتية». كخصوم للولايات المتحدة، سوف تؤدي الأسلحة التي تفوق سرعة الصوت التي تطورها الصين وروسيا مثل الصواريخ والمركبات الانزلاقية إلى إنشاء درع إستراتيجية متكاملة شاملة ضد التهديدات، وستصبح فكرة «التدمير المتبادل المؤكد» مطبقة على أرض الواقع.

وقد انتهبت الولايات المتحدة إلى تراجعها في هذا الميدان، فدفعت نحو تطوير منظوماتها التسليحية لمواكبة هذه المخاطر، وكذلك وبعد غزو أوكرانيا وبسبب المخاوف من قوة الصين العالمية الصاعدة، قد تنضم اليابان وكوريا الجنوبية في الشرق وفرنسا

(1) Michael T. Klare, An 'Arms Race in Speed': Hypersonic Weapons and the Changing Calculus of Battle, Arms Control Today, (June 2019), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3zxrrZE

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

والمملكة المتحدة وألمانيا في الغرب إلى سباق التسلح الجديد. وفي هذا الشأن يقول محلل أبحاث ومدير برنامج التحليل الدفاعي والعسكري في «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية» (IISS): «من المحتمل أن يتمكن عديد من الدول الأوروبية من إدخال مثل هذه المنظومات العسكرية في السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة بسبب عدم فاعلية قوانين الحد من انتشار الأسلحة والتلاشي التدريجي لمنظومة الحد من انتشار الأسلحة التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة»[1].

خامسًا: تغيُّر المناخ والهجرة كمهددات للأمن والاستقرار

حمل عامـا 2021 و2022م رسائل تحذيرية واضحة مفادها أن النظام البيئي العالمي على وشك الانهيار. وفي الوقت الذي يذوب فيه الجليد في منطقة القطب الشمالي بوتيرة متسارعة، لم تكن أي قارة مأهولة أخرى بمنأى عن حرائق الغابات، وهطول غير طبيعيّ للأمطار في بعض المناطق، والجفاف. وقد لاحظت الدول القائمة على الجزر في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي والمحيط الهندي زيادات في مستويات البحار من حولها، ورفضت مثل هذه التقارير منذ وقت ليس ببعيد باعتبار أنها مُبالَغ فيها. ويعاني الشرق الأوسط من ارتفاع درجات الحرارة التي سوف تزداد أكثر في حال لم توضع إجراءات جادة للحد من تأثير تغير المناخ، ورأينا كيف دمرت الفيضانات غير المسبوقة ثلثي باكستان وأفغانستان وعديدًا من الدول، وتسببت بنزوح الملايين[2]. ولا تزال الحملات الوطنية للتشجير متواضعة ولكنها ناجحة، ولا يوجد عديد من المبادرات الإقليمية أو الوطنية لمواجهة التحديات المناخية، لكن المملكة العربية السعودية أطلقت «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»، التي تهدف إلى تسريع تعزيز الإجراءات المناخية في هذه المنطقة الشاسعة.

ومع ذلك تظل جهود مواجهة الأزمة محدودة، إذ يعوق الاستقطاب السياسي على المستوى الدولي والوطني مهمة صانعي السياسات لإدماج الخطط المناخية مع سياسات الدول. كما يعتقد منظِّرو المؤامرة أن ذلك الإدماج ما هو إلا خدعة باسم المناخ، في حين تروّج الشركات الكبرى لخطواتها الصغيرة بأنها مبادرات تاريخية للعمل المناخي، إذ تستعرض الشركات متعددة الجنسيات التي تبيع المشروبات والسيارات ومنتجات الأزياء وغيرها إجراءاتها غير المؤكدة للحد من انبعاثات الكربون. وتستجيب الجيوش لإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ في الحالات الطارئة فقط لكيلا تخاطر بفقدان جاهزيتها القتالية[3].

ولا شك أن التأثير الاجتماعي لتغير المناخ والصراع على السلطة بين الدول والجهات الفاعلة قد أجبر الملايين من البشر خلال العامين الماضيين على اللجوء إلى شمال إفريقيا أو أوروبا أو الدول المجاورة بحثًا عن السلام والأمن. ولا يزال الساسة اليمينيون المتطرفون في أوروبا وأماكن أخرى يستغلّون الصراع في أوكرانيا وسوريا وليبيا، ويرى هؤلاء المتطرفون أن اللاجئين تهديد للأمن القومي، وبينما وصل اليمين المتطرف المعادي للأجانب إلى السلطة عبر الانتخابات في عديد من الدول الغربية، فإن المهاجرين سيكونون بين مطرقة تدهور الأوضاع الصعبة في بلدانهم وسندان الحكومات التي ستفرض مزيدًا من القيود عليهم.

سادسًا: ظاهرة المقاتلين الأجانب والشركات العسكرية الخاصة في الصراعات والحروب

شارك المقاتلون الأجانب بشكل فاعل في النزاعات، وكان لهم دور كبير في تحديد اتجاهات عديد من الصراعات التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة. في البداية كانت الحرب الروسية-الأوكرانية واحدة من حلقات هذه المشاركة، إذ يشير عديد من التقارير إلى أن آلاف المقاتلين قدموا من شتى أنحاء العالم للمشاركة إلى جانب القوات الروسية التي تسمح بشكل رسمي للمقاتلين الأجانب «المتطوعين» بالقتال، أو المشاركة إلى جانب القوات الروسية في إطار ما يُعرف بـ«الفيلق الدولي». ويسمي الإعلام الغربي المقاتلين الأجانب في صف أوكرانيا بـ«المتطوعين» الذين يخوضون معركة الخير ضد الشر، فيما يسمي أولئك الذين يقاتلون إلى جانب القوات الروسية بـ«المرتزقة».

وقد أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عن تشكيل فيلق دفاع إقليمي أجنبي أعفى من

(1) Timothy Wright, Hypersonic Missile Proliferation: an A Merging European Problem?, ISIS, (May 23, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3gXrLKL

(2) AntÓnio Guterres to the General Assembly on Pakistan Floods, United Nations, (Oct. 07, 2022), Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3h0Ok0Z

(3) Vision 2030, Middle East Green Initiative, Accessed on: Oct. 29, 2022, https://bit.ly/3EuL3R1

خلاله المقاتلين الأجانب من تأشيرة الدخول لبلاده ووعدهم بمبالغ سخية. وسمحت دول أوروبية عديدة لمواطنيها بالمشاركة في الأعمال القتالية على الأراضي الأوكرانية مثل بريطانيا والدنمارك ولاتفيا وبولندا وكرواتيا، بالإضافة إلى تطوع ما يسمى بجيش كوسوفو الذي يُعتبر منظمة إرهابية حتى في أمريكا لمساعدة أوكرانيا. بالمقابل تحدّث وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو عن استعداد ما يقارب ستة عشر ألف مقاتل من الشرق الأوسط بالمشاركة إلى جانب صفوف الجيش الروسي، ولا شك أن هؤلاء المقاتلين يمثلون عبئًا كبيرًا ماديًّا ومعنويًّا على الدول والجيوش النظامية[1].

ويُعتبر المقاتلون بالوكالة فاعلًا أساسيًّا في عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر في العالم. وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا وما ترتب عليه من عقوبات على روسيا، زاد الطلب على «المرتزقة» وإشراك أو حتى الاعتماد على المقاتلين المدفوعين دينيًّا أو عرقيًّا، وأصبح «المرتزقة»، والشركات الخاصة، والمقاتلون المتطرفون، وشبكات الجريمة السرية حول العالم، أكثر تقاربًا وترابطًا في السنوات الأخيرة، مما يزيد تهديداتهم الأمنية، لا سيما أن معظمهم يعمل في الخفاء[2].

في الواقع، يرى البعض أن ظاهرة المقاتلين الأجانب لا تسهم في تراجع دور الجيوش النظامية الوطنية لعدة اعتبارات تتعلق بالهوية وضمان المصالح الوطنية والمحافظة على سيادة الدول، بعيدًا عن الانتهاكات والتجاوزات التي تتورط فيها عصابات المقاتلين الأجانب التي تعمل في أغلب الأحوال خارج نطاق القانون الدولي، وقواعد الاشتباك على عكس الجيوش النظامية. كما أن هنالك مخاطر أمنية وسياسية تتعلق بمشاركة المقاتلين الأجانب، سواء كانوا «مرتزقة» أو مقاتلين، لأسباب أيديولوجية أو أسباب أخرى، إذ إنّ هذه المخاطر تظهر بعد نهاية الصراع. والسؤال المهمّ: إلى أين سيذهب هؤلاء المقاتلون؟ وما الأنشطة والأدوار التي سوف يقومون بها؟ إذ إنّ عناصر المقاتلين من أجل المال سيبحثون عن مناطق أخرى وصراعات من أجل تحويل عملية القتال إلى مصدر ارتزاق، الأمر الذي يعني مزيدًا من الفوضى وغياب الاستقرار في مناطق عديدة من العالم. ومن جانب آخر يوفر المقاتلون لأسباب طائفية أو بسبب اعتناق أفكار متشددة للتنظيمات الإرهابية مخزونًا بشريًّا كبيرًا يمكن الاستعانة به في تنفيذ عمليات إجرامية أو تدريب ونقل الخبرات التي اكتسبها هؤلاء المقاتلون في ساحات القتال المختلفة لعناصر إرهابية أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر يوجد في سوريا مستودع ضخم للمقاتلين الأجانب (المرتزقة) تستعين بهم أطراف دولية وإقليمية عدة لخدمة مصالحهم السياسية، وتزج بهم في حروب وصراعات مثل ليبيا وغيرها. وبشكل مختصر، إذا كانت الدول توجه دعوة إلى هؤلاء المقاتلين الأجانب لدخول أراضيها من دون تأشيرة أو جواز سفر مثلما يحدث في أوكرانيا، وترى أن لهؤلاء دورًا في دعم موقفها العسكري، فإن هذه العناصر سوف تتسبب بخسائر ومخاطر كبرى بعد نهاية القتال على المدى البعيد، سواء بعد عودتهم إلى بلدانهم الرئيسية أو في مناطق أخرى من العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تزايَد توظيف «الشركات العسكرية الخاصة» أو المقاتلين المدفوعين أيديولوجيًّا على المستوى العالمي، فالولايات المتحدة تستخدم شركات «المرتزقة» مثل «كونستليس»

(1) إيلاف، المقاتلون الأجانب.. الإطار القانوني والسياسي للظاهرة، (21 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3gXAEUC

(2) Brookings, Nonstate Armed Actors and Illicit Economies, Accessed on: Nov. 08, 2022, https://brook.gs/3hraVEi

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

للتصدي للأنظمة في بعض الدول الضعيفة، وفق مصالحها، ولكن روسيا تستخدم هذه الشركات لتحقيق أهداف إستراتيجية، ومن خلالها تحاول تغيير ميزان القوى لصالحها. أما الصين فتستخدم هذه الشركات أحيانًا لتأمين مصالحها في المجالات اللوجستية وحماية استثماراتها في أنشطة التعدين. نتيجة لذلك، لم يصادق الأعضاء الدائمون في «مجلس الأمن» على «الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد (المرتزقة) واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم»، التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2001م.

ولا شك أن عام 2022م يُعَدّ عام الشركات العسكرية الخاصة للحكومة الروسية، إذ صعد دور «مجموعة فاجنر» التي باتت تعمل في ثلاثين دولة وتقوم بعمليات سرّية وتوظف «مرتزقة» من دول هشة أو مفككة[1]. كذلك تُعَدّ إيران من بين أهمّ الدول الموظفة لميليشيات الوكالة العابرة للحدود، التي ينسق عملها ذراعها العسكرية في المنطقة «فيلق القدس»، إذ تستمرّ إيران في الاعتماد على المقاتلين المشحونين أيديولوجيًّا أو الأشد عوزًا للمال في تنفيذ عملياتها العدائية[2]. على سبيل المثال، تجنّد الآن الشيعة الأفغان (فاطميون) لخوض حروبها بالوكالة.

والمقلق هنا أنه في ظل الطلب المتزايد على شركات «المرتزقة» وانتشارها حول العالم، لم تتخذ الأمم المتحدة وأقوى هيئاتها (مجلس الأمن) خطوات فعلية لتنظيم عمل هذه الشركات. وقد يشعل هذا التقاعس من جانب «مجلس الأمن» بسبب المصالح المتضاربة حربًا باردة جديدة[3]، ناهيك عن أن شركات «المرتزقة» الخاصة تشكل أزمة حقيقية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ تستخدم الدول الأجنبية هذه الشركات ستارًا تتخفى به في حروب تخوضها دون ترك أثر واضح خلفها أو ما يُعرف بـ«الإنكار المقبول»[4].

خاتمة: نحو تهديدات غير تقليدية للأمن والاستقرار الدولي

لم يعُد الفضاء الخارجي ذلك الأفق البعيد، ولا حتى الفضاء الإلكتروني. ولعل ما يحدث في أوكرانيا سوف يُلقي بآثاره حتى على قرية صغيرة في إفريقيا الوسطى. ويمكن للفقر والاضطرابات في دول أمريكا الجنوبية الفقيرة أن تغير السياسات الأمريكية قبل أن يتمكن أعضاء الكونجرس من مناقشة تلك الأحداث. يثبت الغزو الروسي لأوكرانيا لكل العالم أن «المرتزقة» الذين يقاتلون في أفغانستان وسوريا وليبيا أكثر اتصالًا بالعالم مما كنا نتصور. في أقل من عام من الغزو الروسي لأوكرانيا أصبح هؤلاء الجنود يقاتلون لصالح روسيا. وبينما تسير دول مثل إيران تدريجيًّا على خطى كوريا الشمالية لامتلاك أسلحة نووية بعد انسحابها مؤخرًا من معاهدة حظر الانتشار النووي، لا تزال دول العالم تسعى لتأمين ردع مستقلّ دون جهد جماعيّ.

تتطلب التهديدات التقليدية وغير التقليدية إجماعًا عالميًّا للحفاظ على النظام العالمي الجيوسياسي والجيواقتصادي الذي تحقق بعد الحرب العالمية الثانية، وجرى الإبقاء عليه في أعقاب نهاية الحرب الباردة في عام 1989م. بينما يرزح العالم على مشارف الحرب الباردة الثانية، نجد أنّ لدى «الأمم المتحدة» والمنتديات الرئيسية متعددة الأطراف كـ«مجموعة العشرين» و«الاتحاد الأوروبي» فرص لمعالجة الاختلالات في ميزان القوة الناتجة عن استغلال التقنيات التدميرية، التي يغلب عليها طابع العنف والممارسات الصناعية غير المسؤولة التي تُلحِق الأضرار بالثقة المتبادلة بين الدول، وبالكرة الأرضية بأسرها.

في ظل الأزمات العالمية المستجدة، مثل الحرب في أوكرانيا، وأزمة الطاقة العالمية، وضعف القرارات الدولية، وتنافس الدول الرئيسية في العالم الذي وصل إلى مراحل أقرب إلى الصراع، فإن المتوقع أن يشهد العالم مزيدًا من التدهور في قضايا الأمن غير التقليدي خلال عام 2023م، فبعد أن كانت القضايا البيئية تحتلّ اهتمامًا كبيرًا، تراجع الاهتمام بها في ظل حاجة العالم إلى الطاقة والغذاء والأمن، مما ينبئ بمستقبل متشائم في القدرة على التصدي لهذه التحديات ■

(1) Joshua Keating, The Wagner Group: Putin's 'chef,' a Nazi-obsessed Commando, and the Story of the Kremlin's Private Army, Grid, (Oct. 05, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3DUjbo0

(2) Hanan Razek and Ilya Barabanov, War in Ukraine.. How Russia is Recruiting Mercenaries, BBC, (March 12, 2022), https://bbc.in/3fRiTpK , Also see, Jamileh Kadivar, Propaganda and Radicalization.. The Case of Daesh in Iran, Contemporary Review of the Middle East, Volume 9, Issue 1, (Dec. 09, 2021), https://bit.ly/3UJvPg7; And, Paula Las Heras, How does ISIS Recruit its Members?, Global Affairs and Strategic Studies, University of Navarra, (March 21, 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3Tr7x9M

(3) United Nations Human Rights, International Convention Against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries, General Assembly Resolution 44/34, (Dec. 04, 1989), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://bit.ly/3EgCMQr

(4) Jason K Stearns, Rebels Without a Cause, Foreign Affairs, (May/June 2022), Accessed on: Nov. 08, 2022, https://fam.ag/3TnN0D9

التطوّرات العسكرية العالمية وقضايا الأمن غير التقليدي

أولًا:

- **التصعيد في مجال الفضاء الخارجي**

01 يُعَدّ الفضاء الخارجي ضمن ساحات المنافسة الإستراتيجية بين القوى العظمى.

02 يتسبب تسليح الفضاء بمخاطر كبيرة في ظل الاستقطاب الحادّ.

ثانيًا:

- **تزايُد الصدامات في الفضاء الإلكتروني**

01 تستمرّ الدول في إعطاء الأولوية من مواردها لحماية فضائها الإلكتروني.

02 لا يتمتع الفضاء الإلكتروني بحماية المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

03 تحتلّ إيران المرتبة العاشرة في القوة السيبرانية.

ثالثًا:

- **المسيّرات المتقدمة بدائل للأسلحة الهجومية التقليدية**

01 استخدمت روسيا الطائرات المسيّرة الإيرانية في الحرب الأوكرانية.

02 يُتوقع أن تصبح الطائرات المسيّرة أكثر تعقيدًا وفتكًا ودقة في ساحات المعارك.

رابعًا:

- **سباق لتزويد المنظومات العسكرية بالأسلحة «فرط الصوتية»**

01 تعتزم روسيا والصين إنتاج وإدماج «الطائرات الانزلاقية فرط صوتية» في عقيدتهما وترسانتهما العسكرية.

02 اتجهت الولايات المتحدة نحو تطوير منظوماتها

خامسًا:

- **تغيّر المناخ والهجرة مصادر تهديد للأمن والاستقرار**

01 حمل عاما 2021 و2022م رسائل تحذيرية مفادها أن النظام البيئي العالمي على وشك الانهيار.

02 يعوق الاستقطاب السياسي مهمة صانعي السياسات لإدماج الخطط المناخية مع سياسات الدول.

سادسًا:

- **ظاهرة المقاتلين الأجانب والشركات العسكرية الخاصة في الصراعات والحروب**

01 هنالك مخاطر أمنية وسياسية تتعلق بمشاركة المقاتلين الأجانب.

02 يُعَدّ 2022م عام الشركات العسكرية الخاصة للحكومة الروسية (مجموعة فاجنر).

03 تُعَدّ إيران من بين أهم الدول الموظفة لميليشيات الوكالة العابرة للحدود.

خاتمة:

نحو تهديدات غير تقليدية للأمن والاستقرار الدولي

01 يُثبِت الغزو الروسي لأوكرانيا أن «المرتزقة» أكثر اتصالًا بالعالم.

02 لدى الأمم المتحدة فُرَص لمعالجة الاختلالات الناتجة عن استغلال التقنيات التدميرية.

03 من المتوقع أن يشهد العالم مزيدًا من التدهور في قضايا الأمن غير التقليدي خلال عام 2023م.

أزمة جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»

رصد تقريـــر العام المـــاضي 2021م أفول وانحسار جماعات العنف وبروز انشقاقات حركات «الإسلام الســـياسي»، ورجّح أن يستمرّ ذلك الانحسار في عام 2022م، وهو ما شـــهدناه بالفعل، إذ شهدت جماعات «الإسلام السياسي» وأحزابها من ناحيةٍ، والجماعات الجهاديـــة العنيفة من ناحيةٍ أخرى، أفولًا وانحسارًا في مناطق، ومحاولات للتموضع والفاعلية في مناطق أخرى.

انطلاقًا من هذه التطوّرات التي شهدتها الساحة الإسلامية سواء جماعات العنف أو الحركات ذات الطابع السياسي خلال عام 2022م، سيحاول هذا القسم من التقرير أن يلقي الضوء على بعض هذه التطوّرات ومآلاتها، من خلال عدة محاور، أولًا: الجماعات الجهادية والإخفاقات المتتالية، متناولًا تنظيم «القاعدة» بعد مقتل الظواهري، وأزمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وثانيًا: «جماعة الإخوان المسلمين».. صراع الأجنحة وانحسار المرجعية الفقهية للجماعة بعد وفاة الشيخ يوسف القرضاوي، ومتطرقًا إلى التلاسن بين أجنحة الجماعة في مصر والمغرب والجزائر بسبب فتوى أحمد الريسوني، التي دعا فيها إلى الجهاد في تندوف، وضمّ موريتانيا إلى الدولة المغربية. وثالثًا: تحوّلات «الإسلام السياسي الشيعي»، مستعرضًا الخلافات التي طالت فصائل «الإسلام السياسي الشيعي» في العراق، وموقف المرجعية العليا من مستقبل الصراع على قيادة الشيعة. وأخيرًا، وبناءً على ذلك سيحاول التقرير استقراء مستقبل جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»، وفق المعطيات الراهنة، ورصد المؤشرات المستقبلية.

أولًا: الجماعات الجهادية والإخفاقات المتتالية

1. تنظيم «القاعدة» بعد مقتل الظواهري

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس 2022م استهداف منزل زعيم تنظيم «القاعدة» المصري أيمن الظواهري، وقتله، دون تفصيل عن إستراتيجية استهدافه، وطريقة ذلك، بل حتى جثمانه لم يُعثَر عليه. وقد كان لهذه العملية تأثير كبير في التنظيم، وذلك على النحو الآتي:

أ. أزمة فراغ القيادة بعد مقتل الظواهري: دأبت الولايات المتحدة في إطار إستراتيجيتها للحد من نفوذ تنظيم «القاعدة» على استهداف قياداته بالمسيرات في سوريا واليمن وأفغانستان وإفريقيا، ومن ثم يبقى التنظيم محدودًا عمليًا وجغرافيًا، ومحاولة حصره محليًا، وقطع التواصل بين القيادات المختلفة عبر أنحاء العالم، ولا شك أن استهداف قادة التنظيمات العنيفة يؤثر كثيرًا في عمل تلك التنظيمات، كونها تنظيمات مركزية، وهرمية، تَدين بالسمع والطاعة للقيادات، فإن استهداف القادة يؤثر مباشرة في عمل التنظيم. أما إن كانت تنظيمات شبكية غير مركزية فإن استهداف القادة هو استهداف للروح المعنوية، والكاريزماتية، والتنظير، وذلك ينعكس لا شك على عمل التنظيم أيضًا.

وقد كان استهداف الظواهري ضربة مؤلمة للتنظيم، لأن الظواهري اعتمد في قيادة التنظيم طريقة غيرهرمية بغية تخفيف المركزية لمحاولة تجنب الاستهداف والاختراق والضربات المتتالية، ولذلك أنشأت ما يسمى بـ«الذئاب المنفردة»، وبالتالي أدت العملية إلى عدم وجود سيطرة مباشرة على فروع التنظيم المختلفة في العالم، وهذا يعني أن غيابه وإن أثر في التنظيم من ناحية فقدان الكاريزماتية والقيادة التاريخية المؤسِّسة، فإنه قبل وفاته عمل على استمرار التنظيم بوصفه أيديولوجيا لا تتأثر كثيرًا باستهداف القيادة. ولكن هذا يفتح الباب أمام ضعف من نوع آخر للتنظيم، وهو تشتت مقولاته، وتبنّي القيادات الفرعية والمحلية تصورات مغايرة لأُسُس وتصورات القيادة المركزية، كالذي حدث من انشقاق «داعش» من قبل، أو خلافات الزرقاوي مع الظواهري. هذا لا يمنع وجود أزمة حقيقية يمرّ بها التنظيم جرّاء غياب القادة الذين جمعوا بين التنظير والتنظيم، وغياب قادة الجيل الأول أيضًا، وهذان العاملان سيؤثران سلبًا في عمل التنظيم وفاعليته.

على مستوى خلافة الظواهري، ثمة عدة أسماء مرشحة لخلافته، مثل: سيف العدل (محمد صلاح زيدان)، وأبو عبد الرحمن المغربي، صهر الظواهري، وأبو إخلاص المصري، ومحمد أمين الحق، وأبو تراب الأردني، وأبو الوليد المصري. ولم يعلن التنظيم حتى الآن عن خليفة الظواهري، وقد يأخذ ذلك وقتًا حتى يتسنى لقادة التنظيم في الدول المختلفة التشاور والمبايعة، أو قد يؤْثِر التنظيم عدم الإعلان عن قائده الجديد خوفًا من الاستهداف الأمريكي، بيد أنه إذا لجأ إلى هذا الخيار فسيمثل ضعفًا وتفككًا من نوع آخر، وسيسهم في إضعاف قدرة التنظيم على التجنيد والإقناع للشباب والأجيال الجديدة، وقد يسهم كذلك في زيادة وتيرة الانفكاك والتشظي داخل التنظيم وفروعه.

ب. إشكالية علاقة «القاعدة» بـ«طالبان»: في الخامس عشر من أغسطس عام 2021م استولت جماعة «طالبان» على العاصمة الأفغانية كابول، وسقطت حكومة أشرف غني، وأعلنت الحركة عن نهج جديد في إدارة شؤون الدولة يختلف عن نهجها السابق في تسعينيات القرن العشرين، بخصوص المرأة والدستور، وحقوق الأقليات، وعلاقتها بتنظيم «القاعدة» والجهاديين. وفي هذا الصدد أكد المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان»، محمد نعيم، أنه لا وجود لتنظيم «القاعدة» في أفغانستان، ونفى وجود أي علاقة بين الجانبين، وأكد أن «الحركة لن تسمح لأي فرد أو جماعة بدخول أراضيها لممارسة أنشطة عسكرية»[1].

لكن مقتل الظواهري في الحي الدبلوماسي بكابول، وتستُّر «طالبان» عليه، جعلا وزير الخارجية

(1) سي إن إن، متحدث باسم «طالبان»: تنظيم «القاعدة» غير موجود في أفغانستان ولا عَلاقة بيننا، (22 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 09 سبتمبر 2022م، https://cnn.it/3T6d45Z

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

الأمريكي أنتوني بلينكن يتشكك في علاقة «طالبان» بـ«القاعدة»، وحقيقة تراجعها عن دعمها للتنظيم، وصرح قائلًا: «إن طالبان انتهكت بشكلٍ صارخ اتفاق الدوحة باستضافة الظواهري وإيوائه»[1]. لكن سهيل شاهين، ممثل «طالبان» المعيَّن لدى الأمم المتحدة، نفى معرفة قادة «طالبان» بوجود الظواهري في كابول[2].

هناك سيناريو آخر يفترض تسهيل حركة «طالبان» استقرار الظواهري في كابول وتمرير تلك المعلومة إلى الجانب الأمريكي، ليسهل اغتياله وبالتالي طيّ صفحة التنظيم في كابول، وإرسال رسالة إلى «القاعدة» أن أفغانستان ليست آمنة كمركز لإدارة التنظيم عالميًّا. وبغضّ النظر عن صحة السيناريو من عدمه فإن المؤكد أو المرجح أن «طالبان» لا تريد بقاء تنظيم «القاعدة» بالشكل الذي كان عليه من قبل في أفغانستان، في الوقت الذي تريد فيه الحركة رفع العقوبات الدولية عنها، وتطمين فاعلين إقليميين ودوليين، وكذلك رفع الحرج عنها.

ج. مستقبل «القاعدة» والوجود في أفغانستان: يعتمد مستقبل «القاعدة» في كابول على عدة عوامل، أهمها مدى حرص «طالبان» على حماية تنظيم «القاعدة»، وتوفير ملاذات آمنة له في الأراضي الأفغانية، مع ما قد يقال عن احتمالية تورط عناصر من «طالبان» في تسهيل استهداف الظواهري من قِبل الأمريكان. فلو صح هذا الاحتمال فإن «طالبان» تريد أن تنهي حقبة «القاعدة» في أفغانستان باغتيال أهمّ قائد في الحركة وأحد مؤسسيها، إضافة إلى أن اغتيال معظم قادة الحركة من الجيل المؤسِّس، وتشظّيها إلى أيديولوجيات قابلة للتكيف المحلي، والتراجع عن المقولات المركزية للتنظيم الأم، بل وتجاوزه في كثير من الأحايين، وكذلك حرص «طالبان» في ما يبدو على نسج علاقات جديدة مع المجتمع الدولي، وعدم إثارة مخاوف القوى الإقليمية والدولية كروسيا والصين والهند وأمريكا، التي ترفض جميعها وجود تنظيم «القاعدة» في أفغانستان.. كل هذه الأسباب ترجّح أفول تنظيم «القاعدة» في أفغانستان، ولا يلزم من ذلك أن تفكك «طالبان» حلفها مع التنظيم، بقدر ما يعني براجماتيةً أكثر ومرونةً أكبر من «طالبان» تجاه التعقيدات الدولية.

2. أزمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

شهد عام 2022م إخفاقات لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عدة مناطق بالعالم، جرّاء قتل واعتقال قياداته، والاستهداف المستمرّ لبنيته التحتية واللوجستية، وجهود الدول المعنية في كبح محاولات التنظيم للتمدد فكريًّا وتنظيميًّا، لكن التنظيم حاول إعادة التموضع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال خريطة انتشار التنظيم وتحركاته على النحو الآتي:

أ. المواجهة مع «طالبان» في أفغانستان: في أول يوليو 2022م أعلنت «طالبان» أن تنظيم «داعش في خراسان» يثير الفتنة على حكم «طالبان» في أفغانستان وأنه «طائفة مزيفة». جاء ذلك بعد مؤتمر استمرّ ثلاثة أيام للزعماء الدينيين والشيوخ في العاصمة الأفغانية، وجاء في بيان المؤتمر: «نخاطب الأمة بأن ظاهرة الفتنة المسماة [داعش خراسان] باطلة بعصر اليوم وطائفة كاذبة تنشر الفساد في بلدنا الإسلامي». واعتبرت «طالبان» أن أفغانستان لها نظام حكم إسلامي، وأن أي معارضة مسلحة لهذا النظام تُعَدّ تمردًا وفسادًا، وتتعارض مع أي نوع من المعارضة أيضًا لهذا النظام الإسلامي الحاكم مع الشريعة الإسلامية والمصالح الوطنية[3]، وبالتالي فإن «طالبان» أوجدت لنفسها غطاء شرعيًّا لاستهداف وتعقب التنظيم وعناصره والمتعاونين معه، وكانت الحركة في حاجة ماسة لبيان علمائي يشرعن ذلك، لأن كثيرًا من قادة تنظيم «داعش في خراسان» هم عناصر سابقون في «طالبان»، مع تشكيك التنظيم في شرعية الحركة واتهامها بموالاة المشركين.

ولم يَكُفَّ التنظيم عن العمليات الإرهابية في الداخل الأفغاني، التي طالت قيادات «طالبانية»، فقد أعلن التنظيم في أغسطس 2022م، مسؤوليته عن اغتيال الشيخ رحيم الله حقاني، رجل الدين البارز المؤيد لحركة «طالبان»، بهجوم في العاصمة كابول. وكان حقاني من ضمن القياديين البارزين المؤيدين لحركة «طالبان» الذين أيدوا حق الفتيات في التعلم، واشتهر بفتاوى مناهضة لتنظيم «داعش»[4].

ب. المأزق في سوريا والعراق: لا يزال التنظيم يعاني خسائر متتالية في سوريا والعراق، ففي يوليو 2022م أعلنت القيادة المركزية الأمريكية في بيان لها شن ضربة جوية في شمال غرب سوريا، نتج عنها مقتل القيادي الداعشي ماهر العقال، أحد القادة الخمسة الكبار في «داعش»، ولفت البيان إلى أن العقال كان «يسعى بقوة إلى تطوير شبكات (داعش) خارج

(1) الجزيرة نت، رويترز: المتحدث باسم «طالبان» سهيل شاهين: الحركة لم تكُن على علم بمزاعم وجود الظواهري في أفغانستان، (04 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3MnuAR8
(2) المرجع نفسه.
(3) سي إن إن، «طالبان» تعلن تنظيم «داعش» خراسان «فاسدًا» و«مثيرًا للفتنة»، (03 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2022م، https://cnn.it/3CQYjic
(4) الشرق الأوسط، «داعش» يتبنى اغتيال رجل دين بارز مؤيد لـ«طالبان»، (12 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3rSqWoO

سوريا والعراق»[1]. ومن قبله، وتحديدًا في فبراير 2022م، أعلنت الولايات المتحدة مقتل أبو إبراهيم القرشي، قائد تنظيم الدولة بعد أبو بكر البغدادي، وفي بيان للتنظيم في مارس أكد مقتل القرشي في استهداف أمريكي له شمال غرب سوريا أيضًا[2]. ثمّ في آخر نوفمبر 2022م أعلنت القيادة المركزية الأمريكية مقتل أبو الحسن القرشي زعيم التنظيم، في درعا السورية على يد قوات الجيش السوري الحر، وأعلن التنظيم تعيين أبي الحسين الحسيني القرشي، زعيمًا له خلفًا لأبي الحسن.

لكن ثمة دلالات وراء تلك العمليات الأمريكية ضد التنظيم، أهمها أن الوقت بين استهداف أبو إبراهيم القرشي والعقال خمسة أشهر فقط، وبين العقال وأبي الحسن القرشي خمسة أشهر أيضًا، ما يعني أن التنظيم مخترق على مستوى القيادات، لا سيما أن التنظيم لم يعلن عن اسم العقال بعد وفاة القرشي، ولم يفصح عن أي معلومات تخصه، لكنّه سارع بإعلان اسم خليفة أبي الحسن القرشي. وما يشير أيضًا إلى حالة الضعف الشديد التي يمرّ بها التنظيم في سوريا والعراق هو عدم قدرة قادته على إصدار فيديو مرئي واحد[3]، وذلك بخلاف التنظيم في أوج نشاطه قبل عام 2019م.

ج. تراجع الزخم على الساحة الإفريقية: انخفضت عمليات تنظيم الدولة «داعش» في إفريقيا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، ويرجع ذلك الانخفاض الملحوظ إلى عدة أسباب، من بينها:

(1) المكاسب الأمنية التي حققتها جهود المكافحة الميدانية في تقويض النشاط العملياتي للتنظيمات الإرهابية في إفريقيا والتحالفات العسكرية للدول المتجاورة حدوديًا والتنسيق في ما بينها[4].

(2) تقديم تحالف دول غرب إفريقيا الاقتصادي (إيكواس) دعمًا لدولة موزمبيق بإرسال قوات مكافحة الإرهاب أدى إلى إحكام السيطرة على الأوضاع بها.

(3) إرسال الاتحاد الإفريقي بعثة حفظ سلام مؤقتة (ATMIS) إلى الصومال لمكافحة حركة «الشباب» وتدريب القوات الصومالية وتهيئتها لتحل محل تلك القوات على فترات بنهاية 2024م.

(4) تراجع نشاط «بوكو حرام» في غرب إفريقيا، خصوصًا بعد مقتل زعيمها أبو بكر شيكاو، والمواجهات الشرسة التي وقعت بين عناصر الحركة وعناصر «داعش»، الأمر الذي أسفر عن استسلام عدد كبير من عناصر «بوكو حرام» للحكومة النيجيرية[5].

(5) داعش في اليمن: أمّا في اليمن فرغم أنّ النشاط الإعلامي لتنظيم الدولة ليس فاعلًا منذ سنتين تقريبًا، فإنه في مارس من 2022م، نشر الإعلام الرسمي للتنظيم صورًا لما وصفها بـ «بيعة جنود الخلافة في اليمن» لزعيم داعش الجديد أبو الحسن الهاشمي القرشي، ثمّ تبنى التنظيم عملية انتحارية ضد الحوثيين في يوليو 2022م، في منطقة عفار بمحافظة البيضاء، وبعدها بأيام قليلة تم القبض على قيادات داعشية بارزة، وليس للتنظيم معسكرات وتمركزات في اليمن بل يعتمد على العمليات المنفردة، خشية الاستهداف. لكن في نفس الوقت، فإنّ ثمة تقارير عديدة تشير إلى وجود تنسيق محكم بين داعش والحوثيين في اليمن، وتخادم بين الطرفين، خاصةً في ما يتعلق بتنفيذ عمليات في المحافظات الجنوبية.

ثانيًا: «جماعة الإخوان المسلمين».. صراع الأجنحة وانحسار المرجعية

لا تزال «جماعة الإخوان المسلمين» تتعرض لأزمات مستمرة جرّاء الانقسامات المتلاحقة التي تطالها في مصر، والإخفاقات التي تتعرض لها في بعض مواقعها المركزية، ويمكن رصد تداعيات ذلك من خلال تناول ما يأتي:

1. إخوان مصر.. الخلاف على قيادة الجماعة:

لا تزال مشكلة الانقسام والتشظي هي السائدة داخل «جماعة الإخوان المسلمين»، فلـ«جماعة الإخوان المسلمين» ثلاثة أجنحة رئيسية، جناح إبراهيم منير (لندن)، وجناح محمود حسين (إسطنبول)، وجناح المكتب العام المنسوب إلى محمد كمال (القاهرة وتركيا). وشهد هذا العام تصاعدًا للخلافات الإدارية مرة أخرى، بين إبراهيم منير القائم بأعمال المرشد العام للجماعة، ومحمود حسين أمين عام الجماعة سابقًا، الذي أعلن عن لجنة تقوم بأعمال المرشد وعزل إبراهيم منير من منصبه، وذلك بعد أن قرر إبراهيم منير إحالة محمود حسين وآخرين إلى التحقيق، وتشكيل لجنة لإدارة الجماعة، وإجراء انتخابات داخلية للعمل على إنهاء الانقسام[6]. لكن جبهة محمود حسين ردّت بقرار فصل إبراهيم منير

(1) الصفحة الرسمية للقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOMArabic)، (U.S. Central Command)، مشاركة على «تويتر»، (12 يوليو 2022م)، الوقت 10: 05 مساءً، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3STgE3N

(2) الشرق، تنظيم «داعش» يؤكد وفاة أبو إبراهيم القرشي ويعينّ قائدًا جديدًا، (11 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 13 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3Cu7CD6

(3) دويتشه فيله، تنظيم «داعش».. ماذا سيحدث بعد مقتل زعيمه أبو إبراهيم القرشي؟، (10 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3TgBlGp

(4) مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، إنفوجراف نصف سنوي بعدد العمليات الإرهابية في القارة الإفريقية 2022م، (11 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3rSuHKW

(5) المرجع نفسه.

(6) الجزيرة نت، ليسوا منا ولسنا منهم.. إخوان مصر تتبرأ ممن وصفتهم بـ«المنشقين»، (30 يناير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 16 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3D3EK6s

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

وبعض المحسوبين على جبهته من الجماعة فصلًا نهائيًّا، وأصدرت بيانًا رسميًّا جاء فيه: «مجلس الشورى بحث الممارسات الفردية والإجراءات غير المؤسسية التي يقوم بها بعض الإخوة في محاولة لفرض واقع جديد وإنشاء كيانات موازية للكيانات الشرعية بالجماعة»[1]. وقال محمود حسين: «إنّ مجلس الشورى العام، وهو أعلى هيئة في الجماعة، اجتمع وقرر عزل منير وبطلان قراراته بتهميش وتجميد وفصل قيادات من الجماعة»[2].

وهنا سؤال مهمّ حول ماهية الخلاف داخل «جماعة الإخوان المسلمين»، هل هو خلاف لائحيّ وفكريّ أم شخصيّ؟

فمحمود حسين يزعم أن الخلاف لائحيّ، لا شخصيّ[3]، وكذلك يردد إبراهيم منير وجبهته أن الخلاف لائحيّ، وأن حسين ومجموعته منشقون عن الجماعة ولوائحها وقرارات مجلس الشورى العام. إذًا كل فريق يتشبث باللوائح وقرارات الشورى العامة، لكن الخلافات في الحقيقة مصلحية شخصية، يسعى كل طرف فيها للإمساك بزمام الجماعة ومفاصلها ومواردها المالية والبشرية. فنحن أمام تحالف للتنظيميين (مجموعة حسين) مع رأس المال (مصطفى طلبة)[4]. لكن الجدير بالذكر أننا لسنا إزاء خلافات بين صقور وحمائم، أو بين «إصلاحيين» و«محافظين»، لأن جبهة إبراهيم منير هي الأخرى محسوبة على «المحافظين»، وكان بينهما تحالف قبل الخلافات الحالية.

وقد مات إبراهيم منير، فجأة، في أول نوفمبر من هذا العام 2022م، وقال صهيب عبد المقصود المتحدث الإعلامي باسم جناح منير إنّ الجماعة كلفت الدكتور محيي الدين الزايط نائب رئيس الهيئة العليا، ليخلف بشكل مؤقت موقع الأستاذ إبراهيم منير نائب المرشد العام والقائم بالأعمال. وثمة سيناريوهات إزاء غياب منير، فقد تؤول الأمور إلى حسم جناح محمود حسين المعركة لصالحه، وأن ينفرد بزمام الجماعة. وقد يتعزز الانقسام والتشظي إذا أمكن لجناح منير أن يعيّن خليفة له، فيستمر كل طرف في التحدث باسم الجماعة، وقد يتعرض تيار منير نفسه للانقسام والتشظي بعد وفاته إذا لم يستطِع الاتفاق على خليفة له. ومما يزيد المشهد تعقيدًا في مسألة اختيار خليفة لإبراهيم منير، أنّ الجماعة قامت على السمع والطاعة المطلقة، وبالتالي انتبذت المؤسسية واللائحية، فبدهي أن تتفاقم الأزمات إثر غياب الأشخاص المحتكرين للملفات «الجماعة». وقد استغلّ جناح محمود حسين (تركيا)، وفاة إبراهيم منير (جناح لندن) وأعلن مصطفى طلبة، الممثل الرسمي للجنة القائمة بعمل المرشد العام لجماعة الإخوان، أعلنَ تعيين محمود حسين كقائم بأعمال المرشد، إنفاذًا للمادة الخامسة من اللائحة العامة، التي تنصّ على: «في حال حدوث موانع قهرية تحوُل دون مباشرة المرشد العام لمهامه، يحلّ محله نائبه الأول، ثُم الأقدم فالأقدم من النواب، ثُم الأكبر فالأكبر من أعضاء مكتب الإرشاد»، وعليه يكون الأستاذ محمود حسين، عضو مكتب الإرشاد، قائمًا بعمل المرشد العام للجماعة[5].

وفي كلّ الأحوال، فإنّ تلك الخلافات كلها، متعلّقة بـ«الجماعة» خارج مصر، ويبقى الوضع داخل مصر غير واضح المعالم، من حيث تبعية المناطق والمحافظات لأجنحة «جماعة الإخوان المسلمين» المتصارعة، فكل جناح يزعم أن أكثر المناطق والمحافظات في مصر تابعة له، دون بيان رسمي من الداخل المصري المنهك والمفتت، والمتشظي هو الآخر.

2. وفاة الشيخ القرضاوي وغياب مرجعية الإسلاميين:

تُوفّي الشيخ يوسف القرضاوي في سبتمبر 2022م، وهو وإن أعلن أنه خرج من عباءة التنظيم الإخواني منذ فترة إلا أن «جماعة الإخوان المسلمين» يعتبرونه «منظِّرًا» و«مفتيًا» للجماعة، وتُعَدّ كتبه من مراجعهم الأولية، وهم أول الناس قراءة لها، بتعبير القرضاوي نفسه[6]. وهو هنا يقصد عموم المنتمين إلى الإخوان، لا إدارة «الإخوان» المسؤولة عن وضع المناهج التربوية لصفوفها، فإنّ المناهج التي تُدرَّس داخل «الجماعة» لم تعطِ كتبه الأولوية. ويرى القرضاوي أن السبب في ذلك هو انتشار الأفكار السلفية والقطبية داخل «جماعة الإخوان»، لا سيما المسؤولون عن وضع المناهج[7]. وتاريخيًّا حدثت خلافات بينه وبين الجماعة مثل أزمته مع إيران عام 2008م، والخلاف بين الجانبين في دعم مرشح رئاسة الجمهورية المصرية 2012م، فالجماعة رشحت محمد مرسي في حين دعم القرضاوي ترشيح عبد المنعم أبو الفتوح، المنشقّ عن

(1) العربية نت، أزمة «الإخوان» تصل إلى ذروتها.. جبهة إسطنبول تفصل منير وآخرين، (12 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 16 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3VHM2UG

(2) العربية نت، انشقاقات «الإخوان».. جبهة إسطنبول تمدّد للقائم بعمل المرشد وتتحدى منير، (11 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3Mzn3P0

(3) المرجع نفسه.

(4) عصام تليمة، بيان جديد من مجموعة الستة.. هل يسلم محمود حسين ومجموعته إخوان مصر والخليج للأمن؟، فيديو 12)، YouTube، 21: 02، 12 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3Tq1C5c

(5) كلمة مهمة من مصطفى طُلبة، الممثل الرسمي للجنة القائمة بعمل المرشد العام، فيديو 16)، YouTube، 06: 39، نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3USK3fm

(6) يوسف القرضاوي، ابن القرية والكتاب، (القاهرة: دار الشروق، 2011م)، 4/ 678.

(7) المرجع نفسه، 4/ 42.

«جماعة الإخوان المسلمين». لكن في العموم يمكن اعتبار القرضاوي مرجعية لتيارات الفكر السياسي الإسلامي طيلة حياته. وغيابه سيُحدِث فراغًا داخل التيارات الإسلامية و«جماعة الإخوان المسلمين»، لكن هذا الفراغ ليس فراغًا على مستوى التنظير، بل فراغ على مستوى الكاريزما والتوظيف، كشأن «الإخوان» في توظيف الرموز الدينية والطبية والهندسية في رسائلها للرأي العام، حتى لو لم يكن لتلك الرموز كلمة مسموعة لدى التنظيميين من «الجماعة».

3. فتوى الريسوني.. من الأممية إلى القطرية:

نشبت أزمة في صفوف الإسلاميين في العالم العربي بسبب دعوة الشيخ المغربي أحمد الريسوني (رئيس اتحاد علماء المسلمين حينئذ) إلى الجهاد ضد الجزائر، ودعوته إلى ضم موريتانيا إلى المغرب، باعتبارها «دولة الخلافة» الشرعية، وبالتالي فإن كل حدود سايكس بيكو مهدرة وغير شرعية.

وجاء نص كلامه في حوار متلفز عندما سُئل عن «قضية الصحراء المغربية» فقال: «سبق أن ذكرت أنه حتى وجود موريتانيا غلط، فضلًا عن الصحراء المغربية، فالمغرب يجب أن يعود كما كان قبل الغزو الأوروبي، كانت موريتانيا جزءًا من المغرب، يعني الآن نحن نثبت مغربية الصحراء ببيعة أهلها للعرش الملكي المغربي، ولكن علماء موريتانيا وأعيان موريتانيا، أو ما يسمى الآن موريتانيا بلاد شنقيط، أيضًا بيعتهم ثابتة. إذًا هذه صناعة استعمارية، قضية الصحراء وقضية موريتانيا». ثم أعلن استعداده للنفير إلى تندوف الجزائرية بقوله: «المغرب مستعدّ إذا دعا جلالة الملك إلى مسيرة، بالملايين، بالملايين، إذا دعا للجهاد بأي شكل، إذا دعا للجهاد بالمال، نحن مستعدّون. علماء المغرب، دعاة المغرب، مستعدّون أن يذهبوا ويقيموا بالأسابيع والشهور في الصحراء وفي تندوف»[1].

وجاءت ردود الفعل سريعة ضد تصريحات الريسوني التي أحدثت خلافات داخل بنية التيارات الإسلامية، فحركة مجتمع السلم الجزائرية أصدرت بيانًا اتهمت فيه الريسوني بالدعوة إلى الفتنة والاقتتال بين المسلمين[2].

وفي إشارة إلى شرعية القطرية الجزائرية، أكد البيان أن المغرب اعترفت بالحدود بين البلدين، المغرب وموريتانيا، وأن حدود الجزائر البرية مع المملكة المغربية جرى ترسيمها بشكل نهائي بموجب اتفاقية ثنائية وقّع عليها الجانبان.

وفي موريتانيا، أصدرت هيئة العلماء الموريتانيين بيانًا وصفت فيه كلام الريسوني بـ«الحديث غير الودّي، والمريب المستفز»، وردّت على زعمه أن موريتانيا كانت خاضعة للمغرب بقولها: «لم تخضع هذه البلاد منذ القرن الخامس الهجري لحكم دولة إسلامية غير دولة المرابطين التي نشأت في موريتانيا، وخضعت لها بعض دول الجوار»[3].

تلك التصريحات حملت حزب الريسوني نفسه على التبرؤ من تصريحاته، فاستنكر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي، عبد الإله بنكيران، تصريحات الريسوني، قائلًا إنها لا تعبّر عن مواقف الحزب[4]. واضطر الريسوني إلى تقديم استقالته من «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين».

إذًا نحن أمام وضع مهمّ لخلافات الإسلاميين، وتحوُّل في مفاهيم الدولة والعمل السياسي لديهم، فإنّ كل تيار إسلامي ينافح عن القطرية، متخليًا عن مفاهيم الجماعة والأمة والعالمية، وتلك مفارقة بين الواقع والتنظير، بل بين الواقع والأسس التي تأسست عليها تلك الجماعات وتبنّتها من أول يوم.

ثالثًا: تحولات «الإسلام السياسي الشيعي»

لا تختلف تيارات «الإسلام السياسي الشيعي» كثيرًا عن نظيرتها السنّية، فقد أخفقت في بلوَرة مشروع ينهض بالدولة العراقية، وباتت الصراعات جزءًا أصيلًا في تركيبتها وعملها. أما «الإسلام السياسي» في إيران، الذي يمسك بزمام السلطة، فقد فشل هو الآخر في احتواء الشباب والنساء وعموم أجيال ما بعد الثورة، وصار يواجه مأزقًا في شرعيته ومستقبل وجوده. ويمكن ملاحظة هذه التطورات من خلال ما يأتي:

1. تجاوز المرجعية.. أزمة تيارات «الإسلام السياسي الشيعي» بالعراق:

تفتقر تيارات «الإسلام السياسي الشيعي» إلى المرجعية الدينية التي تضبط عملها وتكبح جماحها، شأنها شأن الحركيين السنّة، فالحركيات الشيعية غير وقافة عند المرجعية العليا في النجف، إلا بما يعزز شرعيتها في الشارع الشيعي، وبما يحفظ ماء وجهها، وبما يُظهِر مقدار الاحترام فقط، دون التقيد بخطط أو نصائح المرجعية، مثل حصر السلاح في يد الدولة، أو استقلال القرار العراقي الداخلي، أو نبذ ولاية الفقيه، أو أن المجرب لا يجرب، كل ذلك تجاوزته الحركيات الشيعية المتخاصمة، في حين أنها تذكّر بالمرجعية وتتحصن بها عند الحاجة والضرورة فحسب. وهذا

(1) أحمد الريسوني رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ضيفًا للإعلامي كمال عصامي ببرنامج وجوه مشرقة، فيديو 29) ،YouTube، 01: 57: 12 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3CO4Ysi

(2) حركة مجتمع السلم، بيان بخصوص تصريحات الريسوني، (15 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3VBMwLR

(3) وكالة الوئام الوطني للأنباء، «هيئة العلماء الموريتانيين»: الدكتور الريسوني لا يُتجاوز له ما يُترك لغيره... (بيان)، (16 أغسطس 2022م) تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3ESxzze

(4) بوابة إفريقيا الإخبارية، زعيم العدالة والتنمية المغربي: تصريحات الريسوني تخصه وحده، (16 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3Vy7lI6

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

يحيلنا إلى تساؤل مهمّ بخصوص مستقبل الحوزة بعد مرجعية السيد السيستاني، فإنّ تلك التيارات التي ينتمي بعضها إلى أفكار عابرة للحدود، وتَدين بالولاء للمرشد الإيراني، ستعمل على استتباع النجف للخارج، لأن من مصلحتها إضعاف النجف حتى لا تشكل مركز ضغط ضدها، أو عائقًا دون الولاء لإيران. أما التيارات الأخرى كـ«حزب الدعوة» التي لا تنتمي فكريًّا إلى ولاية الفقيه، فإنها ترى النجف تقليدية صرفة ينبغي بقاؤها على هامش الحياة السياسية. وآخرون كالصدريين يزاحمون النجف منذ مرجعية آية الله محمد الصدر، وبالتالي فإن النجف أمام بحر متلاطم من التيارات المتباينة والمتخاصمة، وهي جميعها وإن اختلفت مع النجف إلا أن مرجعية النجف تبقى هي القادرة على إدارة الخلاف بينهم، أو كبح جماحهم على أقل تقدير.

2. المرجعية العليا ومستقبل الصراع على قيادة الشيعة:

تقف المرجعية العليا صامتة، ظاهريًّا على الأقل، إزاء الصراع بين الإسلاميين الشيعة، فالمتصارعون في العراق إسلاميون ينتمون إلى مدارس مختلفة وجذور متباينة، فالصدر والصدريون ينتمون إلى محمد الصدر وفلسفته في فقه الدين والدنيا، وكانوا يرجعون في بعض الأمور المستحدثة إلى آية الله الحائري. والآخرون ينتمون إلى «حزب الدعوة» العراقي، وبعضهم إلى «الولي الفقيه» الإيراني، وكلاهما ضد الصدر والصدريين. وهنا تجد المرجعية العليا نفسها في مأزق، فهي قلقة من الصدر بسبب الخلاف التاريخي بين التيار والمرجعية، وقلقة من طموحه في الجمع بين القيادة الدينية والسياسية. وقلقة من خصومه الذين يستمدّون قوّتهم ونفوذهم من طهران، ويريدون إخضاع القرار العراقي للقرار الإيراني، وهيمنة المرشد على النجف، وهو ما تأباه النجف، وتقاومه حتى الآن. وفي هذا السياق يُفهم موقف النجف الصامت إزاء تلك التحديات والتفاعلات داخل الجماعة الشيعية، لا سيما مع تجاوز المرجع السيستاني التسعين من عمره، ومحاولة النافذين ترتيب بيت المرجعية وتشكيل المشهد من بعده.

خاتمة: مستقبل جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»

يبدو «الإسلام السياسي» في مأزق كبير، ليس على المستوى السياسي فقط، ولا على مستوى الخسائر التي مُني بها في السنين الأخيرة منذ يناير 2011م حتى اليوم، بل تبدو أزمته الكبرى في استبداد داخليّ انتشر في مفاصل تياراته، وعدم قدرتها على صناعة مراجعات فكرية وفلسفية تمكّنها من مصالحة الشعوب والأنظمة، والاستمرار بوصفها فاعلًا مدنيًّا في المشهد الديني والسياسي، بعيدًا عن فقه المواجهة والتمايز، وتجهيل المجتمعات وتكفيرها والخروج على أنظمتها. ولذا فمن المتوقع أن تستمرّ أزمة تشظي وانقسام أحزاب وحركات «الإسلام السياسي» لغياب البعد المؤسسي عنها، واستفحال ثقافة السمع والطاعة ومن ثم الاستبداد، وتقديم الثقات على الكفاءات.

بخصوص مستقبل «القاعدة» وعلاقتها بـ«طالبان»، فمن المرجح أفول هذه العلاقة، لا سيما بعد مقتل الظواهري، سواء كان باختراق أمني لـ«طالبان» أو «القاعدة»، أو عن طريق تمرير «طالبان» مقتله لطيّ صفحة التنظيم، وفي كل الأحوال فإن «طالبان» تسعى إلى الحصول على شرعية دولية وإقليمية، وهو ما يتطلب منها تنازلات بخصوص العلاقة مع «القاعدة» وعدم توفير ملاذ آمن لعناصر التنظيم. أما تنظيم «داعش في خراسان» فمن المرجح أن تستمر عملياته ضد «طالبان» والأفغان، دون كسب مواقع على الأرض، ومن المتوقع أن تستمرّ حرب الاستنزاف بين «طالبان» و«داعش» خلال العام المقبل. أما في سوريا والعراق وإفريقيا فمن المتوقع أن يستمرّ خفوت التنظيم وعدم قدرته على كسب مواقع على الأرض لشنّ عملياته منها، وضعف قدرته على الحشد والتمويل والاستقطاب، ولا ينفي هذا قدرة التنظيم على شن بعض العمليات الإرهابية على المدنيين أو المؤسسات الحيوية.

وأخيرًا، فلا شكّ أنّ هناك اقتناع كامل من الدول الإسلامية بخطورة الحركات الجهادية والإرهاب بوجهٍ عام، ويتزايد يومًا بعد يوم الموقف الجماعي للدول الإسلامية، ضد الإرهاب والتطرف العنيف. مؤخرًا وفي عام 2015م اتفقت 41 دولة إسلامية على إنشاء «التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب»، وأصبح لديه مجلس سياسي مكون من وزراء دفاع الدول الأعضاء يجتمع مرةً واحدة كل سنة، لمناقشة حالة الإرهاب والتطرف العنيف، وكذلك تمّ إنشاء أمانة عامة له، وأُختيرت الرياض كمقرٍّ رسمي. ومهمة هذا التحالف: التعاون في المجال الفكري، والإعلامي، ومحاربة تمويل الإرهاب، وفي المجال العسكري مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، والحدّ من ضرره في دول العالم الإسلامي ■

أزمة جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»

أولًا:

■ **الجماعات الجهادية والإخفاقات المتتالية**

01 تأثيرات مترتبة على تنظيم «القاعدة» بعد مقتل الظواهري:

- حدوث أزمة فراغ القيادة.
- بروز إشكالية عَلاقة «القاعدة» بـ«طالبان».
- ترجيح أفول «القاعدة» في أفغانستان.

02 أزمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش

- محاولات «داعش» المواجهة مع «طالبان» في أفغانستان.
- تعرُّض «داعش» لمأزق في سوريا والعراق.
- تراجُع زخم «داعش» على الساحة الإفريقية.
- وجود تنسيق محكم بين داعش والحوثيين في اليمن، وتخادم بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ عمليات في المحافظات الجنوبية.

ثانيًا:

■ **«جماعة الإخوان المسلمين».. صراع الأجنحة وانحسار المرجعية**

01 سيادة الانقسام والتشظي داخل «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر.

02 تأثير وفاة الشيخ القرضاوي في مرجعية الإسلاميين.

03 نشوب أزمة في صفوف الإسلاميين في العالم العربي بسبب دعوة الشيخ المغربي أحمد الريسوني إلى الجهاد ضد الجزائر وضمّ موريتانيا إلى المغرب.

ثالثًا:

■ **تحوّلات «الإسلام السياسي الشيعي»**

01 تجاوز المرجعية أدى إلى أزمة تيارات «الإسلام السياسي الشيعي» بالعراق.

02 المرجعية العليا في مأزق حول مستقبل الصراع على قيادة الشيعة.

خاتمة:

مستقبل جماعات العنف وحركات «الإسلام السياسي»

01 استمرار أزمة تشظي وانقسام أحزاب وحركات «الإسلام السياسي» لأسباب:

- غياب البُعد المؤسسي عنها.
- استفحال ثقافة السمع والطاعة ومِن ثَمّ الاستبداد.
- تقديم الثقات على الكفاءات.

02 أفول عَلاقة «القاعدة» مع «طالبان» بعد مقتل الظواهري.

03 استمرار عمليات «تنظيم داعش-ولاية خراسان» ضد «طالبان» والأفغان، دون كسب مواقع على الأرض.

04 استمرار حرب الاستنزاف بين «طالبان» و«داعش» خلال العام المقبل.

05 استمرار خفوت «داعش» في سوريا والعراق وإفريقيا وعدم قدرته على كسب مواقع على الأرض، حتى مع شنّه بعض العمليات الإرهابية على المدنيين أو المؤسسات الحيوية.

إصدار جديد

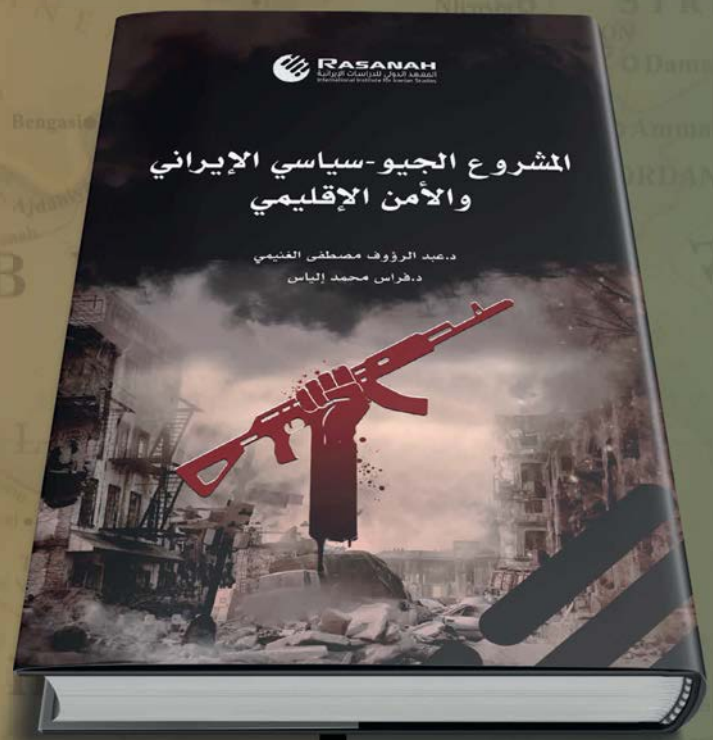

المشروع الجيو-سياسي الإيراني والأمن الإقليمي

يُلقي الكتاب -الذي جاء في 313 صفحة- الضوءَ على محاولات صُنَّاع القرار في إيران، لإعادة قراءة دولِ الجوار الجغرافي، ضمنَ سياقاتٍ جيو-سياسية ومذهبية واقتصادية، ومن ثمَّ، مخاطر الفكر التوسُّعي الإيراني على الأمن الإقليمي، بوصفِه من أخطرِ أنماط الفكر على مصائر الدول وتماسُك شعوبها على مرِّ العصور؛ لكونه فكرًا عدوانيًا مغذِّيًا للصراعات والحروب، للبشرية جمعاء.

كما يهتمُّ الكتاب بتفسير التحوُّلات الإستراتيجية في الشرق الأوسط منذ مطلع الألفية الجديدة، التي جعلت المجتمعات الشيعية في العالمَيْن العربي والإسلامي الأكثر نفوذًا في البلدان ذات الغالبية الشيعية، ووضعت «الإسلام الشيعي» في قلب الأحداث، كما فسَّر تلك التطوُّرات في سياق تأثيرولاية الفقيه في «الجيو-بوليتيك الشيعي»...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)
www.rasanah-iiis.org

التحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط..

الترتيبات الإقليمية في بيئة غير مستقرة

تُلقي التحــولات الدوليــة بتبعاتها على توجهات الفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة في قضايا المنطقة الشرق أوسطية، وكذلك ترتب تحولات وترتيبات شرق أوســطية ذات أبعاد إستراتيجية في سياسات وتوجهات وتحالفــات الفواعل الإقليميــة المؤثرة في مجريات الشــؤون الإقليمية بل والدولية بحكم تشابك العلاقات الدولية بشكل معقد للغاية، لكونها تتيح فرصًا وهامشَ مناورة أوســع تســعى الفواعل الإقليميــة في اســتثمارها لصالح تعظيم مكانتها الإقليمية والدوليــة في المعادلة الدولية الجديدة التي ستسفر عن تلك التحولات العالمية، وفي هذا السياق يمكن تناول القضايا الآتية:

- التوجهات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في بيئة إقليمية ودولية متغيرة.
- ديناميكيــة السياســة الخارجيــة التركيــة في أقاليم متعــددة.
- إسرائيــل بيــن معضــلات الداخــل وتحديــات الخــارج.

المحــور الثانــي

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

التوجهات الأمريكية نحو الشرق الأوسط في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة

خلص التقرير الإستراتيجي لعام 2021م إلى أن منطقة الشرق الأوسط رغم تراجع أهميتها في ظل أولويات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على الساحة الدولية، فإنها ستحتفظ بمكانتها بوصفها نطاقًا إستراتيجيًا حيويًا للمصالح الأمريكية، وذلك للدفاع عن المصالح الحيوية التقليدية، بما في ذلك عدم السماح بتغييرات في ميزان القوى على المستوى الإقليمي، وهو ما تأكد مع التطورات خلال عام 2022م، إذ جاءت المنطقة في مكانة أقل أهمية بالنسبة إلى مناطق أخرى على الساحة الدولية، كجنوب شرق آسيا وأوروبا، في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2022م. وتركزت الجهود الأمريكية في تهدئة التوترات وتحقيق التكامل الإقليمي. ولا شك أن زيارة الرئيس بايدن للشرق الأوسط لم تتجاوز هذه الإستراتيجية، إذ كانت هذه الزيارة مدفوعة برغبة أمريكية في عدم ترك فراغ يمكن أن تملأه الصين وروسيا، وتأمين تدفقات الطاقة، بجانب دعم إستراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة التحديات الإقليمية، بما في ذلك تهديدات إيران.

على ضوء ما سبق، سيحاول هذا القسم من التقرير مناقشة نتائج ومآلات التوجهات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال محورين، أولهما يتناول الخلفية والمخاوف الأمريكية من التحولات في منطقة الشرق الأوسط، والثاني يرصد أبرز التحركات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في 2022م، وأخيرًا خاتمة تُبرز أهمّ نتائج ومآلات ومستقبل النفوذ الأمريكي في المنطقة.

أولًا: القلق الأمريكي من التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط

بعد مضيّ عام من رئاسته، اتضح أن الرئيس بايدن لا يزال ملتزمًا مواقفه المبدئية، التي تمحورت حول اهتمام أقل بالشرق الأوسط، وذلك بناءً على قناعة عدد من دوائر صنع القرار الأمريكية بأن منطقة الشرق الأوسط باتت أقل أهمية من المنظور الإستراتيجي الأمريكي، وذلك لصالح منطقة المحيطين الهندي والهادي، وهي وجهة النظر التي كان يدعمها تراجع الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط، وتراجع التهديدات الإرهابية ضمن الإستراتيجية الأمريكية على الساحة

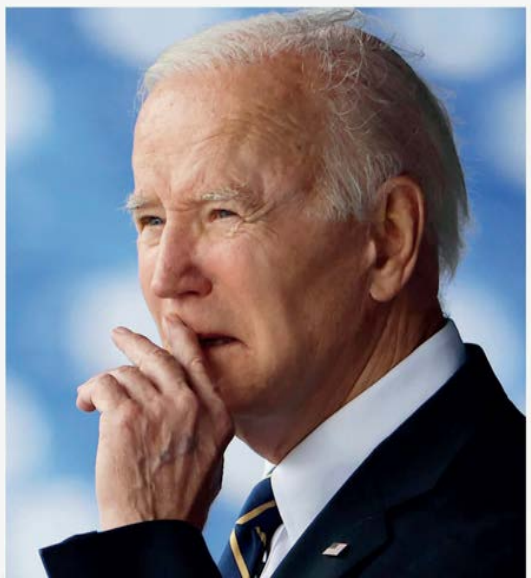

الدولية وتطوُّر أدوات مواجهته، وذلك في مقابل بروز تهديدات أكثر أهمية من وجهة النظر الأمريكية، ومنها الصعود الصيني، فضلًا عن النزعة الأمريكية لتقليل تكلفة التدخلات الخارجية والانخراط المباشر في الصراعات في ظل الأزمات والتحديات التي تضرب الداخل الأمريكي، وأخيرًا تراجع أهمية مظلة الحماية التقليدية لتوفير الحماية للكيان الإسرائيلي، خصوصًا بعد توقيع «اتفاقيات إبراهام» وإحداث إسرائيل تفوقًا كبيرًا دفاعيًّا وإستراتيجيًّا يضمن لها قدرات ذاتية للدفاع عن نفسها، من بينها نشر قوات دفاع مشترك في بعض دول الخليج.

هكذا نأى بايدن عن التدخل المباشر في القضايا الإقليمية، حتى منتصف عام 2022م، إذ وقع عبء السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة على عاتق فريق بايدن في الخارجية ووزارة الدفاع والأمن القومي، فقد باشرت هذه المؤسسات من خلال ممثليها ومبعوثيها دورها، لا سيما المبعوث الخاص باليمن هانس غروندبرغ، ومسؤول ملف إيران روبرت مالي، فضلًا عن وزير الدفاع لويد أوستن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، اللذين قاما بزيارات متعددة لدول المنطقة، في إطار متابعة سياسة أمريكية من طرف واحد لا تستند إلى رؤية مشتركة، وتركز على المصالح الأمريكية بالأساس.

بدورها، أدّت هذه التوجهات إلى خلق أزمة ثقة بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها الإقليميين، إذ إنّ تراجُع مظلة الحماية الأمريكية، والتراجع عن التدخل المباشر في الأزمات، ناهيك بالمبادرة الدبلوماسية من أجل إحياء الاتفاق النووي مع إيران، والتخلي عن إستراتيجية الضغوط القصوى، قد ارتدت آثارها سلبًا على العلاقات. فعلى سبيل المثال، رفعت الإدارة الأمريكية جماعة أنصار الله الحوثي من قوائم الإرهاب، الأمر الذي شجع الجماعة على شنّ هجمات ضد الإمارات والسعودية في فبراير 2022م، كما لم تنجح إدارة بايدن في الأخذ بالاعتبار مخاوف دول المنطقة من التهديدات غير النووية لإيران، بما في ذلك اعتداءاتها الإقليمية وبرنامج صواريخها الباليستية، فضلًا عن الضغط من خلال ملف حقوق الإنسان على حكومات دول المنطقة، وذلك على حساب المصالح الإستراتيجية المتبادلة، ناهيك بمتابعة سياسة إعادة الانتشار العسكري، والتراجع عن تنفيذ بعض صفقات السلاح مع عدد من الدول كالإمارات وتركيا والسعودية. وهكذا تعززت شكوك بعض حلفاء الولايات المتحدة في جدوى العلاقة مع إدارة بايدن، وأظهرت استطلاعات الرأي أن سياسة الولايات المتحدة لا تحظى بالتأييد والشعبية على مستوى الشرق الأوسط[1].

دفعت هذه الفجوة في العلاقات بعض القوى الإقليمية، على سبيل المثال المملكة العربية السعودية، نحو البحث عن سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، وقد أفاد تفاقم الصراع بين

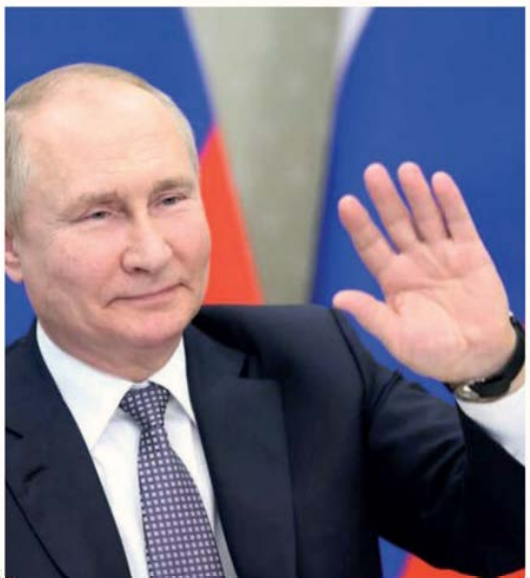

(1) عمرو عبد العاطي، إعادة الاهتمام الأمريكي بـ «الدبلوماسية الشعبية» في الشرق الأوسط، الحائط العربي، (23 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3VhMvws

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

القوى الدولية هذه التوجهات، إذ رأت دول المنطقة أن الصراع الأمريكي-الغربي مع روسيا والصين قد وسّع هامش المناورة أمامها، كما أجبرها على خيارات بديلة في ظل التجاهل الأمريكي لمصالح دول المنطقة ومقاربات قياداتها، فعلى سبيل المثال ناورَت بعض دول الخليج كالسعودية والإمارات بورقة تعزيز شراكتها مع الصين التي تلاقت مصالحها مع هذه التوجهات الإقليمية الجديدة، وهذا ما ظهر في زيارة الرئيس الصيني للمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2022م، باعتبارها مركز الثقل الإقليمي وعاصمة القرار العربي خلال المرحلة الراهنة، حيث اتضح أنَّ هناك مصالح مشتركة يمكن البناء عليها، وهو ما تمت ترجمته في العديد من المواقف والاتفاقيات التي وقّعها الجانب الصيني مع دول المنطقة بما يعزز التعاون الاقتصادي والسياسي والدفاعي. ونظرت الولايات المتحدة بعين الريبة إلى هذا الزيارة، لأن حلفاءها يعيدون تموضعهم في إطار نظامٍ دوليٍّ متعدد الأقطاب، والصين تحاول أن تمد نفوها إلى المنطقة ومزاحمة الولايات المتحدة.

وقبل ذلك، ظهرت بوادر الخلاف بين الولايات المتحدة ودول المنطقة كالإمارات والسعودية في الموقف المحايد لبعض دول المنطقة من الحرب الروسية على أوكرانيا، وقبل ذلك عارضت دول الخليج وإسرائيل الاندفاع الأمريكي لإحياء الاتفاق النووي مع إيران دون أخذ مصالحهم بالاعتبار، كذلك رفضت دول الخليج الانصياع للضغوط الأمريكية بشأن رفع مستوى صادراتها من النفط لخفض أسعار الطاقة، وقوبلت الرغبة الأمريكية والغربية في توسيع حلف الناتو بضم فنلندا والسويد برفض مبدئي من تركيا، ولم تلتزم بعض الدول العقوبات الأمريكية على روسيا.

بالأساس كانت الولايات المتحدة حريصة على عدم ترك فراغ لحضورها في الشرق الأوسط قد تملؤه الصين وروسيا بما يحدّ من نفوذها الإقليمي، ويضعف علاقاتها مع القوى الإقليمية الحليفة، مع ما يعنيه ذلك من تراجع لمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومن جهة ثانية كان للارتفاع غير المسبوق في أسعار الطاقة بعد الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية على روسيا آثار اقتصادية وخيمة في المجتمع الأمريكي والمجتمعات الغربية، إذ تدهورت الأوضاع بصورة لافتة وتفاقم مؤشرات التضخم، وبالتالي عاد نفط الشرق الأوسط إلى مكانته الإستراتيجية بعدما كان قد خرج من الحسابات الإستراتيجية للولايات المتحدة. أصبحت الولايات المتحدة بحاجة إلى ضخ دول المنطقة كميات إضافية من النفط لخفض الأسعار، إضافة إلى الحاجة إلى إمدادات الغاز في ظل توظيف روسيا صادراتها من الغاز في الصراع للضغط على أوروبا والولايات المتحدة، وكانت دول الخليج قد رفضت طلبًا أمريكيًّا بزيادة معدلات إنتاجها مطلع عام 2022م[1].

ثانيًا: أبرز التحركات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في 2022م

بعد عام من الوصول إلى السلطة، وعلى ضوء التحولات في البيئتين الإقليمية والدولية، بدأت تظهر ملامح واتجاهات السياسة الأمريكية تجاه الفاعلين الإقليميين وتجاه القضايا ذات الأولوية للولايات المتحدة، ويمكن إلقاء الضوء على أهم هذه التوجهات خلال عام 2022م على النحو الآتي:

1. زيارة بايدن للشرق الأوسط وإعادة ترتيب العلاقات مع الحلفاء:

أعطت زيارة بايدن للشرق الأوسط في 14-17 يوليو 2022م انطباعًا بأن الولايات المتحدة قد تُعيد النظر بشأن إستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، لا سيما أنها ركزت على قضايا جوهرية.

في البداية حاول بايدن احتواء الخلافات مع الحلفاء الخليجيين، من خلال تأكيد التزام الولايات المتحدة ردع أيّ قوى تهدد الاستقرار في المنطقة أو تدفق حركة التجارة عبرها، فضلًا عن تشكيل عدة فرق عمل بحرية مشتركة مع الحلفاء من خلال القيادة المركزية الأمريكية، وتطوير بنية دفاعية جوية وصاروخية إقليمية متشابكة ومتكاملة، وذلك لمواجهة تهديد انتشار الأنظمة الجوية والصواريخ دون طيار، التي تملكها الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولم تخلُ الزيارة من كسب مزيد من الفرص الاقتصادية، إذ جرى التشاور على استثمار دول الخليج ثلاثة مليارات دولار في مجالات البنية التحتية وسلاسل التوريد في الولايات المتحدة. وبينما نجحت الصين في أن تكون شريكًا مهمًّا لدول الخليج في مجالات التكنولوجيا الجديدة، خصوصًا شبكة اتصالات الجيل الخامس، فإنّ بايدن خلال زيارته للمنطقة حرص على توقيع مذكرة جديدة لتعزيز تعاون شركات البلدين في تطبيق تقنية الجيل الخامس وفق تكنولوجيا حديثة.

بالإضافة إلى ذلك، أكد بايدن الالتزام الأمريكي أمن إسرائيل، والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، وقدرتها على ردع أعدائها والدفاع عن

(1) Mario Alexis Portella, Biden's Saudi Visit: The Decline of US Hegemony in the Middle East, Hungarian Conservative, (05 Aug 2022), accessed on: 01 Nov 2022, https://bit.ly/3RSzoPv

نفسها، مع التأكيد الخاص لمواجهة إيران ووكلائها باعتبارها تهديدًا مشتركًا، وكذلك الالتزام الأمريكي عدم امتلاك إيران سلاحًا نوويًا. من أجل ذلك وقّع الطرفان إعلان «القدس للشراكة الإستراتيجية المشتركة»، وخلال الزيارة قدمت الولايات المتحدة مساعدة دفاعية متطورة للإسرائيليين لمواجهة صواريخ فصائل المقاومة الفلسطينية، كما حاولت الولايات المتحدة الترويج لإقامة تجمُّع وتنسيق عسكري جوي بين دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، بجانب استكشاف إمكانية توسيع «اتفاق إبراهام».

ومع أن بايدن لم يقدم أيّ جديد بشأن عملية السلام المجمدة، لكنه واصل سياساته بشأن تخفيف الضغوط عن السلطة الفلسطينية وتأكيد حل الدولتين، وهو ما بدا من زيارته للضفة الغربية ولقائه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مع تقديم مزيد من الدعم المادي للسلطة الفلسطينية بالتعاون مع دول الخليج، لتحسين أوضاع الفلسطينيين.

علاوةً على ذلك، برزت قضية دعم إستراتيجية ردع إيران ضمن هذه الزيارة في ظل تعثر المفاوضات النووية، واستغلال إيران للتحولات على الساحة الدولية لكسب الوقت وتأجيل المفاوضات، مع المضيّ قدمًا في تطوير برنامجها النووي، فإن الولايات المتحدة بدت في حاجة إلى إستراتيجية متكاملة للتعاطي مع إيران، إذ تقوم هذه الإستراتيجية على ركيزتين، **الأولى** أولوية الدبلوماسية لحل القضية النووية، وتكثيف إدارة بايدن جهودها من أجل إقناع دول الشرق الأوسط بهذا المسار وعدم عرقلته. **والثانية** تبنّي إستراتيجية ردع موثوقة لمواجهة التهديدات التي تمثلها إيران، لا سيما معالجة المخاوف الإقليمية في حال جرى إحياء الاتفاق النووي، بالتعاون مع القوى الإقليمية، أو الخطط البديلة في حال فشلت المفاوضات النووية. في هذا السياق، تعهد بايدن بعدم السماح لإيران أبدًا بامتلاك سلاح نووي، وقال إنّ الولايات المتحدة سوف تستخدم كل إمكانياتها الوطنية لتحقيق هذه الغاية، وفضلًا عن ذلك جدد بايدن التزام إدارته الإبقاء على الحرس الثوري ضمن القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية حتى لو أدى ذلك إلى انهيار مسار الدبلوماسية، هذا بالتوازي مع دعم بناء تحالف إقليمي أوسع لمواجهة إيران يضم عددًا من الدول العربية، لكن لا يزال ملف إيران قضية خلافية بين الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، بسبب تخفيف الضغوط الأمريكية على إيران، فضلًا عن الإصرار على مسار الدبلوماسية في وقت لا تضمن فيه المفاوضات مع إيران تسوية القضايا الخلافية الأساسية[1].

ولا يفوت تأكيد أن الزيارة كان ضمن أهدافها الرئيسية أمن الطاقة، إذ أكد بايدن أهمية معالجة انعدام الأمن العالمي الحالي للطاقة وإدارة ضغوط أسعار الطاقة من خلال ضمان زيادة الإمدادات بشكل مطرد من قِبل الدول المنتجة. والجدير بالذكر أن دول الخليج قد رفضت طلبًا أمريكيًّا بزيادة معدلات إنتاجها، بعدما أدت الحرب الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار الطاقة، بحيث وصلت تداعياتها إلى الاقتصادات الغربية، بما فيها الأمريكية، كما يسعى بايدن لتحسين صورة الحزب الديمقراطي أمام الداخل الأمريكي من خلال تخفيض أسعار الطاقة.

2. الوساطة الدبلوماسية لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل:

ضِمن مساعيها لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط، نجحت إدارة الرئيس بايدن في إنهاء النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل، وهدفت الولايات المتحدة من وراء هذه الوساطة الدبلوماسية إلى الحيلولة دون اندلاع نزاع في شرق المتوسط، في وقت تنشغل فيه واشنطن بمواجهة محتدمة مع روسيا والصين، بل إنّ إنهاء هذا النزاع سيُعيد الاستقرار إلى لبنان الذي يواجه أزمة اقتصادية غير مسبوقة، إذ من المحتمل أن تسهم الاستثمارات في مجال الطاقة بعد ترسيم الحدود مع إسرائيل في إنعاش الاقتصاد اللبناني المتدهور للغاية، ومعه قد يعاد النفوذ الأمريكي إلى الساحة التي تهيمن عليها إيران من خلال حزب الله اللبناني، وهو ما قد يحدّ من تعريض أمن إسرائيل للخطر، وفي الوقت نفسه يقطع الطريق على أي دور دولي منافس في المنطقة، والجهود على هذا الصعيد تتسق مع الرغبة الأمريكية في تقديم الدعم للجيش اللبناني لمساعدته في النهوض بمهامه ومنها مواجهة الإرهاب والحد من قوة حزب الله. هذه التوجهات برُمّتها تبدو منسجمة مع التوجهات التي أعلن عنها بايدن في زيارته الأولى للشرق الأوسط، كما أن هذا الدور يحمل رسالة مهمة إلى دول المنطقة بأن الولايات المتحدة لا تزال حاضرة وفاعلة وضامنًا أساسيًّا للاستقرار الإقليمي.

3. مراجعة العلاقات مع تركيا وتدشين آلية إستراتيجية جديدة للتعاون:

بادرت الولايات المتحدة بالدعوة لإنشاء الآلية الإستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة وتركيا في أثناء قمة العشرين في روما، أبريل 2022م، وهي القمة التي التقى فيها الرئيسان بايدن وأردوجان،

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية يوليو 2022م، (07 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3emIwOB

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

التي كانت مقدمة لمزيد من الزيارات الرسمية لمسؤولي البلدين، كان أبرز هذه اللقاءات لقاء وزيرَي الخارجية التركي والأمريكي في نيويورك، 18 مايو 2022م، في أول زيارة ثنائية على مستوى الوزراء بين البلدين منذ تولي إدارة بايدن منصبه، وبناءً على هذه التطورات عقدت «لجنة الآلية الإستراتيجية» لقاءاتها، وركزت المشاورات على التعاون في إطار الشراكة التي تجمعهما في حلف الناتو، وناقشا التعاون الاقتصادي وتعزيز إمدادات الطاقة، وأصبحت الآلية منصة منوطًا بها ضبط العلاقات التي توترت بشدة منذ قدوم بايدن، وذلك على خلفية مضيّ تركيا قُدمًا في تشغيل منظومة الدفاع الجوي «إس 400» الروسية، وموقف تركيا من الجماعات الكردية في شمال سوريا. ولا يفوت التنويه إلى الحاجة الأمريكية إلى موافقة تركيا على عضوية السويد وفنلندا في حلف الناتو، وكذلك دور تركيا في اتفاق رفع الحصار المفروض على صادرات الحبوب والأسمدة الأوكرانية من موانئ البحر الأسود، وهو ما يسهم في المساعدة في الحد من أزمة الأغذية العالمية الناجمة عن اندلاع الصراع في أوكرانيا، ولا شك أن الحرب الروسية على أوكرانيا قادت الولايات المتحدة إلى تغيير نمط التعامل مع تركيا التي برزت بوصفها فاعلًا لا غنى عنه في الأزمة[1].

4. مواجهة الإرهاب:

على صعيد مواجهة الإرهاب تابعت الولايات المتحدة إستراتيجيتها في مواجهة الإرهاب عن طريق عمليات نوعية من خلال المسيرات، كما هي الحال في سوريا واليمن، وفي هذا السياق نجحت في قتل زعيم تنظيم «داعش» في سوريا ماهر العكال، إذ استهدفته طائرة أمريكية من دون طيار في يوليو 2022م، كما شنت عملية أخرى في أكتوبر 2022م أسفرت عن مقتل اثنين من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، أحدهما قائد بالتنظيم يدعى أبو هاشم الأموي، وجاءت الضربة بعد ساعات من ضربة جوية بطائرة مروحية أمريكية استهدفت قرية خاضعة لسيطرة التنظيم، وأسفرت عن مقتل راكان وحيد الشمري (أبو علاء)، وهو نائب قائد التنظيم في سوريا، وأحد أرفع 5 مسؤولين فيه، وكذلك مقتل أبو معاذ القحطاني، وهو مسؤول شؤون السجناء في التنظيم[2]، وقبل ذلك وجّهت إدارة بايدن ضربة قوية إلى القاعدة باغتيال زعيمها أيمن

اقرأ أيضًا

دراسة

94

مجلة الدراسات الإيرانية
العدد السادس عشر - أكتوبر 2022

- سؤال السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر
- الإصلاح الديني في إيران.. قراءة في ضوء الولاية المطلقة للفقيه
- تأثير «مبدأ الأخطبوط» الإسرائيلي في الصورة النمطية للحرس الثوري الإيراني
- الخطاب الإعلامي الإيراني وصناعة التأثير والنفوذ في العالم العربي
- السياسة الإيرانية تجاه الخلافات المغاربية.. الأبعاد وحدود التأثير
- إيران وسياسة التوجُّه شرقًا.. دراسة حالة إندونيسيا
- أثر العوامل الداخلية والخارجية على العَلاقات الإيرانية-الكورية الجنوبية

www.rasanah-iiis.org

(1) https://carnegieendowment.org/2022/05/12/making-new-u.s.-turkey-strategic-mechanism-meaningful-pub-87117

(2) الجزيرة نت، الجيش الأمريكي يعلن مقتل عدد من قادة تنظيم الدولة بعمليتين عسكريتين شمال سوريا، (07 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3TfgK5c

الظواهري في أغسطس 2022م، ما من شأنه التأثير في أنشطة التنظيم في الشرق الأوسط.

ويمكن القول إنّ هذه السياسات جاءت منسجمة مع إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية لاحقًا في منتصف أكتوبر 2022م، والتي ارتكزت على عنوان رئيسي، هو خفض التصعيد وتحقيق التكامل، وهي الإستراتيجية التي وضعت الشرق الأوسط في رابع أولوياتها على مستوى اهتماماتها بالمناطق والقضايا الدولية[1]، الأمر الذي يؤكد تراجع المنطقة ضمن الأولويات الأمريكية، إذ وفقًا للإستراتيجية فإن الولايات المتحدة سوف تركز على تحقيق الاستقرار الإقليمي وتهدئة التوترات، لأن أولوياتها مواجهة منافسيها ومشاركة أوسع مع القوى التي تشاركها قيمها، وفي الوقت نفسه تقليل متطلبات الموارد التي تفرضها منطقة الشرق الأوسط على الولايات المتحدة على المدى الطويل.

خاتمة: النتائج ومستقبل الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط

أعطت التوجهات الأمريكية خلال عام 2022م انطباعًا بأنّ في السياسة الأمريكية تغييرًا ما تجاه منطقة الشرق الأوسط، لكن في الواقع بمرور الوقت تكشف ما يأتي:

1. استمرار تراجع أولوية الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة بايدن، إذ إنّ حالة من عدم اليقين تسود بشأن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، ورغم أن التطورات الدولية تشير إلى أهمية المنطقة وتأثيرها في مجريات الأحداث الدولية بصورة مكثفة، فإنّ السياسة الأمريكية مستمرة في انتهاج سياسة أقلّ انخراطًا في القضايا الإقليمية وتقليص التزاماتها الأمنية، بما في ذلك الإصرار على نهج الدبلوماسية مع إيران والتخلي عن العقوبات، فضلًا عن رؤية المنطقة من منظور التحولات التي تشهدها الساحة الدولية.

2. مُضِيّ دول المنطقة قُدمًا في تقييم علاقاتها مع الولايات المتحدة، إذ تزايدت شكوك بعض دول الخليج في الولايات المتحدة باعتبارها شريكًا موثوقًا، ولذا تعمل هذه الدول على تنويع شراكاتها مستفيدة من الفرص التي أتاحها الصراع الدولي الراهن والتحول التدريجي في ميزان القوة الدولي، ومن ثَمّ اتجهت دول المنطقة إلى الانخراط في سياسة التوازن الجيوسياسي بين الولايات المتحدة/الغرب وروسيا والصين، وهناك شواهد على ذلك، من بينها إعلان الإمارات دعمها لسيادة الصين ووحدتها وأهمية احترام مبدأ «الصين الواحدة»، واتجاه مصر لاعتماد الروبل في التعامل المالي مع روسيا، وزيارة رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد لروسيا في أكتوبر 2022م[2]، وترتيبُ المملكة زيارةً ناجحة للرئيس الصيني شارك خلالها في ثلاث قمم: سعودية وخليجية وعربية، ظهر معها اهتمام الأطراف بتعزيز العلاقات مع الصين، وتحقيق توازنٍ في العلاقات مع القوى الكبرى، وهو ما يكشفُ عن فشل أمريكيّ في احتواء الخلافات، بل فشل في التصدي للنفوذ الصيني في المنطقة.

3. إخفاق الولايات المتحدة في التأثير في تدفقات الطاقة بما يخدم إستراتيجيتها، إذ لم تسهم السياسة الأمريكية في التأثير في السياسات التي تتبعها دول المنطقة بشأن الحد من ارتفاع أسعار الطاقة، وتكشّف ذلك مع دور السعودية والإمارات، حلفاء الولايات المتحدة، في قرار «أوبك بلس» بتخفيض إنتاج النفط بمعدل مليوني برميل بدايةً من نوفمبر 2022م، وهو ما أثار غضب الإدارة الأمريكية والكونجرس بصورة واسعة النطاق، وكذلك أدى إلى هجوم شديد على إدارة بايدن وعلى جدوى زيارة الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط، وهو ما دفعه إلى التصريح بأن زيارته لم تكُن أساسًا للنفط، بل «كانت لأجل الشرق الأوسط وإسرائيل وترشيد المواقف». وهذا بخلاف الحقيقة، بل إنّ في الداخل الأمريكي مَن رأى أن بعض دول «أوبك بلس» كانت تستهدف من خفض إنتاج النفط التأثير في حظوظ الحرب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي، وهو ما يعني أن زيارة بايدن للمنطقة قد أخفقت في تحقيق واحد من أهم أهدافها[3].

4. عدم تحقيق اختراق بشأن توسيع «اتفاقيات إبراهام»، إذ ركزت التوجهات الأمريكية على تقديم مزيد من الدعم لإسرائيل، سواء التزامات إستراتيجية أو توقيع اتفاقيات تعاون تقني تخصّ القبة الحديدية، فيما تراجعت قضية السلام ضمن الأولويات الأمريكية، ورغم محاولة تحقيق مكسب إستراتيجي بإدماج إسرائيل إقليميًّا، فإنّ إدارة بايدن لم تحقق اختراقًا جديدًا بشأن دعم «اتفاقيات إبراهام»، ولم تتمكن من تشكيل هيكل أمني إقليمي بمشاركة إسرائيل، إذ لا تزال السعودية ترفض أيّ تقدم على طريق تطبيع العلاقات مع إسرائيل، دون حل مشكلة فلسطين.

5. استمرار الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها بشأن ملف إيران، إذ من الواضح أن إدارة بايدن تعطي الدبلوماسية أولوية من أجل إحياء الاتفاق النووي مع إيران، لا سيما أن الظروف الدولية

(1) White house, The 2022 National Security Strategy, (October 12, 2022), accessed on: 16 Oct 2022, https://bit.ly/3T88SmH

(2) محمد إبراهيم، محمد فايز فرحات، محمد عباس ناجي، أحمد عليبة، ما بعد جولة بايدن: ما الذي تغير؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (21 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3Cs9TPc

(3) al-monitor, US should balance response to OPEC+ oil cuts with other needs, (October 7, 2022), accessed on: 1 Nov 2022, https://bit.ly/3rJCBpS

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

والإقليمية الراهنة تحدّ من اللجوء إلى خيارات أخرى من بينها الخيار العسكري، ومع أن هذه الإدارة حاولت طمأنة دول المنطقة بشأن موقفها من إحياء الاتفاق النووي، غير أن هذا الملف لا يزال محل خلاف عميق بينها وبين حلفائها في الشرق الأوسط، نظرًا إلى أن المطروح على طاولة المفاوضات يُعيد إحياء الاتفاق ولا يقدم ضمانات جديدة، سواء على الصعيد النووي أو على صعيد برنامج الصواريخ الباليستية، وكذلك تهديدات إيران ونفوذها الإقليمي، وتعرقل مواقف هذه الدول الرغبة الأمريكية في المضيّ قدمًا في توقيع الاتفاق، خصوصًا أنها والغرب ينظرون بعين الاهتمام إلى البترول والغاز الإيراني اللذين سيؤدي دخولهما السوق إلى خفض الأسعار، فضلًا عن تعويض نقص إمدادات الغاز الروسي في المستقبل.

وإجمالًا يمكن القول إنّ إعادة الولايات المتحدة لتعيين مصالحها في المنطقة خلال زيارة بايدن لم تكن مصحوبة بتوازن مع مصالح القوى الإقليمية، وهو ما أسهم في بقاء الفجوة بين الولايات المتحدة وحلفائها، فضلًا عن ذلك فإن روسيا والصين لا تزالان قوتين مؤثرتين ومنافسين للولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي قد يفرض تحديات مستقبلية أمام الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، كما أنه قد يسهم في التأثير في نفوذها في المستقبل.

وبناءً على ذلك يمكن توقُّع مستقبل الحضور الأمريكي على المدى المنظور في **أحد اتجاهين:**

الأول: مزيد من الانخراط وتكثيف الحضور: يرجّح هذا الاحتمال تمتع المنطقة بثقل إستراتيجي وتزايد أهميتها في ظل الصراع الدولي الراهن، والرغبة الأمريكية في الحفاظ على تدفقات الطاقة من المنطقة، لأهمية ذلك في استقرار الأوضاع الداخلية لديها ولدى حلفائها الأوروبيين، إضافة إلى متابعة إستراتيجية موثوقة من أجل ردع إيران ومواجهة سلوكها الإقليمي العدائي في الخليج وغرب آسيا، بل على الساحة الأوروبية بعد انخراطها إلى جانب روسيا في حرب أوكرانيا، وذلك بالتوازي مع السيطرة على البرنامج النووي الإيراني، هذا إلى جانب مراقبة النشاط الروسي في المنطقة ومواجهته، وكذلك تقديم حوافز لدول المنطقة لتجنب التعاون مع الصين، لا سيما أن الانسحاب من أفغانستان بصورة مفاجئة قد حفز سلوك روسيا والصين التنافسي، وهو ما يمكن أن يتكرر إذا ما قررت الولايات المتحدة الحدّ من انخراطها في الشرق الأوسط، فضلًا عن ضمان حرية الملاحة من خلال الممرات البحرية الإستراتيجية في المنطقة، إضافة إلى أن النظر إلى المنطقة من وجهة نظر مصالح الولايات المتحدة وحدها قد أفقد الحلفاء الثقة بالأمريكيين وبدؤوا في الاتجاه إلى تحقيق مصالحهم عبر تعزيز الشراكة مع القوى المنافسة، وهذا الاستقلال الإستراتيجي غير مقبول من وجهة نظر أمريكية، وهو ما قد يدفع الأمريكيين إلى إعادة تقييم السياسة تجاه بعض الحلفاء، لا سيما الدول الخليجية التي تمتلك أوراقًا مهمة، أبرزها ملف الطاقة، بجانب الحاجة إلى تركيا بوصفها لاعبًا مهمًّا بعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا.

كما أن داخل الولايات المتحدة تيارًا يدعم عودة الولايات المتحدة إلى مزيد من الانخراط في الشرق الأوسط، ناهيك بأن هناك مخاوف من مضيّ الصين قُدمًا في تنفيذ إستراتيجية التنافس خارج المجال، وتحديدًا في الشرق الأوسط. ومن مؤشرات ذلك تعميق الصين شراكتها التجارية مع دول المنطقة، كما فعلت شركة «هواوي» الصينية التي وقّعت اتفاقيات مع الشركات السعودية لتوفير خدماتها في المملكة بعد الحظر الأمريكي، والتطورات المهمة في علاقة الصين بالسعودية، ما فتح المجال أمام زيارة الرئيس الصيني للمنطقة وإجراء لقاءات غاية في الأهمية مع قادة الخليج والمنطقة برعاية سعودية.

الثاني: تراجع النفوذ وتوتر العلاقة مع الحلفاء ودور أكبر للمنافسين: هذا يعني تقليل انخراط الولايات المتحدة في القضايا الإقليمية، وقد يكون الأكثر احتمالًا، ويشمل سحب مزيد من القوات الأمريكية والاحتفاظ بوجود محدود لمواجهة التحديات الإقليمية، فضلًا عن مواجهة روسيا والصين. وقد تدفع تطورات مختلفة الولايات المتحدة نحو هذا الاتجاه، أبرزها على الساحة الدولية، وأن التهديد الرئيسي للأمن الأمريكي قد انتقل إلى منطقة المحيطين الهندي والهادي، فضلًا عن الصراع في أوكرانيا، إضافة إلى أن واشنطن لا تزال ترغب في تقليل التزاماتها العسكرية في الشرق الأوسط، وأخيرًا احتمال التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، الأمر الذي يحدّ من أهمية الحضور العسكري المكثف للولايات المتحدة في المنطقة.

وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة قد تركز على محاولة وضع قيود أمام علاقة دول المنطقة بالصين وروسيا أكثر من إعادة ضبط علاقاتها مع الحلفاء في المنطقة، وهو ما جعل تراجع التأثير الأمريكي واقعًا في المنطقة، لكن مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة القوة الأكثر تأثيرًا في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة لا تستغني عن المنطقة لأنها مع كل أزمة دولية تثبت أهميتها ومحوريتها، وكما أن بعض دول المنطقة لا تستغني عن شراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، لكن لا بد من النظر إلى أن النفوذ الأمريكي يحتاج إلى النظر إلى مصالح شركائه وعدم النظر إلى المنطقة من منظور توظيف دولها في خدمة بقاء الهيمنة الأمريكية ومواجهة الصين وروسيا، فالعالم في حالة من التغير، ودول المنطقة ستبحث عن مزيد من الاستقلالية الإستراتيجية وعن شراكات أخرى تضمن لها تحقيق مصالحها ■

التوجهات الأمريكية
تجاه الشرق الأوسط

رغم تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط في ظل أولويات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على الساحة الدولية، فإنها ظلّت محتفظة بمكانتها بوصفها نطاقًا إستراتيجيًّا حيويًّا للمصالح الأمريكية، وذلك للدفاع عن المصالح الحيوية التقليدية. ومن الأسباب التي أدت إلى الموقف الأمريكي الحالي تجاه المنطقة العربية:

- التزام الرئيس بايدن مواقفه المبدئية حول اهتمام أقل بالشرق الأوسط.
- لم تلتزم بعض الدول العقوبات الأمريكية على روسيا.
- إنهاء النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل.
- الخلاف بين أمريكا ودول المنطقة في الموقف المحايد من الحرب الروسية على أوكرانيا.
- رفضت دول الخليج الانصياع للضغوط الأمريكية بشأن رفع مستوى صادراتها من النفط.
- إعادة دول المنطقة تقييم علاقاتها مع الولايات المتحدة.
- مراجعة العلاقات مع تركيا وتدشين آلية إستراتيجية جديدة للتعاون.
- مواجهة إيران ووكلائها واعتبارهم تهديدًا مباشرًا، والحيلولة دون امتلاكها سلاحًا نوويًّا.
- محاولة بايدن إعادة النظر وطمأنة الحلفاء والقيام بزيارة المملكة السعودية وحضور قمة عربية.
- تجاهل أمريكي للقضية الفلسطينية وتأكيد الحفاظ على أمن إسرائيل.
- النأي عن التدخّل المباشر في القضايا الإقليمية، ما أدى إلى تراجع الدور الأمريكي عن السابق.
- توسيع هامش المناورة أمام بعض القوى الإقليمية بعد الصراع الأمريكي-الغربي مع روسيا والصين.
- عارضت دول الخليج وإسرائيل الاندفاع الأمريكي لإحياء الاتفاق النووي مع إيران.
- عدم تحقيق اختراق بشأن توسيع اتفاقيات إبراهام.
- رفضت تركيا الرغبة الأمريكية والغربية في توسيع حلف الناتو بضم فنلندا والسويد.

ديناميكية السياسة الخارجية التركية في أقاليم متعـددة

على ضوء التحديـــات الداخليـــة والتحولات الدولية بفعل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) الاقتصادية والحرب الروســـية-الأوكرانية، شهدت دوائر السياسة الخارجية التركية جهودًا مكثفة لتذليل العقبات أمام تقوية العلاقات الخارجية التركية في عديد من الدوائر الجغرافية حول العالم خلال عام 2022م، بسعي القيادة التركية لاغتنام الفرص والمساحات التي وفرتها التحولات الدولية في سبيل تعظيم مكانتها الإقليمية والدولية، من خلال العمل على تعزيز علاقاتها الدفاعية والسياســـية والاقتصادية مع دول آســـيا الوسطى والقوقاز والبلقان، بجانب توجهها نحو المنطقة العربية والخليجية لتســـوية الأزمات والتوترات العالقة وجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد، رغم التحديات التي تقف أمام مساعيها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

سيتناول هذا الجزء من التقرير السنوي أربعة محاور رئيسية: يتطرق الأول إلى الوساطة التركية في الحرب الروسية على أوكرانيا، ويدور الثاني حول أبعاد العملية العسكرية التركية في شمال سوريا والعراق، ويحلل الثالث استعادة تركيا العلاقات مع القوى العربية الفاعلة، ويتمحور الرابع حول دور تركيا النشط في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، بالإضافة إلى خاتمة تتضمن نتائج واتجاهات السياسة التركية خلال عام 2023م.

أولًا: الوساطة التركية في الحرب الروسية على أوكرانيا

ترتب على التزام أنقرة موقف الحياد تجاه طرفي الحرب بإدانتها الهجمات الروسية على أوكرانيا من جانب، وانتقادها الاستفزاز الغربي لروسيا من جانب آخر، قبولها وسيطًا محايدًا بين الطرفين على نحو يعظم مصالحها ويعزز فرصها لتتحول إلى مجمع لتصدير الغاز إلى أوروبا، التي باتت تعاني من نقص في إمدادات الطاقة على خلفية امتناع روسيا عن تصدير الغاز لها كورقة ضغط لدعمها كييف في الحرب ضد موسكو، وبالتالي نجحت أنقرة في يوليو 2022م في التوصل إلى اتفاق بين موسكو وكييف يسمح لأوكرانيا بتصدير الحبوب الأوكرانية عبر موانئ البحر الأسود إلى كل دول العالم، وإن كان يعترض استمرارية الاتفاق الاتهامات الروسية-الأوكرانية المتبادلة بالهجمات العسكرية على مواقع عسكرية روسية وأوكرانية إستراتيجية.

وكذلك لعبت تركيا دورًا في مسألة تنظيم عبور السفن الحربية وإغلاق المضايق في أثناء الحرب عندما تعرضت للتهديد، إذ تحتفظ تركيا بالسيطرة على مضيق البوسفور والدردنيل، وواصلت أيضًا تقديم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا، كما ضاعفت وارداتها من الغاز الروسي بما يخفف حدة الأزمة الاقتصادية الداخلية على خلفية العقوبات المفروضة عليها.

يمكن ربط الموقف الحيادي التركي تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية بطبيعة العلاقات الإستراتيجية الغربية-التركية من جانب، والعلاقات التركية-الروسية من جانب آخر، إذ تُعَدّ تركيا عضوًا في الناتو وثاني أكبر مساهم في قوات الحلف، كما لا تزال روسيا من أكبر الشركاء التجاريين لتركيا، لا سيما في ما يتعلق بالغاز، فيما يستورد الروس من تركيا مواد كيميائية ومنتجات غذائية، ولذلك بلغ حجم الصادرات التركية إلى روسيا في النصف الأول من عام 2022م نحو 2,91 مليار دولار[1]، وأسهم السياح الروس في دعم الاقتصاد التركي، لا سيما مع وجود نظام السفر دون تأشيرة، بالإضافة إلى أن موقع تركيا الإستراتيجي يصبح مهمًّا في أي خطط لإعادة ضبط طرق التجارة والعبور، في ظل قطع روسيا إمدادات الطاقة عن أوروبا، كما قدمت تركيا طائرات مسيرة إلى أوكرانيا وسط الحرب الدائرة على أراضيها، ما يشير إلى خطة أنقرة لزيادة صادراتها الدفاعية في السنوات المقبلة.

وكذلك انتشر عديد من الشركات التجارية التركية في الأسواق الروسية على خلفية انسحاب الشركات التجارية الغربية من روسيا بسبب العقوبات[2]. كما انتهزت تركيا الفرصة لدعوة الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية التي غادرت روسيا لمواصلة أعمالها من تركيا، وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، فيما انتقل عديد من الشركات العقارية الروسية إلى تركيا خوفًا من العقوبات، وعرضت أنقرة الجنسية مقابل أي استثمار بقيمة 400 ألف دولار في البلاد استكمالًا لجهودها لزيادة الاستثمار الأجنبي[3].

تستكشف الحكومة التركية الخطة التي طال انتظارها لتصبح مركزًا رئيسيًّا لنقل الطاقة في أوروبا وسط عقبات لوجستية وقرار روسي بقطع الإمدادات عبر «نورد ستريم-1». كما ينظر إلى مشروع خط أنابيب الغاز التركي-الإسرائيلي بديلًا محتملًا لإمدادات الغاز الروسية في المستقبل[4]. واستغلّت تركيا الفرصة لاستخدام الأزمة كورقة مساومة مع أعضاء حلف الناتو، فعندما أعربت فنلندا والسويد عن اهتمامها بالانضمام إلى الناتو، هددت تركيا بمعارضته ما لم يتوقف كلا البلدين عن دعمهما للأحزاب السياسية والميليشيات الكردية.

ومع ذلك، يفرض عدم الاستقرار الإقليمي قيودًا وتحديات على تركيا لا سيما مع الصعوبات الاقتصادية والمالية الهائلة التي سيكون لها تأثير مضاعف في الاقتصاد التركي المتعثر بالفعل.

ثانيًا: أبعاد العملية العسكرية التركية في شمال سوريا والعراق

استخدمت أنقرة القوة المسلحة في الشمال العراقي والسوري خلال عام 2022م، بذريعة استهدافها

(1) Huileng Tan, "Turkey is Openly Boasting that Vehicle Trade with Russia has Surged as its Exports to Russia Hit an 8-year High," Business Insider, August 16, 2022, accessed October 12, 2022, https://bit.ly/3DdNqqQ

(2) Hurriyet Daily, "Turkish Brands Keen to Move into Russian Malls," Hurriyet Daily, April 14, 2022, accessed October 13, 2022, https://bit.ly/3CTYw2I

(3) "Ukraine War Driving Russians to 'Buy' Turkish Citizenship," Asia News, 12 August 2022, accessed 13 October 2022, https://bit.ly/3DgFGUZ

(4) Orhan Coskun, Ari Rabinovitch, "Israel-Turkey Gas Pipeline Discussed as European Alternative to Russian Energy," Reuters, 29 March 2022, accessed October 13, 2022, https://reut.rs/3MQpMDN

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

مقرات حزب العمال الكردستاني المعارض، الذي تصنّفه تركيا تنظيمًا إرهابيًّا، على طول الحدود التركية مع سوريا والعراق، إذ أعلنت عملية عسكرية في الشمال العراقي في أبريل 2022م تسمى بـ«المخلب القفل»، ثم قصفت بواسطة صواريخ وطائرات مسيرة قضاء جمجمال في مايو 2022م، بذريعة ضرب مقرات حزب العمال الكردستاني. أما في الشمال السوري، فقد أعلنت أيضًا عن عملية عسكرية في يونيو بذريعة أمنية لضرب مقاتلي الحزب في المنطقة الواقعة شرق نهر الفرات بهدف إقامة مناطق آمنة على حدودها الجنوبية تمتد إلى عمق 30 كلم داخل الأراضي السورية لمنع إقامة ما تسميه تركيا إنشاء ممرّ إرهابيّ على حدودها الجنوبية[1].

ويكتسب التصعيد العسكري التركي في الشمالي السوري والعراقي أهميته من كونه يأتي على خلفية التحولات الدولية التي أدت إلى انشغال الفواعل الدولية الكبرى في تعظيم مكانتها الدولية عن الشرق الأوسط، مما ترك فراغًا تسعى القوى الإقليمية لاستغلاله، فرغم تبرير أنقرة عملياتها العسكرية في سوريا والعراق بدوافع أمنية للحيلولة دون سيطرة حزب العمال الكردستاني المعارض على الشريط الحدودي وتأمينه من مخاطر إقامة كيان كردي مستقلّ، فإنّ لأنقرة أهدافًا إستراتيجية أكبروأوسع بكثير، تخفي وراءها حقيقة الصراع الذي يتمثل في المزاحمة وملء الفراغ الإستراتيجي بمد نطاق النفوذ في أبرز ساحات نفوذها وحماية مصالحها الحيوية في هاتين الدولتين المركزيتين في الإستراتيجية التركية.

وفي المقابل، واجهت الجهود التركية لتعظيم المصالح واستغلال الفرص الإستراتيجية التي خلّفتها التحولات الدولية تحديات إيرانية نتيجة تعارض المصالح التركية والإيرانية فيهما، لأنّ هاتين الساحتين مركزيتان في الإستراتيجية الإيرانية، لكونهما تحظيان بأهمية جيوسياسية واقتصادية وأمنية كبرى لتنفيذ المشروع التوسعي، بما يعظم القوة الإيرانية إقليميًا ودوليًّا، ولذلك تتعارض الجهود التركية مع الإيرانية، ما يفسر التصعيد الإيراني المتبادل مع التصعيد التركي في الساحات ذاتها للحفاظ على نطاق النفوذ الإيراني فيهما.

ثالثًا: استعادة تركيا العلاقات مع القوى العربية الفاعلة

بذلت تركيا جهودًا حثيثة خلال عام 2022م لإنهاء مرحلة التوتر مع بعض القوى العربية والخليجية الفاعلة، والعمل على عودة العلاقات إلى سابق عهدها، على نحوٍ يسهم في معالجة الأزمات الاقتصادية والمعيشية التركية، إذ أجرى أردوجان زيارة لكل من الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2022م، والسعودية في أبريل 2022م، لإنهاء مرحلة القطيعة وتعزيز العلاقات على كل الأصعدة.

في أثناء زيارته للإمارات، التقى أردوجان نظيره الإماراتي الشيخ محمد بن زايد، ووقّع الجانبان 13 اتفاقية لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات الدفاع والصحة والمناخ والتكنولوجيا والتجارة والاتصالات، كما سلمت شركة الدفاع التركية «بايكر» 20 طائرة مسيرة من نوع «بيرقدار» للإمارات في سبتمبر 2022م، وتشير التقارير إلى أن أنقرة يمكن أن تعزز هذا التعاون العسكري في السنوات المقبلة[2]، ما يعكس رغبة تركية-إماراتية متبادلة في تعزيز علاقات ذات أبعاد إستراتيجية.

أما في أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية، فقد التقى أردوجان مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لإنهاء مرحلة التوتر في العلاقات البينية. وفي المقابل، أجرى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان زيارة لتركيا خلال شهر يونيو 2022م، وأكد خلالها الزعيمان الإرادة السياسية لكلا البلدين لإنهاء التوتر في العلاقات[3]، كما اتخذت كلتا الدولتين المؤثرتين في الشؤون الإقليمية والدولية خطوات ذات أبعاد إستراتيجية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية من خلال إعادة تنظيم مجلس الأعمال السعودي-التركي، واتفق الجانبان على تخفيف القيود المفروضة على التجارة الثنائية بين البلدين، وإيداع المملكة استثمارات أولية بقيمة 10 مليارات دولار في سندات وحسابات الخزانة التركية، ولذلك بلغت قيمة الصادرات التركية خلال الربع الأول من العام 2022م نحو 70 مليون دولار، بزيادة كبيرة مقارنةً بعام 2021م عندما أعاقت القيود التجارية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبينما تسعى أنقرة لتعظيم فرصها الاقتصادية والاستثمارية في الدائرة الخليجية، توقعت ارتفاع عدد السياح من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر مهمّ لنموّ صناعة السياحة في تركيا التي تُعَدّ ركيزة مهمة للاقتصاد التركي، ومن المتوقع أن ينمو قطاع السياحة والخدمات في تركيا مع تدفق السياح من دول الخليج التي شهدت علاقاتها تحسنًا مع أنقرة عام 2022م، كما يُتوقع تنامي العلاقات العسكرية مع إبداء دول الخليج رغبتها في شراء طائرات مسيرة وطائرات هليكوبتر ومنصات بحرية وأنظمة دفاع

(1) The New Arab Staff, "Turkey to Establish 30km 'Security Zone' inside Syrian Territory: Erdogan," The New Arab, June 04, 2022, accessed October 02, 2022, https://bit.ly/3yYmZTv
(2) Orhan Coskun, "Exclusive: Turkey Sells Battle-Tested Drones to UAE as Regional Rivals Mend Ties," Reuters, September 21, 2022, accessed October 15, 2022, https://reut.rs/3seE084
(3) Natasha Turak, "Saudi Crown Prince's Visit to Turkey Signals an 'Utterly Remarkable' Posture Change for Erdogan," CNBC, June 24, 2022, accessed October 14, 2022, https://cnb.cx/3z1FZ3A

جوي تركي، فضلًا عن دعم التقارب الخليجي-التركي للاستقرار الإقليمي.

لكن تركيا تواجه تحديات عند مساعيها لتنمية العلاقات مع الدائرة العربية والخليجية تتعلق بالخلافات حول موقع الريادة والقيادة الإقليمية والخلافات حول ملف الإسلام السياسي وتباين المواقف تجاه الأزمات العربية، خصوصًا افتراق المواقف الخليجية التركية تجاه الدور التركي في ليبيا، والهجمات التركية المتكررة في الشمال العراقي والسوري وغيرها من الدول العربية، ما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي برمّته، بما فيه الأمن العربي والخليجي.

رابعًا: دور تركيا النشط في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان

في ما يخص آسيا الوسطى، سعت أنقرة نحو تعميق علاقاتها الاقتصادية والإستراتيجية والدفاعية مع دول آسيا الوسطى خلال 2022م. التقى أردوجان مع رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف في أكتوبر 2022م، واتفق الرئيسان على ضرورة تعزيز العلاقات في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد والاستثمار والتعدين والسياحة والطاقة والعبور والنقل، في محاولة للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى «شراكة إستراتيجية»[1]، كما وقّع الجانبان اتفاقية للمشاركة في إنتاج الطائرات التركية المسيرة في كازاخستان كجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين شركة صناعة الطيران التركية وشركة كازاخستان الهندسية.

وكذلك نمت العلاقات الثنائية بين تركيا وطاجيكستان عام 2022م، خصوصًا في المجالات الدفاعية والأمنية، فقد وقّع كلا البلدين على اتفاقية الإطار العسكري التي تهدف إلى زيادة التعاون في صناعة الدفاع. كما زادت التجارة بين البلدين وأبدى رغبتهما في توسيعها إلى نطاق مليار دولار. أيضًا وقّعت تركيا اتفاقية تعاون عسكري موسعة مع أوزبكستان عام 2022م في محاولة لتوسيع التعاون الدفاعي بين البلدين. وعززت تركيا وأوزبكستان علاقاتهما الثنائية إلى شراكة إستراتيجية شاملة، وتعتزمان زيادة حجم التجارة الثنائية إلى 5 مليارات دولار بحلول نهاية 2022م[2]، كما استمرت تركيا في زيادة تعاونها مع تركمانستان، خصوصًا في مجال الطاقة، وركزت على إقامة روابط نقل مهمة بين البحر الأسود ومنطقة بحر قزوين.

وفي ما يخص منطقة القوقاز، كان لدور أنقرة في ظل الانشغال الروسي بالحرب في أوكرانيا تداعيات قوية على الأمن الإقليمي، إذ حاولت التوسط بين أرمينيا وأذربيجان عام 2022م وسط تصاعد التوترات بين الجارتين. وعلى الرغم من الدعم التركي لأذربيجان في نزاع ناجورنو-كاراباخ ضد أرمينيا، فإن أنقرة تواصلت مع أرمينيا في محاولة لإصلاح العلاقات الثنائية عام 2022م، والتقى أردوجان نظيره الأذربيجاني إلهام علييف ورئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان في براج في أكتوبر 2022م، ما يشير إلى إعادة تغيير النهج تجاه القوقاز الذي يتوقف على آفاق السلام المستدام بين يريفان وباكو[3]، كما أجرت تركيا وأذربيجان مناورات عسكرية مشتركة في سبتمبر 2022م، ما يشير إلى التعاون الدفاعي الوثيق بين البلدين[4]. كما تهتمّ تركيا بشدة بافتتاح ممرّ زانجيزور الذي من شأنه زيادة الاتصال من آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط، وسيفتح طريقًا مختصرًا إلى آسيا الوسطى، وما تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية لتركيا.

أما في ما يخص منطقة البلقان، وبينما ينشغل الاتحاد الأوروبي بآثار الحرب الروسية-الأوكرانية، فقد بذلت تركيا محاولات لإظهار نفسها شريكًا موثوقًا وغير متحيز لدول البلقان. شرع أردوجان في جولة البلقان لمدة ثلاثة أيام في سبتمبر 2022م، وخلال جولته أكد الحاجة إلى تعزيز السياسات التي تنمي المنطقة. وتأتي زيارته للبوسنة والهرسك وسط أزمة سياسية في المنطقة بسبب التوترات بين الكروات والبوسنيين، إذ أوضح أردوجان أنه من المتوقع أن تنمو التجارة بين تركيا ومنطقة البلقان، فيما تهدف التجارة الثنائية بين تركيا والبوسنة والهرسك إلى نطاق مليار دولار سنويًا من 845 مليون دولار في عام 2021م. كما أسفرت الزيارة عن تمكين السفر دون جواز سفر بين تركيا وصربيا وتركيا والبوسنة والهرسك[5].

(1) "TÜrkiye to Continue Supporting Kazakhstan's Stability, Peace: Erdoğan," Daily Sabah, October 12, 2022, accessed October 16, 2022, https://bit.ly/3CRHAdf
(2) "Turkey, Uzbekistan Eye Cooperation in Many Fields, $10B in trade," Daily Sabah, March 29, 2022, accessed October 16, 2022, https://bit.ly/3gqFvgW
(3) "Turkish, Armenian, Azeri Leaders Meet at Summit Despite Rifts," Reuters, October 6, 2022, accessed October 17, 2022, https://reut.rs/3seSZyY
(4) "Turkish, Azerbaijani Air Forces Launch Joint drill," Daily Sabah, September 5, 2022, accessed October 17, 2022, https://bit.ly/3CQXDYP
(5) Talha Ozturk, "Turkish President Erdogan's Visit to Bosnia Aims to Boost Economic Relations," Anadolu Agency, September 5, 2022, accessed October 17, 2022, https://bit.ly/3z1k2Bz

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

وكذلك وقّعت تركيا وألبانيا سبع اتفاقيات لزيادة التعاون في مجالات الأمن وإدارة الكوارث وأرشيف الدولة والثقافة والشباب والرياضة. كما واصلت تركيا إرسال المساعدات والمشاريع الإنسانية في ألبانيا، وافتتح أردوجان خلال زيارته شقّقًا جديدة للمتضررين من زلزال عام 2019م، وافتتح أيضًا مركزًا ثقافيًّا إسلاميًّا في منطقة سيساك الكرواتية، ما يشير إلى تنشيط أنقرة للقوة الناعمة في المنطقة.

وقد وقّع أردوجان خلال الجولة الإقليمية اتفاقية جديدة من شأنها أن تمكّن الصرب من السفر إلى تركيا دون جواز سفر[1]، وتتوقع أنقرة زيادة تدفق السياح من منطقة البلقان إلى تركيا من خلال تخفيف قيود السفر.

ويأتي تعاون تركيا المتزايد مع دول البلقان وسط أزمة طاقة حادة في أوروبا. وقفت شركة «ساوث ستريم ترانسبورت» التي تدير خط أنابيب «ترك ستريم» الذي يمتد تحت البحر الأسود، بسبب عقوبات الاتحاد الأوروبي تحت حجة أعمال الصيانة والإصلاح، وتعتزم أنقرة في هذا السياق توسيع وتنويع تعاونها مع دول البلقان لممارسة نفوذ أكبر في المنطقة من خلال دبلوماسية الطاقة.

خاتمة: اتجاهات السياسة التركية خلال عام 2023م

على ضوء معطيات السياسة الخارجية التركية النشطة تجاه المنطقة العربية وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان خلال عام 2022م، يمكن رصد عدد من النتائج وتوقُّع عدد من الاتجاهات خلال عام 2023م. فمن أبرز النتائج التي يمكن الخروج بها من عام 2022م تأتي قدرة تركيا على إعادة تموضعها وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتمكنها من وضع نفسها ضمن أهم اللاعبين المؤثرين في الحد من الأزمات الدولية المترتبة على التحولات الدولية التي شهدها عام 2022م.

وكذلك أدركت أنقرة أن هناك ظروفًا دولية مواتية لممارسة سياسة خارجية فعالة ومؤثرة في الشأنين الإقليمي والدولي، على نحو يسهم في تحسين صورة النظام في الداخل والمساهمة في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، فما إن اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية حتى سعت أنقرة لتعظيم الاستفادة من الفرص التي ترتبت على تداعيات الحرب، التي أفرزت تحولات دولية ساهمت في توسيع هامش المناورة والحركة أمام القوى الإقليمية الطامحة مثل تركيا إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية والاستفادة من الفرص المتاحة، على خلفية انشغال الفواعل الدولية الكبرى المؤثرة في الشؤون الدولية بالحرب في أوكرانيا وتداعياتها على مكانتها الدولية، ولذلك سعت تركيا بشكل متوازن وحيادي لتعظيم استفادتها على أكبر قدر من التحولات الدولية، ما جعلها وسيطًا مقبولًا بين أطراف الحرب من ناحية، وبين روسيا والغرب من ناحية أخرى.

وكذلك تعكس السياسة التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى ودول البلقان خلال عام 2022م حرص أنقرة على تنويع وتوسيع تعاونها من خلال إقامة شراكات إستراتيجية طويلة الأجل متجذرة في اعتباراتها الاقتصادية والإستراتيجية، التي من المرجح أن تستمر في عام 2023م، كما يعكس توسع عمليات التعاون التركي إلى منطقة آسيا الوسطى التحولات الواضحة في السياسة الخارجية التركية، كما استند انخراط تركيا في القوقاز خلال 2022م إلى إبراز دورها الدبلوماسي واستكشاف الفرص المشتركة التي كانت واضحة في القرار الذي اتخذته تركيا وأذربيجان في أكتوبر 2022م لمضاعفة قدرة خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول، الذي يُعَدّ العمود الفقري لممرّ الغاز الجنوبي الذي أصبح أكثر أهمية في ظل قرار موسكو بوقف إمدادات الغاز إلى أوروبا.

أمّا في ما يتعلق باتجاهات السياسة الخارجية التركية النشطة خلال 2023م، فعلى ضوء المعطيات والنتائج السابقة يمكن ترجيح اتجاه استمرارية السياسة التركية النشطة تجاه عديد من الملفات والقضايا والدوائر الجغرافية المركزية في الإستراتيجية التركية لتعزيز مكانة وقوة تركيا إقليميًّا ودوليًّا، بما يتوافق والمنظومة الفكرية للنظام التركي.

ويدعم هذا الاتجاه استمرارية الأوضاع التركية الداخلية الضاغطة على القيادة التركية لمعالجة القضايا الاقتصادية ومساعي النظام لتحسين صورته بما يعزز فرصه في الانتخابات الرئاسية 2023م، خصوصًا في ظل وجود بيئة إقليمية مواتية للتعاون الاقتصادي، مع توقع استمرارية الفرص المتاحة أمام أنقرة باستمرارية الحرب في أوكرانيا واستمرارية حاجة أوروبا للطاقة في ظل حاجة العجز الكبيرة التي تمرّ بها منذ وقف روسيا مدها بالطاقة، لا سيما أن أنقرة باتت وسيطًا مقبولًا لدى كل أطراف الصراع بحكم موقفها الحيادي وموقعها الإستراتيجي في عبور شحنات القمح والطاقة للعالم، بما يخفف من وطأة الأزمات الدولية المتفاقمة مثل الطاقة والغذاء بفعل الحرب الأوكرانية، علاوةً على استمرارية انشغال الفواعل الدولية بالحرب التي ستُسهم طريقة انتهائها في تحديد تراتبية القوى في القيادة الدولية، وكل هذه عوامل داعمة لممارسة تركيا دورًا أوسع في عديد من الدوائر الجغرافية حول العالم خلال عام 2023م ■

(1) Diyar Guldogan, "Under New Agreement, Serbians Visiting TÜrkiye will Set New Record: President," Anadolu Agency, Septmber 7, 2022, accessed October 18, 2022, https://bit.ly/3SiRRon

تركيا والتأثير الدولي

شهدَت دوائر السياسة الخارجية التركية جهودًا مكثفة لتذليل العقبات أمام تقوية العَلاقات الخارجية التركية في عديد من الدوائر الجغرافية حول العالم خلال عام ٢٠٢٢م.

أبرز التحركات الخارجية:

- بدء عملية عسكرية شمال سوريا والعراق واستهداف حزب العمال الكردستاني.
- إنهاء مرحلة التوتر مع بعض القوى العربية والخليجية الفاعلة.
- توقيع 13 اتفاقية لتعزيز التعاون الثنائي مع الإمارات.
- تسليم الإمارات 20 طائرة مسيَّرة من طراز «بيرقدار».
- إيداع المملكة استثمارات أولية بقيمة 10 مليارات دولار في سندات الخزانة التركية.
- تأكيد ولي العهد السعودي والرئيس التركي إنهاء التوتر بين البلدين.
- وسيط محايد في الحرب الروسية-الأوكرانية.
- لعبت تركيا دورًا في تنظيم عبور السفن الحربية وإغلاق المضايق في أثناء الحرب.
- التوصل إلى اتفاق بين موسكو وكييف يسمح بتصدير الحبوب الأوكرانية إلى دول العالم.
- سعت أنقرة نحو تعميق عَلاقاتها الاقتصادية والإستراتيجية والدفاعية مع دول آسيا الوسطى.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

إسرائيل بين معضلات الداخل وتحدّيات الخارج

شهدَت إسرائيل طيلة عام 2022م عددًا من التطورات اللافتة التي من المتصوَّر أن يكون لها انعكاسات ملموسة على واقعها السياسي خلال المرحلة القادمة. فعلى المستوى الداخلي، هيمن الجمود على العملية السياسية، إذ استمرّت أزمة الحكم نتيجةً لعدم التوافق حول تشكيل حكومة مستقرة، بسبب تفاقم الانقسامات والصراعات بين الأحزاب والكتل السياسية المختلفة. وذلك قبل أن تسفر الانتخابات التي جرت في 01 نوفمبر2022م عن فوز معسكر أقصى اليمين بالأغلبية التي تتيح له تشكيل الحكومة بمفرده.

على المستوى الخارجي، تفاقمت التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل نظرًا إلى التوتر المتصاعد بين إسرائيل والمقاومة في قطاع غزة، وتزايد هجمات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، فضلًا عن تفاقم التوتر مع إيران في ظل اقترابها من العتبة النووية بسبب تعثر العودة إلى الاتفاق النووي، ومحاولة الميليشيات التابعة لها التمركز قرب الحدود السورية مع إسرائيل، بالإضافة إلى تنامي تهديدات حزب الله اللبناني. وذلك وسط تراجع فرص توسيع «اتفاقيات إبراهام»، في ظل عدم تحقيق أيّ تقدّم في سبيل التسوية السلمية للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتمسك العربي بحل الدولتين وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية.

ولذلك، سينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية، يناقش الأول الأزمة السياسية في الداخل الإسرائيلي، ويستعرض الثاني تفاقم التحديات والتهديدات الخارجية لإسرائيل، ويتطرق الثالث إلى العدوان الإسرائيلي على غزة وانعكاساته على فصائل المقاومة الفلسطينية، وبالأخير خاتمة لاتجاهات التحديات الداخلية والخارجية الإسرائيلية خلال عام 2023م.

أولًا: الأزمة السياسية في الداخل الإسرائيلي

على مدى عام 2022م مثلت الصراعات بين الأحزاب والكتل المختلفة السمة الرئيسية للمشهد السياسي الإسرائيلي، على نحوٍ كرَّس أزمة القيادة والحكم التي تعيشها إسرائيل منذ سنوات، نتيجةً لإخفاق الانتخابات المتكررة في حسم الصراع على منصب رئاسة الوزراء، وتشكيل حكومة متماسكة تحظى بأغلبية حاسمة وبقبول واسع من الأطراف المختلفة، الأمر الذي تطلب إجراء انتخابات مبكرة (هي الخامسة في أقل من أربعة أعوام) في نوفمبر 2022م، لحسم الصراع على تشكيل الحكومة. وذلك في ظل تصاعد الاستقطاب الحادّ والانقسام بين قطاعات المجتمع الإسرائيلي، وتزايد تطرُّف الخطاب السياسي، وتراجع الثقة بمؤسسات الدولة.

1. **مظاهر الأزمة:** تمثل أبرز مظاهر الأزمة السياسية في إسرائيل في تعثر تشكيل حكومة مستقرة مقبولة من غالبية الكتل السياسية المتنافسة، في ظل صعوبة التوافق حول هُوية الشخص المؤهل لرئاسة الوزراء. فبعد إجراء انتخابات عامة للمرة الرابعة خلال عامين، تشكّلت حكومة ائتلافية هشة في يونيو 2021م برئاسة يائير لابيد، ضمَّت أطرافًا سياسية متباينة من أحزاب اليمين والوسط واليسار، بالإضافة إلى القائمة العربية الموحدة. وقد جمع هذه الأطراف قاسم مشترك رئيسي هو الرغبة في إقصاء بنيامين نتنياهو الذي صارع من أجل الاحتفاظ بمنصب رئاسة الوزراء رغم ملفات الفساد التي واجهته، والذي واصل تأثيره في المشهد السياسي وفي نشاط الحكومة من موقعه في المعارضة. وسرعان ما تفاقمت الخلافات بين مكونات هذه الحكومة على نحو أدى إلى فقدانها الأغلبية النيابية، ما أفضى إلى حل الكنيست في يونيو 2022م والدعوة إلى انتخابات مبكرة، مع تبادل رئيس الوزراء نفتالي بينيت منصبه مع شريكه في الحكومة يائير لابيد بموجب اتفاق سابق بينهما، إلى حين إجراء الانتخابات في نوفمبر 2022م، التي أسفرت عن حسم الصراع على تشكيل الحكومة لصالح كتلة أقصى اليمين بقيادة نتنياهو، بفوزه بأغلبية مقاعد الكنيست (64 من 120 مقعدًا).

وقد ترتب على الاختلافات والتجاذبات بين الحكومة والمعارضة من جهة، وأطراف الائتلاف الحاكم من جهة أخرى، ضعف قدرة الحكومة على القيام بوظائفها وإقرار التشريعات اللازمة. فعلى سبيل المثال، فشلت الحكومة في تمديد سريان مايسمى «أنظمة طوارئ يهودا والسامرة»، وهي القانون الإسرائيلي الذي يحكم المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، إذ صوّت الكنيست في يونيو 2022م ضد تمديد القانون بأغلبية 58 صوتًا مقابل 52، وقد عملت المعارضة اليمينية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو على الحيلولة دون تمديد القانون بهدف إضعاف الحكومة الائتلافية وإحراجها، من خلال إظهار أن الائتلاف لا يمكنه تمرير القانون[1]. وذلك بالإضافة إلى صعوبة إقرار الميزانية العامة، إذ صوتت المعارضة اليمينية ضدها وحاولت إفشال إقرارها.

ومن ناحية أخرى، تراجُع مستوى الثقة بمؤسسات الدولة لدى قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، نتيجةً لمحاولات الأطراف المتنافسة استغلال هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها، كما في حالة المؤسسة القضائية التي حاول كل طرف من الأطراف المتنافسة توظيفها للنَّيل من خصومه السياسيين، مما جعل هذه المؤسسة عرضةً للنقد من قِبل بعض الكتل السياسية، لا سيما الكتلة اليمينية بقيادة نتنياهو، التي اتهمت السلطة القضائية بالتدخل في صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يخالف مبدأ الفصل بين السلطات.

كما تراجعت الثقة بالمؤسسة التشريعية نظرًا إلى انخفاض فاعليتها في ظل غلبة الاستقطاب والصراع على تفاعلات الأحزاب الممثلة في هذه المؤسسة، وفشل هذه الأحزاب في تشكيل ائتلاف سياسي مستقرّ يحكم الدولة، وذلك فضلًا عن اهتزاز الثقة برئاسة الوزراء نتيجةً لشبهات الفساد وسوء استغلال السلطة التي طالت رئيس الوزراء الأسبق

(1) الجزيرة نت، لأول مرة في تاريخ إسرائيل.. الكنيست يفشل في تمديد أنظمة طوارئ تحكم المستوطنات بالضفة الغربية، (07 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 15 أكتوبر 2022م، https://cutt.us/Nm9Ya

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

بنيامين نتنياهو. وفي هذا السياق، أظهر استطلاع الرأي تراجعًا مطّردًا للثقة بالمؤسسات الحكومية الإسرائيلية، إذ انخفضت الثقة بالمحكمة العليا إلى 41%، وبالإعلام إلى 25%، وبالكنيست إلى 21%، وبالأحزاب السياسية إلى 10%[1].

2. **أسباب الأزمة:** تمثل السبب المباشر للأزمة السياسية الإسرائيلية في رفض الجناح الليبرالي في البرلمان تشكيل ائتلاف حكومي مع حزب الليكود المحافظ المتمسك بقيادة نتنياهو للحزب، ورفض بقية الأحزاب المحافظة تشكيل ائتلاف من دون الليكود ونتنياهو، مع عدم تمكُّن أيٍّ من هذه الأطراف من تشكيل الحكومة بمفرده لعدم حصوله على المقاعد البرلمانية الكافية، الأمر الذي أدى إلى تكوين ائتلافات هشة بين كتل سياسية متباينة، تسببت الخلافات بينها في عدم استقرار الحكومة. هذا السبب المباشر يرتبط بمحفّزات وعوامل بنيوية عميقة للأزمة، يتمثل أهمها في ما يلي:

أ. طبيعة تكوين المجتمع الإسرائيلي الذي يتشكل من عناصر وعرقيات مختلفة نتيجةً لنشأة الدولة اعتمادًا على الهجرة من الشتات، الأمر الذي أدى إلى تكوين مجتمع غير متجانس تتداخل فيه الانقسامات العرقية والطبقية والأيديولوجية وتتعقد إلى حد كبير. هذه الانقسامات تنعكس على العملية السياسية، في ظل توظيف الكتل السياسية لها لخدمة مصالحها، على نحوٍ معزز للتوترات والصراعات، مما يصعب التوافق وبناء التحالفات أو الائتلافات الحكومية المستقرة.

ب. طبيعة النظام الانتخابي الإسرائيلي القائم على التمثيل النسبي، الذي يجعل من الصعب على الأحزاب الكبيرة الحصول على أغلبية حاسمة لتشكيل الحكومة (61 من 120 مقعدًا في الكنيست)، مما يؤدي إلى لجوء هذه الأحزاب إلى الكتل والأحزاب الصغيرة لتشكيل ائتلافات تحظى بثقة الكنيست، وغالبًا ما تفتقر هذه الائتلافات إلى التجانس بسبب تضارب المصالح وتباين التوجهات والأجندات السياسية للأطراف المكونة لها، ما يؤدي إلى انهيارها، وبالتالي عدم استقرار الحكومات.

ج. تنامي نفوذ اليمين القومي والديني المتطرف إلى درجة ظهور ما يسمى بـ «اليمين الجديد»، والتنازع على التراث الديني اليهودي بين الأحزاب اليمينية القومية والأحزاب الدينية المتطرفة، وتراجُع دور النخبة اليمينية التقليدية الأقرب إلى اليمين الليبرالي، وتقلص نفوذ جناح اليسار ممثلًا في حزب العمل، وتآكل قواعده الانتخابية مع تماهي الحدود

(1) تايمز أوف إسرائيل، استطلاع سنوي: تراجع ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية ومستوى الرضا عن حالة إسرائيل، (07 يناير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 16 أكتوبر 2022م، https://cutt.us/V7kA8

والفوارق بين رؤيته ورؤية اليمين المتطرف، مما أدى إلى تشتيت أصوات الناخبين، وجعل حسم الصراع على السلطة بين الأجنحة المختلفة عبر الانتخابات أمرًا صعبًا.

وعلى الرغم من حدوث انفراجة نسبية للأزمة عقب الانتخابات التي جرت في نوفمبر وأسفرت عن فوز معسكر أقصى اليمين بقيادة نتنياهو بالأغلبية، ما يمكنه من تشكيل الحكومة، فإنّ احتمالات تجدد هذه الأزمة لا تزال قائمة، نظرًا إلى استمرار محفزاتها وعواملها البنيوية، واستمرار حالة الانقسام والاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي على حالها.

ثانيًا: تفاقم التحديات والتهديدات الخارجية لإسرائيل

شهد عام 2022م تصاعدًا ملحوظًا للتهديدات الخارجية التي تواجهها إسرائيل، إذ تزايدت هجمات المقاومة في الضفة الغربية، وتصاعد التوتر مع إيران مع اقترابها من العتبة النووية، ومحاولة الميليشيات التابعة لها التمركز بالقرب من الحدود السورية الإسرائيلية، كما تزايد التوتر بين إسرائيل وحزب الله في ظل أزمة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية، قبل أن يجري الإعلان عن إبرام اتفاق لترسيم هذه الحدود.

1. تزايد هجمات المقاومة في الضفة الغربية:

على مدى عام 2022م تصاعدت عمليات المقاومة الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، مع تشكُّل بؤر جديدة للمقاومة في منطقة جبال نابلس شمال الضفة، التي تتشابك مع المستوطنات الإسرائيلية وتشكل تهديدًا كبيرًا لها.

أتى التزايد الكبير في عمليات المقاومة ضد الاحتلال في الضفة الغربية نتيجةً لاستمرار سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتصاعد الانتهاكات والممارسات القمعية، المتمثلة في تزايد اقتحامات المسجد الأقصى، وتصاعد حملات الاعتقال التعسفي والاغتيالات للنشطاء الفلسطينيين، مما أدى إلى رفع مستوى التوتر، وتصعيد أنشطة المقاومة بشكل لافت، التي شملت عمليات طعن وعمليات دهس بالسيارات وإطلاق نار وإلقاء عبوات متفجرة. وفي هذا الإطار، أشارت بعض التقارير إلى أن عام 2022م شهد حتى شهر أكتوبر أكثر من 10 آلاف عملية مقاومة في الضفة الغربية والقدس، بينها 639 عملية إطلاق نار[1].

وقد اتجهت إسرائيل نحو مزيد من التصعيد لمواجهة هذه العمليات بتكثيف اقتحامات المدن والمخيمات الفلسطينية، وتكثيف الاعتقالات وتوسيع دائرة الاغتيالات للناشطين الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، وافق الجيش الإسرائيلي في سبتمبر 2022م على استخدام طائرات مسيرة هجومية لاغتيال المقاومين الفلسطينيين في الضفة الغربية، فضلًا عن التوسع في استخدام الأسلحة التي يجري التحكم فيها عن بُعد، بَعد نشر تقنية التعرف على الوجه في الأراضي الفلسطينية[2]. لكن هذه الإجراءات لم تفلح في الحد من عمليات المقاومة التي استمرّت وامتدّ نطاقها إلى مناطق أوسع، على نحو ينذر بتفاقم الوضع في الضفة الغربية والقدس بحيث تخرج الأمور عن السيطرة وتصل إلى حدّ انتفاضة شاملة، مع احتمالية دخول قطاع غزة وعرب 48 على خط المواجهة، مما قد يؤدي إلى جولة جديدة من التصعيد العسكري. وقد ظهرت بعض بوادر هذا التصعيد في 04 نوفمبر، بإطلاق المقاومة في قطاع غزة عدة صواريخ على بعض المناطق الإسرائيلية، وردّت تل أبيب بقصف أحد المواقع العسكرية لحركة حماس.

2. تصاعد التوتر مع إيران:

تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران مع اقترابها من العتبة النووية في ظل تعثر العودة إلى الاتفاق النووي خلال 2022م، إذ استغلّت إيران هذا التعثر وكثفت أنشطتها النووية وزادت عمليات تخصيب اليورانيوم على نحو جعلها أقرب من أي وقت مضى إلى القدرة على صنع سلاح نووي، إذ أشار تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سبتمبر 2022م، إلى أن إيران تمتلك 55,6 كيلوجرامًا من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، وهو ما يقارب مستوى صنع الأسلحة النووية[3].

وفي مقابل تكثيف إيران لأنشطتها النووية، واصلت إسرائيل عملياتها الاستخبارية الهادفة إلى عرقلة هذه الأنشطة، لا سيما من خلال محاولات اختراق المنشآت النووية الإيرانية إلكترونيًّا، والسعي لإقناع الإدارة الأمريكية بعدم العودة إلى الاتفاق النووي، مع التهديد بإمكانية توجيه ضربة جوية إلى هذه المنشآت إذا لزم الأمر دون إذن أمريكا. وبدورها جددت إيران تهديداتها بتدمير إسرائيل إذا هاجمت منشآتها النووية.

ومن ناحية أخرى، استمرَّت مساعي إيران، لا سيما من خلال الميليشيات التابعة لها، لترسيخ تموضعها بالقرب من الحدود السورية الإسرائيلية تحسبًا لفتح جبهة قتال جديدة مع إسرائيل في حالة مهاجمتها للمنشآت النووية الإيرانية، الأمر الذي ردَّت عليه

(1) مركز معطى، 10 آلاف عمل مقاوم في الضفة الغربية والقدس منذ بداية العام، مدينة القدس، 31 أكتوبر 2022م، تاريخ الاطلاع: 15 أكتوبر 2022م، https://www.alquds-city.com/news/40578

(2) Russia Today، Israel gives green light for drone Assassinations، Sep 29, 2022، (Accessed: Oct 25, 2022)، https://bit.ly/3NBHYBJ

(3) Francois Murphy, Iran has enough uranium near weapons-grade for a bomb, IAEA report shows, Reuters, Sep 07, 2022, (Accessed: Oct 26, 2022), https://cutt.us/eP92n

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

إسرائيل بشنّ عديد من الضربات الجوية على قواعد الميليشيات التابعة لإيران وخطوط إمدادها، مع التركيز على قصف منطقة الحدود السورية مع إسرائيل لعرقلة نشاط هذه الميليشيات في هذه المنطقة، فضلًا عن القصف المتكرر لمنطقة مطار دمشق وما حولها بهدف تعطيل المسار الجوي لنقل الأسلحة الإيرانية إلى سوريا.

3. تزايد التوتر مع حزب الله اللبناني:

شهد عام 2022م تزايدًا ملحوظًا للتوتر بين حزب الله وإسرائيل في ظل أزمة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية، قبل أن يجري التوصل إلى اتفاق حول ترسيم هذه الحدود، إذ مثّل النزاع على الحقول النفطية في منطقة الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية حافزًا إضافيًا لتبادل التهديدات بين حزب الله وإسرائيل، فقد هدّد الحزب باستهداف منصات التنقيب الإسرائيلية في حقل كاريش الحدودي إذا شرعت إسرائيل في استغلال الحقل قبل حل نزاع الحدود البحرية مع لبنان، وأطلق في الثاني من يوليو 2022م ثلاث طائرات مسيرة باتجاه المنطقة المتنازع عليها للقيام بمهامّ استطلاعية، وأعلنت إسرائيل عن إسقاطها وحذّرت بأنها سترد على أي هجوم من الحزب باستهداف لبنان بالكامل، كما أعلنت في سبتمبر 2022م عن بدء مناورة عسكرية مفاجئة على الحدود مع لبنان، في إشارة إلى استعدادها لمواجهة تهديدات حزب الله.

غير أن حدة التوتر بين الطرفين تراجعت لاحقًا بعد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل برعاية أمريكية. وقد نص هذا الاتفاق، الذي جرى التوقيع عليه في 27 أكتوبر 2022م، على ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين وفقًا لخط 23، دون أي مساس بالحدود البرية بحيث تبقى على وضعها الراهن. وبموجب الاتفاق يصبح حقل كاريش في الجانب الإسرائيلي، فيما يحصل لبنان على كامل حقل قانا الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين، مع حصول إسرائيل على نسبة من عائدات هذا الحقل بسبب وقوع جزء منه خارج حدود المياه الإقليمية اللبنانية.

ومن الملاحظ أن حكومة يائير لابيد قد تعاملت مع هذا الاتفاق في سياق إدارة الصراع مع حزب الله وإيران، إذ اعتبرته فرصةً لإضعاف نفوذهما في لبنان، من خلال إمكانية مساهمة العائدات الاقتصادية التي سوف يحققها لبنان من الحقول النفطية عقب توقيع هذا الاتفاق في تقوية الدولة اللبنانية نسبيًا، مما يضعف هيمنة حزب الله على العملية السياسية، ويحدّ من التدخلات الإيرانية في لبنان.

لكن هذا الاتفاق يواجه تحديًا مع وصول معسكر اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو إلى السلطة، الذي كان قد أعلن، إبان الانتخابات التي جرت في نوفمبر، رفضه للاتفاق باعتباره تنازلًا من قِبل حكومة لابيد وخضوعًا لإرادة حزب الله. مع أن مسألة الانسحاب من الاتفاق تبدو معقدة في ظل وجود ضمانات أمريكية بأن لا يتأثر بأي تغييرات سياسية، سواء في إسرائيل أو في لبنان.

4. تراجع فرص توسيع «اتفاقيات إبراهام»:

اعتبرت إسرائيل توقيع اتفاقيات التطبيع المعروفة باسم «اتفاقيات إبراهام» إنجازًا سياسيًا ذا أهمية كبيرة لتحسين مكانتها الإقليمية، وعوّلت هي والولايات المتحدة الأمريكية على توسيع هذه الاتفاقيات لتشمل دولًا عربية وإسلامية أخرى. لكن مسار هذه الاتفاقيات شهد جمودًا في عام 2022م مع تراجع فرص توسعتها، في ظل عدم انضمام أي دول جديدة إلى «اتفاقيات إبراهام»، رغم أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت تتحدث عن إمكانية انضمام ست دول أخرى إلى هذه الاتفاقيات. هذا الجمود الذي اعترى مسار «اتفاقيات إبراهام» مع مرور عامين على تدشينه يمكن رجوعه إلى عدة أسباب، من أهمها:

أ. التراجع النسبي لاهتمام الإدارة الأمريكية، بقيادة الرئيس بايدن، بتوسيع «اتفاقيات إبراهام»، في ظل انشغالها بقضايا أكثر إلحاحًا وأهمية بالنسبة إليها في المرحلة الراهنة، كالحرب في أوكرانيا، والتنافس المتصاعد مع الصين، فضلًا عن أن الإدارة الأمريكية، على ما يبدو، ليس لديها مزيد من الحوافز لتقدمها إلى الدول المعنية لتشجيعها على التطبيع، على غرار ما قدمته إدارة ترامب من حوافز إلى الدول التي انضمت إلى «اتفاقيات إبراهام»، كالموافقة على بيع طائرات «إف 35» للإمارات، والاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وإزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ب. عدم مساهمة «اتفاقيات إبراهام» في تحقيق الاستقرار الإقليمي، إذ لم تزد فرص السلام الشامل، نظرًا إلى عدم تقديمها أي حلول للقضايا والإشكاليات التي تديم الصراعات والتوترات في المنطقة، خصوصًا قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ج. الرغبة الإسرائيلية في استغلال «اتفاقيات إبراهام» لإنشاء تحالف عسكري مناهض لإيران، مما دفع بعض الدول إلى الإحجام عن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، إذ رأت أنه من غير المنطقي عقد اتفاقية سلام مع طرف ما لتدخل في عداء صريح أو صراع عسكري مباشر مع طرف آخر.

د. إدراك بعض الدول العربية والإسلامية المحورية في المنطقة، ولا سيما السعودية، مدى التأثير السلبي للانضمام إلى هذه الاتفاقيات في نفوذها الإقليمي وقوتها الناعمة، خصوصًا في ظل عدم تحقيق أي تقدم في سبيل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومواصلة إسرائيل

لانتهاكاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ حرص الموقف العربي الرسمي وفي مقدمته السعودي، المعبَّر عنه من خلال جامعة الدول العربية، على إعادة تأكيد مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الدول العربية، والتمسك بحل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي قدمتها السعودية، ومبدأ «الأرض مقابل السلام»، واعتبار هذا الحل السبيل الوحيدة لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، جاء تأكيد القادة العرب المشاركين في قمة جدة للأمن والتنمية في يوليو 2022م، للرئيس الأمريكي جو بايدن، ضرورة التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وضرورة وقف كل الإجراءات الأحادية التي تقوض هذا الحل، واحترام الوضع التاريخي القائم في القدس ومقدساتها، والدور الرئيسي للوصاية الهاشمية في هذا السياق. وكذلك أكدت القمة العربية التي انعقدت في الجزائر نوفمبر 2022م مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني، والتمسك بمبادرة السلام العربية، وضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى حماية القدس المحتلة ومقدساتها، ودعم توجُّه فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

هذا الموقف العربي المتعلق بأولوية القضية الفلسطينية، وضرورة إيجاد تسوية سياسية لها، تعزَّزُ نتيجة عودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة في ظل تصاعد التوترات والمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مدى العامين الماضيين، فضلًا عن حدوث تطوُّر مهمّ في سبيل إنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، إذ وقَّعت هذه الفصائل في 13 أكتوبر 2022م اتفاق مصالحة في الجزائر، نص على ضرورة تكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، وعلى أهمية الوحدة باعتبارها أساس الصمود ومقاومة الاحتلال، كما نص على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحلول أكتوبر 2023م.

هذه الأسباب تجعل من المرجح أن يستمرّ جمود مسار «اتفاقيات إبراهام» في المرحلة القادمة، خصوصًا مع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية وتفاقم التوتر في الأراضي المحتلة، الذي من شأنه أن يضع أي محاولة لتوسيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل في مواجهة ضغوط شعبية كبيرة رافضة للتطبيع.

ثالثًا: العدوان الإسرائيلي على غزة وانعكاساته على فصائل المقاومة الفلسطينية

لطالما استخدمت إسرائيل الحروب أو العمليات العسكرية وسيلة لتصدير أزماتها أو لتدعيم جبهتها الداخلية. وفي هذا السياق أتى الهجوم الإسرائيلي على غزة في أغسطس 2022م، الذي من خلاله حاولت الحكومة الإسرائيلية إظهار قدرتها على المبادرة رغم الأزمة الداخلية التي تواجهها، سعيًا إلى تحقيق بعض المكاسب السياسية قُبيل الانتخابات المبكرة في نوفمبر.

ففي الأول من أغسطس 2022م اعتقلت إسرائيل القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية بسام السعدي، ما دفع حركة الجهاد

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

إلى التهديد بالرد على هذا الإجراء بشنّ هجمات على إسرائيل من غزة. واستغلّت إسرائيل هذا التهديد، وشنَّت في الخامس من الشهر نفسه عملية حربية استباقية ضد البنية التحتية العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي وضد قادتها في قطاع غزة. وردّت الحركة على هذا التصعيد بقصف بعض المناطق الإسرائيلية ضمن عملية أطلقت عليها اسم «وحدة الساحات». وبعد نحو ثلاثة أيام جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار بوساطة مصرية.

مع بدء هذا التصعيد، أعلنت إسرائيل عن اقتصار عمليتها العسكرية على استهداف تنظيم الجهاد الإسلامي، في محاولة لتقسيم فصائل المقاومة في غزة وإشعال الخلاف بينها، خصوصًا بين حركتي الجهاد وحماس، فضلًا عن محاولتها تغيير معادلات الاشتباك مع المقاومة الفلسطينية، المتعلقة بوحدة جبهات المواجهة مع الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، التي نتجت عن معركة «سيف القدس» في مايو 2021م.

لكن رغم التفوق العسكري الإسرائيلي، والخسائر الكبيرة التي لحقت بحركة الجهاد، فإنّ إسرائيل أخفقت في تحقيق أهدافها من هذا العدوان، المتمثلة في تقويض التضامن بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتقسيم فصائل المقاومة، وبث الشقاق بينها، إذ تجسدت الوحدة بين فصائل المقاومة في موقف غرفة العمليات المشتركة للمقاومة، التي سارعت بوضع نفسها في حالة انعقاد دائم، بهدف تنسيق الجهود واتخاذ القرارات المناسبة لإدارة المواجهة مع الاحتلال، وبهذا استطاعت المقاومة إدارة المواجهة من خلال اعتماد أسلوب الرد المتوازن وعدم توسيع مجال الاشتباك، لعدم منح إسرائيل ذرائع لتوسيع دائرة استهدافها لفصائل المقاومة والمدنيين والبنية التحتية في قطاع غزة.

حماس التي تتحمل المسؤولية السياسية والإدارية في قطاع غزة، والتي أدركت أن الأجواء الشعبية لم تكن تميل إلى مواجهة واسعة جديدة، اختارت عدم المشاركة المباشرة في المعركة لتجنيب القطاع عواقب مواجهة واسعة النطاق، خصوصًا أن المواجهة السابقة التي نجم عنها دمار شديد في القطاع لم يمضِ عليها سوى عام وثلاثة أشهُر، فإنها في الوقت نفسه نسقت مع الجهاد من خلال غرفة العمليات المشتركة للمقاومة، وإن كان هناك اتجاه يركز على الخلافات بين الحركتين على خلفية عدم مشاركة حماس إلى جانب الجهاد في رد العدوان الإسرائيلي، راجعًا ذلك إلى الخلافات بين الفصائل حول حدود العلاقة مع إيران التي تلعب دورًا في دعم فصائل المقاومة.

وبشكل عام، كشفت هذه المواجهة، التي دارت بين إسرائيل وفصيل واحد من فصائل المقاومة في قطاع غزة، عن التراجع النسبي لفاعلية إستراتيجية الردع والحروب الخاطفة التي تتبعها إسرائيل، كما كشفت عن قوة فصائل المقاومة في غزة على نحو يجعل من هدف إسرائيل المتعلق بالقضاء على المقاومة أو تقويض بنيتها أمرًا صعب المنال.

خاتمة: اتجاهات التحديات الداخلية والخارجية لإسرائيل في 2023م

مع انقضاء عام 2022م يبدو أن التحديات الكبيرة التي تواجهها إسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي سوف تستمرّ بشكل أو بآخر في المرحلة القادمة، وقد يزداد بعض هذه التحديات تعقيدًا. فعلى المستوى الداخلي، من المتوقع أن تستمر حالة الانقسام والاستقطاب في ظل وصول كتلة اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو إلى السلطة، خصوصًا أن نتنياهو يُعَدّ شخصية خلافية لطالما شكَّل وجودها في المشهد السياسي أحد أهم أعراض الأزمة الداخلية التي عاشتها إسرائيل في الفترة الماضية، فضلًا عن إمكانية حدوث خلافات داخل جناح اليمين نفسه حول تقاسم المناصب الحكومية أو حول بعض الأهداف والتعديلات السياسية بعيدة المدى، كتغيير السياسات الضريبية وتعديل تركيبة المحكمة العُليا واختصاصاتها. علاوةً على ذلك، فإن عدم وجود رؤية واضحة لدى الأطراف السياسية الإسرائيلية لمعالجة مسببات الأزمة من خلال إجراء تغييرات أساسية لنظام الحكم تحظى بقبول مختلف الأطراف، خصوصًا للنظام الانتخابي، يزيد احتمالية استمرار هذه الأزمة، أو إعادة إنتاجها في أي مرحلة قادمة.

وعلى المستوى الخارجي، من المحتمل أن تتصاعد التحديات الأمنية الخارجية التي تواجهها إسرائيل، وأن تزداد صعوبةً وتعقيدًا في ظل تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية، مع احتمالية دخول بعض فصائل المقاومة في قطاع غزة على خط المواجهة تضامنًا مع الضفة، فضلًا عن تزايد تهديدات إيران وحزب الله اللبناني في ظل استمرار التوتر مع إسرائيل بسبب تطورات البرنامج النووي الإيراني ومساعي إيران والميليشيات التابعة لها للتموضع قرب الحدود السورية-الإسرائيلية، وإن كان هناك من يرى في نتنياهو الأشدّ حزمًا تجاه إيران لأن تصريحاته الهجومية ضد إيران غالبًا ما تكون للاستهلاك الإعلامي، بدليل تريثه وعدم اتخاذه قرارًا بمهاجمة منشآت إيران خلال فترته السابقة، الأمر الذي من شأنه أن يضع إسرائيل أمام تحديات عسكرية غير مسبوقة في حالة تفاقم التوتر ونشوب صراع، من خلال احتمالية حدوث مواجهة متعددة الجبهات قد يترتب عليها تحوُّل جذريّ في طبيعة الصراع بين إسرائيل وخصومها ■

2022 عام الأزمات السياسية الإسرائيلية

شهدت إسرائيل طيلة عام 2022م عددًا من التطورات اللافتة، التي من المتصور أن يكون لها انعكاسات ملموسة على واقعها السياسي خلال المرحلة القادمة، وأبرز تلك التطورات:

- تعثُّر تشكيل حكومة مستقرة من غالبية الكتل السياسية.
- حلّ الكنيست والدعوة إلى انتخابات مبكرة.
- تشكيل الحكومة لصالح اليمين بقيادة نتنياهو وفوزه بأغلبية الكنيست.
- تزايُد هجمات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية.
- تفاقُم التوتر مع إيران في ظلّ اقترابها من العتبة النووية.
- التمسُّك العربي بحلّ الدولتين وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية.
- تنامي تهديدات حزب الله اللبناني في ظل أزمة ترسيم الحدود البحرية.
- تراجُع فُرَص توسيع اتفاقيات «إبراهام».
- عدم تحقيق أي تقدُّم في سبيل التسوية السلمية للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- تدنّي مستوى الثقة بمؤسسات الدولة لدى قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

Rasanah
www.rasanah-iiis.org

الصراع الإيرانـي-السعـودي
فيما بعد 2011م

يستعرض الكتاب بروز الصراع الإيراني-السعودي، الذي صدر في 240 صفحة، بعد التغييرات التي شـهدها العالم العربي منذ 2011م، نتيجة لما يُسمَّى بـ«الربيع العربي».

ويستجلي الكتاب في الفصل الأول جذور تصوّرات ذلك الصراع من خلال التصوّرات السعودية والإيرانية للشرق الأوسط بعد «الربيع العربي»، في إطارها الذاتي، على ضوء المزايا والقدرات الإستراتيجية. كما يرصد نفس التصوّرات الذاتية وَفْقًا لنُظُم الحُكم في إيران والسعودية، وطبيعة السياسة الخارجية للبلدين. ويعدِّد التصوّرات المتبادلة بين البلدين بناءً على الخلافات القومية وتناقُض المصالح السياسـية والإستراتيجية، وكيفيتها على المستويات السياسـية والإعلامية والتربوية والتعليمية والمذهبية. ويتنـاول أيضًا التصـوّرات الإقليمية (عربية وتركية وإسـرائيلية)، إلى جانب التصوّرات الدولية (أمريكية وروسية وأوروبية وصينية) للدورين الإيراني والسعودي...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)
www.rasanah-iiis.org

الحالة الإيرانية..
حكومة رئيسي ومتغيرات الساحة الداخلية والخارجية

كان العام الأول من حكومة إبراهيم رئيسي حافلًا بالتطورات والأحداث التي ألقت بظلالها، على الداخل الإيراني بمستوياته المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والأيديولوجية، كما انعكست على تفاعلات إيران بمحيطها الإقليمي وتحركاتها على الساحة الدولية. وبناءً على ذلك سيركز القسم الثالث والأخير من التقرير الإستراتيجي للعام 2022م على أهم المتغيرات والتحولات التي شهدتها إيران في الساحتين الداخلية وعلى مستوى علاقاتها الخارجية خلال العام الأول من حكومة إبراهيم رئيسي، وذلك من خلال تناول العناوين الرئيسية الآتية:

- **الاستقرار الهشّ.. ملامح المشهد الداخلي في إيران في ظل رئيسي.**
- **تأرجح النفوذ.. التواجد الإيراني في الإقليم العربي على ضوء التحولات الإقليمية والدولية.**
- **بيئة مواتية.. التحركات الإيرانية على الساحة الدولية في ظل تصاعد التنافس بين القوى العظمى.**

المحور الثالث

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

الاستقرار الهش.. ملامح المشهد الداخلي في إيران في ظل رئيسي

تقييم الأداء السياسي لحكومة رئيسي بعد عام من تولي السلطة

خلُص التقرير الإستراتيجي للعام 2021م، إلى أنَّ الطريقة التي سيطر بها «المحافظون» على السلطة التنفيذية، تُشير إلى احتمالية استمرار الرفض الشعبي لحكومة إبراهيم رئيسي خلال العام 2022م، وأنَّ هذا الرفض لن يتراجع، إلَّا في حال نجاح الرئيس في اتّخاذ خطوات ملموسة في عملية استعادة ثقة الشعب بالنظام الإيراني، وتحقيق تقدُّم فيما يتعلَّق بالحريات المدنية، والوضع الاقتصادي، والانفتاح على العالم. وحول سياسة إيران الخارجية، تم التأكيد بأن إيران سوف تركِّز على المحادثات النووية، والسُبُل الكفيلة بتقريب وجهات النظر مع الولايات المتحدة؛ بُغية التوصُّل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، كون هذا الأخير هو المخرج الوحيد للتخفيف من الضغوط التي تتعرَّض لها حكومته، من جرّاء الضائقة الاقتصادية والمعيشية.

وبعد مرور عام على تقريرنا الإستراتيجي السابق، ونحو عام وبضعة أشهر من حكومة رئيسي، تُشير مجريات الأحداث التي شهدتها إيران خلال الفترة الماضية وتقديرات الشارع الإيراني، إلى أنَّ رئيسي لم يتمكَّن من الوفاء بوعوده الانتخابية، ولم يتّخذ أيًّا من الخطوات المذكورة أعلاه، بل شهِدنا تراجعًا كبيرًا فيما يتعلَّق بثقة الشارع بالنظام، والحريات المدنية، والوضع الاقتصادي، والعلاقات مع العالم. ومن هذا المنطلق، سنحاول في هذا التقرير تقديم قراءة لأداء رئيسي، على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، خلال العام 2022م، وفقًا للمحاور التالية؛ أولًا: غضبٌ شعبي يكشف إخفاقًا حكوميًا في الوفاء بالوعود، ثانيًا: الحكومة بين إنكار الواقع وتأييد المرشد، ثالثًا: حكومة رئيسي واللجوء للقمع في ظل تراجُع الأداء، رابعًا: تواضُع نتائج التوجُّهات الخارجية لحكومة رئيسي، وفي الخاتمة سوف نتطرَّق إلى الخيارات المستقبلية لحكومة رئيسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أولًا: غضبٌ شعبي يكشف إخفاقًا حكوميًا في الوفاء بالوعود

بدأ رئيسي عهده برفع شعار أولوية الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي، ولم تفلح جهوده خلال العام الأول من حكومته في إخراج إيران من الضائقة الاقتصادية، التي تعاني منها منذ خروج إدارة ترامب من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على إيران في 2018م، بل تفاقمت مسألة التدهور الاقتصادي وارتفعت معدلات التضخم والفقر والبطالة؛ ونتيجةً لهذا الوضع الاقتصادي المتدهور والآخذ في التراجع يومًا بعد يوم، وحالة عدم الثقة بالنظام وسياساته، كان يُتوقَّع أن يتفجَّر الوضع الأمني في أي وقت، وهو ما حدث بالفعل، بعدما قرَّرت الحكومة في مايو 2022م رفع الدعم عن بعض السلع، كالقمح والدقيق المخصَّص لبعض الصناعات الغذائية، كما رفعت أسعار سلع ضرورية أخرى، هي: البيض، الدجاج، زيوت الطهي، ومنتجات الألبان[1]. وللتنديد بهذه القرارات، خرج الإيرانيون في 10 محافظات في مظاهرات، سقط خلالها 6 قتلى برصاص قوات الشرطة[2]، فضلاً عن اعتقال المئات، لاسيّما في الأحواز. الاحتجاجات المنددّة بالسياسات الاقتصادية للحكومة لم تتوقَّف عند هذا الحد، حيث نظَّم العمال وسائقو الشاحنات والمزارعون والمعلمون والمتقاعدون وقفات احتجاجية بعدَّة مدن إيرانية؛ للمطالبة بمعالجة مشاكلهم المعيشية وتحسين الأجور، تخللتها هتافات سياسية ضد النظام. وبالتزامن مع اتّساع رقعة الاحتجاجات والإضرابات في عموم البلاد، قدَّم وزير العمل حجة الله عبد الملكي استقالته إلى رئيس الجمهورية، بعد اتهامات عدَّة بالعجز والضعف في القيام بمهامه، والمسؤولية عن أزمة رواتب المعلمين والمتقاعدين.

ولم تتوقَّف الانتقادات الموجَّهة لحكومة رئيسي عند حد التنديد بأدائها والتشكيك في التقارير الحكومية حول المؤشرات الاقتصادية، بل وصف بعض المراقبين والخبراء الإيرانيين الحكومة الحالية بأنها أقل الحكومات الإيرانية كفاءةً منذ انتصار الثورة في 1979م[3]. ويستند المنتقدون إلى عدد من الأدلة، أهمها مسألة عدم كفاءة المسؤولين وضعفهم الإداري، وعدم امتلاكها أيَّ خطة لحلّ مشاكل وأزمات البلاد، فضلًا عن غياب البرامج والخطط الاقتصادية، وعدم دقة التقارير الرسمية التي تتحدَّث عن انفراج الوضع الاقتصادي وتراجُع التضخم.

ثانيًا: الحكومة بين إنكار الواقع وتأييد المرشد

ورغم هذه الصورة القاتمة حول أداء الحكومة، فإنّ تقديرات الحكومة على مدى عامها الأول، كانت تروِّج باستمرار لوفاء رئيسي بالتزاماته التي قطعها على الشعب، وخلال مؤتمره الصحافي بمناسبة أسبوع الحكومة بأغسطس 2022م، قال رئيسي: إن «التضخم وصل حاليًا إلى 40,5% وكان معدله في نفس الفترة من العام الماضي 60%، أي أنه انخفض بنحو 20% تقريبًا»[4]. ووصف الظروف التي تُمر بها إيران بأنها مواتية ومناسبة، وزعم أنَّ الإحصاءات تُظهِر تحقُّق ما وعدت به الحكومة منذ بدايتها في مجالات خلق فرص العمل وإنهاء البطالة، وأنَّ الحكومة ركَّزت جهودها حول السيطرة على نمو السيولة وارتفاع التضخم.

«المحافظون» الذين هندسوا العملية الانتخابية بعناية وأوصلوا رئيسي إلى سُدة الحُكم، يؤيدونه ويقفون بقوة خلف حكومته، على الرغم من أنهم انتقدوا الأداء الاقتصادي لحكومته؛ لكونهم يعوِّلون عليه في تحقيق بعض الاختراقات، التي تُسهم في إسكات الخصوم السياسيين، خصوصًا في التيار «الإصلاحي» وإعادة ثقة المواطن بالنظام، فضلًا عن المحافظة على المكتسبات، التي حقَّقوها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، وانفرادهم بالحكم بعد سيطرتهم على جميع سلطات ومؤسسات النظام. وظل الإعلام الذي يسيطر عليه «المحافظون»، يصوِّر رئيسي على أنه رجل الشعب وورِث وضعًا اقتصاديًا

(1) خبرآنلاین، قیمت جدید مرغ، تخم‌مرغ، روغن و لبنیات اعلام شد / جزییات افزایش قیمت، (22 اردیبهشت 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 01 اکتوبر 2022م، https://bit.ly/3O22Fpl

(2) هرانا، گزارش تفصیلی از اعتراضات سراسری اردیبهشت ماه؛ 31 شهر در 10 استان، صدها بازداشتی و دهها کشته و زخمی، (30 اردیبهشت 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 اکتوبر 2022م، https://2u.pw/ihE8z

(3) دیدار نیوز، آقای رئیس جمهور! تیم اقتصادی خود را برکنار کنید، (23 بهمن 1400 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3pLSPyl

(4) راستی‌آزمایی حرف‌های ابراهیم رئیسی؛ آیا تورم 20 درصد کم شده است؟، (7 شهریور 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 اکتوبر 2022م، https://bbc.in/3Bv1tY7

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

صعبًا من سلفه روحاني لا يمكن أن يُعالَج في عام واحد، وحطَّم الأرقام القياسية في عدد الزيارات التي قام بها إلى المحافظات الإيرانية، وخفَّض التضخم، وسيطر على السيولة النقدية، وتمكَّن خلال وقت قصير من رفع حجم التجارة الخارجية، على الرغم من العقوبات الأمريكية وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.

لم يدخل رئيسي في خلافات مع المرشد علي خامنئي؛ للانسجام الكبير بين الرجلين، ولكون رئيسي يلقى كامل الدعم من خامنئي، وكان مرشَّحه المفضل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وربما يخطِّط لتلميعه ليكون خليفته في منصب المرشد. وبدا ذلك بوضوح من إشادات المرشد المستمرة بالحكومة وأدائها خلال عامها الأول، والتي كان آخرها لدى استقباله لرئيسي ووزراء حكومته بمناسبة «أسبوع الحكومة» في أغسطس 2022م، عندما قال إنّ الحكومة الحالية نجحت في إحياء أمل وثقة الشعب، وهي عاكفة على بذل الجهود لحل المشاكل وتقديم الخدمات، وأنَّ الحيلولة دون ارتهان البلاد للخارج، والاهتمام بالشعارات الثورية مثل «العدالة» و«دعم المستضعفين» و«مناهضة الاستكبار العالمي»، من النقاط البارزة للحكومة[1].

لكنَّ الشارع الإيراني، الذي يشكِّل الاقتصادُ أولويتَه الأساسية في الوقت الراهن على خلفية الأزمة الاقتصادية، ويطمح في حسم مصير الاتفاق النووي، وتنشيط علاقات إيران الخارجية، ورفع العقوبات والتخفيف من وطأتها، إلى جانب تنفيذ حلول ناجعة للأزمات الاقتصادية المزمنة التي أثقلت كاهله، لم يشعر بأي تحسُّن طرأ على وضعه المعيشي، ولا يؤيد تقييم خامنئي و«المحافظين» لأداء رئيسي؛ لأنه يعتقد أن الوضع زاد سوءًا، من جرّاء الارتفاع المتزايد للأسعار، وزيادة نِسَب التضخم، وتفاقُم أزمة البطالة والسكن، فضلًا عن الزيادة المضطردة في خنق الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والقمع.

وحول الأرقام والإحصاءات التي يتحدَّث عنها الرئيس، يرى المراقبون الإيرانيون أنها صادرة عن بعض المؤسسات المرتبطة بالحكومة، لذا قابلها الشارع والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، بتهكُّم وردود فعل ساخطة بشدَّة؛ لأنها تخالف الواقع تمامًا. وتمت مقارنة الوعود بالواقع الذي تشهده إيران، كالقول إن رئيسي وعَدَ بزيادة سرعة الإنترنت وجودته، لكننا نرى أن أبطأ إنترنت مرَّت به إيران كان في عهد هذه الحكومة، كما وعد بتسيير دوريات إرشاد للمديرين لمراقبة أدائهم عوضًا عن دوريات إرشاد الناس، لكننا نجد أن قرار المجلس الأعلى للثورة الثقافية ومكافحة الحجاب السيء، كان يعني إعادة إحياء دوريات الإرشاد، وتم الاستشهاد في ذلك بمقتل الشابة الكردية مهسا أميني من قِبَل ما يعرف بـ«شرطة الأخلاق»[2].

ثالثًا: حكومة رئيسي واللجوء للقمع في ظل تراجُع الأداء

فرضت الحكومة خلال عامها الأول قبضةً أمنيةً مشدَّدة على المواطنين، وارتفعت عمليات الاعتقالات التي تستهدف الناشطين والصحافيين والمخرجين، وغيرهم من الناشطين في الأحزاب «الإصلاحية»، كنائب وزير الداخلية الأسبق «الإصلاحي» البارز مصطفى تاج زاده، فضلًا عن اعتقال ثلاثة مخرجين سينمائيين بارزين، بينهم جعفر بناهي، بتهمة التواطؤ ضد أمن البلاد. ومنذ انطلاق الاحتجاجات الإيرانية في 16 سبتمبر 2022م بعد وفاة الشابة الكردية مهسا أميني، سقط مئات القتلى والجرحى على يد قوات الشرطة والأمن في مختلف المدن الإيرانية، وأظهرت آخر الإحصاءات الرسمية، فرقًا كبيرًا مع إحصاءات منظمات حقوق الإنسان الإيرانية، حيث تتحدث السلطات الإيرانية عن مقتل نحو 200 شخص، أما منظمات حقوق الإنسان، فقد أعلنت أنّ عدد القتلى في الاحتجاجات حتى منتصف سبتمبر بلغ 493 شخصًا، بينهم أكثر من 60 طفلًا ومراهقًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا، فضلًا عن اعتقال أكثر من 18 ألف شخص[3]. وخلال الفترة الأخيرة، بعد عودة الجدل حول مسألة الحجاب ومقتل الشابة الكردية أميني على يد ما يُعرَف بـ«شرطة الأخلاق»، قُتِل أكثر من 91 شخصًا، وفي احتجاجات البلوش ضد اغتصاب فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا، قُتِل نحو 63 شخصًا.

ومنذ فوز رئيسي وسيطرة «المتشدِّدين» على جميع مؤسسات النظام الإيراني، تصاعد القلق بشأن مستقبل حقوق الإنسان في إيران، ويبدو أن هذه المخاوف كانت مبرَّرة، فقد كشفت تقارير لمنظمات حقوقية تزايد معدلات الإعدام بشكل غير مسبوق خلال العام 2021م، حيث تم إعدام 333 شخصًا بزيادة بلغت 25% عن العام 2020م[4]، أما الأشهر الستة الأولى من 2022م فقد شهدت إعدام 251 شخصًا، بينهم 6 نساء، وفي شهر واحد فقط -أي شهر مايو-

(1) ديدار رئيس جمهور و اعضاى هيئت دولت با رهبر انقلاب، (8 شهريور 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 14 اكتوبر 2022م، https://bit.ly/3xfnmIx

(2) واقعا وعده هاى انتخاباتى رئيسى در يكسال اخير عملياتى شده؟، (27 مرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 15 اكتوبر 2022م، https://bit.ly/3SV19Yf

(3) صداى آمريكا، تعداد جان‌باختگان اعتراضات سراسرى ايران تا بيست و دوم آذر به 493 نفر افزايش يافت، (23 آذر 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 15 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3FywV8v

(4) بي بي سي فارسي، بيش از 330 اعدام در ايران طى يک سال؛ درباره محكومان چه مى‌دانيم؟، (08 ارديبهشت 1401 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 17 اكتوبر 2022م، https://bbc.in/3NoaNRS

BRICS

إيران و«بريكس».. إستراتيجية تعزيز التحالفات

اقرأ أيضًا

أ. محمود حمدي أبو القاسم
مدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية (JIS)

خلال القمة الرابعة عشرة الافتراضية، التي انعقدت في بكين يوم 24 يونيو 2022م، قدّمَت الخارجية الإيرانية طلبًا رسميًّا للحصول على عضوية مجموعة الاقتصادات الناشئة (بريكس). يسّر ذلك الطلبَ الضوءُ الأخضر الذي منحته بكين وموسكو لطهران، في ظلّ إحياء مشروع «بريكس بلس»، ومن واقع سعيهما لتشكيل جبهةٍ مناهضةٍ للغرب والولايات المتحدة، ولتعزيز الصين شراكاتها مع إيران كحليفٍ موثوقٍ في منطقة الشرق الأوسط، بموقعها الجيوسياسي المهمّ من أجل تنفيذ مشروعاتها الطموحة. كما تتطلع روسيا إلى علاقاتٍ أقوى مع الصين والهند وإيران من أجل مقاومة ما يعتقده الروس بالرغبة الأمريكية والغربية في تدمير بلادهم...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

أُعدِم 55 شـخصًا[1]. ويبدو أن فورة الإعدامات التي نفَّذتها إيران خلال العام الأول من عمر الحكومة، تأتي في إطار بثّ الخوف والذعر في نفوس المواطنين والنشطاء السياسيين، ووقف تصاعُد الاحتجاجات، التي تعدَّت مرحلة المطالب الفئوية والمعيشية والحريات إلى مرحلة المطالبة بالإطاحة بالنظام.

رابعًا: تواضُع نتائج التوجهات الخارجية لحكومة رئيسي

كشف الإطار العام للسياسة الخارجية لحكومة رئيسي منذ البداية عن اهتمام خاص بتحسين العلاقات الإيرانية مع الدول الإقليمية، انطلاقًا من اعتقادها بأن تحسين العلاقات وحل الخلافات مع دول المنطقة والمنافسين الإقليميين سيُرجِّح كفَّة إيران في مواجهة ضغوطات الدول الغربية، ويحُول دون توظيف الغرب للدول الإقليمية لممارسة مزيد من الضغط على إيران. تبنَّى رئيسي لهذه السياسة على مدى العام الماضي، قادَ «المحافظين» للترويج إلى أن الحكومة حقَّقت اختراقات مهمة في هذا المجال، وأن سياسة إيران الخارجية باتت أكثر حيويةً تجاه دول المنطقة، على عكس حكومة حسن روحاني، التي أهملت هذا الجانب وركَّزت على المفاوضات النووية، وذلك في إشارة إلى انضمام إيران لـ«منظمة شنغهاي للتعاون» وتقدُّمها بطلب للحصول على عضوية مجموعة «بريكس»، والزيارات المكثَّفة التي قام بها رئيسي إلى عدد من الدول، كروسيا وقطر وسلطنة عُمان، فضلًا عن زياراته لدول آسيا الوسطى، والحوار السعودي-الإيراني، وأخيرًا إعادة رفع العلاقات مع الكويت والإمارات إلى مستوى السفير. ويمكن القول إنّ الدول الإقليمية لم تتفاعل حتى الآن مع أولويات السياسة الخارجية لرئيسي، وذلك لاستمرار إيران في تدخُّلها بالشؤون الداخلية لدول المنطقة، خاصةً الدول العربية، وعدم جديتها في حلحلة الملفات العالقة معها، كما أن الانضمام لمنظمة شنغهاي، التي تقودها روسيا والصين، مرتبط بحسابات موسكو وبكين تجاه الولايات المتحدة أكثر من كونه إنجازًا سياسيًا لرئيسي.

وعلى مستوى تبنِّي إيران لسياسة «التوجُّه شرقًا» والتحرُّك بعيدًا عن الغرب، انخرطت إيران في الحرب الروسية-الأوكرانية بشكل ظهرت فيه مندفعةً في تحالف شبه عسكري مع روسيا، وتورَّطت عسكريًا في الحرب؛ ما عمَّق من مشكلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما خسرت الحياد النسبي الأوروبي في الملف النووي. ويمكن تفسير هذه الاندفاعة، بأنها شكل من الانتقام أو الضغط على الغرب؛ بسبب تماطله في توقيع الاتفاق ورفع العقوبات، فضلًا عن التعامل مع الصراع الروسي-الغربي، على أنه بداية تشكُّل نظام دولي جديد يقضي على الهيمنة الأمريكية ويدفع إلى تعدُّدية قطبية. لكن يرى بعض المحللين، أنَّ طهران كان من المفترض أن تترك مسافةً تسمح لها بالمناورة، مثلما فعلت الصين والهند، وحتى دول آسيا الوسطى، التي رفضت ضم موسكو لمناطق أوكرانية إليها.

خاتمة: الخيارات المستقبلية لحكومة رئيسي على الصعيدين الداخلي والخارجي

في ظل غياب الخطط الناجعة لاستقرار الاقتصاد والعجز المالي، الذي يبلغ عشرات المليارات، وحالة التخبُّط وعدم الاستقرار بالسياسة الخارجية مع دول العالم، فضلًا عن استمرار العقوبات الأمريكية، لم يعُد الشارع الإيراني يثقُ بالوعود والخطط التي تقدِّمها له الحكومة من وقتٍ لآخر، بل بات يقابلها بحساسية شديدة؛ ما يعني أن إيران مرشَّحة للعديد من الاحتجاجات خلال الفترة المقبلة.

يرتبط تراجُع السخط الشعبي من حكومة رئيسي، بتحسُّن الوضع الاقتصادي، وهذا الأخير يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمخرجات المفاوضات النووية المتعثرة، لكن رئيسي لا يملك القوة للدفع باتجاه اتفاق نووي لا يرتضيه خامنئي، ولا يلبِّي تطلُّعات المؤسسات التي يديرها «المتشدِّدون».

يفتقر رئيسي إلى الرؤية في معالجة المظالم الشعبية، مثل قانون الحجاب الإلزامي للنساء، وانتهاكات حقوق الإنسان كالإعدامات والاعتقالات وقمع المحتجين، ومن المستبعد أن يقدِّم رئيسي، الذي يتناغم كثيرًا مع المرشد والحرس الثوري والبرلمان، أيَّ رؤية خلال الفترة المقبلة؛ لاعتقادهم أنَّ التراجع في هذا الأمر من شأنه أن يقود إلى المزيد من المطالب.

كان رئيسي جنديًا مخلصًا لخامنئي على مدار عامه الأول في المنصب، ويبدو أنَّ طموحاته في كسب ثقة المرشد و«المتشدِّدين»، سواءً فيما يتعلَّق بمنصب المرشد أو دعم سياساته المستقبلية في رئاسة الجمهورية، ستجعلُه على استعداد ليكون كبش فداء ينفِّذ كلَّ السياسات الصادرة عن مكتب المرشد الأعلى، ويعمل ضمن القيود التي يضعها خامنئي له، فضلًا عن تحمُّله كلَّ إخفاقات النظام، حتى ولو كانت خارج سيطرته.

على مستوى السياسة الخارجية، يُتوقَّع أن يتحرَّك رئيسي على حافة الصراع بين القوى الكبرى؛ لتحقيق أقصى مكاسب ممكنة، وذلك في حال فشل التوصُّل لاتفاق حول البرنامج النووي، كما أنه سيستمر في تبنِّي سياسة «التوجُّه شرقًا» عبر إقامة علاقات جيدة مع كلٍ من الصين وروسيا، مع الاستمرار في سياسة فتح مسارات للحوار والتهدئة مع الدول الإقليمية، خاصةً دول الخليج، لتحييدها وفكّ عزلة إيران إقليميًا ■

(1) يورو نيوز، عفو بين الملل: در سال 2022 هر روز دست‌کم یک نفر در ایران اعدام شده است، (27 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 اكتوبر 2022م، https://bit.ly/3gZkCd0

تقييم الأداء السياسي لحكومة رئيسي بعد عام من تولي السلطة

غضب شعبي يكشف إخفاقًا في الوفاء بالوعود، بعد بدء رئيسي عهده برفع شعار أولوية الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي.

تقديرات حكومية تروِّج لوفاء رئيسي بالتزاماته، والمرشد يؤيد خطواته، والشارع الإيراني لم يشعر بأي تحسُّن.

تقارير حقوقية عن تزايد معدّلات الإعدام، لتخويف المواطنين والنشطاء السياسيين، ووقف تصاعُد الاحتجاجات.

الحكومة لجأت للقبضة الأمنية المشدَّدة والقمع، مع تصاعُد الاحتجاجات المتتالية الرافضة لتراجُع الأداء.

رئيسي مستعد ليكون كبش فداء لتنفيذ كلّ سياسات مكتب المرشد، وخارجيًا يُتوقَّع أن يتحرَّك على حافة الصراع بين القوى الكبرى.

تواضُع نتائج التوجهات الخارجية للحكومة، مع أن إطار سياستها الخارجية يهتم بتحسين علاقات دول الجوار.

Rasanahiis
www.rasanah-iis.org

الاقتصاد المتأزم.. فاعلية سياسات رئيسي لحل المشكلات الاقتصادية

تطرَّق التقرير الإستراتيجي للعام 2021م، إلى توقُّعات حدثت بالفعل، مثل صعوبة حدوث انتعاشةٍ قوية للنمو الاقتصادي الإيراني والاستثمارات والإنتاج المحلي، أو حدوث تحسُّنٍ كبير في أداء غالبية المؤشرات الاقتصادية، باستثناء التجارة الخارجية، واتجاه الأداء الكلي ومستوى المعيشة لمزيدٍ من التأزُّم طالما بقيت العقوبات الأمريكية، وهو ما حدث. وزاد عليه تأثير المتغيِّرات الدولية والجيوسياسية على الاقتصاد الإيراني، كالحرب الروسية، والتضخم العالمي. وسيكون تقييم الوضع الاقتصادي في 2022م واتجاهاته، هو محور اهتمام الملف الحالي، إذ نركِّز على تقييم الأوضاع الاقتصادية لإيران خلال العام الأول لحكومة إبراهيم رئيسي، في شكل مجموعة من النقاط والتحليلات، تُبرِز أهم الكليات ومؤشرات الأداء الاقتصادي لإيران، بجانب أهم التغييرات الجوهرية خلال العام، والفرص والتحديات، ومن ثمَّ نختتم بتصوُّر عن المستقبل القريب:

1. نظرة كلية على الاقتصاد الإيراني: تعتمد المالية العامة لإيران على صادرات النفط بالأساس، وبسبب العقوبات الأمريكية المفروضة منذ 2018م، عانت الميزانية آخر أربع سنوات -ولا تزال- من عجز متزايد، أثَّرَ على قرارات الإنفاق الحكومي الاستثماري والاجتماعي، وقيمة العملة، وسبَّبت أزمات داخلية كبيرة، أبرزها التضخم المزمن، وتزايد معدّلات الفقر والبطالة، وتكرار الاحتجاجات، خاصةً بعد إلغاء دعم العملة والدواء والغذاء مؤخرًا. لم تعُد الصادرات النفطية وغير النفطية لإيران لمستوى ما قبل العقوبات بعد، لكنها مع ذلك، ارتفعت بقوة في 2022م؛ لتراخي تطبيق العقوبات الأمريكية والالتفاف الإيراني عليها؛ ما ساعدَ الحكومة في توفير احتياجات البلاد من الخارج بشكل جزئي.

يرتكز الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي الإيراني على قطاعي الخدمات والصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز، مع نصيب أقل للزراعة وللصناعة التحويلية، وإن كان نصيب الأخيرة أعلى من المتوسط بالشرق الأوسط ويدعم التنوع، لكنه غير مستقر؛ بسبب تكرار العقوبات وهروب الاستثمارات. أما الزراعة؛ المشغِّلُ المهم للقوى العاملة، فتُواجه تحديًا خطيرًا يتمثَّل بالجفاف وشُح المياه.

بالإضافة لوجود تحديات اقتصادية متوسطة وطويلة المدى: كأزمة إسكان ممثَّلة بقلَّة المعروض العقاري، وارتفاع وتضاعف أسعاره كلَّ بضع سنوات، وتسارُع مشكلة الجفاف وشُح المياه بإيران لدرجة لم تتعرَّض لها البلاد منذ 50 عامًا، وضعف النمو السكاني، وهجرة العقول والكفاءات، وتسرُّب رؤوس الأموال والاستثمارات للخارج، والتشوُّهات الهيكلية بداخل الاقتصاد؛ كالفساد والأدلجة ونقص الشفافية، واضطراب الموازنة مع تغيُّرات أسعار النفط العالمية. كما أنَّ تكرار العقوبات يشكِّل تحديًا خطيرًا لاستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتشكيل رؤى مستقبلية مستقرة.

2. الناتج المحلي الإجمالي: ينمو الناتج المحلي الإيراني حاليًا ببطء؛ بفعل اجتماع عدَّة عوامل قادت إلى ضعف نمو الاستثمارات الجديدة، وعدم استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والخدمية القائمة لكامل قوتها. فنمو قطاع الصناعة ونمو إجمالي الاستثمارات الثابتة المتوقَّع بنهاية 2022م، لن يتجاوز 0,5%، و1% على التوالي؛ أي لا يكاد يتحقَّق نموٌ يذكر، وكذا الحال لباقي أركان ومحفزات نمو الناتج، كالزراعة أو الإنفاق الاستهلاكي. وتتداخل العوامل المؤثرة المؤدية لذلك ما بين خارجية: كالعقوبات ونقص استيراد مدخلات الإنتاج. وداخلية: كالتشوُّهات الهيكلية، ونقص التمويل، ونقص محفزات الاستثمار، وارتفاع التضخم. مع استثناء نمو قطاعي النفط والتصدير، اللذان زادا بقوة خلال 2022م، مع تراخي تطبيق العقوبات الأمريكية، لكن لم يكُن هذا النمو كافيًا لتحقيق انتعاشةٍ للنمو الإجمالي.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يتَوقَّع نمو الناتج المحلي الحقيقي لإيران بنسبة 3% لهذا العام، نزولًا من 4,7% للعام الماضي، و2% العام

شكل (1): تضخم أسعار المستهلكين خلال عشرة أعوام (2012-2022م)

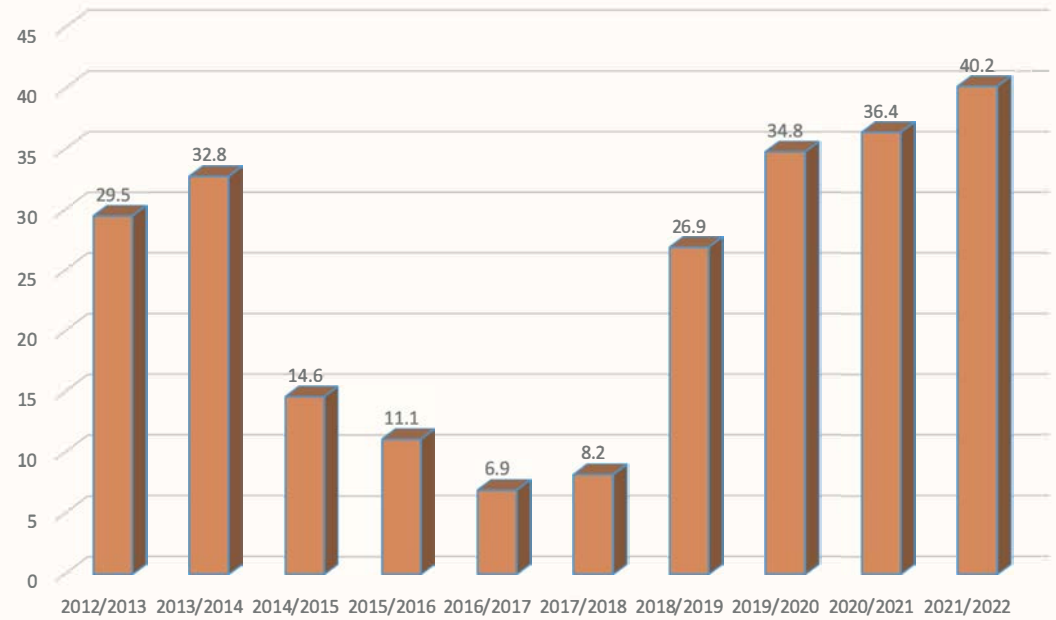

المصدر: غرفة تجارة طهران

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

المقبل (2023م)[1]. ويحل الاقتصاد الإيراني بذلك في المرتبة الثالثة بالشرق الأوسط، بعد السعودية ومصر[2]، وفق تعادُل القوى الشرائية لعام 2022م.

أما نصيب الفرد الإيراني من الناتج وفق تعادُل القوى الشرائية لعام 2022م، فيكاد يماثل ما كان عليه في 2010م، وأقل مما كان عليه في 2011م. بمعنى آخر، فالاتجاه الواضح هو تراجُع الدخول الحقيقية للإيرانيين خلال عقد من الزمن، بفعل التضخم، بالتوازي مع معدلات بطالة مرتفعة، خاصةً بين الشباب، تصِل إلى الثلث، ولم يسترِد الاقتصاد سوى ثُلث الوظائف التي خسرها خلال جائحة كورونا، وفق تقديرات البنك الدولي.

3. التضخم: هو أهم أزمة تواجه الإيرانيين بحياتهم اليومية، وأكبر تحدٍ قائمٍ أمام المسؤولين. سجل التضخم مستويات قياسية خلال العام الأول لرئيسي، ويُعَدّ من بين الأعلى منذ ثورة 1979م، بعدما بلغ 54% في يوليو على أساس سنوي[3]. وتجاوز بكثير هذا المعدل، فيما يتعلّق بمؤشرات التضخم الفرعية كالغذاء والإسكان، والمطاعم تحديدًا فاقت 80% أحيانًا. ويتوقّع الصندوق أن يسجل مؤشر أسعار المستهلكين/معدل التضخم 45% بنهاية 2022م.

كان من أبرز الوعود الانتخابية لرئيسي، استهداف التضخم عند رقم أقل من 10%، لكنه لم يتمكّن من تنفيذه خلال العام الأول لولايته. ومن أهم مسببات التضخم، زيادة السيولة بمعدلات كبيرة (أكثر من 37% في يوليو 2022م بأساس سنوي) لا يتناسب مع النمو الاقتصادي، لتمويل عجز الموازنة، ومع بقاء العقوبات واستمرار نمو السيولة بمعدلات مرتفعة سيستمر نمو التضخم.

لذا اضطرّت الحكومة لرفع الدعم عن الدولار والغذاء والدواء، كما ساهمت الحرب الروسية والتضخم العالمي وارتفاع الفائدة على الدولار، في تأجيج الشعور بالأزمة بالداخل، خاصةً مع تزايُد استيراد إيران للحبوب، وارتفاع سعر الدولار أمام العملة المحلية؛ فسعر الدولار كاد يلامس 35 ألف تومان في أكتوبر 2022م، بعدما كان بحدود 25 ألف تومان بداية العام، وكان أقل من خمسة آلاف تومان في أبريل 2018م؛ أي زاد بقرابة 7 أمثال ما كان عليه (انظر شكل 2)، ويتّجه لمزيد من الارتفاع.

4. التجارة الخارجية والميزان الجاري: نجحت حكومة رئيسي في عامها الأول بزيادة الصادرات النفطية وغير النفطية، مع تراخي تشديد العقوبات الأمريكية والالتفاف عليها، خاصةً إلى الصين ولدول الجوار كالعراق والإمارات وتركيا، وهم أهم الشركاء التجاريين لإيران. كما ساهمت عوامل خارجية كارتفاع أسعار النفط، وداخلية كالتحكم بالواردات (منذ عهد روحاني)، في تقليص عجز الميزان الجاري لإيران من -1,6 مليار دولار في 2019م، وتحوُّله لفائض 11 مليارًا في 2021م، ويُقدَّر وصوله وفق تقديرات «الإيكونوميست»[4] لحوالي 27 مليار دولار بنهاية 2022م، ويتّجه لاستمرار نموه للعام المقبل. ساعد الفائض الحكومة على وقف نزيف العملة المحلية أمام الدولار جزئيًا.

شكل (2): سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد أمام العملة المحلية التومان (2018-2022م)

Source: bombast, https://bit.ly/2QXf7dr

(1) International Monetary Fund (IMF), WORLD ECONOMIC OUTLOOK (Oct. 2022), Real GDP Growth. Accessed: 29 Oct. 2022, https://bit.ly/3gE5mSE

(2) جاء الاقتصاد السعودي في المرتبة الأولى بالشرق الأوسط وفق تعادُل القوى الشرائية لعام 2022م بقيمة 2 تريليون دولار، والاقتصاد المصري بالمرتبة الثانية بـ1.66 تريليون دولار، والاقتصاد الإيراني بالمرتبة الثالثة بـ1.6 تريليون دولار.

(3) أي مقارنة بنفس الشهر للعام الماضي.

(4) Economist Intelligence UnitLimited 2022, Country Report (Iran), September 2022, P:11.

مع تراخي العقوبات عمليًا، زادت صادرات النفط من متوسط أقل من 650 ألف برميل باليوم في 2021م، إلى أكثر من مليون برميل باليوم في الوقت الحاضر حتى مع المنافسة الروسية في آسيا. علاوةً على مخزون عائم يُقدَّر بـ200 مليون برميل. وصدَّرت إيران نفطًا بلغ 39 مليار دولار العام الماضي، غالبيته للصين، ويتوقَّع وصوله لأكثر من 66 مليار دولار في 2022م[1].

أما التجارة غير النفطية، فسجَّلت خلال النصف الأول من 2022م، 50 مليار دولار، بنمو 13% بأساس سنوي (منها 24 مليارًا صادرات أغلبها بتروكيماويات). ونمت تجارة إيران غير النفطية مع الصين مثلًا (بنسبة 19% من يناير إلى أغسطس)، والاتحاد الأوروبي (34% بالنصف الأول)، وارتفعت صادرات المنتجات الصناعية 70% في عهد رئيسي.

كما نجحت إيران بنيل الانضمام الرسمي لـ«منظمة شنغهاي»، تجسيدًا لمسعاها بتكوين تحالفات تجارية والانضمام لتكتلات اقتصادية تُنشِّط بها تجارتها واقتصادها، وتعزِّز مواقفها السياسية تجاه الغرب. ويستغل النظام المكتسبات التي تحقَّقت في مجال التجارة والصادرات، للدعاية المحلية، ورفع شعارات الانتصار على العقوبات والغرب.

5. الديون: تضاعف صافي الدين العام للحكومة الإيرانية في العامين الماضيين، وارتفع من 1400 تريليون تومان (40 مليار دولار تقريبًا)[2]* في 2020م، لأكثر من 2850 تريليون تومان (81 مليار دولار) في 2022م، وفق صندوق النقد الدولي، وذلك لتمويل عجز الموازنة (البالغ 4,5% من الناتج)، عن طريق الاستدانة داخليًا بإصدار الصكوك وزيادة السيولة (نمت 37% في يوليو بأساس سنوي). بينما قدَّر البنك الدولي إجمالي الدين العام بقرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي[3]. وتُعَدّ نسبةً مقلقة[4]* في ظل الوضع الاقتصادي الضعيف، وآخذة بالتزايد في ظل ارتفاع

(1) Economist Intelligence Unit (EIU), IBID.

(2) * وفق سعر الصرف السائد وقت كتابة التقرير بأكتوبر 2022م، وهو قرابة 35 ألف تومان مقابل الدولار الواحد، مع ملاحظة أن سعر الدولار يرتفع مع مرور الزمن وتنخفض قيمة العملة المحلية التومان أمامه.

(3) World Bank, Iran, Islamic Republic, "Table 2 : Macro poverty outlook indicators". https://bit.ly/3TVJVLt

(4) * تتفاوت المعايير التي تحدد الحدود الآمنة للدين العام للناتج بتفاوت الاقتصادات، تتراوح ما بين 35% لـ60%.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

ديون الشركات الحكومية كل عام للبنوك المحلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

أما الديون الخارجية لإيران فمحدودة، حدَّدها البنك المركزي الإيراني بـ7 مليارات دولار في يوليو 2022م، نزولًا من حوالي 9 مليارات العام الماضي[1]، بينما تتضارب التقديرات حول حجم احتياطات إيران النقدية، وتُقدَّر بقرابة 115 مليار دولار أغلبها أرصدة مجمَّدة في بنوك خارجية، وما تستطيعُ إيران استخدامهُ منها لا يتعدى 12,2 مليار دولار[2].

6. رفع الدعم وتراجع أوضاع المعيشة: يُعَدّ قرار رفع الدعم الذي اتّخذته حكومة رئيسي خلال عامها الأول، بمثابة حدث جوهري بالنسبة لفكر التيار «المحافظ»، يتنافى من تفضيلاته للقرارات الشعبوية الجماهيرية. واتخاذهم مثل هذا القرار، يعكس صعوبة الوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

في مايو 2022م، اضطرَّ رئيسي لوقف تقديم الدولار للمستوردين بسعر مدعوم كان مخصَّصًا لشراء منتجات الغذاء والدواء الأساسية ومستلزمات إنتاجها من الخارج، بسبب شُح العملات الأجنبية وعجز الموازنة. سلعٌ كثيرة تأثَّرت، من بينها القمح والزيوت واللحوم والدجاج، في مقابل الوعد بتقديم دعم نقدي محدود لبعض الفئات[3]؛ وبناءً عليه ارتفعت أسعار الغذاء بقوة، على سبيل المثال: اللحوم الحمراء بنسبة 61%، وبيض المائدة بنسبة 120%، والجبن بنسبة 135%، ومنتجات الألبان بنسبة 100%، والزيت النباتي بنسبة 370%، بينما لم تجاري علاوات الرواتب الارتفاعات بالأسعار[4].

جدير بالملاحظة أن مثل هذا الدعم لم ينقطع، حتى خلال العقوبات الاقتصادية الأشدّ على إيران عام 2012م، وزاد عليه الرئيس الأسبق أحمدي نجاد دعمًا نقديًا سخيًا. ومن المفارقة أن الرئيس السابق حسن روحاني، كان يفضل رفع الدعم لمواجهة عجز الموازنة، فاكتفى برفع دعم البنزين، وحذف الدعم النقدي، في مقابل الإبقاء على دعم السلع الأساسية؛ حرصًا على شعبيته.

يعزِّز التضخم المرتفع التفاوت ما بين الطبقات، ويؤدي لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال، على حساب العاملين بأجر، وهم الغالبية العظمى في المجتمع الإيراني، وينفق أفقر شرائح المجتمع الإيراني ما يقارب نصف دخلهم على الغذاء وحده، وفق التقديرات المحلية.

وأسفر قرار رفع الدعم عن موجات غير مسبوقة من التضخم، كما رأينا، وارتفاع في معدلات الواقعين تحت خط الفقر. ولا تُوجَد إحصاءات رسمية، لكن تقديرات الخبراء بالداخل تذهب إلى أن ما لا يقل عن 50% من عدد سُكّان إيران البالغ 85 مليونًا يعيشون تحت خط الفقر[5]، والبعض يتحدَّث عن أكثر من 70% من الشعب.

خاتمة: واقعٌ مؤلم ومستقبلٌ مضطرب

يتَّضح أن عام 2022م حمَلَ مجموعةً من التحديات الجدِّية التي تواجه الاقتصاد الإيراني، وتميل إلى الاستمرار على المدى القريب، أخطرها؛ استمرار التضخم، وتدهور قيمة العملة، وتراجُع مستوى معيشة الملايين ونصيب الفرد الحقيقي من الناتج، وتزايد الفقر، وتباطؤ النمو الاقتصادي، مع استمرار العقوبات بأنواعها، وعجز الموازنة، وتجدُّد الاحتجاجات. وفي المقابل، ستستفيد إيران من تراخي تخفيف العقوبات الأمريكية وارتفاع أسعار النفط عالميًا، لزيادة صادراتها النفطية وغير النفطية ودعم الموازنة نسبيًا، ومحاولة تقليل وتيرة تراجُع سعر صرف العملة المحلية. وستستمر إيران في محاولة التخفيف من آثار العقوبات، بزيادة صادراتها، وفتح أسواق لها بدول الجوار وآسيا كأولوية.

ويتأثَّر تشكيل المستقبل القريب بلا شك بكل ما سبق من تحديات، علاوةً على مخاطر تجدُّد الاحتجاجات وتداعياتها؛ لذا، نجد المستقبل محفوفًا بالتهديدات، ولعلَّ أخطرها استمرار العقوبات الأمريكية، وما تفرضه من تداعيات سلبية على النمو واستقرار الاقتصاد الكلي، خاصةً الضغوط التضخمية، والضغوط طويلة المدى على استقرار العملة والموازنة، واستيراد مدخلات الإنتاج، وتآكل الاستثمارات المحلية. ستتراجع كثير من تلك التداعيات السلبية، في حال تم التوصل لاتفاق نووي يرفع العقوبات، بينما ستظل تداعيات تحديات أخرى؛ متوسطة وطويلة المدى، سبق الإشارة لها ببداية الملف ■

(1) رادیو فردا، «بانک مرکزی از افزایش 37 درصدی نقدینگی در یک سال دولت ابراهیم رئیسی خبرداد»، (14 شهریور 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 2 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3F7cQrl

(2) Katherine Bauer, Patrick Clawson, Washington Institute, "How Much Would Iran Gain Financially from Returning to the JCPOA?", 16 Mar 2022. Accessed: 31 Mar 2022. https://bit.ly/37nlPWQ

(3) وعدت الحكومة بتقديم دعم ما بين 300 – 400 ألف تومان أو 9 – 12 دولارًا، لكن ارتفاع الأسعار قوض من فاعيلته (للتقريب ما يوازي ثمن 2 – 3 كيلوجرام تقريبا من لحم الضأن).

(4) سعيد افشاري، صحيفة ثروت، «واقعيت هايى تلخ از اقتصاد»، (30 شهريور 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3LtMgdk

(5) اعتماد أونلاين، «خط فقر در ايران از 18 مليون تومان گذر كرد؟»، (26 مهر 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3gkQs3m

الاقتصاد الإيراني في 2022

Sources: World Bank- International Monetary Fund (IMF) – October 2022
- The Economist (EIU)- worldometers- Iran Statistical Center.

1.6
مليـــون كـم2

86.5
مليـــون نسمة

1%
نمـوّ السـكـان

3%
نمو الناتج المحلي

33
ألف تومان لكل دولار

87%
تضخم أسعار الغذاء
(في يوليو بأساس سنوي)

45%
مؤشر أسعار المستهلكين

7
مليارات دولار
الديون الخارجية

27
مليار دولار
صافي الميزان الجاري

66
مليار دولار
صادرات النفط

(تقديـــــرات)
115-40
مليار دولار
احتياطات مجمَّدة بالخارج

50%
إجمالي الديون العامة
من النآتج المحلي

4.5%
عجز الموازنة من الناتج

50-70%
الواقعون تحت خط الفقر
(تقديـــــرات)

Rasanahiis
www.rasanah-iis.org

المنظومة الأمنية الإيرانية.. مواطن الضعف والتعاطي الرسمي تجاه الاختراقات الأمنية

تواجه المنظومة الأمنية الإيرانية انكشافًا محرجًا منذ سنوات، وتصاعُدًا بشكل لافت خلال الآونة الأخيرة، بعد سلسلة الأحداث الأمنية، التي تعرَّضت لها المؤسسات الحيوية في إيران؛ كالمنشآت النووية، والاستهدافات النوعية التي طالت علماء البرنامج النووي، إلى جانب الاختراقات الأمنية والسيبرانية الواسعة، التي استهدفت المؤسسات العسكرية والاستخباراتية. ووفقًا لذلك، سوف نُناقش في هذا الملف، أولًا: مسارات الاختراقات الأمنية في 2022م، ثانيًا: التعاطي الإيراني مع الاختراقات، ثالثًا: هشاشة المنظومة الأمنيـــة الداخليـــة، ونختتم بالتوجهات المستقبلية الإيرانية لمجابهة الاختراقات الأمنية.

أولًا: مسارات الاختراقات الأمنية في 2022م

منذ الكشف عن برنامجها النووي، ظلّت المنظومة الأمنية الإيرانية تتعرَّض لاختراقات متواصلة، زادت بعد إعلان طهران عن تطوير برنامجها الصاروخي، لتدخل في مواجهة غير مباشرة مع خصومها التقليديين، لاسيّما إسرائيل. وكان برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي في مرمى الاستهدافات المباشرة، التي تنوَّعت ما بين الاغتيالات الغامضة تجاه علماء البرنامجين النووي والصاروخي، التي تقارب نحو 13 شخصية من العلماء والقيادات العسكرية البارزة، وبين استهداف المنشآت الحيوية بالتفجيرات أو التخريب الإلكتروني.

خلال 2022م، تعرَّضت إيران لاختراقات أمنية خطيرة، كشفت عن حجم الخلل الأمني، الذي تعاني منه، على الرغم من ادّعاءاتها بقوة أجهزتها الشرطية والاستخبارية. شهدت العاصمة طهران لوحدها اغتيال 5 شخصيات بارزة تعمل في البرنامج النووي والصواريخ البالستية، منها ما تم عبر تفجيرات طالت مقرّات البرنامج النووي أو المقرّات العسكرية المتعلِّقة بالصواريخ البالستية أو الطائرات المسيّرة، أبرزهم الخبير النووي إحسان قد بيغي، الذي قُتِل في هجوم بمنطقة بارسين في مايو، وكذلك كامران ملا بور، الذي تُوفِّي في «ظروف غامضة» بمنشأة «نطنز» بأصفهان، بعد مقتل بيغي بأسبوعين[1]. ووجَّهت إيران أصابع الاتهام لإسرائيل، بالتورُّط في اغتيالهم. طالت الاختراقات صُعُدًا أخرى، تركَّزت حول اختراق أجهزة الاستخبارات الأجنبية للقيادات البارزة في صفوف القيادات العليا للحرس الثوري، ومنسوبي وزارة الاستخبارات والأمن، والأجهزة الأخرى المعنية بالنشاط الأمني داخليًا. وإضافةً لاتّهام إسرائيل بتنفيذ هذه العمليات، تمّ اعتقال المئات من المسؤولين والقيادات العسكرية والأمنية البارزة وإيداعهم سجن «إيفين» بطهران، بتُهَمِ التجسس لصالح الاستخبارات الأجنبية. ووفقًا لصحيفة «نيويورك تايمز»، نقلًا عن مسؤولين إيرانيين رفضوا الكشف عن أسمائهم، اعترفوا صراحةً بوجود شبكات تجسس إسرائيلية واسعة النفوذ بأوساط المسؤولين وذوي المناصب العليا بالمؤسسات الأمنية الإيرانية[2].

واستمرَّت الاختراقات الأمنية وضرب منظومة الأمن الداخلي الإيراني، بعد قيام الموساد الإسرائيلي خلال 2022م، باختطاف واستجواب عدد من القيادات العسكرية على الأراضي الإيرانية، كالضابط بالحرس الثوري منصور رسولي في مايو، الذي نُسِب إليه التآمر لاغتيال موظف بالقنصلية الإسرائيلية في إسطنبول العام الماضي وجنرال أمريكي بألمانيا وصحافي في فرنسا[3]. وبعدها بشهرين؛ أي في يوليو، قام الموساد بالأسلوب ذاته مع أحد المسؤولين البارزين في الحرس الثوري يُدعى يد الله خدماتي، الذي تمّ استجوابه أيضًا داخل إيران[4]. أما الهجمات السيبرانية، فقد طالت المنشآت الحيوية الرسمية، بما فيها مقار البرنامج النووي، والمواقع الإلكترونية لمؤسسات الدولة، حتى وصلت

جدول (1): الاغتيالات التي تعرَّض لها علماء البرنامج النووي والقيادات العسكرية

م	الشخصية	مجال العمل	الوفاة
1	حسين صياد خدائي	عقيد في الحرس الثوري	22 مايو 2022م
2	إحسان قد بيغي	عالم ومهندس نووي	26 مايو 2022م
3	أيوب انتظاري	عالم نووي ودكتوراه في هندسة الجوفضاء	31 مايو 2022م
4	علي إسماعيل زاده	عقيد في الحرس الثوري	03 يونيو 2022م
5	كامران ملا بور	عالم نووي ودكتوراه في الطب النووي	05 يونيو 2022م

(1) الحدث، مجددًا.. وفاة خبير نووي إيراني بظروف غامضة، (05 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2022م، https://cutt.us/UYO3p
(2) مقامات رسمى رژيم ايران مى گويند اسرائيل به عمليات اطلاعاتى ايران آسيب شديد وارد كرد، تايمز اسرائيل، (30 ژوئن 2022م)، 16 سپتامبر 2022م، https://cutt.us/XxrSY
(3) المتحدث باسم البنتاغون يرفض التعليق على مؤامرة الحرس الثوري الإيراني لاغتيال جنرال أمريكي، إيران إنترناشونال، (05 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 أكتوبر 2022م، https://cutt.us/f7v4r
(4) في قلب إيران.. الموساد يستجوب مسؤولاً بالحرس الثوري، العربية، (22 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر 2022م، https://cutt.us/oJHOY

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

لاختراق كاميرات المراقبة في المدن، واختراق التلفزيون الرسمي خلال أحداث المظاهرات الإيرانية الأخيرة، التي اندلعت بعد مقتل الشابة الكردية مهسا أميني على أيدي ما يُعرَف بشرطة الأخلاق.

إعداد: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»

ثانيًا: التعاطي الإيراني مع الاختراقات

يتعاطى النظام الإيراني مع الاختراقات الأمنية -في الغالب- بحالة من الإنكار، يظهَر فيها التناقض والتضارب حول مسبباتها. فتارةً ينسبها لمعارضي النظام الإيراني وخصومه التقليديين، سواءً من قِبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أو الأمريكية، وتارةً أخرى يميل إلى عدم الكشف عن ملابساتها والاكتفاء بـ«طبيعية» الحدث.

وعلى ضوء ما سبق، لا يمكن الاعتقاد كلّيةً بصحة التعاطي الإيراني بشأن حوادث الاغتيال الغامضة، التي طالت شخصياتها وقياداتها العسكريين، والترويج بأن خصومها هم من يقفون خلف العمليات؛ لأنه ليس من المُستبعَد تورُّط النظام نفسه في تلك الاغتيالات. ولعلَّ ما يجعل ذلك واردًا، احتمال أن يكون قد اكتشف تورُّط بعض الشخصيات والقيادات بعمليات التجسس لصالح وكالات الاستخبارات الأجنبية، وتمريرها لمعلومات عالية الحساسية لتلك الجهات، أو قد يكون الأمر متعلِّقًا باكتشاف أدوارهم ومهامهم العملية للعلن؛ ما يسهِّل الإيقاع بهم وانتزاع الاعترافات منهم بالقوة من قِبَل العملاء والجواسيس الموجودين على الأراضي الإيرانية. ومما يجعل ذلك غير مستبعد، الاستشهاد بمقتل العالم النووي أردشير حسين بور في 2007م، المصنَّف بأنه «أب القنبلة النووية الإيرانية»، أو «أوبنهايمر إيران»، الذي تضاربت الأنباء حول مقتله بالغاز المشِعّ، حيث اكتفت طهران بالإعلان بأنه تُوفِّي نتيجةً لتسمُّمه بالغاز. إلَّا أنَّ شقيقته محبوبة أردشير، التي تعيش في الولايات المتحدة، ذكرت في تصريح لها أنَّ أعضاء الاستخبارات والحرس الثوري هم من قاموا باغتيال شقيقها، معلِّلةً ذلك برفضه التعاون في البرنامج النووي[1]. ولعلَّ ما يدعم تلك الأدلة أيضًا، ما نشرهُ أحد المواقع المعارضة بقوله إن «أردشير كان على صلة ببعض المعارضين للنظام الإيراني، وكانت تربطه بهم اتصالات غير علنية»، كما يؤكد مدير مركز الدراسات الإيرانية في لندن علي نوري زاده، أن الحكومة الإيرانية كانت تقف خلف مقتله؛ نتيجةً لاتهامه بتسريب معلومات عن المشروع النووي الإيراني لدول غربية، وتحذيره من كارثة قادمة لمفاعل بوشهر[2]. يتشابه الأمر مع وفاة عالم الجوفضاء أيوب انتظاري، الذي أُعلِن عن وفاته في 2022م نتيجةً لتسمُّمه[3]. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي أدت لمقتل أردشير أو انتظاري أو غيرهما، إلَّا أن وجود عدو خارجي يستهدف إيران وبرنامجها النووي، قد يُؤخَذ كذلك كذريعة تُجابه بها فشلها في إحكام قبضتها الأمنية الداخلية، والاختراقات التي تتعرَّض لها على مستوى الشخصيات والمسؤولين عن البرنامج النووي أو للتخلص من تلك الشخصيات خاصةً أنها باتت في الآونة الأخيرة تواجه أزمة الثقة، حتى من قِبَل المسؤولين والقيادات العليا بالحرس الثوري والمؤسسات المعنية بالبرنامج النووي.

ثالثًا: هشاشة المنظومة الأمنية الداخلية

لقد كانت الهيكلية الضبابية، التي تُدير الكيانات الأمنية، وتداخُلُ نطاقات المسؤولية والمهام بينها، عاملًا بارزًا في عمل المنظومة الأمنية الداخلية. فالمؤسسات والأجهزة المسؤولة عن مهمة النشاط الأمني تزيدُ عن أربع جهات عُليا، تتفرَّع منها كيانات أخرى، جميعها تتولَّى المسؤولية ذاتها. وما يزيد الأمر تعقيدًا، هو تصدّي الحرس الثوري بأفرُعه المختلفة للعمل الأمني والاستخباراتي، خارجًا عن

(1) افشای 14 سال دروغ امنیتی درباره اولین ترور هسته‌ای در ایران، رادیو فردا، (12 آذر 1399هـ.ش)، 22 مهر 1401هـ.ش، https://www.radiofarda.com/a/30980301.html
(2) أردشير حسن بور.. عبقري صناعة الصواريخ في إيران، مؤسسة موهوبون، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2022م، https://cutt.us/8OnC5
(3) جزئیات تازه از مرگ «دانشمند هوافضا»، العربیه فارسی، (05 ژوئن 2022م)، 01 نوامبر 2022م، https://cutt.us/TzHTi

تبعية ما يُعرَف بالمجلس الأعلى للاستخبارات التابع لوزارة الاستخبارات والأمن، المنضوية تحت إدارته مجموعة من الأجهزة الأمنية في مختلف القطاعات العسكرية. وعلى الرغم من وجود المجلس التنسيقي بين القطاعات الأمنية، فإنه لم يكُن بذات الفاعلية الواضحة في تنسيق المهام والمسؤوليات، وأنتج فرديةً في اتّخاذ القرارات، ما بين وزارة الاستخبارات والأمن واستخبارات الحرس الثوري والقوات الأمنية الأخرى.

كما أنَّ التمايُز بين المؤسسات الأمنية وإعطاء الأفضلية لصالح الحرس الثوري على الجيش النظامي ووزارة الاستخبارات، يدخل ضمن سياق مسبِّبات الضعف الأمني، إضافةً إلى ضعف الكوادر البشرية، التي يتم اختيارها واستقطابها وفق معايير خاصة؛ كالولاء الديني والأيديولوجي، وليس الأهلية والقدرة على العمل الأمني أو الدراية الكاملة بأُسُسه ومقوِّماته.

ولعلَّ المؤشرات التي تُشير إلى ضعف الحرس الثوري في إدارة تلك المهمة، وحجم المعضلة التي تواجهُه، كثرةُ الإجراءات التي يتّخذها النظام الإيراني بعد كلّ اختراق أمني تواجهُه البلاد، والتي لم تكُن بحجم ما تُخلِّفُه من أضرار. فمثلًا، لم تكُن الخطوة التي اتّخذتها في إنشاء ما يُعرَف بـ«قيادة حماية المراكز النووية» في 2022م نتيجةً للانفجارات التي تعرَّضت لها منشأة «فردو»[1] بالكافية لوقف الاختراقات، كما أن التغييرات في قيادات الحرس الثوري لم تنجح في معالجة هذه المعضلة، كإقالة رئيس جهاز استخبارات الحرس حسين طائب؛ المقرَّب من بيت المرشد علي خامنئي؛ لعدم قدرة جهازه في منع العمليات داخل إيران، بما فيها الاغتيالات المهمة[2].

وجَّهت إيران العديد من الاتّهامات لخصومها، وتحديدًا الولايات المتحدة وإسرائيل، بالوقوف خلف تشكيل شبكات تجسس داخل الأراضي الإيرانية، والسعي نحو تجنيد العملاء في الداخل. كما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلًا عمّا نُسِب لمسؤولين إيرانيين رفضوا الكشف عن أسمائهم، بوجود شبكات تجسس إسرائيلية واسعة النفوذ بين أوساط المسؤولين وذوي المناصب العُليا في المؤسسات الأمنية الإيرانية[3]. وهذا ما ذهب إليه وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان، بعد اغتيال العالم النووي فخري زاده، عندما قال: «هذا الاغتيال جاء نتيجةً للاختراق الأمني الكبير بالمنظومة الأمنية الإيرانية»[4].

(1) تشكيل فرماندهى سپاه هسته‌اى؛ اطلاعات سپاه يک سنگر ديگر را هم گرفت، راديو فردا، (25 اسفند 1401هـ.ش)، 02 آبان 1401هـ.ش، https://cutt.us/Etnyc

(2) إيران.. اختراقات إسرائيل «صدمت وهزّت» الحرس الثوري، الخليج الجديد، تاريخ النشر: (03 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2022م، https://cutt.us/rXhh9

(3) اسرائيل به عمليات اطلاعاتى ايران آسيب شديد وارد كرد« تايمز اسرائيل، تاريخ انتشار: 2022 ژوئن 30، 03 اكتبر2022م، https://cutt.us/GUUZA

(4) حسين دهقان: حفاظت از فخرى‌زاده در سطح بالا بود / «رخنه و نفوذ و شكاف» در ساختار امنيتى ايران رخ داده است / مسئولان بايد پاسخگو باشند / فيلم، ديده بان ايران، تاريخ انتشار: (08 آذر 1399هـ.ش)، 02 آبان 1401هـ.ش، https://cutt.us/s08ff

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

خاتمة: التوجهات المستقبلية الإيرانية لمجابهة الاختراقات الأمنية

تزدادُ التحديات التي تواجهُ منظومة الأمن الداخلي الإيراني، لاسيّما بعد تصاعُد الأحداث والاختراقات التي واجهتها خلال السنوات الأخيرة خاصةً في 2022م، ولربما كانت السياسات الخاطئة لبناء القوات الأمنية، هي التي قادت تلك المنظومة نحو الضعف والهشاشة، فضلًا عن التعامل غير المؤسساتي بين القطاعات المعنية بحماية الأمن الداخلي، وتداخُل مهام ومسؤوليات المؤسسات الأمنية وتصدِّي الحرس الثوري بتلك المهام دونَ الرجوع لمظلَّة تنسيقية تؤطِّر عملَ كل قطاع وتقيِّد مهامَّه؛ وبناءً على هذه التحديات التي يواجهها الوضع الأمني في إيران، يتوقَّع أن يتزايدَ إشراف الحرس الثوري على الوضع الأمني، عبر منحِه الصلاحيات الكاملة التي تُمكِّنه من الاضطلاع بهذه المهمة، في ظل حالة التشكيك التي تُحيط بالمنظومة الأمنية، خصوصًا أن دائرة المواجهة ازدادت بين طهران وخصومها، سواءً من الداخل أو الخارج، وتزايدت وتيرة الاحتقان والغضب الشعبي إزاءَ السياسات الداخلية للنظام. كما قد تعمَد إيران إلى إعادة صياغة مهام المؤسسات الأمنية، عبر تشكيل وحدات متخصصة تتبعُ الحرس الثوري، على غرار وحدة حماية المنشآت النووية التابعةِ له، وإفرادها بكامل المهام بعيدًا عن المؤسسات الأمنية القائمة حاليًا. لكن واقع الحال يكشف عن خللٍ ظاهر في كفاءة المنظومة الأمنية الإيرانية، قد يُتيح ثغراتٍ مواتية تستغلُّها الجهاتُ الراغبة في اختراق الداخل الإيراني ■

فارسي - عربـــي
عربـــي - فارسي

المعجـــم العســـكري الموسوعي

صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)
www.rasanah-iiis.org

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

تحوُّلات الخطاب الشيعي

يرصدُ هذا الملف للعـــام 2022م التطورات الدينية والأيديولوجية، المتعلِّقة بالنُّخَب الدينية الإيرانية، والحـــوزة الشـــيعية، وأثر تلـــك التطورات على المشهدين الديني والســـياسي، وعلى علاقة الحوزة بالشأن العام. وتطرَّق الملف الأيديولوجي في التقرير الإســـتراتيجي للعام 2021م، إلى أبرز الأحداث المهمة على مســـتوى الحوزة والدولة في إيران، فتناولَ عددًا من القضايا، مثـــل الخلاف القُمي-النجفي، الذي انعكس في عدة قضايا دينية وسياسية، كتوظيف الفتوى في الانتخابات، وزيارة بابا الفاتيكان للنجف والاستنكار الإيراني للزيارة، وعلاقة حركة طالبان بإيران من ناحيـــة، وعموم الجماعة الشـــيعية من ناحيةٍ أخرى.

يرصدُ ملف 2022م مسألتين هما الأبرز في أحداث العامة، أولها: مسألة الحجاب في إيران وتوظيف السلطة السياسية لها، وثانيها: استقالة المرجع كاظم الحائري وتداعياتها السياسية والحوزوية وأثرها على جغرافيا التقليد الشيعي.

أولًا: أزمة الحجاب في إيران

في سبتمبر 2022م، مقتل فتاةٌ إيرانية تُدعى مهسا أميني على يد «شرطة الأخلاق»، بسبب حجابها «السيء»، وفقًا لتصوُّرات عناصر «شرطة الأخلاق»، وكان لمقتلها أثرٌ كبير على الشارع الإيران، الذي خرج منتفضًا ضد النظام وقراءته الدينية «المتشدِّدة»، وخلعت النساء الحجاب في الشوارع والمدارس والمواصلات اعتراضًا على مقتل أميني. وبالتالي؛ فإن النظام «الإسلامي» أمام معضلة مواءمة قراءته الدينية مع تطلعات الشعب.

1. إدانة ومطالب بالمحاسبة: طالب عددٌ من «الإصلاحيين» بمحاسبة المسؤولين بإصابة مهسا أميني بغيبوبة فور وصولها إلى مقر الشرطة، ثمّ مصرعها لاحقًا، مِن هؤلاء حسن الخميني، الذي طالب بمحاسبة المسؤولين بشكل شفاف ودقيق، وطالب السلطة القضائية بسرعة كشف ملابسات الحادثة، وإلا فإنها ستخلق تداعيات وردود أفعال[1]، وهو ما حدث لاحقًا بالفعل. واعترض بعض «الإصلاحيين» على سياسة المرشد علي خامنئي والنُّخبة الدينية، فانتقد مهدي كروبي خامنئي، في بيان رسمي اتّهمه فيه بتحمُّل المسؤولية[2]. وأصدرت جماعة من المثقفين بيانًا آخر، ألقوا المسؤولية على خامنئي، وجاء في البيان الذي وقَّع عليه شخصيات، مثل: حسن يوسفي أشكوري وعلي رضا رجائي ورضا علي جاني وصديقه وسمقي: «منذ عشرات السنوات وأحذية دوريات الإرشاد تدوس بكل قوتها على رقاب هذا الشعب المظلوم. إنَّ فرضَ الحجاب الإجباري هو رمزٌ للوحشية العسكرية الشاملة، التي تحكُم باستبداد باسم الدين»[3]. ويؤكد البيان أنَّ النظام يستخدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كأداة لتقييد الناس وقمعِهم، مطالبًا بحل دوريات الإرشاد. نسائيًا، استنكرت ابنة آية الله طالقاني مقتلَ أميني[4]، وكذلك فعلت فائزة هاشمي رفسنجاني، التي اعتقلتها قوات الشرطة، بتهمة التحريض على الشغب ضد النظام[5].

وحوزويًا، أدان عضو «مجمع المدرسين والمحققين» بحوزة قُم محمد تقي ميبدي، العنفَ اللفظي والجسدي ضد النساء بسبب نوع ملابسهن، وذهب إلى أن هذا العنف ليس أمرًا شرعيًا وعرفيًا وقانونيًا وعقلانيًا[6]. ثم انتقدَ ممارسةَ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصورة لا تتناسب مع مقاصدها وفلسفتها في الإسلام، فتتِم مضايقة النساء بسبب خصلة شعر بارزة[7]. في المقابل، اقترحَ رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر محمد رضا مبلغي، عدة نقاط لإصلاح الخلل، مثل: إعادة النظر في أساليب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[8]. لكن ثمة أصوات أخرى من داخل النظام برَّرت سياسةَ القهر والعنف ضد المرأة، وارتأت عدم التهاون في مسألة الحجاب، باعتباره قانونًا وفريضةً وجزءًا من ثقافة النظام وثورته[9].

2. الحجاب وقراءة النظام: ترى النُّخَب الدينية الحاكمة، من منطلق مركزية «الإسلام الفقهي»، أنَّ عدم مراعاة الحجاب جريمة قانونية، لذا؛ فإن دوريات الإرشاد تعتقل النساء والفتيات اللواتي لا يرتدين الحجاب أو يرتدينه بشكل «سيء». ويذهب المعارضون لقراءة النظام، إلى أن فعل الجماهير مؤيَّد بالعُرف وقبول المجتمع، ومن ثمَّ فلا يمكن وصف حجاب المرأة بأنه «سيء»، إذا قَبِله المجتمع ورَضِي به[10]. لكن النظام يتمسَّك بقراءته، على الرغم من الانتقادات الشديدة لممارسة عناصر الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف، لاعتقاده أن الحجاب جزءٌ من الهُوية الإسلامية للثورة، ومظهرٌ من مظاهر إسلامية الدولة. بعبارة أخرى؛ فالنظام يعزِّز شرعيته السياسية والدينية بفرض الحجاب، لإدراكه أن تقديم المظهر وفرضه على الناس أقل كُلفة من إصلاح الجوهر؛ وبالتالي برزت على السطح الأسئلة الهُوياتية والتمظهُراتية على حساب الأسئلة

(1) وكالة ايسنا، سيدحسن خمينى با اشاره به كما رفتن مهسا امينى، نيروى انتظامى بايد پاسخگو باشد، (16 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3qITEb3

(2) راديو فردا، انتقاد تند كروبى از خامنه‌اى به دنبال درگذشت مهسا امينى: اين كشور ملک طلق يک فرد نيست، (15 سبتمبر 2022م) تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3dl2V6i

(3) المرجع السابق.

(4) اقتصاد نيوز، توئيت دخترآيت‌الله طالقانى در واكنش به فوت مهسا امينى / پدرم اگر بودى از خشم عمامه به زمين مى‌كوفتى، (17 سبتمبر 2022م)، تاريخ اطلاع: 29 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3xw1f0o

(5) بي بي سي، فائزة هاشمي: اعتقال ابنة الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني بتهمة «التحريض على الشغب»، (28 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2022م، https://bbc.in/3SLrQii

(6) جيهان صنعت، «جهان‌صنعت» در گفت‌وگو با كارشناس‌ها ابعاد حقوقى، اجتماعى و مذهبى درگذشت مهسا امينى را بررسى كرد، (18 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3RWBnDk

(7) المرجع السابق.

(8) وكالة إيسنا، رئيس فراكسيون امر به معروف و نهى از منكر مجلس: بايد در شيوه‌هاى امر به معروف و نهى از منكر تجديدنظر شود، (17 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3LmtOTI

(9) رويداد 24، اگر زنى خواست لخت شود، چه كسى بايد جلوگيرى كند؟ / اگر مى‌خواهيد گشت ارشاد نباشد برويد غرب، (22 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3RIJ53S

(10) صحيفة مستقل، رابطه حجاب، گشت ارشاد و مرگ!، پروفسور حسن امين-حقوقدان، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3BihDmc

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

اقرأ أيضًا

تقرير

استقالة الحائري..
دلالات وسيناريوهات محتملة

في 22 أغسطس 2022م، وفي خطوة مفاجئة وغير مسبوقة، أعلن المرجع الشيعي كاظم الحائري استقالته من المرجعية؛ لأسباب تتعلّق بكبر سنه ومرضه. هزّت استقالة الحائري الساحة السياسية في العراق، فقد سحبت البساط من تحت أقدام التيار الصدري، لاسيّما قائدهم مقتدى الصدر، الذي كان يستمد غطاءه الشرعي من الحائري. الآن، وبعد الاستقالة، تتصاعد شكوك حول الأهلية الدينية للصدر وصفاته القيادية، إذ شكّك الحائري في خطاب استقالته بقدرة الصدر للقيادة؛ نظرًا لعدم تمتّعه بصفات المجتهد، وقلّل من شأنه، ومن مكانة النجف، التي تُعَدّ مدينةً مقدسةً للشيعة، بدعوة الشيعة في العراق لتقليد المرشد الإيراني علي خامنئي.

المزيد على www.rasanah-iiis.org

المتعلِّقة بالدستورية، والعدالة الاجتماعية، ونحو ذلك من شؤون الدولة.

ثانيًا: استقالة الحائري.. الصراع حول المرجعية

في أغسطس 2022م، أعلن المرجع الشيعي آية الله كاظم الحائري عدم الاستمرار في التصدُّر للمرجعية بسبب مرضه، وطلب من عموم مقلِّديه تقليد المرشد الإيراني، مُذكِّرًا في استقالته أنه تتلمذ على يد محمد باقر الصدر[1]، في تأكيد منه أنه حاملُ تراث الصدر وإرثه. وفي إشارة إلى مقتدى الصدر، قال الحائري إن «البعض ممّن ينسب نفسه إلى باقر الصدر غير مؤهل، ولم يصِل لدرجة الاجتهاد»، ثم أمَرَ بطاعة خامنئي؛ لأنّه في نظره «الأجدر والأكفأ على قيادة الأُمّة وإدارة الصراع مع قوى الظلم والاستكبار». يهدف الحائري من

(1) وكالة أنباء الحوزة، آية الله السيد كاظم الحائري يعلن عدم استمراره في المرجعية بسبب المرض، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3pPGAQL

وراء هذه الرسالة إلى نزع شرعية مقتدى و«التيار الصدري»، فأغلب المنتمين إلى الصدر يقلِّدون الحائري، في المسائل المُستحدَثة، اتّباعًا لوصية آية الله محمد الصدر (والد مقتدى). وهاجم الحائري حوزة النجف، ومقتدى الصدر، ففيما يخُصُّ مقتدى الصدر، فقد اتَّهمه بفقدان أهلية الاجتهاد، وعدم توفُّر شروط القيادة فيه. وفي هجوم على النجف دون التصريح باسمها، قال الحائري: «أُوصي جميع المؤمنين بحشدنا المقدَّس، ولابد من دعمه وتأييده كقوة مستقلة غير مدمجة في سائر القوى»، وهو بذلك يخالف دعوات النجف المستمرة إلى إدماج الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية العراقية.

1. سياق الاستقالة.. الاستقطاب في المشهد الشيعي: جاءت استقالة الحائري في مرحلة سياسية حرجة في العراق، وسط خلاف حول منصب رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، واستقطاب شيعي-شيعي حاد. وتسعى إيران إلى خلخلة المشهد الشيعي برمته، لصالح أتباعها والقوى الموالية لها. وإذا كان للصدر الشعبية الأوسع في العراق، وأضاف إليها شرعية سياسية بفوزه بالمقاعد الأكثر عددًا في الانتخابات الأخيرة، فإن تسقيطه دينيًا ومذهبيًا، كان السبيل الذي آثرتهُ إيران عبر المرجع الحائري، الذي يتّخذُ من قُم مقرًا دائمًا له، ويُدين بالولاء للولي الفقيه.

على مستوى المرجعية العليا بالنجف، فإنها تجدُ نفسها في أزمة حقيقية ذات بُعدين ديني وسياسي، فالبُعد الديني يكمُن في ترتيب أوراق ما بعد السيد السيستاني، خصوصًا مع كِبَر عمره، ووفاة المرجع الحكيم، الذي كان يحظى باتفاق نجفي لخلافة السيستاني، إضافةً إلى محاولات حثيثة من طهران للتدخل في ترتيبات ما بعد السيستاني. وأما البُعد السياسي، فبسبب موقف النجف من الأطراف المتخاصمة في البيت الشيعي، فالنجف قَلِقَة من القوى الموالية للولي الفقيه، وتريد فرض نفوذ إيران في العراق والنجف، وقَلِقَة كذلك من الصدر وطموحاته في الجمع بين القيادة السياسية والدينية على غرار والده، الذي كان بينه وبين المرجعية خلافات عميقة وكثيرة.

2. هجوم الصدر وتسييس المرجعية: أدرك مقتدى الصدر أن استقالة الحائري من المرجعية موجَّهة في المقام الأول إليه، ورفع غطاء الشرعية الدينية والمذهبية عنه وعن تياره؛ لذا بادر إلى الهجوم على الحائري، وسارع ببيان استقالته من المشهد السياسي[1]، وهاجم الحائري بقوله: «يظن الكثيرون بمن فيهم السيد الحائري (دام ظلّه) أن هذه القيادة جاءت بفضلهم أو بأمرهم، كلّا إن ذلك بفضل ربّي أولًا، ومن فيوضات السيِّد الوالد..، الذي لم يتخلَّ عن العراق وشعبه»[2]. وكأنه هنا يقول إن الحائري تخلَّى عن العراق وشعبه، واستقر في إيران مواليًا لها، على حساب مصالح الحوزة العراقية والشعب العراقي. وتحصَّن مقتدى الصدر بالنجف في بيانه، فاستدعى مركزيتها وتاريخها، بقوله: «على الرغم من استقالته (أي: الحائري)؛ فإن النجف الأشرف هي المقرّ الأكبر للمرجعية، كما هو الحال دوماً..». ثم أبرَزَ زُهدَه في السياسة، وتحصُّنه بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن الأهم في بيان الصدر أنه ذهب إلى أن بيان الحائري ليس بمحض إرادته، بل بممارسة ضغوط عليه من قِبَل الإيرانيين، وبالتالي؛ فإن الحائري إذا كان يريد تسقيط الصدر وتجريده من شرعيته، فإن الصدر واجه الصدود بصدود، والتسقيط بتسقيط.

أما عن العلاقة القديمة بين الجانبين، فالحائري هو من بارك تأسيس جيش المهدي، وهو أول من وَصَف مقتدى بـ«حجة الإسلام»، وبالتالي؛ فإن الحائري عندما ينصح أتباعه وأغلبهم من المنتمين للتيار الصدري، باتباع مرجعية خامنئي، فهو بذلك يخلق أزمةً كبيرة داخل «التيار»، وداخل الجماعة الشيعية عمومًا.

3. أزمة التقليد وموقف النجف: خلَّفت استقالة الحائري أزمة تقليد عند كثير من مقلِّديه، وبرزَ سؤال التقليد وشروطه وكيفيته وماهيته، لاسيّما وقد نصحهم الحائري بطاعة الولي الفقيه الإيراني، وهذا أمر مرفوض عند الصدر والصدريين، ويبدو أن الصدر حاول تجاوزَ هذه المعضلة بتنويهه بمركزية النجف وتاريخها باعتبارها الحوزةَ الأم والأكبر، مستغلًا انتقادَ الحائري لها، ومن ثمَّ يبدو أن الصدريين سيُقلِّدون مرجعية النجف، فيما استُحدِثَ من مسائل، ويبقون على تقليد آية الله محمد الصدر، في المسائل القديمة، خصوصًا أن محمد الصدر أوصى قبل موته أتباعهُ بتقليد الحائري أو الشيخ الفياض؛ وبالتالي فإن الصدر والصدريين ربما ارتأوا في بيان الحائري فرصةً للتخلص من عبء تقليد الحائري الموالي لطهران على طول الخط، ومن ثمَّ وجود مساحة أمام «التيار» للمناورة والتحالف مع النجف. في هذا السياق جاءت زيارة وفد المرجعية العليا «مرجعية السيستاني» إلى مجلس عزاء «ثورة عاشوراء»، الذي أقامه «التيار الصدري»، ليفهمها «التيار» على أنها دعمٌ له ضد خصومه[3]. لكن في

(1) الصفحة الرسمية للمكتب الخاص لسماحة السيد مقتدى الصدر، على الفيس بوك، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3TxbD1q

(2) المرجع السابق.

(3) عربية Rudaw، المرجع الأعلى علي السيستاني يبعث وفدًا لمجلس عزاء «شهداء ثورة عاشوراء» المقام في النجف، (01 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3L0mBsB

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

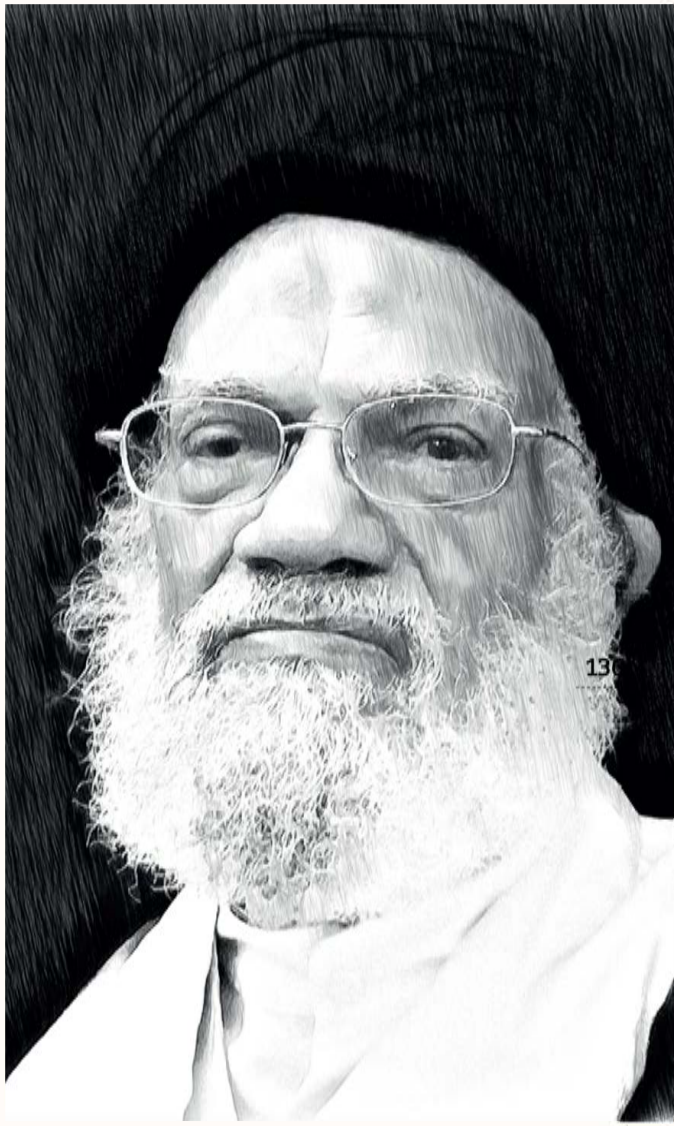

نفس الوقت، فإن الصدر ربما يُعِدّ نفسهُ مستقبلًا ليصير مؤهلًا في الاجتهاد والفتوى، فيُعلن عن مرجعيته الدينية، ومن ثمَّ يجمع بين القيادة الدينية والسياسية، وهو ما لا يريده أحد من خصومه ومنافسيه داخل العراق وخارج العراق؛ لأنه إذا فعل ذلك فسوف يكون المرجعيةَ الأكبر وذات الشعبية والتأثير الأهم. فالإيرانيون لا يريدون ذلك، باعتباره مزاحمةً للولي الفقيه، والفاعلون في النجف يرون ذلك، إذا حدث، خروجًا عن خط التقليد النجفي الموروث، ونظريتها السياسية المعتمدة والمستقرة تاريخيًا.

خاتمة: مستقبل الخلاف الشيعي-الشيعي

يتّخذ النظام مسألةَ الحجاب سندًا لبسط نفوذه وهيمنتِه، وتعميم قراءته الأُحادية الاحتكارية في الدين والسياسة؛ لذا فليس من السهل أن يلبِّي النظام مطالبَ المحتجين من الشباب والنساء و«الإصلاحيين»، في تخفيف الضغط والملاحقات لغير المحجبات. وأما استقالة الحائري، التي حاولَ أن يجعلها ضربةً للصدر والصدريين، فقد مثّلت فرصةً لهم للتخلُّص من عبء تقليد الحائري الموالي لإيران، والتوجُّه نحو النجف، وتمتين العلاقة معها، في المدى المتوسط على الأقل.

فيما يتعلَّق بالتحولات في الخطاب الشيعي، فيُمكن الخروج بنتيجتين مهمتين في هذا السياق، **الأولى**: أنه من المرجَّح أن يستمر النظام في تشدُّده وتعنُّته في مسألة الحجاب، باعتباره مظهرًا من مظاهر إسلاميته وثوريته، على حساب الجوهر، الذي من المفترض أن يتحاكم إليه، لكنه يتجاهلها تمامًا، مثل: العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروات، وحقوق الإنسان، والنساء، والأقليات، والحيوانات؛ وبالتالي، فإن النظام يحصر الإسلامَ في المظاهر فقط، ويرى أن تخلِّيهُ عن تلك المظاهر سيُخلخِل شرعيته عند قواعده وحواضنه الشعبية، التي يروقها الخطاب الشعبوي والإسلاموي. **والثانية**: متعلِّقة باستقالة الحائري، وهي أن الحائري وإن أراد أن يُحرِج الصدر وينزَعَ شرعيته الدينية والحوزوية، فإن الصدر بادرَ الهجوم بهجوم، وتحصَّن بالنجف واستدعى مركزيتها وتاريخها، بما يبدو أنها إشارة إلى حثّ الأتباع على

تقليد النجف في المسائل المُستحدَثة، أما النجف فلم تُعلِّق على استقالة الحائري، لكن قيل إنها حثَّت الصدرَ على تهدئة الأوضاع.

وأخيرًا، فإنَّ من المرجَّح أن يكون مستقبل الخلاف الشيعي_الشيعي آخذ في التصاعد، وربما يحدث تحوّلٌ كبير في هذا المنحى؛ فيتحوَّل عنف اليمين «المتطرِّف» الميليشياتي إلى الداخل الشيعي، بدلًا من توجُّهه إلى الآخر القومي والمذهبي، ويرجِّح هذا وضع المرجعية العليا بالنجف، وتمركُزها بعيدًا عن تلك الخلافات إلى حدٍ ما، لأسباب داخلية متعلِّقة بترتيب البيت الشيعي بعد آية الله السيستاني، ولأسباب خارجية متعلِّقة بتجاوز الولائيين لتوصيات النجف في كثير من الأمور؛ وبالتالي، فإنَّ هذه السياسة أعطت مساحة للفاعلين غير التقليديين للتحرُّك والاشتباك والمواجهة، وكلها خطوط متعارضة لا تجمعها مرجعية واحدة، وبينها خلافات تاريخية كذلك، وقد لا يحدث عنفٌ شيعي-شيعي، ويبقى الخلاف في دائرة الاستقطاب والاشتباك الأيديولوجي. وقد تتمكَّن النجف من كبْح جماح الفاعلين دونها، أو تؤثِّر طهران تهدئة الساحة الشيعية، وفقًا لمصالحها الإستراتيجية، وكلها سيناريوهات تعتمد على مدى عقلانية الفاعلين في الجماعة الشيعية ورؤاهم ومصالحهم ■

تحولات الخطاب الشيعي

أزمة الحجاب:

- «إصلاحيون» وحوزويون يطالبون بالمحاسبة لحالة موت مهسا أميني.
- النُخَب الدينية الحاكمة ترى أن عدم مراعاة الحجاب جريمة قانونية.

تداعيات استقالة المرجع الحائري:

- تسقيط إيران لمقتدى الصدر مذهبيًا عبر الحائري.
- الصدر يهاجم الحائري ويستنكر تسييس المرجعية.
- أزمة تقليد لدى «الصدريين» واقتراب من مرجعية النجف.

مستقبل الخلاف الشيعي-الشيعي:

- استمرار تشدُّد النظام بشأن الحجاب مقابل اعتراض المحتجين.
- غموض في مستقبل تقليد «الصدريين» مرجعيًا.

Rasanahiis
rasanahiis.org

خيارات الردع والشراكة.. سياسات إيران الدفاعية وتعاونها مع الصين وروسيا

لطالما نظرت إيران إلى روسيا والصين، العضوان الدائمان في مجلس الأمن والموقِّعان على «خطة العمل الشاملة المشتركة»، كشريكين إستراتيجيين؛ لكن تغيَّر الكثير منذ أن صوَّتت بكين وموسكو ضد طهران على ثلاثة قرارات لمجلس الأمن الدولي، تفرض عقوبات على برنامجها النووي وحيازتها للأسلحة.

حافظت إيران على علاقات عمل جيِّدة مع الصين، أما علاقاتها مع روسيا فتأرجحت بين المرارة والفتور. ومنذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، انحازت القوتان بوضوح لا لبْس فيه إلى إيران، لكن لم تتبنّيا وجهات نظر متطابقة بشأن طهران.

قد تتجاهل روسيا سعيَ إيران الضمني أو الصريح لامتلاك أسلحة نووية، كما شهِدنا في حالة كوريا الشمالية، أما الصين فستسعى إلى نهج متوازن؛ نظرًا لعلاقاتها مع الدول المجاورة لإيران، خاصةً دول الخليج وباكستان وأفغانستان. ناهيك عن أنَّ المصالح العالمية للصين معتمدة على التدفُّق الحُرّ للتجارة العالمية ومشاريع التنمية، تحت مظلة «مبادرة الحزام والطريق»، بينما تتبنَّى روسيا منهجًا حربيًا لتأكيد أهميتها على الساحة الدولية. في هذا المحور، سوف نُناقش سياسات إيران الدفاعية وتعاونها مع الصين وروسيا عبر تناول الملفات التالية: أولًا: التعاون الروسي-الإيراني يأخذ مسارًا تصاعديًا، ثانيًا: معادلة الشراكة الإيرانية-الصينية، ثم نختم بمستقبل التعاون الدفاعي بين إيران والشريكين الصيني والروسي.

أولًا: التعاون الروسي-الإيراني يأخذ مسارًا تصاعديًا

وصلت اليوم العلاقات بين موسكو وطهران إلى أفضل حالاتها، فقد تطوَّرت إلى أبعد من مجرد علاقة مصالح متبادلة. دعَمَ الكرملين إيران منذ أن أصبحَ حسن روحاني رئيسًا للبلاد؛ آنذاك أدرَكَ فلاديمير بوتين أنَّ إيران ستُثبِت أنها شريكٌ جديرٌ بالثقة، وسعى لتحقيق طموحاته من خلال ذلك. ساهمت الأزمة السورية في تعزيز التقارب بين الدولتين، حيث اتفقتا على قواعد الاشتباك فيها. وتعزَّزت العلاقات بين البلدين بعد الدور البارز الذي لعبتهُ موسكو في المحادثات النووية، وأفضى إلى توقيع «خطة العمل الشاملة المشتركة».

ومنذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا، دعمت إيران علانيةً موسكو، وانتقدت القوى الغربية لتطويقها حليفتها الشرقية. وفي هذا الصدد، صرَّح الرئيس إبراهيم رئيسي أن «توسُّع الناتو يشكِّل تهديدًا خطيرًا لاستقرار الدول المستقلة وأمنها في مختلف المناطق»[1]. في ذلك الوقت، كانت روسيا واثقةً من أنها ستلتهِمُ أوكرانيا في غضون 72 ساعة، وتجاهلت إيران في سبيل مصالحها حقَّ أوكرانيا بالسيادة على أرضها لصالح حليفتها القوية روسيا.

لم يكُن إحياء الاتفاق النووي بحلول شهر أغسطس ممكنًا؛ نظرًا لمنهج إيران المراوغ في المساومة، وتصاعُد الضغوطات الدبلوماسية وبشدَّة من جهة الأوروبيين و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»[2]. أما روسيا، وبعد الصدمات التي تلقّتها من الهجمات الدفاعية المضادة من أوكرانيا، لجأت للبحث عن أي مصدر ممكن للحصول على الأسلحة. وكانت ضالّتها في إيران، حيث حصلت منها بسهولة على طائرات مسيّرة لتدعيم عملياتها في العمق الأوكراني. كشفت هجمات 31 أكتوبر على المدن الأوكرانية أن صواريخ «كروز» الروسية تمتلك معدَّل نجاح منخفض جدًا، وما أثار استياءَ الكرملين أن الدفاعات الجوية الأوكرانية اعترضت 44 صاروخًا من أصل 50[3]. كما كشفت الرغبة الروسية للانتقام من الهجوم على ميناء سيفاستوبول ضعفَ روسيا، وفتحت المجال أمام استخدام صواريخ إيران البالستية قصيرة المدى من «فاتح-110» و«ذو الفقار»؛ لتعزيز الموقف الروسي[4]. لدى أوكرانيا مجموعة متنوِّعة من الصواريخ الغربية وأنظمة الدفاع المسيَّرة مخصَّصة للتصدي للمقذوفات، حيث لا تستطيع الصواريخ الإيرانية التغلُّب على الدفاعات الجوية ذات السرعة والقوة العالية. لكن يبقى السؤال: كيف يمكن لروسيا في ظل الظروف المالية الحرجة أن تدفعَ لإيران ثمنَ هذه المعدّات؟ تطمحُ إيران للحصول على طائرات من طراز «Su-35»، إلَّا أنه يتعذَّر على موسكو تزويد إيران بها، في ظل الاحتياج الروسي الحالي. وبموجب اتفاق المقايضة، توفِّر روسيا لإيران غازًا رخيصًا لسوقها المحلي، بينما يمكن لطهران بيع الغاز الإيراني لعملائها الأجانب[5]. ومع ذلك، ثمة تحفُّظ يتعلَّق بكيفية وصول الغاز الروسي إلى إيران، فلم توافق أيُّ دولة ثالثة بعد على مذكرة التفاهم الموقَّعة.

ويُشير الاتفاق إلى تعميق الروابط بين روسيا وإيران في جميع القضايا تقريبًا، على عكس أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما ظلَّت أعمال التطوير في محطة بوشهر النووية وتوفير منظومات الدفاع الجوي الروسية «S-300» مصدرًا للخلافات؛ بسبب تباطؤ موسكو في تسليمها. يبدو أن طهران مطمئنة بشأن تلبية احتياجاتها الدفاعية، بمجرد تخفيف الوضع الأوكراني المعقد، أو التوصُّل

(1) Alexander A. Pikayev, "Why Russia Supported Sanctions Against Iran," *Middlebury Institute of International Studies at Monterey*, June 23, 2010, https://bit.ly/3zxIqew [Last viewed on November 1, 2022]
"President Raisi: Iran seeks a lasting agreement, not a shaky one/ Russian President stresses continuation of nuclear talks," *President of the Islamic Republic of Iran*, February 24, 2022, https://bit.ly/3Dw1Lhh [Last viewed on November 1, 2022]
(2) "Iran Doubles Down On Dropping Nuclear Probe," *Iran International*, Aug 24, 2022, https://bit.ly/3TVkKJd [Last viewed on November 1, 2022]
(3) Kostan Nechyporenko, Olga Voitovych, Victoria Butenko and Lianne Kolirin, "Russian missiles bombard cities across Ukraine, hitting power and water infrastructure," *CNN*, Oct 31, 2022, https://cnn.it/3gXdiOZ [Last viewed on November 1, 2022]
(4) "Iran agrees to ship missiles, more drones to Russia," *Reuters*, Oct 19, 2022, https://reut.rs/3fuZ5s3 [Last viewed on November 1, 2022]
(5) Patrick Sykes, "Russia and Iran Start Oil-Product Swap as Ties Deepen Under Sanctions," *Bloomberg*, Nov 1, 2022, https://bloom.bg/3Uk4S2K [Last viewed on November 1, 2022]

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

إلى حل لهذه الأزمة، ويبقى التخادم في المواقف السياسية والعسكرية هو الأبرز في العلاقة، خصوصًا فيما يتعلّق بالأوضاع في سوريا والعلاقات مع الدول الغربية.

ثانيًا: معادلة الشراكة الإيرانية-الصينية

لا تزال شراكة إيران مع الصين أكثر هدوءًا وبعيدة عن الأضواء، لكنها طويلة الأمد. قد لا تعلن بكين عن تحركات طهران الجريئة تجاه «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، والحدود التي حدَّدتها «خطة العمل الشاملة المشتركة»، فهذا لا ينفي أنَّ ثمة قلقٌ متصاعد خلفَ الأبواب المغلقة. لقد كان دعم الصين لبرنامج إيران النووي مشروطًا ومحدودًا، فلا يوجد شيء يمكن لطهران أن تُقدِّمه لبكين لا يستطيع شركاؤها الآخرون في الخليج أو الشرق الأوسط تقديمه، وليس سرًا أن الصين استخدمت إيران كورقة مساومة في أوائل ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ لتحقيق مكاسب من الولايات المتحدة، وفي النهاية صوَّتت ضد إيران في مجلس الأمن بدلًا من استخدام حق النقض ضد القرارات، وإيران مدركة لمخاوف الصين لكنها تواصل اختبارَ حدود علاقتهما.

إذا بدأ تفعيل آلية «سناب باك» مرةً أخرى في مجلس الأمن الدولي بشأن تزويد إيران بالصواريخ لروسيا، ستُعارضها الصين، ليس لأجل طهران فحسب، بل من أجل موسكو أيضًا، وستكون خطوة التفعيل أكثر تعقيدًا مما يعتقدُه البعض[1].

تنظُر طهران إلى بكين كمصدر لأنظمة الأسلحة الأحدث والأرخص والأقل تكلفةً وبدون قيود، كالطائرات المقاتلة والطرّادات والغوّاصات، ووجهة للتعليم؛ حيث يكمل الطلاب الإيرانيون دراستهم في العلوم والتكنولوجيا بمختلف المؤسسات الأكاديمية الصينية.

افتتحت الصين مؤخرًا قنصلية صينية في ميناء بندر عباس، كما وقَّع البلدان مذكرة تفاهم لمشاريع تنموية تمتد على مدى 25 عامًا بمليارات الدولارات[2]. ولم يُصادق البرلمان الإيراني على الاتفاقية التي رُوِّج لها كثيرًا، في حين أن تفعيلها على الأرض يتوقَّف على إحياء الاتفاق النووي. وانخرطت الصين بنجاح مع الإيرانيين في مشاريع على موانئ إستراتيجية، مثل بندر عباس وجاسك. وتُعَدّ الصين مصدرًا مناسبًا وأساسيًا للتكنولوجيا الحديثة بالنسبة لإيران.

شكَّلت الاحتجاجات إثر مقتل مهسا أميني صحوةً مفاجئة لإيران، بخصوص مشروعها الذي يسير بخطى بطيئة جدًا لإنشاء شبكة إنترنت داخلية، مستفيدةً من التجربة الصينية. على الرغم من استثمارها المليارات في هذا المشروع، يعتبر الفضاء السيبراني الموازي في إيران؛ أي الشبكة الداخلية، شبكةً معزولة ومصمَّمة للبيانات والمعلومات المُعتمَدة من الدولة والخاضعة لرقابة شاملة تقريبًا. أما الصين، فنجحت في فصل شبكتها الداخلية عن بقية العالم، ويمكن أن تدعم سعيَ إيران لإنشاء شبكة إنترنت داخلية وموثوقة. ربما تسعى طهران أيضًا للحصول على خبرة بكين في كبح المعارضة، وتحديد هُويات المتظاهرين من خلال شبكات المراقبة. يمكن أن تصبح تقنية التعرُّف على الوجه في الصين في نهاية المطاف سياسةً للنجاة بيد النظام الإيراني يستخدمها لبعض الوقت، وسط تنامي السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في إيران[3].

على المستوى الإقليمي، ستكتفي الصين بدورها في بناء الجسور أو الوساطة. قد يسعى البيت الأبيض للحصول على وساطة بكين للتوصُّل إلى اتفاق حولَ مستقبل البرنامج النووي الإيراني، بغضّ النظر عن العلاقات الصينية-الأمريكية المتدهورة. الجدير بالذكر أنَّ الصين تخشى من بروز إيران كدولة أخرى في محيطها تمتلك أسلحةً نووية ومدفوعة بالتوجُّهات الأيديولوجية، بعد الهند وباكستان وروسيا وكوريا الشمالية.

خاتمة: مستقبل التعاون الدفاعي الإيراني مع الصين وروسيا

تواصلُ الصين تقدُّمها نحو ما خطَّطت له مُسبَقًا بخُطى ثابتة، بينما تتكشَّف نقاط الضعف الروسية وسقف قدراتها. انسجمت سياسات إيران المتهوِّرة ونظرتها للعالم مع موسكو أكثر من بكين، وسيُتمثَّل التحدي الذي تواجهُه إيران في تجنُّب الوقوع وسط متنافستين إستراتيجيتين مجاورتين لحدودها.

تظلّ «منظمة شنغهاي للتعاون» منصَّة بارزة متعدِّدة الأطراف، يمكن من خلالها لكلٍ من روسيا والصين وإيران تبنِّي سياسات متقاربة. ومع ذلك، ستبقى بكين مبتعدةً بحذر وبمأمن من تقديم دعم واسع النطاق لموسكو وطهران. وإلى الآن، لم يجرِ العمل على تشكيل كُتلة شرقية موازية، ولا وجود لنوع من القوة الموازية لحلف الناتو.

(1) Henry Rome, Louis Dugit-Gros, "Snapback Sanctions on Iran: More Bark Than Bite?" *The Washington Institute*, Oct 25, 2022, https://bit.ly/3TTbNjo [Last viewed on November 1, 2022]

(2) "Full text of Joint Statement on Comprehensive Strategic Partnership between I.R. Iran, P.R. China," *President of the Islamic Republic of Iran*, Feb 23, 2016, https://bit.ly/3zDDh4C [Last viewed on November 1, 2022]

(3) Nima Khorrami, "How China Boosts Iran's Digital Crackdown," *The Diplomat*, Oct 27, 2022, https://bit.ly/3NsJKF8 [Last viewed on November 1, 2022]

ومن المتوقع استمرار التعاون العسكري الإيراني-الروسي خلال 2023م؛ نظرًا لحاجة الطرفين لبعضهما البعض، وكذلك لحاجة إيران لإثبات نفسها في ميزان التأثير والموثوقية لصناعاتها العسكرية، وتعزيز حالة الردع لديها، وإرسال رسائل للداخل والخارج بهدف حفظ النظام وتماسكه وبقائه، ومن المتوقع كذلك أن توازِن كلٌّ من الصين وروسيا في مصالحهما بين إيران ودول المنطقة؛ للمحافظة على مصالحها، وكون ذلك يصُبّ في ميزان التنافس مع الكتلة الغربية، ويُعزِّز رغبةَ الدولتين في خلقِ نظامٍ دولي متعدِّد الأقطاب ■

سياسات إيران الدفاعية وتعاونها مع الصين وروسيا

تصاعد التعاون الإيراني-الروسي:

- الأزمة السورية زادت التقارب.
- دور موسكو المهم في توقيع الاتفاق النووي.
- تأييد الحرب الأوكرانية ودعم بالطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية.
- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون والمقايضة.

معادلة الشراكة الإيرانية-الصينية:

- دعم برنامج إيران النووي محدود ومشروط.
- توقيع مذكرة تفاهم إنمائية لمدة 25 عامًا.
- دعم صيني محتمل لإنشاء شبكة إنترنت داخلية تجابه الاحتجاجات والمعارضين.

مستقبل التعاون الدفاعي مع روسيا والصين:

- الإفادة من منظمة شنغهاي كمنصّة للتقارب.
- موازنة روسيا والصين لمصالحهما بين إيران ودول المنطقة.
- استمرار التعاون العسكري الإيراني-الروسي.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

التطورات الاجتماعية في إيران عام 2022م

يرصد هذا المحور التطورات الاجتماعية التي تشهدها إيران، وانعكاس هذه التطورات على المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وكان التقرير الإستراتيجي للعام 2021م، قد توقَّع اتّساعَ الفجوة بين طبقة الأغنياء والفقراء، ومزيدًا من الارتفاع في معدّلات الفقر والمخاطر الاجتماعية. وتماشيًا مع هذا المسار، فقد تراجع «مؤشر التطور الاجتماعي» في إيران خلال 2022م تراجعًا كبيرًا، في مستوى المستلزمات المعيشية الأساسية؛ وبناءً على ذلك سيُقدِّم هذا الملف نظرةً عامة عن أداء النظام الإيراني في ثلاثة مؤشرات مهمة، تُثير التوتُّرات الاجتماعية: أولًا: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)، وثانيًا: مؤشر المخاطر الاجتماعية (SRI)، وثالثًا: مؤشر التنمية المرتبط بالجنس (GDI).

أولًا: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)

1. تداعيات جائحة كورونا: عصفت بإيران خمس موجات من جائحة كورونا، تسبَّبت في تغيُّب 60 ألف تلميذ من الصفوف الدراسية، خلال الفصل الأول من العام 2021 و2022م؛ أي بمعدّل يزيد مرتين تقريبًا عن العام السابق. ومن ضمن العوامل المساهِمة في زيادة التغيُّب عن المدارس: عدم موثوقية الاختبارات الافتراضية، وصعوبة التعلُّم عن بعد[1]. وفي الشرق الأوسط، الذي تُعَدّ إيران جزءًا منه، كانت هي الأعلى في معدلات الإصابة بفيروس كورونا، إذ شكَّلت نسبة الإصابات فيها ما يقرب من 32,72% من إجمالي المنطقة[2]. الجائحة والعقوبات المفروضة على إيران تسبّبتا في مشاكل اجتماعية كبيرة، كان نصيب المعاناة الأكبر منها للمشرَّدين ومدمني المخدّرات[3].

2. ضعف التوظيف: واجَه الإيرانيون بطالةً متفاقمة، وتحدّيات متعلِّقة بالبطالة المقنَّعة، واختلفت إحصائيات البطالة، إذ صَدَرت بعض التوقُّعات الإيجابية لسوق العمل، وأظهرت معدّلات بطالة إجمالية بنسبة 9,2% للعام 2022م[4]. لكن في يوليو 2022م، بلغت معدّلات البطالة بين الشباب في عمر 18 و35 سنة 14,1% و16,6% على التوالي. وكان مجموع عدد ساعات العمل لحوالي 9,7% من العاملين في إيران، أقل من 44 ساعة في الأسبوع؛ بسبب قِلّة فُرص العمل، وعدم وجود فُرص للعمل في وظائف موسمية، وركود أسواق العمل، وعدم توفُّر مزيد من الوقت للعمل في وظائف أخرى[5]. وبحلول أكتوبر، انتعشت أسواق العمل، وانخفض معدّل البطالة بنسبة 0,7%. غير أنَّ 23% من الشباب –أو ما يزيد عن العام السابق بـ2,7%– في عمر ما بين 15 و24 سنة، ظلُّوا يعانون من البطالة في فصل الصيف حتى أكتوبر[6].

3. الفقر والظلم الاجتماعي: على الرغم من التعافي التدريجي للاقتصاد في مرحلة ما بعد الجائحة، واجَهت إيران نقصًا في المياه والطاقة والكهرباء والرعاية الاجتماعية. قادت هذه المشكلات إلى أن يظل متوسط النمو المتوقَّع للناتج المحلي الإجمالي متواضعًا، على المدى المتوسط[7]. وارتفع معدَّل التضخم السنوي إلى 40%، ووصل التضخم النقطي في يوليو إلى 54%[8]. وفي مطلع 2022م، وصل حوالي 30% من الأسر الإيرانية إلى ما دون خط الفقر. ومنذ أبريل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 43%، مقارنةً بالعام السابق[9].

وفي مايو، قرَّر النظام الإيراني حلَّ أكبر منظمة غير حكومية تساعد الفقراء وهي «جمعية الإمام علي الشعبية لإغاثة الطلاب»، وردًّا على هذه الخطوة، نـدَّدت الجمعية –نظرًا لشعبيتها وسياستها في مواجهة الظلم الاجتماعي– بقرار النظام[10].

ثانيًا: مؤشر المخاطر الاجتماعية (SRI)

1. الاحتجاجات: أدخلت رئاسة إبراهيم رئيسي إيران عهدًا جديدًا من عدم الاستقرار؛ إذ أصبحت احتجاجات العمال المهنيين سِمةً متكرِّرة، وعلى الرغم من قمع النظام وعدم وجود نقابات عُمّالية مستقلة، إلَّا أنَّ وتيرة الاحتجاجات واصلت الارتفاع، وفي مطلعها نشطاء الحركة العمالية[11]. وفي فبراير 2022م، أضرب المعلِّمون عن العمل، بعد احتجاجات دامت لثلاثة أيام. وبحلول يونيو، هزّت البلاد احتجاجات مناهضة للنظام، على يد المتقاعدين والعُمّال على السواء. ثم تسبَّب الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية وانعدام الحرية بموجة جديدة من الاحتجاجات، خلال الأشهر التالية. غير أنَّ الاحتجاجات أخذت مسارَ العنف، واتّسمت بالثبات، على الرغم من القمع الشديد لها من جانب النظام.

وظلَّ النظام المعتدي الرئيسي في هذه الاحتجاجات، بعد اتّخاذ سياسة الهجوم والقتل والاعتقال والاحتجاز والتعذيب تجاه عدد كبير من المحتجين؛ ما جَعَل وطأةَ الاحتجاجات تتصاعد ببطء، بعد أن ثارَ المحتجون على سياسة القمع والعنف من قِبَل النظام. فخلال الاحتجاجات التي قادها المعلِّمون في فبراير، امتنع العقيد علي أكبر رنجبر

(1) "Corona, 60 thousand first graders ended staying home," *Shafaqna,* (Dei 8, 1400), Accessed on: November. 03, 2022, https://bit.ly/3TcxHwY
(2) "WMO EMRO | COVID-19 Situation Updates for Week 37 (11–17 September 2022)," *Relief Web,* September 22, 2022.(, Accessed on: November. 03, 2022, https://bit.ly/3NNt2jW
(3) Ali Farhoudian, Seyed Ramin Radfar, "How Substance Use Treatment Services in Iran Survived Despite a Dual Catastrophic situation," *AJPH,* March 29, 2022(, Accessed on: November. 03, 2022, https://bit.ly/3TykizD
(4) "How Did Unemployment Rates in First Year of Century Turn Single Digit?" *ILNA,* Mehr 5, 1401, Accessed on: November. 03, 2022, https://bit.ly/3fO1iis
(5) "Unemployment Rate Increased 1%," *IMNA,* Tir 16, 1401, Accessed on: November. 03, 2022, https://bit.ly/3Akf97x
(6) "Reduction of Unemployment Rate and Growth of Employment in Second Season of Current Year," *IRNA,* Mehr 17, 140(, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3E9cvmb .
(7) "Iran's Economic Update—April 2022," *The World Bank,* April 14, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3tfewIl
(8) Pooya Stone, "Iran: Raisi's Economic Promises Increased Poverty," *Iran Focus,* September 9, 2022, Accessed on: November. 04, 2022,https://bit.ly/3TiDEbI
(9) "Explainer: Iran's Protests Over Food Prices," *United States Institute of Peace,* June 1, 2022. Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3hrXioB
(10) "As Millions Face Poverty, Iran's Government Dissolves Largest NGO for the Poor," *Center for Human Rights in Iran,* May 26, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3EfwPDF
(11) "Iran: Labor Protests Surge," *Human Rights Watch,* April 29, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3FUpc6I

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

عن استخدام سلاحه، إلَّا أنه طُعِن على يد مجهول، ولقي حتفهُ إثر الهجوم. الحادثة دفعت قائد الشرطة العميد الركن حسين أشتري، إلى اقتراح قانون جديد يُسهِّل استخدام الشرطة وقوات الأمن للأسلحة النارية في قمع الاحتجاجات.

في يونيو، وافقت لجنة برلمانية للأمن القومي ولجنة السياسة الخارجية على إعادة فرض قانون يخُص استخدام الأسلحة النارية من قِبَل قوات إنفاذ القانون. وفي سبتمبر، أفادت منظمة العفو الدولية أن إيران أمرت قواتها المسلحة بمواجهة المحتجين «بلا رحمة»[1]. وفي سبتمبر، قُتِل 19 من المحتجين في مواجهات بين الشرطة والأقلية البلوشستانية السُنِّية. وصف الإعلام الإيراني المحتجين البلوش بـ«الإرهابيين»، في حين أنه أُطلِقت النيران عليهم، أثناء خروجهم من أحد المساجد بعد صلاة الجمعة[2]. الاحتجاجات العرقية والطائفية في محافظة سيستان وبلوشستان، التي أعقبت الحادثة، تحوَّلت إلى أعمال عنف في سبتمبر وأكتوبر، إذ أُصيب أربعة من أفراد الشرطة، وقُتِل مساعد شرطة متأثرًا بجروحه خلال الاحتجاجات[3]. وفي المقابل، قُتِل ما لا يقل عن 82 بلوشيًا -بمن فيهم أطفال- خلال أعمال القمع التي استخدمت فيها الشرطة وقوات الأمن الأسلحةَ النارية بكثافة ضد المحتجين والمتفرجين والمُصلِّين، في احتجاجات «الجمعة الدامية» في 30 من سبتمبر.

وقد يكون عدد الضحايا أكبر بكثير من الأرقام المُعلَنة؛ نظرًا لانقطاع الإنترنت واسع النطاق، الذي حال دون التواصل مع الراغبين في كشف وحشية الشرطة. وتدُل إصابة المحتجين في الرأس والقلب على عمل انتقامي مُتعمَّد على يد النظام، يهدُف به إلى وقف الاحتجاجات بالتخويف[4].

كما ازداد عددُ المعتقلات خلال الاحتجاجات الأخيرة، التي عمَّت أرجاء إيران وجاءت ردًّا على مقتل الإيرانية كُردية الأصل مهسا أميني، في 16 من سبتمبر؛ إذ اندلعت الاحتجاجات الأخيرة في سيستان وبلوشستان بعد مصرع أميني في معتقلها، واغتصاب ضابط أمن لفتاة أخرى في فترة سابقة في الصيف. ونتج عن الاحتجاجات اعتقال الشرطة وقوات الأمن لطلاب وفتيات وأطفال، لا يزال مصيرهم مجهولًا[5].

«شرطة الأخلاق» المسؤولة عن تطبيق قوانين الحجاب الصارمة في إيران، كانت السبب في مقتل أميني، إثر تعرُّضها لضربات شديدة في الرأس. وفي أعقاب حادثة أميني، خرج آلاف الإيرانيين من الرجال والنساء والأطفال في احتجاجات انتشرت على نطاق إيران، تعرَّض عديدٌ منهم لهجمات وإصابات واعتقال وتعذيب وحتى القتل، إثر استخدام النظام للقوة المفرطة.

2. السجناء: أشارت تقارير إلى تكرار تعرُّض معتقلي سجن «إيفين» في طهران للهجمات في أكتوبر 2022م، على يد قوات الأمن بعد تنظيمهم احتجاجات مؤيدة للتظاهرات الأخيرة في البلاد، ومحاولة بعضهم الفرار من السجن؛ ما أدى إلى مقتل عديد من السجناء. وحتى الآن، لا تُوجد تقارير واضحة عن معاملة السجناء في «إيفين»، فيما نفت الشرطة ضلوعها في الهجوم عليهم، وحمَّلت مجرمين مسؤوليةَ الحريق الأخير، الذي اندلع في السجن. غير أن تقارير محلية أشارت إلى تواطؤ النظام في الإشعال المتعمَّد للنار في السجن؛ سعيًا منه لوقف أحداث الشغب الكبيرة. وأشارت تقارير صادرة عن سجن «إيفين»، الذي اشتهر باحتجاز المعتقلين السياسيين، إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، إثر الحادثة. ونُقِل المئات من المتظاهرين إلى السجن قبل وقوع الحريق فيه، ومع محاولة مزيد من السجناء الفرار، سُمِع دويّ طلقات نارية وانفجارات في أنحاء السجن[6].

وفي سجون إيران الأخرى، لا يزال التعذيب والاعتقال والحرمان من الرعاية الطبية الكافية والإعدامات ممارسات متكرِّرة؛ فبالإضافة إلى المجرمين، امتلأت السجون الإيرانية بالمعتقلين السياسيين، والمراسلين الصحافيين، والفنانين، والأقليات العرقية، والنساء، والمعلِّمين، وقادة المجتمع، والنشطاء، والمتظاهرين. وكثيرًا ما حُرِم السجناءُ الإيرانيون من حقوقهم، بشأن إجراءات التقاضي السليمة، والمحاكمات العادلة، وتعاملوا مع

(1) "Commission Passes Bill on Iranian Police Use of Firearms," *Tasnim News Agency,* June 13, 2022. https://www.tasnimnews.com/en/news/2022/06/13/2728108/commission-passes-bill-on-iranian-police-use-of-firearms; "Iran to Ease Laws on Police Use of Firearms," *Iran International,* February 4, 2022. https://www.iranintl.com/en/202202049256; "Iran: Leaked Documents Reveal Top-Level Orders to Armed Forces to 'Mercilessly Confront' Protestors," *Amnesty International,* September 30, 2022. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/09/iran-leaked-documents-reveal-top-level-orders-to-armed-forces-to-mercilessly-confront-protesters/.

(2) "19 Killed in One of Iran's Deadliest Clashes since Nationwide Protests Began," *Voice of America,* September 30, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3Uk8i5S

(3) "Protestors, Police Killed in Iranian Unrest Sparked by Young Woman's Death," *RFE/RL's Radio Farda,* September 21, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3UAJHJN

(4) "Increase in Divorce Figures in Early Years of Marriage," *Shafaqna,* Dei 12, 1400, 2022, Accessed on: November. 05, 2022, https://bit.ly/3tcAcEX

(5) Juan Cole, "Iran: Massive Baluch Protest in Zahedan; in NW, Security Forces Attack School, Injuring and Disappearing Girls," *South Asia Journal,* October 16, 2022, 2022, Accessed on: November. 05, 2022, https://bit.ly/3tafEwC

(6) "Evin Prison Fire: Several Dead After Fire at Iran's Notorious Detention Centre," *BBC,* October 16, 2022, 2022, Accessed on: November. 05, 2022, https://bbc.in/3t9VkvF

واقع وضع سيء في السجون. وأشارت تقارير عديدة إلى وجود حالات وفاة مشبوهة، رفضت السجون الاعتراف بالضلوع فيها. وكثيرًا ما أُسكِتت أُسَر المساجين، ودُفِن الذين تُوفُّوا أو قُتِلوا ليلًا؛ بهدف التعتيم، ومنع الاحتجاجات.

3. الأنشطة الإجرامية وتعاطي المخدّرات: تصاعد معدَّل الجريمة في إيران، مع تزايُد السرقات المنسوبة مباشرةً إلى الفقر والفجوات الاجتماعية الآخذة في الاتّساع؛ إذ وصلت السرقات إلى معدّات السلامة المرورية في الشوارع، التي تصِل قيمتها إلى 12,9 مليون دولار أمريكي، وحواجز الحماية وعلامات التحذير والتوجيه والكاميرات، وغيرها من المعدّات الإلكترونية. ووفقًا لشرطة طهران فإن 50% من السرقات تمّت على يد أشخاص لم يكُن لديهم سوابق جنائية[1].

ونظرًا لما تُعانيه البلاد من فقر وعنف، لم تَستوفِ إيران أدنى معايير وقف الاتّجار بالبشر. كما أدى تردُّد ضحايا الاتّجار في البشر، في الحديث بشجاعة عمّا تعرَّضوا له، إلى محدودية المعلومات المؤكدة في هذا الصدد. ويُعتقَد أن مسؤولين من النظام متورِّطون في قضايا الاتّجار بالبشر، وتجنيد الأطفال. وإلى جانب الاتّجار بالبشر، يتورَّط مسؤولون في تهريب المهاجرين. ورفضت إيران التوقيع على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتّجار بالأشخاص، خاصةً الأطفال والنساء، كما لم تعلن عن أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية لموظفي النظام والمسؤولين المتورِّطين في الاتّجار بالبشر[2].

ويعاني ما يقدر بنحو 2,8 مليون إيراني من تعاطي المخدّرات، إذ إنَّ إيران ضمن الدول الأعلى في معدَّلات تعاطي الأفيون في العالم[3]. وعلى الرغم من ذلك، فقد كشفت الأبحاث عدم اتّخاذ إيران إجراءات صارمة لحل مشكلة التعاطي بين المتعاطين، الذين -بحسب لجنة اجتماعية في البرلمان- تتراوح أعمار الفئات الأصغر منهم بين 10-12 سنة، وتفتقر إيران إلى آليات الحماية القانونية لمكافحة المخدّرات والإدمان، ويبلغ متوسط عمر المدمنين 24 سنة[4].

ثالثًا: مؤشر التنمية المرتبط بالجنس (GDI)

1. فجوة في التوظيف بين الجنسين: عمَّقت جائحة فيروس كورونا، التي ضربت العالم، من الفجوة في التوظيف بين الجنسين في إيران. إذ تشغل ثلاث إيرانيات فقط مناصبَ حكومية عُليا في البلاد؛ ولأن الإيرانيات يعملن غالبًا في وظائف متدنية إلى متوسطة الأجر، فقد ادّخرن مبالغَ أقل، ولم يستطعنَ البحث عن فرص للاستثمار. وعلى الرغم من وجود قوانين تسعى إلى حل مسألة الفجوة بين الجنسين في التوظيف، فإنَّ الحواجز الثقافية والسياسية حالت دون وصول النساء إلى وظائف أفضل[5]. العقوبات الدولية والجائحة وانقطاع الإنترنت، كلها عوائق رئيسية لتوظيف الإيرانيات، مع تنامي عدد الإيرانيات اليائسات من إيجاد فرص عمل.

2. التمييز ضد النساء: أخذ القمع العنيف ضد الإيرانيات مسارًا أسوأ، بعد مقتل مهسا أميني في منتصف سبتمبر، إذ أعقبت الاحتجاجات الضخمة المناهضة للحجاب، التي عمّت أرجاء إيران، معاملة وحشية للإيرانيات اللاتي رُمِين بالرصاص، أو أُحتُجِزن في أقسام الشرطة، على الرغم من طبيعة الاحتجاجات السِلْمية. وفي فترة سابقة في شهر مارس، احتجَّت الإيرانيات على حظر دخولهن للملاعب الرياضية، على الرغم من شراء بعضهن تذاكر الدخول. هذا الحظر المبني على التمييز ضد النساء، عرَّض الإيرانيات لامتهانٍ أكبر حين رَشَّت قوات الأمن رذاذَ الفُلفُل؛ لتفريق حشود المتظاهرين[6].

وبحسب خبراء من الأمم المتحدة، فقد امتنعت السلطات الإيرانية عن القيام بدورها في رفع العوائق، التي تواجه الإيرانيات لتحسين مستوى حياتهن؛ ما أدى إلى استمرار عدم المساواة بين الجنسين، إذ تواجه الإيرانيات تمييزًا في القانون، وفي الواقع في مسائل الزواج والطلاق والعمل والميراث وتولِّي المناصب السياسية، ويتعرَّضن للمضايقات اليومية، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، وغيرها من ضروب المعاملة السيئة، بما فيها الحرمان من التعليم والعمل[7].

(1) "Crime Wave Hits Tehran as Thousands of Iranians Pushed Into Poverty," *Middle East Eye,* July 23, 2022, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://bit.ly/3fNEL5A
(2) "2022 Trafficking in Persons Report: Iran," *US Department of State*, 2022, Accessed on: November. 06.2022, *https://bit.ly/3UASThd*
(3) "Baking: A Possible Pathway Out of Drug Use for Women in Kerman, Iran," *United Nations Office on Drugs and Crime,* August 24, 2022, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://bit.ly/3UD58db
(4) "Researchers Say Iran is Doing Nothing to Protect Young People From Addiction," *Al-Monitor,* June 10, 2022, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://bit.ly/3UAK2Mz
(5) Yalda Rahdar, "The What's of the Situation of Women Participation in Country's Development Path," Otagh Iran, Aban 7, 1401, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://bit.ly/3FY0eTP
(6) "Iran: Women Blocked from Entering Stadium," *Human Rights Watch.* March 31, 2022. https://bit.ly/3t9VG5t
(7) "Protest Context: Statistics on Iran's Women," *United States Institute of Peace,* October 7, 2022, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bit.ly/3UiYSHT

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

3. النساء وتحديات رعاية الأطفال: بلغت نسبة الطلاق 67% بين الأزواج الذين لم يُرزَقوا بأبناء، و22% بين الأزواج الذين رُزِقوا بطفل واحد، وأقل من 10% بين الأزواج الذين رُزِقوا بطفلين. ساهمت التحولات الثقافية والعوامل الاقتصادية في انخفاض النمو السكاني، وارتفاع نِسَب الطلاق، في عامي 2021 و2022م[1]. وتُعَدّ الإيرانيات ضمن الفئات المجتمعية الأكثر تضرُّرًا، فيما يتعلَّق بتعاطي المخدّرات. فبحسب تقريرٍ أُممي صدَرَ في 2022م، فقد بلغَ معدّل انتشار تعاطي المخدّرات بين النساء في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة 1,5%[2].

وحتى الآن، لا تُوجَد في إيران إحصاءات ذات مصداقية حول الأطفال وأوضاعهم الاجتماعية؛ بسبب البيروقراطية المتجذِّرة في البلاد.

خاتمة: اتجاهات الوضع الاجتماعي في إيران خلال 2023م

المؤشرات الاجتماعية خلال 2022م، تُرجِّح اتّساع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، واحتمالية انعكاسها السلبي على النظام السياسي، لاسيّما في ظل استمرار الاحتجاجات المطالبة بالتغيير، وإصرار النظام على التعاطي الأمني مع هذه المطالب، ومن المتوقع أن يفاقم تجدُّد فيروس كورونا والبطالة وارتفاع معدلات الفقر وأسعار المواد الغذائية من الظلم الاجتماعي في إيران، كما أن ازدياد فجوة التوظيف بين الجنسين، واستمرار الأزمة الاقتصادية، واستمرار ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة، وعدم وضع حلول ناجعة للأنشطة الإجرامية؛ كالإدمان والاتّجار بالبشر، تهدِّد بانهيار تدريجي للرابطة الأُسرية، وتُعرِّض النساء والأطفال لمزيد من المظالم وانتهاك الحقوق ■

(1) "Increase in Divorce Figures in Early Years of Marriage," *Shafaqna,* Dei 12, 1400, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bit.ly/3fPY1zl
(2) "Baking: A Possible Pathway Out of Drug Use for Women in Kerman, Iran," *United Nations Office on Drugs and Crime,* August 24, 2022, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bit.ly/3FXWqCg

مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI):

- «كورونا» يغيّب 60 ألف تلميذ عن الدراسة.
- ضعف في التوظيف وتفشّي البطالة.
- تنامي الفقر والظلم الاجتماعي.

مؤشر المخاطر الاجتماعية (SRI):

- تكرار مشهد الاحتجاجات.
- تكرار تعرُّض السجناء للهجمات.
- إجرام واتّجار بالبشر وتعاطٍ للمخدّرات.

التطورات الاجتماعية في إيران عام 2022

مؤشر التنمية المرتبط بالجنس ((GDI:

- فجوة في التوظيف بين الجنسين.
- التمييز ضد النساء.

تحديات رعاية الأطفال.

Rasanahiis
www.rasanah-iis.org

تأرجُح النفوذ..
التواجد الإيراني في الإقليم العربي على ضوء التحولات الإقليمية والدولية

التقارب الخليجي-الإيراني في إقليم مضطرب

تضمَّن تقريرنا الإستراتيجي للعام 2021م فيما يتعلَّق بالعلاقات الخليجية-الإيرانية، ترجيحَ استمرار المزيد من الحوارات الإقليمية، وإن كانت تتَّصِف بالتعقيد وبطء التنفيذ، في ظل الأوضاع الدولية واللجوء إلى مقاربات إقليمية للقضايا العالقة. وهو ما حدث، حيث كان من أبرز ما شهدته تفاعلات العلاقات الخليجية-الإيرانية في 2022م، بدء مرحلة وصِفت بالهدوء النسبي؛ نظرًا للمتغيرات السياسية التي أفرزتها الانتخابات الإيرانية، التي قدَّمت حكومةً تدّعي أنها ستنتهج سياسة جوار مغايرة وأن ذلك سيكون من أولى أولوياتها، إذ تحاول حكومة إبراهيم رئيسي- في ظل أوضاع داخلية متردية نَسَبتها إلى فشل سابقتها- الترويجَ لمرحلة جديدة، تتناغم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، التي فرضت إيقاعها على مسار العلاقات الخليجية-الإيرانية.

ومع توجُّه السياسة الإيرانية وتبنِّيها مبدأ تحسين سياستها تجاه دول الجوار وإعطاء اهتمام أكبر للقضايا الإقليمية، تسعى دول الخليج للتعاطي مع هذه البادرة بإيجابية؛ سعيًا لإرساء الأمن الذي يصُب في مصلحة نماء واستقرار المنطقة. من ناحية أخرى، فإن العلاقات البينية بين دول الخليج وإيران ليست وحدها العامل المؤثر في تفاعلات العلاقة هذا العام، فقد برزت آثار الأوضاع الاقتصادية المضطربة في العالم، وانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان والعراق، والصراع في أوكرانيا، واحتدام التنافس بين الصين والولايات المتحدة، على مقاربات الدول الإقليمية، بالإضافة إلى مفاوضات إيران المتعثرة في ملفها النووي، ، والزخم الذي صاحب زيارة الرئيس الصيني للمملكة، وعقد قمم (سعودية، وخليجية وأخرى عربية)، وردود الأفعال الإيرانية تجاه البيان السعودي-الصيني المشترك وانعكس ذلك على تفاعلات العلاقات الخليجية-الإيرانية للعام 2022م، وسوف يناقش التقرير ما يلي، أولًا: المؤشرات الإيجابية للتقارب بين الجانبين، وثانيًا: العوائق التي تعترض إمكانية تحسُّن العلاقة بين ضفتي الخليج العربي، ويختتم بالسيناريوهات التي يمكن أن يتَّخذها مسار العلاقات خلال 2023م.

أولًا: مؤشرات إيجابية للتقارب بين الجانبين الخليجي-الإيراني

خلال 2022م، برزت تحركات خليجية-إيرانية تُعبِّر عن رغبة الجانبين في تحسين علاقاتهما البينية، وتعدَّدت الرسائل والتحركات، كان من أبرز معالم التحركات، ما يلي:

1. **جولة الرئيس الإيراني الخارجية ابتداءً بالخليج:** تعهَّد رئيسي أن يكون تحسين العلاقات مع جيران إيران من أولويات حكومته، وربما أتت زيارته الخارجية الأولى لقطر في هذا الإطار، حيث أعرب عن حرصه على تحسين العلاقات مع دول الخليج، بقوله: «علينا أن نضمن تقوية علاقاتنا؛ لتحسين التعاون الإقليمي»[1]، ثم زيارته إلى سلطنة عُمان في محطته الثانية؛ لمحاولة التأكيد على ما تعهَّد به، والتركيز على السياسة الإقليمية بشكل أكبر. إلَّا أنَّ تأجيل الزيارة التي كانت مرتقبة إلى الإمارات يُشير إلى أن أولوية الملفات الإقليمية لإيران تكمن في ترابطها مع الملفات الدولية، خصوصًا حاجة إيران للدعم القطري والعُماني في المفاوضات المتعلِّقة بالملف النووي.
2. **عودة السفراء الخليجيين إلى طهران:** مثَّلت عودة سفيري كلٍّ من الإمارات والكويت إلى طهران، ربما خطوةً أولى في طريقٍ طويل لتصحيح مسار علاقة غير طبيعية بين إيران وجيرانها. وبلا شك، فإن دول الخليج عندما تتّخذ مثل هذه الخطوة، على الرغم من مصاعب الماضي، فإنها تتطلَّع إلى تجاوبٍ مماثل من طهران؛ للتلاقي في منتصف الطريق، وردم هوّة الخلاف التي أصبحت مزمنة. الجانب الإيراني أكَّد أنَّ العلاقات الكويتية-الإيرانية تشهد «تطورًا جديدًا»، معتبرًا وصول السفير الكويتي إلى طهران خطوةً تمهيدية للارتقاء بمستوى التعاون بين إيران والدول المجاورة لها[2]. هذا التصريح يتوافق مع سياسة الرئيس الإيراني المعلنة في أولوية تحسين العلاقات مع دول الجوار، وما عبَّر عنه مؤخرًا في كلمته أمام اجتماع الدورة (77) في الأمم المتحدة، على الرغم مما يعترض ذلك من عوائق.
3. **زخم الحوار السعودي-الإيراني:** في إطار الحديث عن جولة سادسة للحوار بين السعودية وإيران، والتي وُصِفت في جولاتها السابقة باستكشاف المواقف لكلا الطرفين، مع توقُّع رفع مستوى الحوار في قادم الجولات، وفي ظل عودة الاهتمام بمصادر الطاقة إلى واجهة الاهتمام العالمي في أعقاب توقُّف الإمدادات الروسية، تجدُ كلٌّ من السعودية وإيران نفسيهما في دائرة الاهتمام والتأثير العالمي في مجال إمدادات الطاقة. ومن منطلق المصلحة المشتركة، فإن عودة العلاقات إلى سياقها المقبول بين البلدين يخدمُ المصالح الاقتصادية لكليهما، ويساهم في اكتساب مكانة مؤثرة في الميزان الدولي. لذا، فإن من مصلحة الطرفين أن يكون عنوان الجولات المقبلة من الحوار الثنائي، تحويل التنافس الجيوسياسي الحالي إلى تعاون جيواقتصادي مثمر.

دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إيران، إلى اتخاذ خطوات جدية مع جيرانها والمجتمع الدولي لبناء الثقة[3]. كما أنَّ مخرجات «قمَّة جدة» أظهرت نهجًا وديًا تجاه إيران، حتى أنه يتعارض مع رغبات الولايات المتحدة، قابلت ذلك إيران بردٍّ يؤكد ربما بتلقِّي وفهم تلك البادرة. وتسعى دول الخليج إلى محاولة إعادة تعريف المصلحة المشتركة، بابتكار حلول اقتصادية بعيدًا عن لغة التصادم الضار، وقد تُثمر هذه السياسة عن إقامة علاقة يستفيد منها الجميع، خصوصًا أن الجانبين يجمعُهما تكتُّل «أوبك»، الذي تنامى دوره في ظل أزمة الطاقة الدولية الحالية.

(1) سي إن إن بالعربي، إبراهيم رئيسي يزور قطر في أول زيارة لرئيس إيراني منذ أكثر من عقد، (21 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://cnn.it/3CI1bN7

(2) الجريدة، عودة السفير الكويتي تمهِّد للتعاون مع دول الجوار، 16 أغسطس 2022م، تاريخ الاطلاع 3 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3S9983t

(3) واس، النص الكامل للخطاب الملكي السنوي لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، (16 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 17 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3EKSG6o

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

وعلى الرغم من موجة الاحتجاجات، التي عمَّت أرجاء إيران، والتي تُلقي بتُهَم الدعم الإعلامي على العديد من الجهات الخارجية، بما فيها السعودية، فإنَّ المساعي لا تزال جارية لاستكمال الحوار بين الرياض وطهران، وأيّد هذه الجهود ما صرَّحت به الخارجية الإيرانية مؤخّرًا، بأن الظروف مهيأة أمام الانتقال إلى مرحلة الحوار السياسي بين البلدين[1]، في حال تعافي الوسيط العراقي.

4. أزمة الميليشيات التابعة لإيران: تعاني الميليشيات في ظل ضعف الدعم الإيراني من تراجُع في عدَّة جبهات، فقد أصبح الخلاف ظاهرًا في الحالة العراقية بين المكونات الشيعية، كما أنَّ حزب الله أبدى تراجعًا في فكر المقاومة، وسهَّل توقيع اتفاقية الحدود البحرية مع إسرائيل للحصول على المنفعة الاقتصادية، كذلك الميليشيات الحوثية اضطرَّت إلى القبول باتفاق الهدنة مع الحكومة اليمنية لإعادة ترتيب أوضاعها؛ ما يشكِّل عاملَ ضغط على النظام الإيراني لاتخاذ مقاربات مختلفة.

ثانيًا: العقبات التي تعترض العلاقات الخليجية-الإيرانية

على الرغم مما أُشير إليه أعلاه من تحرُّك خليجي-إيراني تقاربي، يخدم المرحلة الحالية لكلا الطرفين، إلَّا أنه لا تزال هناك عقبات رئيسية تعترضُ سهولةَ تحقيق نتائج مهمّة في العلاقة بشكلٍ فجائي، منها:

1. بنية النظام السياسي الإيراني وتضارُب الرؤى: يشكِّل تنازُع السلطات بين عدد من المؤسسات داخل النظام الإيراني، أحد العوائق التي تعترض فعالية ومرونة السياسة الإيرانية، التي يسعى المرشد الأعلى للموازنة بينها، بحسب المصلحة، وهذا يشمل طريقة تعامُل النظام الإيراني مع دول جواره الإقليمي.

ومع أن أغلب الحكومات الإيرانية وضعت في دعايتها الانتخابية تحسينَ العلاقات مع دول الجوار وسَعَت لتحقيق ذلك، إلَّا أنَّ مؤسسةَ الحرس الثوري، التي يدعمها المرشد، تعطي الأولويةَ للمقاربات الأمنية، ولا تشارك الحكومة في نظرتها، بينما يتطلَّع المجلس الأعلى للأمن القومي إلى تحقيق الأهداف الكبرى، من تصدير الثورة، وتوسيع الهيمنة الإيرانية، والتمركز في مناطق دفاعية واقعة خارج حدود إيران، ودعم الوكلاء. لذا، فإن نقطة التلاقي مع النظام الإيراني صعبة المنال، في ظل المقاربات السياسية والأمنية، التي طوَّرها النظام على مدى عقود، ويعني التخلي عنها المساسَ بمشروعية النظام القائم.

2. أزمة الثقة: انعدام الثقة بين الطرفين هو العنوان الأبرز لتعقُّد العلاقات الخليجية-الإيرانية، وتراكمت العداوة نتيجةً لغياب الحوار والتواصل. فمن غير المفهوم للخليجيين استمرار إيران في تبنِّي سلوك إقليمي وتسليحي عدواني، وتدخُّلات مبنية على تفسيرات لا يدعمها المنطق السياسي ولا القانون الدولي، ما يُشير إلى أن إمكانية تأسيس علاقة تعاون تُفيد الطرفين بقدر أكبر من تبنِّي هذا العداء وتأجيجه وفق معادلة صفرية. وعلى الرغم من وجود بعض حالات التواصل في فترات سابقة والوضع الحالي الذي يسعى فيه الطرفان إلى التهدئة والحوار، إلَّا أنَّ الواقع بحاجة إلى جهد مكثف، من خلال لجان تعمل بصفة مستمرة تُعبِّر عن إرادة قوية؛ لردم هوَّة الماضي، التي لن يكون من السهولة تجاوزها.

3. الظروف الإقليمية والدولية: على الرغم من أن أحد العوامل التي تُثير مخاوف النظام الإيراني قد زال، مع مغادرة الولايات المتحدة لوجودها في العديد من دول المنطقة، إلَّا أنَّ إشكالية عدم حل الملف النووي، والمسائل الخلافية المتعلقة بالبرنامج

(1) نبض، الخارجية الإيرانية: الظروف مهيأة أمام الانتقال إلى مرحلة الحوار السياسي بين طهران والرياض، (24 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3MWQ33y

التسليحي والنزعة الإقليمية الإيرانية وقضايا الأمن، تشكّل صعوبات أمام إمكانية الاختراق في العلاقات الخليجية-الإيرانية بشكلٍ فعّال، خصوصًا في ظل تعقُّد الأوضاع في العراق، التي تُعتَبر نقطةً للتنافس ووسيطًا محتملًا لإيجاد صيغة تقارب بين الطرفين. يُضاف إلى ذلك، تعقيدات المشهد في البيئة الدولية، والاصطفافات في المواقف الدولية، بما يضيف إجراءات تحوُّطٍ إضافية لدى دول المنطقة للتحسُّب للمتغيرات المحتملة.

4. الظروف الداخلية التي تعيشها إيران: بعد اندلاع المواجهات الشعبية ضد النظام، وعجزه عن تلبية طلبات المحتجين، التي شملت التذمر من النظام وسياساته والمطالبة برحيله، إضافةً إلى تعثُّر مفاوضات الملف النووي، التي كانت تمثّل أملًا في انفراج اقتصادي يُهدِّئ من غضبة الشارع، أصبح النظام في حالة اضطراب لعدم قدرته على السيطرة، في ظل الانكشاف أمام العالم. ومع فشل المحاولات لتبرير أسباب الاحتجاجات وإلقاء اللوم على عدوٍ متربصٍ خارجي كعادة النظام، هدَّد قائد الحرس الثوري حسين سلامي السعودية بسبب ما أسماه الدعمَ الإعلامي والتغرير بالشباب الإيراني. ووصف أحد المحللين السياسيين الإيرانيين تحذيرَ قائد الحرس الثوري، بأنه الموقف الرسمي للنظام، مهدِّدًا بأن السعودية لديها الكثير من المعارضين في كثير من الدول، وأن تصدير النفط هو من نقاط ضعفها، وأن المقاومة قادرة على تصفير ذلك[1]، كما أنَّ هذا الأمر سيؤثر على المفاوضات بين الرياض وطهران والمحادثات مع الحوثيين. كما صدرت معلومات استخبارية سعودية تم إبلاغها للجانب الأمريكي، عن تحرُّك إيراني وشيك لمهاجمة المملكة؛ ما رفع حالة التوتر، ورفع الجاهزية العسكرية السعودية والأمريكية؛ للتصدي لأي خروقات إيرانية، وهذه التداعيات تُشير إلى عقبةٍ أخرى في إمكانية تحسين العلاقات مع إيران[2].

5. التعاون مع الصين، نقطة تنافس جديدة بين إيران والخليج: على إثر زيارة الرئيس الصيني للمملكة خلال الفترة 7 – 9 ديسمبر 2022م، أصدر البلدان بيانًا مشتركًا، طالبا فيه إيران بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكّدا على أهمية احترام إيران لمبدأ حسن الجوار وتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان سِلمية برنامجها النووي، إضافةً إلى ضرورة حلّ القضايا الخلافية بالتفاوض. وقد حفل الإعلام الإيراني بتحليلاتٍ مكثّفة لدلالات ذلك البيان، وينظرون لذلك على أنه نقطة تحوّل وأن بكين بدأت تبتعد عن طهران وتتجه إلى خصومها في المنطقة، وأنّ الصين أثبتت أنها لا تفكر إلّا في مصالحها، وذلك يناقض ما حاول النظام الإيراني الترويج له بتصوير العلاقة بين إيران والصين بأنها علاقة تحالفٍ إستراتيجيّ، حيث شنَّ المساعد السياسي لمكتب رئيس الجمهورية محمد جمشيدي، هجومًا على المملكة، مخاطبًا الصينيين بأنّ إيران »كانت هي التي قاتلت ضد الإرهابيين لإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة لكي لا ينتشر الإرهاب شرقًا وغربًا« . وربما يمكن تفسير هذا التحوّل في الموقف الصيني بأنها تقتنص فرصةً لتنمية علاقاتها مع الدول الخليجية والعربية وخاصة المملكة للفائدة التي ستجنيها هذه الأطراف وثقلهم في الميزان الدولي. وبلا شك، فإنّ هذه العلاقة وإن كانت تتمحور حول العوائد الاقتصادية، فإنّها ستكون عاملًا مرجّحًا في علاقة الدول الخليجية المضطربة مع إيران،

اقرأ أيضًا

د.محمد بن صقر السلمي
مؤسس ورئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

دول الخليج مستعدة للحوار مع إيران.. فهل تُنهي الأخيرة عداءها؟

خلال جولته في الدول الإسكندنافية جدد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف دعوته لانطلاق حوارٍ بنّاء مع دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. يقول ظريف خلال جلسةٍ حواريةٍ عُقدت في العاصمة السويدية استكهولم: «عندما كنت في الكويت، أخبرت الكويتيين، أننا مستعدون للحوار مع السعودية بدءًا من الغد إذا كانت هي مستعدة لذلك»...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

مقال

(1) ميدل إيست أونلاين، تهديدات صريحة من طهران للسعودية وتلويح بالخيار العسكري: تحذير سلامي هو الموقف الرسمي للنظام، (05 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 06 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3h9A2LL

(2) AAMER MADHANI, MATTHEW LEE and LOLITA C. BALDOR ,Officials: Saudis tell US that Iran may attack the kingdom) ,Nov3, 2022 ,(https://cutt.us/cViOJ

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

وستصبح الصين نقطةَ تنافسٍ جديدة بين إيران ودول الخليج.

خاتمة: سيناريوهات العلاقات الخليجية-الإيرانية المحتملة للعام 2023م

تُظهِر التحركات التي طغت على سلوك الجانبين خلال العام المنصرم، الرغبةَ المشتركة في الوصول إلى تهدئة بالطريقة التي يرى كلُّ طرفٍ أنها تخدم مصلحته ورؤاه للمستقبل. لذلك، فدول الخليج تتبنَّى إستراتيجيةً عامة مفادها أنَّ النمو الاقتصادي لشعوبها يعترضه هاجس التهديد الأمني، وعدم الوثوق في السلوك الإيراني المتقلب، والنزعة التسليحية والتوسُّعية المتنامية للنظام. لذا، تنظر إلى أنَّ تأمين نطاق حيوي مستقر هو أفضل صيغة يمكن العمل عليها، من خلال خلق فرص جاذبة للطرف الآخر للتخلي عن قناعاته التاريخية، بينما ترى إيران في المقابل أن أمنها ينبغي ألَّا تُهدِّده العلاقات الخليجية مع الدول الغربية، التي ترتبط دولُ الخليج معها بمصالح إستراتيجية حيوية وتاريخية. وهُنا تكمُن المعضلة مع إيران، في رغبتها في أن تغيِّر الدول الأخرى سلوكها بما يتوافق مع مخاوفها، دون أن تتفهمَ مخاوفَ الطرف الخليجي وتعمل على تبديدها. لذلك، تتراوح الحلول بين حلول جزئية ولقاءات وتصريحات لاختبار ردود الأفعال، ومن هُنا يمكن أن نشهد أحد السيناريوهات التالية على المدى المتوسط، ما لم تحدث تغييرات مفاجئة في الداخل الإيراني نتيجةً للاحتجاجات التي تضرب إيران منذ منتصف سبتمبر الماضي:

1. **تحسُّن العلاقات:** تدعم إمكانية تحقُّق هذا السيناريو، الرغبةُ المعلنة من الجانبين في إنهاء التوُّتر الذي طال المنطقة على مدى عقود، وتكلفته العالية للطرفين، إضافة إلى تخلِّي الولايات المتحدة عن الوجود المكثَّف في المنطقة الذي كان مصدرًا للمخاوف الإيرانية، بالإضافة إلى تحسُّن العلاقات الخليجية مع موسكو، من جرّاء نجاح التعاون في «أوبك+»، والتحوُّل في العلاقات السعودية-الأمريكية واستقلالية المواقف السعودية عن التوجُّهات الأمريكية، التي ربما تساهم في إخراج العلاقات السعودية-الإيرانية من معادلتها الثلاثية السابقة؛ السعودية-الإيرانية-الأمريكية. إلَّا أنَّ انعدام الثقة التاريخي وحِدّة الصدع والشكوك بين الجانبين، إضافةً إلى الأوضاع الدولية المتوتِّرة والمتضادة حول العديد من القضايا التي تهم دول المنطقة، ومن أبرزها الاتفاق النووي المتعثِّر مع إيران، وحدَّة الاستقطاب الدولي على خلفية الأزمة الأوكرانية، تجعل من تحقُّق هذا السيناريو بعيد المنال، باستثناء علاقة إيران مع كلٍّ من قطر وعمان، التي قد تشهد تحسُّنًا مضطردًا، نتيجةً لدورهما الوسيط في القضايا المهمَّة لإيران، وعدم وجود قضايا خلافية بينية، كما هو الحال لدى الدول الخليجية الأخرى مع إيران.

2. **زيادة التوتُّر:** في ضوء انسداد أُفق المفاوضات المتعلقة بالعودة إلى الاتفاق النووي، وتصريحات الولايات المتحدة التي تُشير إلى تراجُع أولوية المفاوضات مع إيران بشأن ذلك على خلفية المماطلات الإيرانية، فإن من المحتمل أن تزيد إيران من ضغوطها، التي قد تشمل زيادةً في عمليات التخصيب النووي ومنع وصول المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المواقع النووية الإيرانية لإجراء التحقُّق النووي، وسيتبع ذلك زيادة في حدَّة التوتُّر مع إسرائيل، الذي سينعكس على هيئة هجمات وهجمات مضادة؛ ما سيُعيد المنطقة إلى دائرة العنف، وتصبح الدول الخليجية في مرمى التجاذبات الإيرانية-الإسرائيلية. وهذا السيناريو محتمل الحدوث، في ظل عدم وجود حدود زمنية أو وسائل ضغط فعّالة تُجبر النظام الإيراني للامتثال للمقررات الدولية، يدعم ذلك الموقف المنقسم بين الدول الخمس الراعية للمفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي.

3. **هدوء حذِر:** في ظل الزخم التصالحي الذي يبديه كلٌّ من الطرف الإيراني والأطراف الخليجية، التي انعكست في زيارات متبادلة وعودة للتواصل الدبلوماسي من خلال السفراء وجولات من الحوارات السعودية-الإيرانية، التي تُشير التصريحات من الجانبين إلى الرغبة في ترقيتها إلى مستويات رسمية أعلى، يُضاف إلى ذلك فترة الترقب لمآلات المفاوضات النووية، التي لم تصل إلى رؤية واضحة لمدى استقرار العلاقات الإيرانية-الغربية بما ينعكس على سلوك إيران في محيطها، وتأثير الضغوط الاقتصادية على إيران التي أفرزت عن أوضاع داخلية تفرض على إيران التهدئةَ لتجاوز مراحل حرجة للنظام، خصوصًا بعد تسليط الضوء من المجتمع الدولي على ممارسات القمع الحالية وانتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضبابية الصراع الدولي، وعلى الرغم من التهديدات الإيرانية تجاه السعودية مع تجاوُز الشعب الإيراني لسرديات النظام وإدراكه لعجزه من خلال التُهم التي يسوقها للخارج؛ لذلك من المتوقع أن تستمر حالة الهدوء المشوب بالحذر، مع تحريك بعض الأذرع الإيرانية للضغط، مثل الحوثيين، وهو السيناريو الأرجح في العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال الفترة المقبلة، ما لم تحدث مفاجآت داخلية للنظام تضطرُّه لسلوك غير اعتيادي ■

التقارب
الخليجي - الإيراني
في إقليم مضطرب
عقبات:
بنية النظام السياسي الإيراني وتضارُب الرؤى.
أزمة الثقة.
الظروف الإقليمية والدولية.
الظروف الداخلية والاحتجاجات.
مؤشرات إيجابية:
بدء جولات رئيسي الخارجية بالخليج (قطر وعُمان).
عودة السفراء إلى طهران (الإمارات والكويت).
زخم الحوار الإيراني-السعودي.
أزمة دعم الميليشيات التابعة لإيران.
سيناريوهات محتملة:
تحسن العلاقات.
زيادة التوتر.
هدوء حذِر.
153
Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

أبعاد التسوية السياسية وحدود التأثير الإيراني على المشهد اليمني

كانت الهدنة العسكرية إحدى أبرز سِمات المشهد اليمني خلال 2022م، كما توقَّعنا في تقريرنا الإستراتيجي للعام 2021م، حيث أشرنا إلى أنَّ المشهد اليمني قد يتَّجه نحو «تسوية سياسية هشّة»، وأن أحد العوامل المهمة لتحقيق هذه التسوية السياسية في 2022م، هو تحرُّك «قوة العمالقة الجنوبية»؛ ما سيُسهِم بشكل كبير بانخراط الميليشيات الحوثية في العملية السياسية، ولو بشكل جزئي، وهذا ما شهدته الساحة اليمنية في 2022م.

تحرَّكت قوات العمالقة مطلع العام من عدن؛ لتستعيد 3 مديريات في شبوة، في عملية سُمِّيت بـ«إعصار الجنوب»، تلتها سلسلة من التحولات السياسية في الملف اليمني والموقف الدولي تجاهه، إذ كان حاضرًا على سُلَّم أولويات القوى الدولية، وشهِد زخمًا سياسيًا ودبلوماسيًا، أدَّى في نهاية المطاف للتوصُّل للهدنة العسكرية.

وتُعتَبر الهدنة العسكرية أحد أهم مسارات التسوية السياسية منذ بداية الأزمة اليمنية، وكان من المفترض أن تكون بداية مرحلة جديدة من بناء الثقة، ووقف إطلاق النار بين الميليشيات الحوثية والحكومة الشرعية ممثَّلةً بمجلس القيادة الرئاسي، الذي تشكَّل بعد «مشاورات الرياض» بقرار جمهوري في 7 أبريل 2022م، حيث جعل المجلس من الحل السياسي أولوية. إلَّا أنَّ سلوك الميليشيات الحوثية جعلَ من الهدنة محلَ جدل وتساؤل؛ عمّا إذا كانت خطوةً فاعلة نحو السلام والتسوية السياسية في اليمن أم مجرد مرحلة قامت الميليشيات الحوثية بتوظيفها لتعزيز موقفها السياسي والعسكري؛ من أجل دفع المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الشرعية للحصول على مزيد من التنازلات. عدم جدية الحوثيين وتأثُّرهم بالأجندة المرتبطة بالدور الإيراني، أدت في نهاية المطاف إلى توقُّف الهدنة في أكتوبر 2022م. وفيما يلي سوف نستعرض أبعاد التسوية السياسية، وحدود التأثير الإيراني في المشهد اليمني، من خلال، أولًا: استحقاقات الشعب اليمني بين التعنُّت الحوثي والأجندة الإيرانية، ثانيًا: جهود التحالف العربي لإعادة ملف التسوية السياسية للصدارة الدولية، وختامًا: آفاق الأزمة اليمنية في 2023م.

أولًا: استحقاقات السلام بين التعنُّت الحوثي والأجندة الإيرانية

في ظل تطلعات الشعب اليمني في أن تسفر جميع الجهود الدولية لإحلال السلام، ولو بشكل جزئي يلبِّي الحد الأدنى من احتياجات الشعب الإنسانية والاقتصادية، بقي الموقف الحوثي-الإيراني حجرَ عثرة أمام استمرار الهدنة العسكرية، التي كان يُراد لها أن تكون بدايةً سياسيةً شاملة. وسوف نُناقش دلالات موقف النظام الإيراني من العملية السياسية في اليمن، من خلال بُعدين؛ هما البُعد العسكري والبُعد السياسي:

1. **البُعد العسكري:** يسعى النظام الإيراني لتوظيف علاقته مع الفاعلين المسلَّحين بعيدًا عن الحكومات في المنطقة العربية، مثل «الحشد الشعبي» العراقي و«حزب الله» اللبناني والميليشيات الحوثية في اليمن؛ من أجل إفشال تلك الحكومات، وليسهُل عليه التحكم بها من خلال الميليشيات التابعة له والمناصرة لإرادته وأجندته السياسية. لذلك دأب النظام الإيراني على دعم الميليشيات الحوثية، ولعب دورًا كبيرًا في تعزيز قدراتها العسكرية.

نشر مركز مكافحة الإرهاب بأكاديمية «west point» دراسةً في أكتوبر 2022م حول كيفية إدارة الحرس الثوري الإيراني وحزب الله لمركز القيادة للميليشيات الحوثية، وتكشف الدراسة أنهما يتحكّمان بقدر كبير في قرارات الميليشيات الحوثية، من خلال وجود العديد من عناصرهم العسكرية في اليمن. ومن بين هؤلاء، مستشارون عسكريون يعملون تحت مسمَّى «مساعد جهاد»، وهو الذي يُعتبَر المستشارَ العسكري الأول لزعيم الميليشيات الحوثية. ولدى عبد الملك الحوثي «مساعد جهاد»، وهو ضابط إيراني من الحرس الثوري، وآخر بمثابة نائب للضابط الإيراني من حزب الله اللبناني، ويُعرَف النائب اللبناني باسم «أبو زينب»، ويتمتَّع منذ فترة طويلة بحرية الحركة في مناطق الميليشيات الحوثية أكثر من الإيرانيين، ويعود ذلك كون الميليشيات تنظُر لـ«حزب الله» كمنظمة شقيقة لهم على عكس الفرس الإيرانيين. وعلى الرغم من ذلك، تُشير الدراسة إلى أنَّ دورَ ضابط الحرس الثوري، وهو عبد الرضا شهلاي، يتمثَّل في تقديم المشورة لعبد الملك الحوثي، فيما يتعلَّق بالأعمال العسكرية والإستراتيجية، وهو شريكٌ أساسي في اتخاذ القرارات العسكرية، بما فيها الدخول في وقف إطلاق النار، أو الخروج منه، أو شنّ هجمات إستراتيجية على دول الجوار. يُشار إلى أنَّ ذلك يتم بسرِّية تامة؛ من أجل تجنُّب الإضرار بمصداقية عبد الملك الحوثي كزعيم يمني قائم بحد ذاته[1].

2. **البُعد السياسي: مثل ما تم ذكره في البُعد** العسكري، تتم قرارات الميليشيات بناءً على عوامل معينة يكون فيها النظام الإيراني المؤثِّر الأساسي بالقرار، بما في ذلك قرار التسوية السياسية. ظهر ذلك بجلاء، خلال المحادثات المكثَّفة بين الأمم المتحدة مع مسؤولي النظام الإيراني لتمديد الهدنة العسكرية، التي توقَّفت في أكتوبر، حيث تبنَّى النظام الإيراني شروطَ الميليشيات الحوثية، فيما يتعلَّق بتمديد الهدنة العسكرية، إذ رفعت الميليشيات سقف المطالب بشكل غير مسبوق، ومن غير المستبعد أن تكون الشروط بإملاءات إيرانية[2]. يعود ذلك لعدَّة عوامل تخدم مصالح النظام الإيراني، على المستويين الإقليمي والدولي، حيث يرى مراقبون

(1) West point»The Houthi Jihad Council: Command and Control in the Other Hezbollah»(Oct 10,2022) Date of access Oct 20,2022. https://bit.ly/3SIkImh

(2) بلقيس، حقيقة الدور الإيراني. لماذا فشلت جهود تمديد الهدنة في اليمن؟، (05 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 أكتوبر2022م، https://bit.ly/3ei8HG8

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

مجلس الجهاد

مكتب السيد عبد الملك الحوثي
قائد المسيرة القرآنية

المجلس المركزي
1. مجلس القضاء
2. هيئة الأعمال الحكومية
3. المجلس التنفيذي
4. المجلس السياسي
5. مجلس شؤون المحافظات
6. مجلس التلاحم القبلي

- **عمليات المعلومات**
(محمد عبد السلام)
- **شبكة المسيرة الإعلامية**
(القناة والإذاعة والموقع الإلكتروني)
- **وكالة أنبا سبأ المُدارة من الحوثيين، مركز التواصل الاجتماعي للحوثيين، ناصر الدين العامر**

هيئة الاستخبارات العسكرية/ عبد الله يحيى الحكيم

مكتب الجهاد — الأمين العام أبو محمد

مسؤول العمليات — (غير معروف)

مسؤول المناطق العسكرية
(محمد عبدالكريم الغماري)

1. قيادة المنطقة العسكرية الحدودية
أحمد يحى جسار
2. قيادة المنطقة العسكرية المتنقلة
اللواء عبدالملك المرتضى/ أبو سفيان
3. قيادة المنطقة العسكرية (صنعاء)
الفريق عبد الخالق الحوثي
4. قيادة المنطقة العسكرية الثالثة (الجنوب)
اللواء هادي زريب/ أبوعصام
5. قيادة المنطقة العسكرية الرابعة والسابعة (مأرب)
اللواء عبداللطيف المهدي/ أبو ناصر
6. قيادة المنطقة العسكرية الخامسة (الغرب)
اللواء يوسف المدني/ أبو حُسين
7. قيادة المنطقة العسكرية السادسة (الشمال الشرقي)
اللواء جميل زرعة/ أبو بدر

مسؤول الإعداد الجهادي
غير معروف

1. هيئة الحشد العام
عبدالرحيم الحمران
2. ألوية الدعم والإسناد
(قاسم الحمران/ أبو كوثر)

مسؤول القوات الخاصة
أبو فاطمة

1. رئيس أركان القوات البحرية
منصور السعدي
2. قائد القوات الجوية الفضائية (المسيرات والصواريخ)
اللواء أحمد علي الحمزي

نائب مساعد الجهاد — (التابع لحزب الله اللبناني/ أبو زينب)

مساعد الجهاد فيلق القدس — التابع للحرس الثوري الإيراني (غير معروف)

مستشارون من فيلق القدس- الحرس الثوري الإيراني وحزب الله

المسؤول الأمني
الأمن الوقائي
أحسن الحمران
ولد في نهاية عام 1970 م

1. جهاز الأمن والاستخبارات
عبد الحكيم الخيواني والنائب قادر الشامي
2. وزارة الداخلية

- أعضاء «مجلس الجهاد»
- القوات العسكرية وشبه العسكرية
- الحكم
- الأصول الإستراتيجية؛ يتحكم بها مباشرةً عبد الملك
- أجهزة الاستخبارات
- المستشارون الأجانب

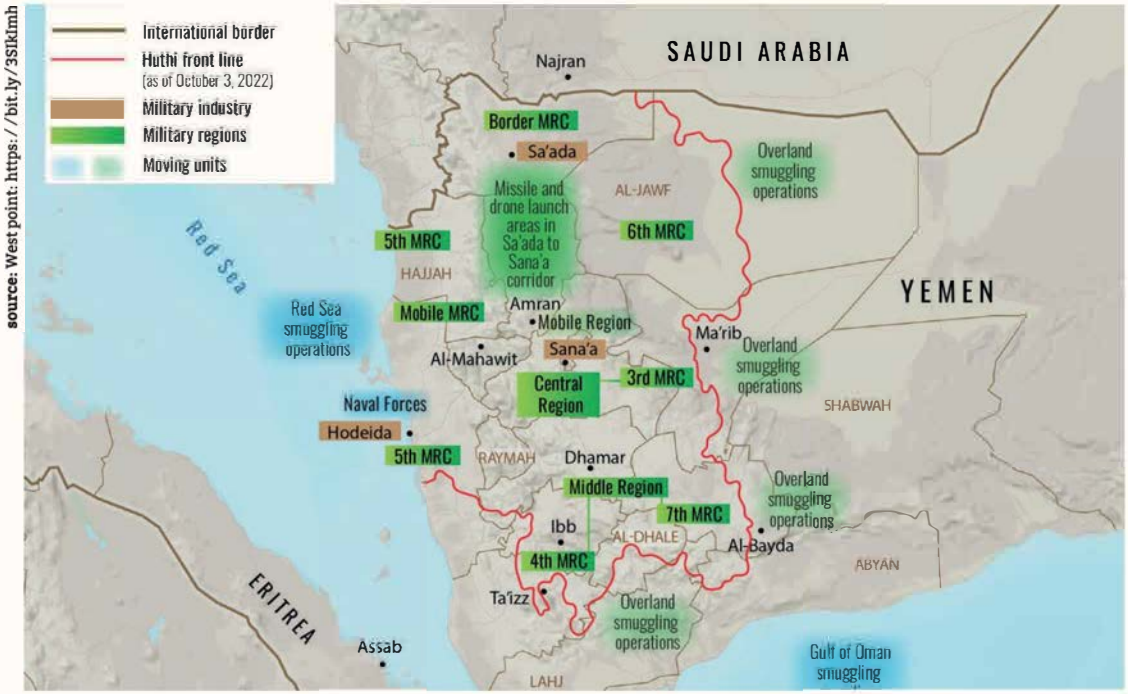

أنه يستثمر الأزمة اليمنية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة؛ لصرف انتباه الشارع السياسي والإعلامي عن أزمات النظام الداخلية، من احتجاجات شعبية، وقضايا حقوق الإنسان، والأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها الشعب الإيراني، وصرف انتباه القوى الغربية والمنظمات الحقوقية عن قضايا النظام الداخلية، وكذلك من أجل إحراز تقدُّم في المحادثات النووية المتعثِّرة.

وفي الوقت ذاته، يستغلُّ النظام الإيراني ارتباط تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية بالأزمة اليمنية، وموقع اليمن الإستراتيجي وما يترتب عليه من ضرورة تأمين مصادر الطاقة في المنطقة للمحافظة على معدل الأسعار، حيث يسعى المعسكر الغربي لاستمرار الهدنة العسكرية لضمان استقرار وأمن المنشآت النفطية، ويحاول النظام الإيراني توظيفَ هذه الورقة لصالحه، من خلال تعطيل أيّ تسوية سياسية في اليمن، واستخدام أدوات الضغط ومنهج الابتزاز والتهديد باستهداف منشآت النفط وخطوط الملاحة الدولية من خلال الميليشيات الحوثية، بما يتوافق مع مصالحه.

ويُعيد ذلك الأذهان إلى ما قاله قبل عدَّة سنوات النائب الأول للرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد، محمد رضا رحيمي، إنه «إذا فرض الغرب عقوبات على صادرات النفط الإيرانية، فلن تُمرر نقطة نفط واحدة من مضيق هرمز»، وردَّ على ذلك متحدث وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك، مارك تونر، بقوله: «إنها محاولة لصرف الأنظار عن المسألة الحقيقية، وهي استمرار عدم تقيُّدِهم بالتزاماتهم النووية الدولية»؛ لذلك، نجد غالبًا ما تُركِّز الميليشيات الحوثية هجماتها الإرهابية على مصادر الطاقة في المنطقة بشكل خاص، وشهِد الثلث الأول من 2022م سلسلةً من الهجمات الحوثية على مصادر الطاقة، في كلٍ من السعودية والإمارات؛ الأمر الذي أدى إلى قيام مجلس الأمن بتصنيف الميليشيات منظمةً إرهابية، ويُلاحظ ارتفاع وتيرة التهديدات الحوثية بالتزامن مع الأزمات الإيرانية. وامتدادًا لذلك، قامت الميليشيات الحوثية بالتصعيد العسكري داخل اليمن، منذ انتهاء الساعات الأولى من الهدنة، تجاه محافظتي تعز والضالع، فيما شهِدت محافظة مأرب «الغنية بالنفط» هجمات متعددة هي الأعنف. وقامت باستهداف «ميناء الضبة النفطي»، الذي يعتبر من أهم وأقدم الموانئ بمحافظة حضرموت شرقي اليمن، من خلال مسيّرتين مفخَّختين. وقبل ذلك قامت باستهداف «ميناء رضوم البترولي» بشبوة، الذي يعتبر ثاني أهم ميناء لتصدير النفط في اليمن، وذلك بهجمتين متعاقبتين في أكتوبر 2022م؛ الأمر الذي قُوبِل بإدانات دولية وعربية واسعة، وعلى إثر ذلك تم تصنيف الميليشيات الحوثية «جماعة إرهابية» من قِبَل مجلس القيادة الرئاسي اليمني.

ثانيًا: جهود التحالف العربي لإعادة ملف التسوية السياسية للصدارة الدولية

أسفرت الجهود الدولية الساعية للسلام في اليمن عن دخول اليمن منعطفًا مهمًا في مسار عملية السلام المتمثِّل بـ«الهدنة العسكرية»، التي حقَّقت بشكل جزئي بعضًا من تطلعات الشعب اليمني في تحقيق الأمن والاستقرار. وكان لجهود التحالف العربي لدعم الحكومة الشرعية بقيادة السعودية، الأثر الكبير في إعطاء الملف اليمني زخمًا دوليًا ودبلوماسيًا، لاسيّما بعد انشغال العالم بالحرب الروسية-الأوكرانية. كما ساهم التحالف بحشد التأييد الدولي لمواقف مجلس القيادة الرئاسي تجاه «الهدنة العسكرية» التي قدَّم المجلس على أثرها العديد من التنازلات؛

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

ليضع مصالح الشعب اليمني على سلم أولوياته، حيث جعلت المملكة العربية السعودية الأزمة اليمنية أولوية خلال زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" للرياض الذي أكد خلال زيارته على دعم بلادة لمجلس القيادة الرئاسي وجهود إحلال السلام والاستقرار في اليمن، وكان الملف اليمني حاضرًا في مناقشات القمم الثلاث وبياناتها الختامية التي أكدت على إدانات واضحة وصريحة للدور الإيراني المزعزع للأمن والاستقرار في اليمن. وقبل ذلك عملت المملكة العربية السعودية على جعل الملف اليمني ضمن أولويات الإدارة الأمريكية، خصوصًا خلال «قمّة جدة للتنمية والأمن»، حيث أكّدت خلال القمة دعمها للهدنة بمشاركة الأمم المتحدة، وشدّدت على أهمية تمديدها وإحراز التقدم فيها؛ من أجل تحويلها إلى اتفاق شامل ودائم يحقّق تطلعات الشعب اليمني. كما دعت القيادتان الأمريكية والسعودية في بيان مشترك، المجتمعَ الدولي إلى اتخاذ موقف موحَّد تجاه الميليشيات الحوثية؛ للعودة إلى محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يستند إلى أُسس المرجعيات الثلاث: مخرجات المبادرة الخليجية، والحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم 2216.

وكثّفت السعودية من جهودها السياسية والدبلوماسية؛ لحشد الاهتمام الدولي والفاعلين الدوليين تجاه مساعي السلام في اليمن، مع مجموعة الدول الخمس بشأن اليمن (السعودية والإمارات وسلطنة عُمان والولايات المتحدة وبريطانيا)، وكذلك من خارج المجموعة، مثل الأردن، حيث عبّروا عن تأييدهم التام لجهود مبعوث الأمم المتحدة هانس غروندبرغ، التي تهدف إلى توسيع الهدنة العسكرية، والتوصل إلى تسوية مستدامة. إلّا أنَّ هذه الجهود والمساعي الحثيثة التي تهدف للسلام، يقابلها الدور الإيراني المزعزع للأمن والاستقرار في اليمن، الذي يسعى لاستمرار الأزمة اليمنية قدرَ الإمكان، والإيعاز للميليشيات الحوثية بعدم تمديد الهدنة العسكرية، ودعمها في هذا المسار بما يتوافق مع توجُّهاته ومصالحه، بعيدًا عن اعتبارات الإنسانية واستحقاقات الشعب اليمني.

خاتمة: آفاق الأزمة اليمنية في 2023م

في ظل معطيات الأزمة اليمنية المعقَّدة في 2022م، المرتبطة بأبعاد الموقف الإيراني المخالف لجميع توجُّهات القوى الساعية للسلام في اليمن، من المرجَّح أن تشهد خلال 2023م أحد السيناريوهات التالية:

الأول: أن تتوصَّل المحادثات الحالية إلى هدنة هشّة جديدة، بعدها تقوم الميليشيات الحوثية برفع سقف المطالب مجددًا، وهذا سيقود إما لحرب مفتوحة، أو التوصل لهدنة تميل لصالحهم؛ وبالتالي زيادة مكاسبهم العسكرية والاقتصادية وموقفهم السياسي؛ ما يؤدي بعد ذلك إلى دخول اليمن في مرحلة اللا سِلْم واللا حرب مجددًا.

الثاني: أن يأخذ مجلس القيادة الرئاسي بزمام المبادرة عسكريًا، ويُغيِّر من خارطة المشهد العسكري القائم؛ وبالتالي يتم تحجيم موقف الميليشيات ويحدِّد سلوكها، ويقوم بفرض الهدنة مجددًا، لاسيّما أن مجلس القيادة الرئاسي يتشكَّل من ثمانية أعضاء تحت قيادتهم قوات عسكرية كبيرة، قد تُحدِث هزيمةً للميليشيات الحوثية في حال تشكَّلت تحت قيادة عسكرية مشتركة واحدة ودُمِجت في قوات الشرعية. ويتطلب ذلك موقفًا حازمًا من القوى الدولية، خاصةً مجلس الأمن والإدارة الأمريكية، وأن تعمل الأمم المتحدة واللجنة المشرفة على مراقبة الهدنة، على وضع آلية واضحة لمراقبة الواقع العسكري للميليشيات الحوثية، وإيقاف الأنشطة العسكرية للميليشيات، بما في ذلك منصّات إطلاق الصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة، والأهم من ذلك وضع حد لوجود الخبراء العسكريين الأجانب من الحرس الثوري وحزب الله على الأراضي اليمنية؛ الأمر الذي قد يُساهم بشكل كبير في الوصول إلى الأرضية المناسبة، التي قد تؤدي إلى تسويةٍ سياسية وحلٍ شامل.

الثالث: من المرجَّح أن تواصل الميليشيات الحوثية عرقلةَ التسوية السياسية؛ فتتبنى لغةَ التهديد باستهداف المناطق الحيوية ومصادر الطاقة العالمية، ومن ثمَّ محاولة ابتزاز المجتمع الدولي للضغط على مجلس القيادة الرئاسي ليُقدِّم المزيدَ من التنازلات. وهو الاحتمال المرجَّح، في ظل تعثُّر المفاوضات النووية الإيرانية، واستمرار العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني، والاتهامات الغربية لإيران بدعمها لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، فضلًا عن التهديدات الإيرانية الأخيرة ضد السعودية، التي قد تقود إلى تعثُّر مفاوضاتها مع السعودية، خصوصًا أنها لم تصل إلى نتائج ملموسة فيما يتعلَّق بتسوية الملف اليمني. كلّ هذه الأمور قد تدفع النظام الإيراني إلى استخدام الأزمة اليمنية كورقة ضغط، تخدِمُ مصالحه ومصالح الحوثيين ■

أبعاد التسوية السياسية وحدود التأثير الإيراني على المشهد اليمني

استحقاقات السلام بين التعنّت الحوثي والأجندة الإيرانية:

- بُعد عسكري متحكُم بإدارة الحرس الثوري وحزب الله اللبناني.
- بُعد سياسي لشروط الحوثيين لتمديد الهدنة بإملاءات إيرانية.

جهود التحالف العربي لإعادة ملف التسوية للصدارة الدولية:

- زخم دبلوماسي دولي للتحالف خلال الانشغال بالحرب الروسية-الأوكرانية.
- قمّة جدة أسهمت في جعل الملف اليمني من أولويات الإدارة الأمريكية.

الأزمة اليمنية في 2023:

- التوصل إلى هدنة «هشّة» جديدة تُعيد حالة اللا سِلْم واللا حرب.
- مجلس القيادة الرئاسي يأخذ بزمام المبادرة عسكريًا.
- عرقلة الميليشيات للتسوية باستهداف مصادر الطاقة.

Basmabills
www.basmabills.org

احتدام الصراع الشيعي-الشيعي في الساحة العراقية

توقَّع التقرير الإستراتيجي للعام 2021م، أن يتأرجحَ النفوذ الإيراني بالعراق خلال 2022م، وفعليًا تحقَّق الاتجاه، إذ لم تتمكَّن إيران من مدّ نطاق نفوذها على ضوء احتدام الصراع الشيعي-الشيعي؛ ما جعلَ العراق يمُر بمرحلة فارقة في تاريخه السياسي الشيعي، على خلفية موقف «التيار الصدري» المتمسِّك بحكومة أغلبية وطنية لا توافقية، واتّساع دائرة الرفض الشعبي للمحاصَصة الطائفية، واستمرارية مسار بناء الدولة باستمرارية حكومة مصطفى الكاظمي لغالبية عام 2022م. ولا تتم ملاحظة تراجُع كبير للنفوذ، بالنظر إلى امتلاك إيران لأوراق ضغطٍ في العراق، تتمثَّل في أذرُعها العسكرية والثقافية والاقتصادية، بجانب ورقتي المياه والكهرباء، مع استمرارية صحة الافتراض القائل إنَّ إيران لن تقدِّم تنازلات بسهولة تُفضي إلى تراجُع في النفوذ، دون ضغوط قوية لأسباب تتعلَّق بمركزية العراق في المشروع الإقليمي.

لذلك، سينقسم هذا الجزء إلى ثلاثة محاور، الأول: يحلِّل قضايا الصراع الشيعي-الشيعي بالعراق، والثاني: يتناول خصائص الصراع الشيعي-الشيعي، والثالث: يتطرَّق إلى تداعيات الصراع الشيعي-الشيعي على النفوذ الإيراني بالعراق، وختامًا الصراع الشيعي ومستقبل الدور الإيراني في العراق خلال 2023م.

أولًا: قضايا الصراع الشيعي في العراق

بحلول 2022م، دخلَ العراق مرحلةَ انسداد سياسي بالِغة التعقيد، على خلفية اندلاع صراع شيعي-شيعي بين أكبر تحالفين شيعيين؛ الأول: «التيار الصدري» بقيادة مقتدى الصدر، والثاني: «الإطار التنسيقي» الذي يضُم عددًا من التحالفات، بينها الموالية لإيران، مثل «دولة القانون» بقيادة نوري المالكي و«الفتح» بقيادة هادي العامري. دارَ الصراع بينهما على عدَّة قضايا عرقلت تشكيل حكومة جديدة لمدة عام كامل، منذ إجراء الانتخابات في أكتوبر 2021م، تعرَّضت خلالها تحالفات إيران لخسائر مدوية، حتى تاريخ تكليف مرشَّح «الإطار» محمد شيّاع السوداني رئيسًا للحكومة الجديدة في 13 أكتوبر 2022م. وفيما يلي أبرز هذه القضايا:

1. **التكتُّل الأكبر:** افترق التحالفان حول استيفاء أيٍّ منهما شروطَ التكتُّل الأكبر لتشكيل الحكومة، ففيما أعلن «التيار» استيفاءه لها عقِب تحالفه مع السُنَّة والكُرد[1]، تمسَّك «الإطار» -أيضًا- باستيفائه لها، ما عرقلَ جهودَ الصدر لتشكيل حكومة جديدة، بل دفعَ نحو دعوة أعضائه الـ73 للانسحاب من البرلمان في يونيو 2022م؛ ليتحوَّل «الإطار التنسيقي» إلى موقع التكتُّل الأكبر؛ ما يكشف عن خلل في قاعدة التكتُّل الأكبر في قانون الانتخابات العراقي.

2. **طبيعة الحكومة:** تمسَّك الصدر بتغيير القاعدة التوافقية المُتعامَل بها في تشكيل الحكومات المتعاقبة، بدعوته لتشكيل حكومة أغلبية وطنية[2]، تخضع للمحاسبة، وتعمل على تفكيك الميليشيات، ونبذ المحاصَصة، ومحاربة الفساد، وتحقيق التوازن خارجيًّا. والسبب في ذلك؛ إخفاق الحكومات التوافقية في معالجة مشكلات الدولة، لاسيّما أزمات الكهرباء والبطالة والفساد. في المقابل، تمسَّك «الإطار» بتشكيل حكومة توافقية، بما يدعم استمراريةَ مسار اللا دولة، ويُتيح للسلاح المنفلت الدورَ الأكبر في التأثير على القرار العراقي، على نحو يُعزِّز النفوذ الإيراني.

وكذلك، افترقا أيضًا تجاه التحالفات المشاركة بالحكومة، حيث رفضَ الصدر إشراكَ المالكي، وتعاظم رفضه عقب **قضية التسريبات**[3] **المنسوبة**

(1) التحالفات السنية (تحالفا «تقدُّم» الذي يقوده رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، و«عزم» الذي يقوده خميس الخنجر)، ومن التحالفات الكردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني).

(2) السومرية، الصدر: اليوم لا مكان للميليشيات، (8 يناير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3rPKee0

(3) عبارة عن 7 تسريبات للمالكي أثناء اجتماعه بمقرَّبين حملت خططًا حول قرب الاقتتال الداخلي وتحديد موعد ساعة الصفر للهجوم على الصدر، حسب ما بيَّنته التسريبات، نشرها الصحافي العراقي المقيم بالولايات المتحدة علي فاضل، في يوليو 2022م، على حسابه بـ «تويتر»، ويوجِّه خلالها المالكي الإساءة والتخوين ليس فقط لرموز المكوِّنين السني والكردي، كما كان في السابق، وإنما لأبناء جلدته من الشيعة، وفي مقدمتهم الصدر، الذي حظي فيها بنصيب الأسد، ثم لأقرب حلفائه في «الإطار»، مثل العامري ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض والكاظمي. المصدر: التسجيلات السبعة متاحة على الحساب الرسمي للصحافي العراقي علي فاضل في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، https://bit.ly/3zxcHKS

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

للمالكي والمسيئة للصدر في يوليو 2022م. في المقابل، يتمسَّك «الإطار» بتشكيل حكومة تضُم التحالفات الشيعية، بما فيها «دولة القانون»، وهو ما يرفضُه الصدر بشدَّة؛ بسبب الصراع بين الاثنين على موقع القيادة الشيعية، فضلًا عن العلاقات السيِّئة بينهما على خلفية اتّباع المالكي سياسةَ الإقصاء ضد رموز «التيار»، أثناءَ فترتي رئاسته للحكومة (2006م-2014م).

3. **شكل الدولة:** يتمسَّك «التيار الصدري» بمسار الدولة، بما يضمن الانتقالَ لعراقٍ جديدٍ مستقل وذي سيادة، يقيم علاقات خارجية على أساس التوازن، بينما يسعى الثاني لمسار الإبقاء على مصالحه، التي تدعمها إيران؛ ما يجعل من العراق تابعًا لإيران، خاضعًا لسطوة الميليشيات المسلَّحة على نحو يُعزِّز النفوذ الإيراني.

4. **البرلمان والكاظمي:** تمسَّك الصدر بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكِّرة تُجرى في ظل استمرارية الكاظمي رئيسًا للحكومة، بينما تمسَّك «التيار الصدري» بتشكيل حكومة جديدة كاملة الصلاحيات برئاسة السوداني أولًا تُشرف على إجراء انتخابات مبكِّرة؛ حيث يخشى «التيار» من إجراء انتخابات تحتَ مظلة حكومة تابعة لـ «الإطار»، يمكن أن تؤثِّر على حظوظه الانتخابية، كما يخشى «الإطار» من تنظيمها تحت مظلة حكومة تابعة لـ «التيار».

تكشف القضايا السابقة عن أن العراق بات يتجاذبه مشروعان شيعيان، أحدهما «إصلاحي» يهدِّد المشروع الإيراني بقيادة «التيار»، والثاني طائفي تخريبي بقيادة التحالفات الموالية لإيران بـ«الإطار» لتعزيز النفوذ الإيراني، ويمثِّل هذا الصراع تحديًا إضافيًا أمام النفوذ الإيراني؛ لكونه صراعًا يدور بين من كانت تعوِّل عليهم إيران في الحفاظ على مكتسباتها وضمان تنفيذ بقية مخطَّطاتها بالعراق.

ثانيًا: سِمات الصراع الشيعي

يتَّسِم الصراع الشيعي-الشيعي بالعراق بعدَّة سِمات تُعزِّز من معضلة النفوذ، التي تمُر بها إيران في العراق، كالتالي:

1. **مركزي/غير هامشي:** لأنه يتمحور حول قضايا مركزية، مثل طبيعة الحكومة والدولة، وهي قضايا يصعب تقديم تنازلات كبيرة فيها تُسفِر عن تسويتها. كما أنَّ أحد أطرافها أقوى وأكبر التحالفات الموالية لإيران، فضلًا عن أنها تدور بين أطراف تمتلك السلاح؛ ما يُنذر بخطورتها على المشروع الإيراني الإقليمي برمّته.

2. **تصاعدي وممتد:** عادةً ما يكون الصراع غير الهامشي تصاعديًا وممتدًا؛ ما يُقلق إيران على نفوذها، فقد انطلق الصراع على خلفية افتراق التحالفين حول طبيعة الحكومة والدولة، ثم صعَّد أنصارُ الصدر بارتدائهم الأكفان أمام البرلمان، في رسالة بأن أرواحهم فداء المُضي في مسار الدولة، ثم تصاعد الصراع باعتصام أنصار «التيار» و«الإطار» لأسابيع عقب أزمة التسريبات، فيما يُشبه اختبارَ قوى وبثّ رسائل للداخل والخارج باستحواذ أكبر قدر من أدوات التأثير، ثم اندلاع مواجهات دامية بين أنصارهما بنهاية أغسطس 2022م، بعد ساعات قليلة من إعلان الصدر اعتزالَه السياسة، على خلفية تعقُّد المشهد ودعوة الحائري[1] -الذي يقلِّده «الصدريون»- لأتباعه باتّباع مرجعية خامنئي؛ بهدف سحب البساط من تحت الصدر وإظهاره بلا مرجعية، وضرب شعبيته، وإحراجه لصالح خصومه في «الإطار».

3. **دور بارز للسلاح المنفلت:** رغم تراجُع شعبية «الإطار»، غير أنه اعتمدَ في تحقيق أهدافه بتعطيل جهود الصدر لتشكيل الحكومة عندما كان التكتُّلَ الأكبر، وفي تكليف السوداني رئيسًا للحكومة، على التلويح بورقة السلاح المنفلت المدعوم من إيران، والقدرة على تفجير الساحة، كما حدث أثناء اندلاع الاشتباكات الدامية بين «التيار» و«الإطار» في نهاية أغسطس 2022م.

ثالثًا: تداعيات الصراع الشيعي على النفوذ الإيراني

تُدرك إيران أنَّ اندلاعَ اقتتال شيعي بالعراق، معناه ضرب نفوذها في أهم ساحات النفوذ، لاعتبارات الجغرافيا والسياسة والاقتصاد والأمن؛ لأنَّ من شأنه تغيير وجهة بوصلة الأذرُع، من العمل على تنفيذ الأجندة الإيرانية إلى السعي لتكريس المكانة والسيطرة على القيادة الشيعية، وتراجُع حظوظ المكوِّن الشيعي مقابل تعاظُم فُرص عودة المكوِّن السُنِّي للحُكم، وفقدان العوائد المالية التي تجنيها إيران من البوابة العراقية بتصدير نفطها للعالم الخارجي. وبالفعل كشفت نتائج التصعيد الشيعي المسلَّح عن بروز أولوية قضية حصر السلاح بيد الدولة؛ لذلك سارعت إيران نحو رأب الصدع الشيعي، كالتالي:

1. **تفضيل تسمية شخصية مقبولة لرئاسة الحكومة:** لعِبت إيران دورًا بارزًا في إحباط مساعي تسمية المالكي رئيسًا للحكومة[2]، لذلك يُرجِّح بعض الخبراء أن يكون حلفاء إيران وراء التسريبات

(1) بغداد-ناس نيوز، نص بيان المرجع الحائري الذي أعلن خلاله اعتزال العمل المرجعي: اتّبعوا خامنئي، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3RqhB2i

(2) بغداد اليوم، «تسريبات المالكي» تدفع به «خارج الإطار»، (15 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3oHhrHr

للقضاء على فُرص تسميته؛ لأنَّ الاعتقاد السائد بأن المالكي هو السبب في الصراع، ومن ثمَّ فإنَّ عودته للصدارة مجددًا أضحت تُشكِّل خطرًا على مستقبل الشيعة، بسعيهِ لإلغاء دور بقية التيارات، بعد حصول «الإطار» على موقع التكتُّل الأكبر. وليس من مصلحة إيران عراقٌ غير مستقر يُقوِّض نفوذها ومصالحها، كما أنَّ لاستقراره أهميةً كبرى في التخفيف من وطأة العقوبات؛ لكونه المُتنفَّس الاقتصادي لإيران للالتفاف على العقوبات. كما تُدرك إيران قوةَ الصدر وقدرتَه على مستقبل أيّ حكومة جديدة؛ لامتلاكه أوراق ضغط وركائز قوة، يمكن من خلالها تعقيد الأوضاع أمام الحكومة الجديدة وإفشالها.

2. تعيين سفير ذو علاقات جيدة بالتحالفات الشيعية: عيَّنت إيران محمد كاظم آل صادق سفيرًا لها في بغداد، خلفًا للسفير إيرج مسجدي، بحُكم درايته الواسعة بالملف العراقي، كونه من مواليد النجف ويُجيد اللغة العربية واللهجة العراقية، ويحظى بعلاقات قوية مع قادة التحالفات الشيعية. كان آل صادق من مستشاري قاسم سليماني؛ ما يجعله قادرًا على التواصل مع قادة التحالفات، بما يخفِّف من حدَّة الصراع الشيعي، بل على معالجة معضلة النفوذ بالعراق، حيث قيَّمت إيران ما اعتبرته فشلَ مسجدي فيما أُوكِل إليه مِن ملفات لتعزيز نفوذها. فخلال فترته، زادَ الاحتقان الشعبي، وتعالت الأصوات ضد إيران، بل تعاظم الصراع الشيعي.

3. القيام بدور الوساطة بين التحالفات الشيعية: بواسطة الثلاثي؛ آل صادق وقاآني ومسؤول ملف العراق في حزب الله اللبناني محمد كوثراني، توسَّطت إيران بين التحالفين لرأب الصدع، لكن لم تفلح؛ لأنها وإن كانت تفضِّل شخصيةً مقبولةً لرئاسة الحكومة، غير أنها تنحاز لـ «الإطار» في ضرورة تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات[1]، وهو ما يتعارض مع مواقف «التيار»، الذي يُطالب بحلّ البرلمان أولًا واستمرارية الكاظمي.

4. الضغط على «التيار» بالتلويح بإمكانية إرباك الساحة: علاوةً على ما سبق، لوَّحت طهران بإمكانية إرباك الساحة أمام «التيار»، كنوع من الضغط للقبول بحل متوازن للجميع؛ لذلك، استهدفت ميليشياتها مقرات التحالفات السنية والكردية الحليفة للصدر عدَّة مرات، كما حاول «حزب الله» العراقي بثّ الرعب لدى قادتها؛ لفكّ العلاقة مع «التيار» بتمركُز قواته لأيام بالقُرب من مقارهم السكنية في فبراير 2022م، حيث تتوجَّس إيران من تحالف الثلاثي؛ «التيار» والكُرد والسُنَّة في تقويض نفوذها بتمسُّكهِم بمسار الدولة.

خاتمة: الصراع الشيعي ومستقبل الدور الإيراني في العراق خلال 2023م

على ضوء معطيات الصراع الشيعي-الشيعي خلال 2022م، يمكن رصد عدد من النتائج، وتوقُّع عدد من الاتجاهات خلال 2023م. فمن حيث مجمل

(1) وكالة فارس، رئيسي: انسجام وحدت در عراق همواره مورد تاكيد ايران است، (14 ارديبهشت 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3OWMIBY

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من العام 2022م، انتقلَ الصراع الشيعي من طور التنافس إلى طور الاشتباكات المسلَّحة بين أنصار «التيار» و«الإطار» المدعوم من إيران؛ ما أدى إلى استمرارية جمود النفوذ الإيراني في العراق، لكونه صراعًا يتمحور حول قضايا مركزية، مثل طبيعة الدولة والنظام السياسي والحكومة، وهي قضايا محورية يصعُب فيها إقدام أطراف الصراع على تنازلات كبيرة تُسفر عن تسويتها؛ وبالتالي الصدام، كما يدور بين أطرافٍ تمتلك السلاح وكان يُفترَض أنها تمثِّل الظهير الشيعي للمشروع الإيراني بالعراق؛ ما يُنذر بخطورتها على المشروع الإيراني الإقليمي برمَّته.

أما فيما يتعلَّق بتوقُّعات واتجاهات الصراع خلال 2023م، فعلى ضوء المعطيات والنتائج السابقة، يمكن وضع عدَّة اتجاهات له خلال 2023م، كالتالي:

الأول: انتهاء الصراع: حال انفراد «الإطار» بالمشهد الشيعي خاصةً والعراقي عامةً؛ ليفرض سيطرته على المعادلة العراقية من جديد، مع ثبات الصدر على قرار اعتزاله للسياسة. وفي هذا الاتجاه، سيتعزَّز النفوذ الإيراني بالعراق. لكن هذا الاتجاه غير مرجَّح، لأسباب تتعلَّق بأن التجارب تُفيد بعدم ترك الصدر للساحة رغم قرار اعتزاله، حيث تراجع عدَّة مرَّات وعاد للمشهد؛ وبالتالي عودته واردةٌ في أيّ وقت يراه مناسبًا، خصوصًا أنه سجَّل اعتراضه على حكومة السوداني، مع امتلاكه لقوة جماهيرية عريضة، وحالة السخط الشعبي المتنامية من النفوذ الإيراني، والذي تجلَّى في خروج الاحتجاجات الحاشدة عدَّة مرَّات ضد النفوذ الإيراني بالعراق، وعدم تصويت العراقيين حتى ممّن يقطنون المحافظات الشيعية الجنوبية للتحالفات السياسية الموالية لإيران على مدى دورتين انتخابيتين؛ 2018م و2022م، فضلًا عن تفاقُم التحديات الداخلية والخارجية أمام الحكومة.

الثاني: جمود الصراع: حال مراعاة حكومة السوداني لمبدأ التوازن في السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية، لاسيّما في ظل تفاقُم أزماتٍ حَرَمت قادةَ حكوماتٍ سابقين من التجديد لولاية ثانية، كما تسبَّبت في حرمان حكوماتٍ سابقة أيضًا من استكمال ولايتها الأولى، مثل الفساد والكهرباء والمياه والبطالة؛ ما يُنذر بإمكانية تكرار ذلك السيناريو خلال فترة السوداني، ووجود فواعل عربية وخليجية ودولية مهمة للعراق تُريد عراقًا متوازنًا في علاقاته الخارجية لاستمرارية التعاون. وفي هذا السياق، يأتي اللقاء مع السفير السعودي بالعراق كرسالةِ طمأنة بأنَّ الحكومة لن تمضي بعيدًا عن المحيط العربي، ويدعم هذا الاتجاه قلق «الإطار» من عودة الصدر للشارع على نحو يؤدي إلى إسقاط حكومته، ورغبته في استمرارية الحُكم لمدَّة عام لحين إجراء انتخاباتٍ مبكِّرة بنهاية 2023م، بهدف الإشراف عليها بما يعزِّز من فُرص الحصول على التكتُّل الأكبر في المعركة الانتخابية القادمة.

الثالث: تجدُّد الصراع: على شكل العودة للتصريحات التصعيدية المتبادلة، أو عودة الاحتجاجات والاعتصامات المتقطعة أو المستمرة ضد سياسات «الإطار»، حال انتهجت حكومة السوداني سياسةً إقصائية لبقية المكونات، خصوصًا أنَّ المكسب الذي أحرزه بتشكيل الحكومة، منزوعُ الشرعية؛ لكونه لم يأتي على خلفية قاعدة شعبية أو بإجماع سياسي شيعي، وإنما جاء على خلفية اعتزال الصدر للسياسة، أو احتكامه لمبدأ الانحياز لأجندات خارجية تمضي بالعراق في إطار اللا دولة. كما أنَّ الصراع يدور على قضايا مركزية لا هامشية يمكن تسويتها بسهولة، ويدعم هذا الاتجاه عدم حسم الصراع مع «التيار»؛ فالصراع لا يزال عالقًا بين أطرافه، ويمكن أن يتجدَّد بأي وقت، مع عدم احتواء البرنامج الحكومي لحكومة السوداني على ما يؤكد مُضيها ضمن مسار الدولة واحتكار الدولة للسلاح أو حلّ الميليشيات، مع إلغاء كافة القرارات التي اتّخذها الكاظمي خلال فترة تصريفه للأعمال، من بينها قرارات بإعفاء مسؤولين سياسيين وأمنيين وعسكريين بكافة الوزارات والدوائر الحكومية، مع إقبال البرلمان على مراجعة كافّة القرارات التي وقَّعها الكاظمي خلال الفترة منذ إجراء الانتخابات في أكتوبر 2021م؛ ما عدَّه البعض بدايةَ مرحلةِ إقصاءٍ سياسي جديدة بالعراق، وهو ما يُعزِّز فُرص مسار اللا دولة مجدَّدًا، بما يدفع نحو تجدُّد الصراع ■

تداعيات الصراع الشيعي على النفوذ الإيراني:

- تسمية شخصية م قبولة لرئاسة الحكومة.
- تعيين سفير إيراني ذو علاقات جيدة بالتحالفات الشيعية.
- وساطة ثلاثية غير موفقة بين التحالفات.
- ضغط إيران بالتلويح بإمكانية إرباك الساحة.

قضايا الصراع الشيعي:

- افتراق بسبب «التكتُّل الأكبر» برلمانيًا.
- افتراق بسبب طبيعة الحكومة؛ توافقية أم أغلبية.
- افتراق بسبب «شكل الدولة»؛ استقلالية أم مصالحية.
- افتراق بسبب حل البرلمان والانتخابات المبكِّرة.

الصراع الشيعي ومستقبل الدور الإيراني في 2023م:

- انتهاء الصراع.
- جمود الصراع.
- تجدُّد الصراع.

سِمات الصراع الشيعي:

- مركزي/ غير هامشي.
- تصاعدي وممتد.
- التلويح بورقة «السلاح المنفلت».

احتدام الصراع الشيعي-الشيعي في الساحة العراقية

Rasanah
www.rasanah-iiis.org

إشكالية تشابُك المصالح والتمدُّد الإيراني في سوريا

بدأت إيران منذ مطلع 2022م بممارسة العديد من الأنشطة السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية في سوريا، ما اُعتبِر بمثابة مؤشر واضح على إعادة إيران لتموضُعها في سوريا، وهو توقُّع خالفَ قراءتنا في التقرير الإستراتيجي للعام 2021م لمستقبل الدور الإيراني لعام 2022م؛ مخالفة جاءت منبثقة من عامل الأزمة الأوكرانية الطارئة، التي اندلعت بداية 2022م، وما مثَّله هذا العامل من محرِّك مشترك لجملة التطورات التي جرت على الساحة السورية. وانبرت طهران للاستفادة من الانشغال الروسي بحربها على أوكرانيا، والحسابات التركية الداخلية والخارجية المتشابكة مع الملف السوري، وكذلك سعت إلى استغلال تعقُّد مفاوضاتها مع القوى الغربية حول ملفها النووي، إلى تحصيل أوراق مساومة وضغط ضد باقي الأطراف المتشابكة معها على الساحة السورية.

في هذا السياق، سيُناقش التقرير الدور الإيراني في سوريا، ضمن محورين رئيسيين، أولًا: سياسة إيران تجاه سوريا في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية، ثانيًا: التصعيد العسكري في سوريا والحسابات الإيرانية والإسرائيلية، وختامًا: نتائج واتجاهات محتملة خلال العام 2023م.

أولًا: سياسة إيران تجاه سوريا في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية

ألقت تطورات الحرب الروسية على أوكرانيا بظلالها على نفوذ روسيا في المنطقة، ومحاولة عدد من القوى المنافِسة ملء الفراغ الناجم عن الانشغال الروسي، وظهر ذلك بشكل واضح على العلاقات الإيرانية-الروسية عمومًا، وعلى تفاعلاتها على الساحة السورية خصوصًا. وتتطلَّع طهران إلى أن تكون الرابح الأكبر من هذه الأزمة بتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، لعلَّ أهمها ما يلي:

1. **توظيف انشغال موسكو بالحرب لتعظيم النفوذ السياسي والعسكري الإيراني:** سعت طهران طوال 2022م إلى استغلال الانشغال الروسي، في زيادة توسُّع نفوذها وتوطيده في سوريا، وإعادة تشكيل دورها سياسيًا وعسكريًا ودبلوماسيًا. فَتَح قيام روسيا بإخلاء العديد من المواقع المجالَ للميليشيات الإيرانية بإعادة التمدُّد في سوريا، وملء ذلك الفراغ، بعد أن تم تحجيم هذا التمدُّد في السنوات الماضية، تحت وطأة الضغط الإسرائيلي والهجمات المتكررة على المواقع الإيرانية، والمطالبات الإقليمية والدولية لروسيا بالحد من الوجود الإيراني في سوريا[1].
2. **محاولة استقطاب الحكومة السورية:** شهِدت العلاقات بين سوريا وإيران تصاعدًا كبيرًا في وتيرة التواصل والزيارات المتبادلة، السياسية منها والاقتصادية؛ فاستقبلت طهران الرئيس السوري بشار الأسد، في زيارة جاءت في سياق التطورات الدولية والإقليمية التي جرت خلال 2022م، ومنها الحرب في أوكرانيا، وارتفاع وتيرة تطبيع العلاقات العربية مع الأسد. وهي الزيارة التي أسفرت عن التعهُّد بتقديم الدعم الاقتصادي للحكومة السورية، وإعادة تفعيل الخط الائتماني الإيراني لمدّ دمشق بالطاقة والاحتياجات الأساسية الأخرى؛ سعيًا إلى ترسيخ الوجود الإيراني في سوريا[2].
3. **تقريب الصفوف مع شركاء «آستانه»:** في ظل تركيز روسيا على أزمتها في الساحة الأوكرانية، تبنَّت طهران إستراتيجية لبناء المزيد من التفاهمات والتوافقات مع أطراف فاعلة في الملف السوري[3]، وظهر ذلك جليًا في قمة طهران، التي سعت عبرها

(1) Omar Abu Layla, "How the War in Ukraine Impacts Proxies in Syria", Washington Institute, (Apr 07, 2022), Access: Oct 10, 2022, https://bit.ly/3ghmsFD.

(2) خبرگزاری دانشجویان ایران، وحشت صهیونیست‌ها از خروج نیروهای روسیه و تقویت حضور ایران در سوریه، (20 أرديبهشت 1401هـ.ش)، تاريخ الإطلاع: 22 أكتوبر2022م، https://bit.ly/3DtvIQb.

(3) Vali Kaleji, "7th Summit of the Astana Peace Process in Tehran: Implications for the Syrian Crisis," (July 27, 2022), Access: Oct 22, 2022. https://bit.ly/3spBXh.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

الحكومة الإيرانية إلى تنسيق مصالحها بنقاط توافق سياسي مع باقي أطراف القمة؛ من أجل ترسيخ الواقع الأمني السياسي العسكري الراهن كما هو، بما يضمن المصالح الإستراتيجية للأطراف الثلاثة، وسط العديد من المتغيِّرات الدولية[1]. وسعت طهران وموسكو إلى إيضاح خطوطهما الحمراء بشأن التأكيدات التركية بشنّ عملية في الشمال السوري، ودفع أنقرة من جانب آخر إلى تبنِّي مسار تصالحي مع دمشق، مقابل تفاهمات جيوإستراتيجية اتّضحت لاحقًا ما بعد «قمة سوتشي».

بوادر النجاح الإيراني والروسي في تقريب تركيا للجانب السوري، ظهرت جليًا في تليين الموقف التركي من شنّ العملية العسكرية إلى إظهار التقارب مع نظيرتها السورية، عبر التصريحات الصادرة عن مسؤولين أتراك، وكذلك ظهر جليًا في التحركات السياسية التي انتهجتها أنقرة في الملف السوري، بإنهاء تكليف جميع أفراد الطاقم المسؤول عن الملف السوري، وإن كانت إعلامية لم تترافق بعد مع نتائج ملموسة على أرض واقع العلاقات السياسية المقطوعة منذ أكثر من عقد بين الدولتين. إلا أن هذه الخطوة يمكن اعتبارها بمثابة تهيئة الأجواء وتوفير الظروف المناسبة؛ من أجل تحقيق تقدُّم في التقارب مع دمشق، وخطوةً إضافية كبادرة «حُسن نية» إستراتيجية من الحكومة التركية تجاه نظيرتها السورية.

4. حراك دبلوماسي لتعزيز التقارب الإقليمي مع سوريا: حظِي ملف سوريا وإمكانية عودة علاقاتها السياسية والاقتصادية إلى السياق العربي والإقليمي بزخم متصاعد منذ منتصف 2021م، واستمر خلال 2022م؛ حيث اتّخذ أشكالًا ومظاهر متعدِّدة من لقاءات مشتركة بين كبار المسؤولين، تحت عناوين اقتصادية وأمنية وسياسية، كالتقارب السوري-الخليجي، والتقارب التركي-السوري، مرورًا بإعلان الأردن عن سعيها لتقديم مبادرة حل سياسي للأزمة السورية. وفي المجمل، لا يمكن الفصل بين تسارُع الانفتاح العربي على سوريا وما يجري إقليميًا من إعادة تموضع إستراتيجي تحت عنوان «التهدئة والتواصل»، خاصةً في ظل التغيُّرات التي لحِقت بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وما أحدثته الأزمة الأوكرانية من تداعيات جيوإستراتيجية طالت جميع دول الإقليم.

ولا يغيب عن هذا الحراك، إعلان عودة العلاقات السورية مع حركة حماس، وهو موقف مغاير على

(1) Igor Matveev, "Settling the Syrian Conflict Amid the Ukrainian Crisis: Political Economy Perspective," Russian International Affairs Council, https://bit.ly/3VXIgXa.

اقرأ أيضًا

تقرير

قمة طهران والتحالف الصعب

احتضنت العاصمة الإيرانية طهران يوم 19 يوليو 2022م قمة جمعت الرئيس الإيراني إلى جانب نظيريه الروسي والتركي. جاء اللقاء الثلاثي في سياق مسار أستانة لحل الأزمة السورية، إذ طرح الأطراف الثلاثة في كلماتهم وتصريحاتهم الصحفية أبرز انشغالاتهم الأمنية والسياسية والاقتصادية. وألقت التطوّرات الدولية والإقليمية المضطربة بظلالها على الحدث، فروسيا منشغلة بحربها على أوكرانيا، ومفاوضات إيران مع القوى الغربية حول ملفها النووي وصلت إلى الانسداد، ويبدو أن تركيا هي الطرف الوحيد الذي ركَّز على الملف السوري، الذي يُفترض أنه سبب اجتماع الأطراف الثلاثة. وتمحور الطرح التركي حول الحملة العسكرية، التي تهدد بشنّها على شمال سوريا...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

نحو كبير عن ذاك الذي ساد من جانب الحركة قبل عشر سنوات، كخطوة ترتبط بجزء كبير منها بمسار التقارب الإقليمي، وإعادة ترتيب لعلاقاتها ليس مع دمشق فحسب، بل مع دول عدة، ومرتبط في جزئها الآخر بالخلاف الداخلي وصراع التيارات داخل «حماس»، بين جناح مؤيد نحو عودة العلاقات العربية وآخر نحو استعادة العلاقات الإيرانية[1]. وتدرك طهران التغيُّر الجاري على مستوى العلاقات الدولية في الصراع الدولي الراهن، ومن هُنا تسعى هي الأخرى إلى إعادة ترتيب علاقتها مع حلفائها، وتعزيز صفوفها؛ من أجل الإمساك بجميع الملفات والتفاوض عليها، واستخدامها كأوراق ضغط في مفاوضاتها مع الغرب ومع الدول الإقليمية.

ثانيًا: التصعيد العسكري في سوريا والحسابات الإيرانية والإسرائيلية

تداخُل وتشابُك الملفات الدولية مع الملف السوري، وتأثُّر الصراع في سوريا بطبيعة وتفاعلات العلاقات بين تلك القوى، كما عكسته الأزمة الأوكرانية، جعل سوريا ساحةَ صراع واستقطاب إقليمي ودولي، وميدانًا للتصعيد بين عدد من أطرافه. فخلال 2022م، تصاعد الاستهداف العسكري المتبادل بين الميليشيات الإيرانية والقوات الإسرائيلية والأمريكية، وتوسَّعت مناطق الاستهدافات العسكرية على مواقع إيرانية وسورية حيوية[2]؛ ما يفتح بابًا من التساؤلات حول الغايات والدوافع من ذلك، ومستقبل التفاهمات الإسرائيلية–الروسية في ضوء التوتُّر الذي نشأ منذ بداية العام.

1. أسباب ودوافع التصعيد الإسرائيلي والأمريكي: ثمّة أسباب متشابكة للجانبين خلف هذا التصعيد، يندرج أولها أنها تأتي ضمن سياق إعادة واشنطن التأكيد على حضورها كفاعل دولي رئيسي في سوريا، وتعزيز حضورها السياسي والعسكري. وثانيًا، ضمن خانة السباق على ملء الفراغ الروسي، لاسيّما بالنسبة لتل أبيب، بمنع التموضُع الإيراني وكبح تهديدات الميليشيات الإيرانية، وسط تنامي النفوذ الإيراني العسكري وتجارة المخدرات عبر الحدود السورية–العراقية. وكذلك بهدف حماية الوجود الأمريكي شرق الفرات، وتوجيه رسالة واضحة لحالة «التوافقات» الدولية والإقليمية، التي شهدتها صيغة «آستانه» بين تركيا وروسيا وإيران.

2. التعامل الإيراني مع التصعيد ضدها: لم تحقِّق الضربات العسكرية الإسرائيلية–الأمريكية أهدافها، فالإستراتيجية الإيرانية لم تتغيَّر على الرغم من الاستهدافات المتكررة، وجهود الميليشيات الإيرانية متواصلة لخرق الرقابة الأمريكية–الإسرائيلية في سوريا[3]، بل باتت طهران تعتمد إستراتيجية توسيع نطاق خطوط التهريب، جوًا وبرًا وبحرًا في آنٍ واحد؛ من أجل الضغط على خصومها، وتخفيف العبء السياسي المُمارَس عليها في الأروقة الدولية، فيما يتعلَّق بالمفاوضات النووية. ومن المحتمل أن يتّجه مسار التصعيد نحو مزيد من المواجهة، خاصةً في ضوء تعثُّر مفاوضات الملف النووي في فيينا، على خلفية إصرار إيران على مطالبها، وعدم تغيير موقفها بشأن القضايا الرئيسية الخلافية، ومع دخول عامل الدعم العسكري الإيراني لروسيا بقوة على خط المواجهة بين طهران وباقي أطراف مفاوضات فيينا، وبجانب تركيز الجهود المبذولة لمواجهة إيران في سوريا فقط على الوجود العسكري الإيراني، وتجاهُل أدوات القوة الناعمة ومجالات النفوذ الثقافية التي تطوِّرها إيران كإستراتيجية طويلة المدى ستُعزز من قوة النفوذ الإيراني، وستمنحهُ قدرة عسكرية وقوة ناعمة في السنوات المقبلة، إذا لم تُعالَج إشكالية فصل التموضُع الإيراني وأساليبه في سوريا والمنطقة.

3. تداعيات الأزمة الأوكرانية على التفاهمات الروسية–الإسرائيلية: تمُرّ العلاقات بين روسيا وإسرائيل بتوتُّر متنامٍ منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية؛ توتُّر إسرائيلي نابع من تقليص روسيا لقواتها وعتادها على الأراضي السورية مقابل تعزيز قواتها على الحدود الأوكرانية، وتوتُّر روسي أيضًا نابع من عدم حسم تل أبيب لموقفها واصطفافها مع الروس؛ وبالتالي انعكس ذلك على العلاقة بين الطرفين في سوريا. وتصاعد التوتُّر بعد الانخراط المتزايد لإيران في المجهود الحربي الروسي؛ ما رفع من المخاوف الإسرائيلية من تعاون الدولتين، بدءًا من دمشق وصولًا إلى كييف، خصوصًا بعد الضغط الغربي المتزايد لإرسال أنظمة دفاع صاروخي إسرائيلية متقدِّمة إلى كييف، لكن الاعتبارات الإسرائيلية المعقدة تفرض عليها السير على خط رفيع لا يستعدي موسكو، خشيةَ أن يؤثِّر ذلك على آلية تفادي التضارب مع موسكو في سوريا[4].

(1) مصطفى أبو عمشة، صراع الأجنحة داخل «حماس».. خارطة تتقاسمها تركيا وإيران، كيو بوست، (07 يناير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3DraPoT. وأيضًا: محمد قواص، طهران–بيروت.. هل بات خيار «حماس» الإيراني نهائيًا، أساس ميديا، (25 أكتوبر 2022م) تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3FcvQop.

(2) Seth J. Frantzman, "What are the US–Iran tensions in Syria amid Iran deal talks? – analysis," The Jerusalem Post, (Aug 26, 2022), Accesses: Oct 22, 2022. http://bit.ly/3HeCR9x

(3) Omar Abu Layla, "Despite Airstrikes, Iran Continues to Permeate Western Syria," Washington Institute, (Sep 14, 2022), Access: Oct 22, 2022, https://bit.ly/3Fc1DGg.

(4) Sergei Melkonian, "Russia–Israel Cooperation in Syria: Interests, Dynamics, and Impact of the War in Ukraine," Emirates Policy Center (EPC), (Aug 22, 2022), Accesses: Oct 27, 2022. http://bit.ly/3VjPpjY

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

اقرأ أيضًا

تقرير

آثار إعادة تموضع القوات الروسية على انتشار الميليشيات الإيرانية في سوريا

بدأت إيران بعد الغزو الروسي لأوكرانيا أواخر فبراير 2022م، بالتحضير لمشهد عالمي جديد؛ حيث أتاح لها إعادة انتشار القوات الروسية في سوريا، بسط نفوذها على مزيد من المناطق في هذا البلد العربي الذي مزقته الحرب.

ووفقًا لوسائل الإعلام الإسرائيلية وجماعات المعارضة السورية، سترُجح إعادةُ تموضع القوات الروسية الأخيرة في سوريا، الكفةَ لصالح القوات الإيرانية الموجودة في سوريا. وبحسب هذه المصادر، فقد استولى الجيش السوري والميليشيات الإيرانية على المناطق التي كانت تخضع لسيطرة القوات الروسية في السابق، من أجل تعزيز مناطق نفوذهما.

وأرسلت روسيا قواتها لأول مرة إلى سوريا في سبتمبر 2015م، إلّا أنّ اندلاع الصراع في أوكرانيا فرض على القوات المسلحة الروسية العاملة في الخارج إعادة تموضعها...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

خاتمة: نتائج واتجاهات محتملة لعام 2023م

تُشير التطورات التي تشهدها سوريا منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، إلى تطورات مهمة في الملف السوري، وتغيير محتمل لتوازنات القوى وصراع مصالح بين إسرائيل وإيران وتركيا وروسيا. وقد يبقى ذلك محكومًا بعدة عوامل، منها مسار من الخلافات الإيرانية-الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بمسار التقارب بين الحكومة السورية وتركيا، ومصير التفاهمات الروسية-الإسرائيلية، الخاصة بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في سوريا، التي شهدت تغيُّرًا بارزًا في الموقف الروسي بعد الحرب على أوكرانيا.

وتبعًا لهذه النتائج، يمكن حصر اتجاهات الدور الإيراني في سوريا وفق مسارين رئيسين، الأول: مواصلة تنامي الدور الإيراني، استنادًا إلى اشتداد مسار الأزمة الأوكرانية وتعقُّد وتشابك أطرافها، وما يمكن أن يمنحه من مساحة إضافية لتمتين العلاقات الروسية-الإيرانية، ورفعًا لمستوى التنسيق والتعاون السياسي والعسكري والاقتصادي بين الدولتين في سوريا والمنطقة. وفي ظل استبعاد إمكانية تخلِّي روسيا عن نفوذها في سوريا، فإن تداعيات الحرب الأوكرانية وتأثيراتها تُضعِف القبضة الروسية في سوريا؛ ما يجبرها على إعادة ترتيب تموضُع قواتها، وإجراء بعض التسويات مع القوى المنخرطة، خاصةً تركيا وإيران. وعليه، قد نشهد تبادلًا للأدوار بين روسيا وإيران في سوريا، مع فسح روسيا المجال أمام إيران وتجاوز تحفظاتها القديمة حيالها؛ نكايةً بالولايات المتحدة و«إسرائيل»، وربما التضييق على الهجمات الجوية «الإسرائيلية» ضد المواقع الإيرانية في سوريا.

أما الاتجاه الآخر: فهو بقاء الوضع كما شهده الدور الإيراني في 2022م، باعتبار أن روسيا وإن انشغلت بحربها في أوكرانيا، فإنها لن تسمح لإيران بتجاوز حدودها المرسومة لها على الأراضي السورية، والخروج عن هامش المناورة المسموح لها من قِبَلها، أو المجازفة ولأي أسباب بتخطِّي الخطوط الحمراء الموضوعة لها، والتي قد تؤثِّر بشكل أو بآخر على نفوذ موسكو وسياساتها وأهدافها البعيدة في سوريا. فسوريا بموقعها الإستراتيجي والجيوإستراتيجي، باتت موطئ قدم وفضاءً حيويًا لها على البحر الأبيض المتوسط، حيث تتنافس وتتشابك المصالح الدولية. على الجانب الآخر، فالعلاقات الروسية-الإسرائيلية ترتكز على رغبة قوية متبادلة لتجنُّب فتح ساحة صراع بين الطرفين على الساحة السورية؛ فموسكو غير راغبة بفتح ساحة صراع جديدة بينها وبين القوى الغربية مقابل تعزيز المصالح الإيرانية في سوريا، في المقابل تل أبيب تسعى إلى إدارة التوازن بين علاقتها بين موسكو وكييف، بما لا يحرمها من مواصلة سياستها في تقليص الخطر العسكري الإيراني على حدودها المشتركة مع سوريا، ما لم يحدث تغيُّرجديد على الساحة الدولية قد يغيِّر من حسابات الطرفين على الساحة السورية ■

إشكالية تشابُك المصالح والتمدّد الإيراني في سوريا

دور الحرب الروسية-الأوكرانية:

- إعادة التمدّد الإيراني بعد إخلاء روسيا للعديد من المواقع.
- محاولة استقطاب الحكومة السورية.
- تقريب الصفوف مع شركاء «أستانه».
- حراك دبلوماسي وتقارب إقليمي مع سوريا.

الحسابات الإيرانية والإسرائيلية للتصعيد العسكري بسوريا:

- دوافع التصعيد الإسرائيلي والأمريكي.
- التعامل الإيراني مع التصعيد ضدها.
- تداعيات أزمة أوكرانيا على تفاهمات روسيا وإسرائيل.

اتجاهات محتملة لعام 2023م:

- مواصلة تنامي الدور الإيراني.
- بقاء الوضع كما هو عليه.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

«حزب الله» وتحديات الدور في لبنان

تحوَّل لبنان خلال العام 2021م، إلى ساحة للتجاذبات بين معسكر «حزب الله» وتحالفاته ومعسكر مناهض له، واشتدّ على إثره التنافس والصراع بين كلّ طرف مقابل الطرف الآخر، تنافُس لم يغِب أيضًا عن دائرة الحزب الداخلية؛ فشهِدنا كيف لعبت الصراعات الداخلية بين حلفاء الحزب في إحداث شرخ في جدار تماسُكه السياسي، فضلًا عن تنامي حالة الاستهجان والاعتراض على دور الحزب في أزمات لبنان الداخلية. وتوقَّع التقرير الإستراتيجي لعام 2021م، أن يكون تجميد النفوذ الإيراني هو الاتجاه الأقرب لتوقُّعات العام 2022م، فلم يتقدَّم النفوذ الإيراني بناءً على سيطرة العديد من الأزمات والخلافات بين القوى السياسية المختلفة في لبنان على المشهد السياسي والاقتصادي للدولة، وما فرضته من ضغوط متزايدة على «حزب الله» خلال 2021م، الذي استمر أيضًا خلال 2022م بفرض الانتخابات النيابية لتحديات كبيرة أمام «حزب الله»، وأدواره المحتملة في الاستحقاقات الدستورية التي تلت الانتخابات النيابية.

وبناءً على ذلك، سيتم تناول العلاقات الإيرانية-اللبنانية خلال 2022م، وفق ثلاثة محاور رئيسية، هي: أولًا: الانتخابات البرلمانية وخسارة «حزب الله» الأغلبية، ثانيًا: «حزب الله» ومعضلة الاستحقاقات الدستورية، ثالثًا: مفاوضات ترسيم الحدود البحرية اللبنانية وموقف الحزب، وختامًا: نتائج واتجاهات محتملة في 2023م.

أولًا: الانتخابات البرلمانية وخسارة «حزب الله» الأغلبية

اكتست انتخابات البرلمان اللبناني 2022م أهميةً خاصة، بالنظر إلى السياق الذي أُحيطت به على وجه العموم، وتوقيتها وسط ترقُّب داخلي، في ظل انقسام حاد للمشهد السياسي، وبما أحدثته من نتائج وتأثيرات، سواءً لجهة تداعياتها على حصص الحزب وقوائمه التحالفية، أو لجهة تداعياتها السياسية على الاستحقاقات الحكومية والرئاسية.

1. بيئة وسياقات الانتخابات البرلمانية: جرت الانتخابات النيابية في ظل تغيُّرات مهمة خلال السنوات الأخيرة، شمِلت انتفاضة أكتوبر 2019م، التي حمَّلت الحكومة اللبنانية مسؤوليةَ الانهيار المالي والاقتصادي، وما خلَّفه من تداعيات اجتماعية. كما جرت وسط انحسار لشعبية العديد من الأحزاب والتيارات السياسية، وغياب عددٍ منها، وتسابُق المرشَّحين لملء فراغ الغياب. وفرضت مجمل هذه العوامل ديناميات جديدة، وتغييرًا للحسابات الانتخابية لكل فريق.

2. أثر نتائج الانتخابات على «حزب الله» وحلفائه: أفرزت الانتخابات عن ارتفاع حِصص تمثيل القوى المناوئة لـ«حزب الله»، وبروز قوائم جديدة لشخصيات من خارج الأحزاب التقليدية، والتي اُعتبِرت كنتيجة للتصويت العقابي لأحزاب السلطة. كذلك نتَجَ عنها انتزاع الأكثرية النيابية من «التيار الوطني الحر»، وتكريس «حزب القوات اللبنانية» نفسه باعتباره اللاعب الأقوى في الشارع المسيحي.

في المقابل، وعلى الرغم من تمكُّن الحزب و«حركة أمل» من الاستمرار في الهيمنة على بيئته، إلا أن النتائج حملت أيضًا خرقًا في أحد معاقله، وتراجعًا واضحًا في نتائج تحالفه مع القوى السياسية لباقي الطوائف اللبنانية، رغم استباقه للانتخابات بالسعي للتنسيق بين حلفائه المختلفين؛ من أجل الاحتفاظ بالمقاعد القديمة المملوكة لحلفائه، أو اكتساب مقاعد برلمانية جديدة[1].

3. إشكاليات وتحديات ما بعد الانتخابات: نتائج الانتخابات وإن أخرجت المشهد السياسي في لبنان -جزئيًا- من الهيمنة الكلية للأحزاب، التي استحوذت على الحياة السياسية على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود، إلَّا أنها من جهة أخرى أيضًا أفرزت أكثريات هجينة، أي لم تعُد الأغلبية في صف أحد، وهذا بدوره كان العامل الأهم في بلورة شكل التحالفات داخل قبة البرلمان، وتأثيره على مستقبل الاستحقاقات السياسية الأخرى، التي تلي الانتخابات، كاستحقاق تشكيل الحكومة، وانتخاب رئيس للدولة، وما بينهما من تحديات مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمالي، والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل.

ثانيًا: «حزب الله» ومعضلة الاستحقاقات الدستورية

ملفات وقضايا عدَّة سادت المشهد السياسي اللبناني ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية، متمثِّلةً بمعضلة اختيار رئيس للحكومة وتشكيل دوائرها، مرورًا بإقرار الإصلاحات المالية الاقتصادية البنيوية المُحالة إليه، وصولًا للمسألة الأكثر تعقيدًا، وهي تسمية رئيس للدولة.

1. «حزب الله» وإشكالية تأليف الحكومة: برز من ضمن الإشكاليات اللبنانية، ذلك التباين الكبير بين «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» في مقاربة ملف الحكومة، وتحديدًا لجهة إعادة تكليف رئيس حكومة نجيب ميقاتي لتولِّي المهمة. سعى الحزب في تفضيله لتولِّي ميقاتي مهمة إعادة تشكيل حكومة لبنانية؛ تجنُّبًا لشلل سياسي محتمل، وهو ما استوجب من الحزب الضغط على حلفائه والمكوِّنات السياسية الأخرى لتعويم حكومة ميقاتي، لاستحالة تشكيل حكومة في الوقت القريب.

2. رئاسة الدولة وغياب التوافق بين الأحزاب السياسية: في ظل حالة الاستقطاب السابقة وتشرذُم كُتَل مجلس البرلمان، واجهَ مسار ترشيح رئيس للدولة معضلات وتحديات متفاوتة؛ في مقدمتها مسألة اكتمال النصاب، وعدم قدرة أي تحالف أو تكتُّل داخل البرلمان على تأمين النصاب اللازم لإيصال مرشَّحه إلى كرسي الرئاسة، فضلًا عن عدم قدرة «حزب الله» وحلفائه على الاتفاق حول مرشَّح واحد يخوضون به الاستحقاق الرئاسي، إذ يقف متأرجحًا بين اسمين لكرسي الرئاسة[2]، نتيجةَ الخلافات بين حلفاء الحزب المسيحيين الطامحين للرئاسة؛ أي رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل، ورئيس «تيار المردة» سليمان فرنجية، لذا استعاضَ الحزب مرحليًا عن الإعلان عن مرشَّحِه بالتصويت بالورقة البيضاء.

ثالثًا: مفاوضات ترسيم الحدود البحرية اللبنانية وموقف الحزب

ارتسمت في الأُفق الاقتصادي والسياسي المأزوم في لبنان توتُّرات كبيرة حول حقول النفط والغاز الطبيعية، في منطقة بحرية مُتنازَع عليها مع إسرائيل. وشهِد هذا الملف انعطافات ومراجعات عدَّة، ما بين تصعيد الحزب

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، انتخابات البرلمان اللبناني 2022م وحدود التغيير الممكنة في المشهد السياسي، (01 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3DkSo58

(2) رابحة سيف علام، انتهاء عهد عون: لبنان «الفراغ» يترقب الحلول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (05 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 07 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3zUTTEX

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

خطابيًا وتهديداته تجاه إسرائيل، وتحذيراته لإجراء أي مفاوضات مع الجانب الآخر، مرورًا بإعلان حسن نصر الله أنه غير معنيّ بترسيم الحدود البحرية الجنوبية لـ «اعتبارات خاصة»، وصولًا إلى تغيُّر للموقف الحزبي وإبدائه لمرونة تجاه اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية بين الدولتين.

1. **«حزب الله» والتمسُّك بملف الترسيم:** قد يكون تمسُّك الحزب بملف الترسيم نابعًا من عدَّة اعتبارات وغايات، من أهمها سعي الحزب لكسر الصورة التي تكوَّنت لدى الرأي العام اللبناني، في كونه السبب المحوري للأزمة الاقتصادية والمالية؛ وبالتالي تأسيس نظرة جديدة مخالفة للنظرة السابقة، ترتكز على أن التنقيب عن النفط سيُنعش لبنان اقتصاديًا وماليًا، وهو ما كرَّره رئيسه بما سمّاه «الأهميّة الاقتصادية للثروة النفطية والغازية». كما يسعى الحزب إلى الإيحاء بأن سلاحه، وتحديدًا المسيّرات التي حاول إطلاقها نحو حقل كاريش، هي التي جاءت باتفاق الترسيم؛ وبالتالي تعويم سلاحه وسلطته. كذلك الدخول كلاعب مهم في ساحة التنافس على بدائل الطاقة، وتقديم نفسه كضامن لاستقرار إمدادات الطاقة وأمنها، وتقليل تداعيات الأزمة الأوكرانية في هذا الملف؛ وبالتالي يحاول الانخراط في اللعبة الدولية بعد أن كان محصورًا على الساحة المحلية قبل أن يدخل كلاعب على الساحة الإقليمية.

2. **مستقبل لبنان و«حزب الله» ما بعد الترسيم:** اقتصاديًا، قد يمنح هذا المشروع وقفًا للانهيار الاقتصادي والمالي في لبنان، مع أنَّ غموضًا أحاط بالمكاسب الاقتصادية المتوقَّعة من الترسيم، فضلًا عن العامل الوقتي وتأثيره في تأخير الاستفادة الفعلية بمجرد توقيع الاتفاق. بخلاف ما سبق، وبعيدًا عن التفاصيل الاقتصادية أو حتى التقنية، فإن اتفاقية الترسيم وتقسيم الحدود المائية بين لبنان وإسرائيل يُنظَر إليها من زاوية البُعد السياسي، وهي الأهم، فهو اتفاق كرَّس واقعًا سياسيًا جديدًا في لبنان، فمن حيث المضمون، فإن الاتفاق أدخل لبنان في إطار مواكبة التطبيع، وإن كان بشكل غير علني وتحت عناوين اقتصادية وتجارية، يضمن الهدوء المستدام على الحدود بين الدولتين، وينزع فتيل اندلاع عمل عسكري كبير أو صغير، لا يرغب فيه أي طرف من الأطراف الإقليمية أو الدولية، فيما يضمن دور «حزب الله» على الساحة اللبنانية حاليًا ومستقبلًا، والإفادة من مداخيل غاز لبنان ونفطه، والإقرار الضمني من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بنفوذه في الداخل اللبناني، وتمكين مكتسباته وتحسينها وشرعنتها.

خاتمة: نتائج واتجاهات محتملة لعام 2023م

مع انقضاء عام 2022م يبدو أنَّ التكهُّن بدقة بمآل الأزمة اللبنانية الحالية ودور «حزب الله» فيها، بات يشهد تعقيدًا متزايدًا. فبعد أن كانت الأزمة اقتصادية/مالية، ما لبِثت أن تحوَّلت إلى أزمة سياسية بين الأحزاب في لبنان، وما كشفت عنه نتائج الانتخابات النيابية من صدمة الإطاحة بأغلبية «حزب الله» وتحالفاته، هي إطاحة جاءت مدفوعة بدوافع داخلية متشابكة، وبروز لقوى جديدة في الساحة السياسية، سواءً من قوى التغيير أو مجموعات سياسية جديدة. ومثلما مثَّلت هذه النتائج صدمةً للحزب وتحديًا كبيرًا، إلا أنها في المقابل فتحت له مجالًا للمناورة، وإعادة اكتساب موقعه، سواءً في انتخابات تسمية رئيس مجلس النواب، أو لجهة إعادة تسمية ميقاتي لرئاسة تشكيل الحكومة. ويمثل الاستحقاق الرئاسي المعضلةَ الأكبر للحزب، وقد يبقى مدار تجاذب سياسي داخلي وخارجي؛ ما يعني دخول لبنان في نفق مجهول على المستوى السياسي، والمخاطرة بتعميق الانهيار الاقتصادي.

بات بمقدور «حزب الله» ما بعد الوصول إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، الاستفادة من المخزون المالي المتوقَّع الحصول عليه، وتحويله إلى فائض قوة سياسية قد تعوِّضه عن دور فائض القوة العسكرية، الذي بات مقيَّدًا باعتبارات الحزب الاقتصادية، أقلَّه في المديَيْن القريب والمتوسط. إلَّا أنَّ هناك تحديًا كامنًا قد يقف خلف استفادة لبنان، و«حزب الله» تباعًا، من اتفاق ترسيم الحدود البحرية، وهو ما أفرزته الانتخابات الإسرائيلية من إعادة بنيامين نتانياهو إلى رأس الحكومة الإسرائيلية، واحتمالية إعادة طرح الاتفاقية على طاولة النقاشات الإسرائيلية من جديد، بعد تصريحات سابقة لنتانياهو حول معارضته للاتفاق، وخروجه منه حالما يصل إلى السلطة.

وعلى ضوء المعطيات والنتائج السابقة، يمكننا توقُّع تراجعٍ تكتيكي للنفوذ الإيراني بلبنان ووكيله «حزب الله» خلال 2023م، يحاول عبره الحزب قدر الإمكان الابتعاد عن الواجهة السياسية، وفرض إيصال رئيس مؤيِّد له أو من عُمق تحالفاته إلى رئاسة الدولة اللبنانية، تجنُّبًا لتحميلة مسؤولية استمرار التدهور السياسي والاقتصادي، ومستندًا فيه إلى عامل الوقت؛ من أجل اللعب على التوازنات الداخلية في تفكيك جزء منها وإعادة تركيب جزئها الآخر، لحين التوصُّل إلى اسم رئاسي توافقي بينه وبين باقي التيارات السياسية.

وفي ظل تقاطع المصالح الأمريكية-الإيرانية باهتمام الطرفين بعدم التصعيد والحرص على تطوير التفاهمات واكتساب النقاط لجانب كل طرف للمُضي قُدُمًا في الاتفاق النووي، بعد انفراجات ملف الترسيم، ووصولًا إلى ملامح التسوية السياسية في العراق، فقد يشكِّل ذلك فرصةً لا تتكرَّر لـ «حزب الله» في التوصُّل إلى تسوية داخلية، تقضي بتعيين مرشَّح توافقي مع باقي الأحزاب السياسية على كرسي الحكومة والرئاسة، وإنهاء حالة الفراغ السياسي، وفق توجُّهات الحزب ومصالحه الخاصة ■

«حزب الله»
وتحديات الدور في لبنان

خسارة الأغلبية في الانتخابات البرلمانية:

تأثيرات انتفاضة أكتوبر 2019م.

ارتفاع حصص تمثيل القوى المناوئة للحزب.

انتفاء الأغلبية في صف واحد يربك المشهد اللبناني برمّته.

معضلة الاستحقاقات الدستورية:

تعويم حكومة نجيب ميقاتي.

غياب توافُق الأحزاب بشأن رئاسة الدولة.

مفاوضات ترسيم الحدود البحرية:

تصعيد وتهديد ثم تنصُّل قبل تغيير الموقف بإبداء مرونة.

تمسُّك بالملف بسبب الحسابات الاقتصادية.

واقع سياسي جديد بمواكبة غير علنية للتطبيع.

اتجاهات محتملة في 2023م:

إعادة نتانياهوٍ للحكومة الإسرائيلية تهدّد اتفاق الترسيم.

تراجع تكتيكي للنفوذ الإيراني بلبنان ووكيله «حزب الله».

بيئة مواتية..
التحركات الإيرانية على الساحة الدولية في ظل تصاعُد التنافس بين القوى العظمى

العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين الدبلوماسية الحذِرة والثقة المفقودة

خلُص التقرير الإستراتيجي للعام 2021م فيما يخُص علاقة الولايات المتحدة وإيران، إلى أن البلدين قريبان من العودة إلى الاتفاق النووي، بعد أن قطعت المفاوضات النووية في فيينا شوطًا مهمًا، تمّت فيه معالجة عدد من القضايا الخلافية، وأنه إذا حدث ذلك، فالأرجح أنه لن تتِم معالجة الخلافات المتأصلة التي تقوِّض فُرصَ تطبيع العلاقات، بما في ذلك الخلافات حول مجمل سلوك إيران وتوجهات نظامها داخليًا وخارجيًا. وقادت التطورات خلال 2022م إلى نتيجة قريبة من هذه النتيجة، إذ إنّ الطرفين انخرطا في دبلوماسية حذِرة؛ بغرض إحياء الاتفاق النووي.

بينما قادت الدبلوماسية إلى الاقتراب من تسوية وشيكة، غير أن الثقة المفقودة بين الجانبين قوَّضت هذه الفرصة، فيما لم تتّسِع التفاهمات حول الملف النووي لتشمل أيَّ ملفات خلافية أخرى، بما في ذلك سلوك إيران الإقليمي المعادي للولايات المتحدة، أو برنامجها الصاروخي المُتنازَع حوله، وهو ما انعكسَ في هيمنة مسارٍ مزدوج؛ أحدهما دبلوماسيٌ متعثِّر، والآخر مواجهةٌ وتصعيد. يحاول هذا المحور أن يتابع التطورات ذات الطابع الإستراتيجي في العلاقات، التي سيكون لها تأثيراتها الممتدة على العلاقات في المستقبل بين مساري الدبلوماسية والمواجهة، اللذان انحصرت بينهما مجملُ التفاعلات بين البلدين خلال 2022م، وذلك من خلال؛ أولًا: مسار الدبلوماسية ومأزق تسوية الخلافات بشأن الاتفاق النووي، ثانيًا: مسار المواجهة بين العقوبات الأمريكية ومحاولةٌ إيرانية لتحييد تأثيراتها، ثالثًا: انعكاس الخلافات على تناقُض التوجهات الإقليمية والدولية، وخاتمة عن اتجاهات العلاقات في ظل التمسُّك بخياري الانخراط والمواجهة.

أولًا: مسار الدبلوماسية ومأزق تسوية الخلافات بشأن الاتفاق النووي

استكملت الولايات المتحدة وإيران مسارَ المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق النووي خلال 2022م، غير أن الطرفين لم يتمكّنا من تحقيق اختراق، حيث كانت هناك خلافات فنية بشأن رغبة إيران في الاحتفاظ بالمكتسبات، التي راكمتها منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وأخرى بشأن رفعِ كاملِ العقوبات، من ضمنها التمسُّك الإيراني برفع الحرس الثوري من قائمة العقوبات والتحقق من ذلك، فضلًا عن الضمانات بعدم الانسحاب الأمريكي من الاتفاق مستقبلًا، باعتبار أن هذه الشروط تضمن اتفاقًا جيِّدًا ومستدامًا يضمن لإيران الحصول على فوائد الاتفاق، خصوصًا الاقتصادية منها. لكن الأمريكيين لا يرغبون في احتفاظ إيران بمكتسباتها النووية؛ لأنها تقرِّبها من العتبة النووية، كما كانوا يريدون الاحتفاظ بعدد من العقوبات، التي سيُمثِّل التراجع عنها حرجًا لإدارة بايدن، لاسيّما الإبقاء على تصنيف الحرس الثوري منظمةً إرهابية، وذلك تحت ضغط الحلفاء الإقليميين. وخلال هذه الفترة، تأثَّرت المفاوضات بالضغوط الداخلية من جانب الجمهوريين في الكونجرس، الذين يعارضون العودةَ للاتفاق النووي، وكذلك «المتشدِّدين» في إيران، الذين يضغطونَ على فريق التفاوض؛ من أجل عدم تقديم أيّ تنازلات للولايات المتحدة؛ وبناءً على ذلك وصل الطرفان إلى طريقٍ مسدود في مارس 2022م[1].

لكن بعد تعثُّردام لأشهر، عادت المفاوضات في الدوحة من خلال الوسيط الأوروبي، وأصبحت قريبةً من نقطة النهاية، عندما قدَّم الأوروبيون في أغسطس مقترحًا لخطة من 120 يومًا تنتهي بعودة إحياء الاتفاق النووي، لكن توقَّفت المفاوضات من جديد نهايةَ سبتمبر، بعد طلب إيران إنهاء تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول آثار اليورانيوم في ثلاثة مواقع، إذ أرادت إيران أن تغلق هذا الملف؛ حتى لا تترك بابًا في المستقبل لممارسة الضغوط عليها، وتكون ذريعةً لتفريغ الاتفاق في المستقبل من مضمونه، لكن الولايات المتحدة والأوروبيين رفضوا ربط طهران بين العودة إلى الاتفاق النووي وتحقيقات الوكالة الدولية، وتُشير التقديرات إلى أن الإدارة الأمريكية وضعت ضمن اعتباراتها تأثير توقيع أيّ اتفاق مع إيران على حظوظ الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2022م، وعلى الرغم من هذا التعثُّر وتبادُل الاتّهامات، غير أن واشنطن وطهران أعلنتا عن تمسُّكهما بمسار الدبلوماسية، وهو ما تأكد من كلمتي بايدن ورئيسي أمامَ الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022م.

لم تمنع المفاوضات الجانبين الأمريكي والإيراني من ممارسة أقصى ضغوطهما؛ من أجل جني أكبر المكاسب على طاولة المفاوضات، أو تجنُّب تقديم تنازلات جوهرية. كانت ورقة إيران الرابحة في هذا الإطار، هي تكثيف أنشطتها النووية، حتى أنها تجاوزت الحد المسموح به في الاتفاق النووي من اليورانيوم المخصَّب بأكثر من 19 مرة، وفق آخر تقرير للوكالة الدولية، وأوقفت عمل مزيد من كاميرات الرقابة في المواقع النووية لتقييد عملية التفتيش التي تقوم بها الوكالة وإضفاء تعتيم وغموض حول خطواتها النووية. ومن خلال هذه الخطوات وأخرى غيرها، يبدو أن إيران ترغب في أن تجعلَ من برنامجها نفسه أداةَ ردعٍ لعدم الانسحاب من الاتفاق، أو ما يطلق عليه البعض الضمانات الذاتية لبقاء الاتفاق، من خلال تقليل وقت الهروب والوصول إلى العتبة النووية[2].

بالمقابل، هدَّدت الولايات المتحدة بالانسحاب من المفاوضات واللجوء إلى خيارات أخرى، وبالفعل دفعت الوكالة الدولية إلى إصدار قرار من مجلس المحافظين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُدين إيران ويحثّها على التعاون والوفاء بالتزاماتها القانونية والتعاون الكامل مع الوكالة، وكان هذا القرار هو الأول منذ يونيو 2020م، وقد نالَ القرار موافقةَ أغلبية أعضاء مجلس المحافظين، باستثناء روسيا والصين،

(1) اقتصاد أونلاين، شمخاني: بدعهدى آمريكا مهمترين تهديدكننده هركونه توافق است، (24 بهمن 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3LBXkV8

(2) عبد القادر فايز، إيران وأمريكا.. من ورقة التخصيب في عُمان إلى مكتسب الضمان الذاتي في فيينا، (28 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3vAMUxY

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

اللذان فقدا حماسهما في دعم الاتفاق النووي، بالنظر إلى خلافاتهما المتفاقمة مع الغرب والولايات المتحدة. ويمهِّد هذا القرار الطريقَ أمام الولايات المتحدة وحلفائها للتصعيد الدولي ضد إيران، في حال استمرَّ هذا الجمود والتعنُّت من جانب إيران، وهو الأمر الذي تعزَّز مع تقريرٍ ثانٍ صَدَر عن الوكالة أدانَ إيران. ويبدو أن الضغوط الأمريكية وضغوط الوكالة آتت ثمارها، إذ أعلنت إيران استعدادها لتقديم إفادات إلى الوكالة الدولية بشأن المواقع الثلاثة محل الخلاف معها، فيما يبدو أنه رغبة إيرانية في تسوية مسألة المواقع النووية الثلاثة، من أجل فتح الباب أمام عودة المقترح الأوروبي كرافعة لإحياء اتفاق 2015م، لكن جاءت مشاركة إيران إلى جانب روسيا في الحرب على أوكرانيا، لتحِدَّ من حماس الولايات المتحدة للمُضي قُدُمًا لإحياء الاتفاق المعطَّل.

ثانيًا: مسار المواجهة بين العقوبات الأمريكية ومحاولة إيرانية لتحييد تأثيراتها

ضمن خياراتها غير الدبلوماسية، أعادت إدارة بايدن فاعلية العقوبات؛ للضغط على إيران من أجل قبول تسوية بشأن العودة للاتفاق النووي. استهدفت العقوبات تقويضَ المكاسب الاقتصادية من وراء تجارة إيران الخارجية، خصوصًا في القطاعات الإستراتيجية؛ كالنفط وتجارة البتروكيماويات وغيرها، والقضاء على شبكات تهريب النفط والأموال إلى إيران، فضلًا عن الحرس الثوري، وأجهزة الأمن والاستخبارات والشخصيات المؤثرة في النظام، إضافةً إلى أذرُع إيران الإقليمية، والشبكات والشركات العابرة للحدود التي تتجاوز العقوبات الأمريكية.

لكن لم تكتسب هذه العقوبات الفاعلية إلى الدرجة التي يمكن الضغط بها على إيران لقبول الشروط الأمريكية، إذ من خلال سياسة المواجهة والاعتماد على خططها الاقتصادية، التي تستند إلى المقاومة وتتمحور حول تنويع أساليب التحايل على العقوبات وتكثيف الدبلوماسية الاقتصادية وسياسة الجوار والتوجُّه شرقًا والتحرُّك بعيدًا عن الغرب، اتّضح أن صادرات إيران اتَّخذت منحىً تصاعديًا منذ عام 2021م، ونجحت في تعديل الميزان التجاري لصالحها، ويُتوقَّع خلال 2022م والعام 2023م نموٌّ كبير في صادرات إيران. يُذكَر أن الصراع الدولي منحَ الدولَ متّسعًا لتجاوز قواعد التجارة الدولية فيما يتعلَّق بالحماية والقيود، وهُنا تجدُر الإشارة إلى محاولة إيران خلق قنوات تعاون اقتصادي وتجاري ومالي بعيدًا عن الرقابة الأمريكية وأنظمة التحويل الدولية، مستفيدةً من وجود توجُّهٍ مشابه لدى بعض الدول في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ومع ذلك، لا يفوت التنبيه في هذا المقام إلى أن ارتفاع أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وفرض قيود على الواردات، كلها عوامل ساعدت في نمو تجارة إيران الخارجية، وتعديل الميزان التجاري لصالحها[1].

مع ذلك، تأثَّرت الأوضاع الاقتصادية بالعقوبات، وتداخلت العوامل الخارجية مع الظروف الداخلية، في وجود اضطرابات اجتماعية داخلية شهدتها البلاد. وشهِد العام الجاري جولتين من الاحتجاجات، إحداها بسبب غلاء الأسعار ورفع الحكومة الدعم عن بعض السلع، وأخرى على خلفية مقتل الشابة مهسا أميني على يد «شرطة الأخلاق». كشفت هذه الاحتجاجات عن ثغرة داخلية حاولت الولايات المتحدة توظيفها؛ من أجل ممارسة مزيد من الضغوط على النظام الإيراني، إذ أبدى المسؤولون الأمريكيون دعمهم للمتظاهرين، وأصدرت وزارة الخزانة توجيهات لتوسيع خدمات الإنترنت المتاحة للإيرانيين، على الرغم من العقوبات الأمريكية على إيران، وهو ما كان له تأثيرٌ مهم على تزايد زخم الاحتجاجات، وهو ما قابلهُ النظام الإيراني بانتقادات واسعة، واعتبرهُ فرصةً للترويج للمؤامرة الأمريكية ضد إيران[2].

ثالثًا: انعكاس الخلافات على التوجُّهات الإقليمية والدولية

على الصعيد الإقليمي، بالتوازي مع طمأنة دول المنطقة بشأن الالتزام الأمريكي بعدم امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، وعدم رفع الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، فإن الولايات المتحدة تابعت إستراتيجية ردعٍ موسَّع؛ لمواجهة الأخطار والتحديات التي تفرضها إيران على المنطقة. في هذا السياق، كثَّفت الولايات المتحدة من مشاوراتها مع حلفائها الإقليميين بشأن ملف إيران، وسرَعت بناءً على ذلك في تشكيل هيكل أمن إقليمي، من أجل مواجهة خطر إيران، كما كثَّفت التعاون العسكري والمناورات المشتركة، لاسيّما على الجانب الدفاعي مع إسرائيل؛ من أجل مواجهة انتشار استخدام المسيّرات الإيرانية والصواريخ الموجَّهة بدّقة، التي تُوجَّه ضد الأهداف الأمريكية وضد حلفائها في المنطقة.

قابلت إيران التوجُّهات الإقليمية للولايات المتحدة، بتشغيل عناصر إستراتيجيتها التقليدية، حيث حرَّكت الميليشيات لاستهداف التمركُزات الأمريكية في العراق، وركَّزت على جهودها الإقليمية لإنهاء الوجود الأمريكي في غرب آسيا، باعتباره وجودًا

(1) IMF Data, international financial statistics, country report September 2022.

(2) US department of state, advancing the Free Flow of Information for the Iranian People, (Sep 23, 2022), accessed on: 28 Oct 2022, https://bit.ly/3E1aKsK

د.محمد بن صقر السلمي
مؤسس ورئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

التهاون الأمريكي في تطبيق العقوبات على إيران

تسبَّبت العقوبات الأمريكية التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، منذ أواخر 2018م، في خسائر اقتصادية كبيرة للنظام الإيراني بين عامي 2019 و2020م. ومع تولِّي إدارة الرئيس الحالي بايدن مطلع 2021م، لا تزال العقوبات مفروضة، لكنَّ إدارتهُ تراخت في تنفيذها على أرض الواقع؛ فاستعاد النظام الإيراني جزءًا مهمًا من موارده المالية، من خلال الصادرات النفطية والبتروكيماوية للخارج، فتحوَّلت العقوبات في إدارة بايدن من أداة لتعديل سلوك النظام الإيراني إقليميًا ودوليًا، إلى أداة لمعاقبة الشعب لا النظام، ولم تستطِع منعَ تدفُّق المال للخزينة الإيرانية...

اقرأ أيضًا

المزيد على www.rasanah-iiis.org

أجنبيًا لا يصُبّ في مصلحة دول المنطقة، وسيؤدي إلى خلق الأزمات وزعزعة الأمن. كما عادت إلى تهديد حركة الملاحة بالخليج، حيث هاجمت 3 زوارق تابعة للحرس الثوري سفينتين عسكريتين أمريكيتين في مياه الخليج، وأعادت إيران سياسةَ احتجاز السفن في مياه الخليج؛ للضغط على الولايات المتحدة والدول الحليفة لها.

أما على الصعيد الدولي، نجحت إدارة بايدن في خلق إجماع عبر الأطلسي بشأن إيران، وظهرت نتائجُه في تقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية، وكان للتنافس الإستراتيجي الذي دخل مرحلة الصراع تأثيرٌ كبير على العلاقات الأمريكية-الإيرانية؛ فإيران اتَّخذت موقفًا مؤيدًا لروسيا في الحرب على أوكرانيا، ووصل إلى حد مدّ إيران روسيا بالمسيّرات والصواريخ، وهو ما استدعى فرض الولايات المتحدة عقوبات على إيران. كما كثَّف البلدان تعاونهما؛ من أجل التغلُّب على العقوبات الأمريكية المفروضة عليهما، حيث دشَّنا آليةً للتبادل المالي بعيدًا عن الدولار، كما ناقشا اتفاقيةً إستراتيجية للشراكة الشاملة. وكان حضور بوتين لقمة طهران ردًّا على زيارة بايدن للشرق الأوسط، تأكيدٌ على أن لدى طهران حلفاء مؤثرين على الساحة الدولية، يمكن أن يشكِّلوا حلفًا مناهضًا للحلف الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيله في غرب آسيا. هذا الحلف يمكن أن يشمل الصين، إلى جانب إيران وروسيا. كذلك، شهِدت العلاقات الإيرانية تطورات مهمة مع الصين، في إطار حرص الطرفين على موازنة الضغوط والتحركات الأمريكية، حيث دخلت وثيقة التعاون بين إيران والصين لمدة 25 عامًا حيِّز التنفيذ مطلع 2022م، وكثَّف البلدان تعاونهما العسكري، إذ أجريا ثالث المناورات العسكرية المشتركة التي شهدتها المنطقة الشمالية للمحيط الهندي، بمشاركة البحرية الروسية، تحت عنوان «حزام الأمن البحري 2022م»، التي استضافتها إيران، كذلك أجرت مناورةً عسكرية في بحر العرب بين دول هذا المحور. كما فتحت روسيا والصين فضاء «شنغهاي» و«بريكس» لعضوية إيران، وظهر مدى التنسيق المؤثِّر لخلق توازُن في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة.

خاتمة: اتجاهات العلاقات في ظل التمسُّك بخياري الانخراط والمواجهة

قطعت الولايات المتحدة وإيران شوطًا مهمًا في ظل مفاوضات فيينا، حيث نجحَ الوسيط الأوروبي في تسوية العديد من نقاط الخلاف. وعلى الرغم من التعثُّر الراهن في مسار المفاوضات، والذي يبدو أنه بسبب الانتخابات الأمريكية، غير أنه مع تمسُّك إدارة بايدن بمسار الدبلوماسية وكذلك حكومة رئيسي، تظل فُرص تطبيق خارطة الطريق الأوروبية قائمة، فهذه الخارطة إذا دخلت حيِّز التنفيذ فإن إيران ستجدُ فرصةً من أجل إنهاء العُزلة، وإعادة حركة تجارتها وتعاملاتها المالية مع دول العالم، في مقابل وضع برنامج إيران تحت السيطرة والرقابة الدولية. ومع أن هذا المسار سوف يُواجَه بمقاومة إقليمية، وعلى الرغم من التأثيرات التي أحدثتها المشاركة الإيرانية في الحرب الروسية على أوكرانيا على مسار المفاوضات، لكن الولايات المتحدة تبدو هي وكافة شركاء الاتفاق النووي في ظل تمسُّكهم بمسار المفاوضات والدبلوماسية، أن لديهم رغبةً للمُضي قُدُمًا، باعتبار الاتفاق أنسب طريقة تحوُل دونَ تخطِّي إيران العتبة النووية على الأقل حتى عام 2031م.

مع ذلك، لا تعطي تسوية الخلافات النووية ضوءًا أخضر بشأن حلحلةِ بقية الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران، فهناك خلافات متجذِّرة جعلت البلدين على مسافات متباعدة بشأن العديد من القضايا. على الصعيد الدولي، وبينما تحاولُ الولايات المتحدة مواجهةَ الاتجاهات التعديلية في سلوك القوى الدولية الرئيسية، خصوصًا الصين وروسيا، فإن إيران تصطفُّ إلى جانب هذا المحور، بناءً على رغبة متأصِّلة في مواجهة الهيمنة الأمريكية، ومقاومة أيّ محاولة أمريكية لاختراق المجتمع الإيراني. وألقت مساعدةُ إيران لروسيا في حربها ضد أوكرانيا بظلالها على العلاقات؛ فحركة إيران في مدار القوة الشرقية روسيا والصين ستجعلُ من العداء سِمةً ملازمة للعلاقات، وذريعةً لمزيد من فقدان الثقة المتبادل. كذلك على المستوى الإقليمي، فإن إيران أصرَّت على عدم إجراء أيّ تعديلات تخُص سلوكها تجاه المنطقة وتجاه الوجود الأمريكي بها، فضلًا عن الاحتفاظ بالقدرات الصاروخية، ورفض أيّ نقاش بشأنها، بل دخلت على خط الصراع التهديدات بالطائرات المسيَّرة للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط وحلفاء الولايات المتحدة. ومن ثمَّ، فإن الوصولَ إلى الاتفاق النووي في نهاية المطاف -إذا ما حدث- لن يُنهي حالةَ العداء بين البلدين، حيث لا تزال الثقة مفقودة، وتحوُل دونَ معالجةٍ شاملة للخلافات التاريخية والمتأصِّلة ■

العقوبات الأمريكية

على إيران وأذرعها الإقليمية خلال 2022

5مارس	إدراج اثنين من ممولي حزب الله؛ علي سعادة وإبراهيم طاهر، في قائمة العقوبات لعلاقتهما بشبكة تدير أعمالًا تجارية لصالح الحزب في غرب أفريقيا.
24 مارس	فرض عقوبات على 5 كيانات وأفراد في روسيا وكوريا الشمالية وكيان واحد في الصين؛ لقيامها بأنشطة ذات صلة بانتشار الأسلحة النووية، بموجب قانون حظر انتشار الأسلحة النووية في إيران وكوريا الشمالية وسوريا.
31 مارس	فرض عقوبات على 5 أفراد وكيانات إيرانية؛ بسبب تورُّطهم في أنشطة إيران المتعلِّقة بالصواريخ البالستية بشراء معدات تستخدم لإنتاج وقود الصواريخ.
1أبريل	إدراج 5 أفراد وكيانات إيرانية على قائمة العقوبات؛ بسبب تورُّطهم في أنشطة إيران المتعلِّقة بالصواريخ البالستية في أعقاب هجوم إيران الصاروخي على أربيل بالعراق.
19مايو	فرض عقوبات على أحد رجال الأعمال الرئيسيين والميسِّرين الماليين التابعين لحزب الله، بالإضافة إلى عدد من شركاته والعاملين معه في لبنان والعراق، بهدف تمويل أنشطة الحزب الإرهابية وجهوده لزعزعة استقرار لبنان والمنطقة.
25مايو	فرض عقوبات على إيران تستهدف شبكةً دولية لتهريب النفط وغسيل الأموال، بقيادة م سؤولي فيلق القدس التابع للحرس الثوري وحزب الله.
6يونيو	عقوبات ضد 3 أشخاص على صلة بفيلق القدس التابع للحرس الثوري، ضمن عقوبات فرضها «مركز استهداف تمويل الإرهاب» ضد 16 فردًا وكيانًا وجماعة مرتبطة بالمنظمات الإرهابية في المنطقة.
9يونيو	موافقة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ على مشروع قانون «وقف الطائرات المسيّرة الإيرانية»، واستنادًا إلى أحكام القانون، ستمنع الولايات المتحدة حصول إيران والمجموعات التابعة لها على الطائرات المسيّرة، بما في ذلك الأجزاء التجارية التي يمكن استخدامها في الهجمات ضد مواطني الولايات المتحدة والدول الشريكة.
12يونيو	أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافأة قدرها 15 مليون دولار لمن يقدِّم معلومات عن الشبكة المالية للحرس الثوري.
16يونيو	إدراج شركة «فناوران» وشركة «خارك» للبتروكيماويات وشركة «مارون» للبتروكيماويات، والعديد من شركات الواجهة التي تعمل في الصين والإمارات وإيران على قائمة العقوبات؛ لتورُّطها في دعم الشركات الإيرانية.
6يوليو	أدرجت الولايات المتحدة 15 فردًا وكيانًا على لائحة العقوبات؛ لمشاركتهم في عمليات غير مشروعة لبيع وشحن النفط الإيراني ومنتجات النفط والمنتجات البتروكيميائية، وتقع الكيانات المُدرَجة في إيران وفيتنام وسنغافورة والإمارات وهونغ كونغ.
1 أغسطس	أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية 6 كيانات على لائحة العقوبات؛ لتورُّطها في تسهيل عمليات غير مشروعة ذات صلة بالنفط الإيراني والمنتجات النفطية والبتروكيميائية.
9 أغسطس	اتّهمت وزارة التجارة الأمريكية شركة «Far East Cable»؛ أكبر شركة لتصنيع الأسلاك والكابلات في الصين، بانتهاك ضوابط التصدير الأمريكية المتعلقة بشحن معدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى إيران.
10 أغسطس	اتّهمت وزارة العدل الأمريكية عضو الحرس الثوري شهرام بور صفي المعروف أيضًا باسم مهدي رضائي، بالتخطيط لقتل مستشار الأمن القومي السابق للبيت الأبيض جون بولتون.
8 سبتمبر	إدراج شخص متورِّط في شحن طائرات مسيّرة إيرانية إلى روسيا على قائمة العقوبات لاستخدامها في حربها على أوكرانيا، كما أدرجت 4 أشخاص آخرين ذوي صلة بأنشطة الطائرات المسيّرة الإيرانية، بما في ذلك إنتاج سلسلة طائرات «شاهد» والمكونات ذات الصلة للحرس الثوري.
9سبتمبر	عقوبات على وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية؛ لدورها في الهجوم السيبراني على الأنظمة الإلكترونية للحكومة الألبانية.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

9 سبتمبر	عقوبات على 4 شـركات إيرانية وعلى شخص يُدعى رحمت الله حيدري، على خلفية حظْر بعض التبادلات مع روسيا، كما تم إدراج شركات «برآور بارس» و«داما لتصميم وتصنيع محركات الطائرات» و«بهارسـتان كيش» في قائمة العقوبات الأمريكية
9 سبتمبر	فرضت وزارة الخزانة عقوبات جديدة على 10 أفراد وكيانيْن ذوي صلة بالحرس الثوري؛ بسبب تعرُّض بعض المؤسسات الأمريكية لهجمات سيبرانية.
19 سبتمبر	عقوبات على 3 طائرات بوينغ 747 مملوكة لشركات طيران إيرانية عمِلت على إرسال بضائع، بما في ذلك المكونات الإلكترونية إلى روسيا، في انتهاك لقوانين التصدير المعمول بها ضد تصدير المواد الحساسة إلى موسكو.
29 سبتمبر	إدراج كيانين متمركزين في جمهورية الصين الشـعبية، لفرض مزيد من الإجراءات لعرقلة الجهود الرامية إلى التهرب من العقوبات المفروضة على المنتجات النفطية والبيتروكيميائية الإيرانية.
6 أكتوبر	عقوبات على وزير الداخليـة الإيراني أحمد وحيـدي، ووزير الاتصالات الإيراني عيسى زاريبور، بالإضافة إلى خمسة من كبار قادة الأجهزة الأمنية الإيرانية لدورهم في اسـتمرار استخدام العنف ضدّ المتظاهرين السلميين وإغلاق الوصول إلى الإنترنت في إيران.
26 أكتوبر	فرض عقوبات جديدة على 14 مسؤولًا وثلاثة كيانات في إيران، وحذرت وزارة الخزانة الأشخاص غير الأمريكيين أو الشركات غير الأمريكية في حالة تعاونهم مع هؤلاء الأفراد أو المؤسسات ستخضع أيضًا لعقوبات من قبل طرف ثالث، على خلفية الاحتجاجات.
3 نوفمبر	فرضت وزارة الخزانة عقوبات على شبكة تتألف من شركات وهمية أو شركات واجهة تم تأسيسها خصيصًا لتسهيل تصدير النفط الإيراني في جميع أنحاء العالم بطرق غير قانونية.
15 نوفمبر	إدراج ثلاثة كيانات إيرانية على لائحة العقوبات هي: القوة الجوفضائية للحرس الثوري الإسـلامي، وشركة القدس لصناعة الطيران التي تصنع طائرة مهاجر-6 المسيرة، ومركز شاهد لأبحاث صناعة الطيران، لمساعدتها المرجَّحـة في تسـهيل توريد إيران طائرات بـدون طيار إلى روسـيا، والتي استخدمتها القوات الروسية في هجمات ضد أوكرانيا.
16 نوفمبر	فرض عقوبات على ستة أفراد يعملون لصالح أو نيابة عن إذاعة جمهورية إيـران الإسـلامية (IRIB)، لدورها في حملـة القمع والرقابـة الجماعية للحكومة الإيرانية ضد شعبها، ومحاولة لتشويه الحقائق ونشر معلومات مضللة حول الاحتجاجات المستمرة في إيران.
17 نوفمبر	فرض عقوبات على شركة الصناعات البتروكيماوية التجارية، وشركة تريليانس للبتروكيماويات المحدودة، وشركة النفط الإيرانية الوطنية، وشـركة نفط إيران إنترترايد، لقيامها بشراء أو تمكين مبيعات النفط والبتروكيماويات الإيرانية.
24 نوفمبر	وضعت وزارة الخزانة الأمريكية، أسماء قائم مقام سنندج حسن عسكري، قائد شرطة سـنندج علي رضا مرادي، قائد مقر حمزة سيد الشهداء التابع للقوة البريـة للحرس الثوري الإيـراني، ومحمد تقي أصانلـو، على قائمة العقوبات بعد قمع الاحتجاجات في محافظة كردستان الإيرانية.
1 ديسمبر	إدراج فردين وشركتين في لبنان على لائحة العقوبات الأمريكية، لتوفير خدمات مالية وتسهيل توريد الأسلحة لحزب الله.
8 ديسمبر	الولايات المتحدة تدرج شبكة دولية لتهريب النفط وغسيل الأموال يقودها رجل الأعمال سـيتكي أيان، على لائحة العقوبات، وذلك لتقديمها الدعم لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني وحزب الله اللبناني، لمكافحة الإرهاب.
9 ديسمبر	فرض عقوبات على ثلاثة كيانات روسـية متورّطة برفع مستوى العلاقة العسكرية بين موسكو وطهران، التي تشمل نقل الطائرات بدون طيار (UAV) من إيران.
21 ديسمبر	فرض عقوبات على خمسة مسؤولين إيرانيين وكيان واحد، على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الإيرانية.

اقرأ أيضًا

كليمنت ثيرمي
باحث في الشؤون الإيرانية وباحثٌ مشارك في كلية الدراسات المتقدّمة في العلوم الاجتماعية في باريس

العلاقات الفرنسية – الإيرانية في عهد رئيسي.. مسارٌ أكثر صِداماً

تتضاءلُ فرصة إنقاذ الاتفاق النووي المُبرم عام 2015م مع إيران والمعروف بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» بحسب ما ذكرته مصادر دبلوماسية فرنسية، إذ يرى دبلوماسيون فرنسيون ضرورةَ إلزام الجمهورية الإيرانية باحترام التزاماتها النووية، وتعكس وجهة نظر باريس خطرَ خسارةِ طهران لفرصة إنقاذ الاتفاق النووي، ممّا يزيدُ من احتمالية وقف المحادثات الدبلوماسية النووية في فيينا، وترى باريس أنَّ خطةَ العمل الشاملة المشتركة أصبحت أقلَّ أهميةً بالنسبة للأطراف الأخرى في الاتفاق؛ بسبب رفض إيران تقييد طموحاتها النووية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في مايو 2018م، بل تستغلُ عاملَ الوقت في بناء برنامجٍ نوويٍ شامِل يعزّز موقفها في المفاوضات. وبالرغم من أن تركيز باريس انصبَّ في الأساس -خلال الخمسة عشر عامًا الماضية- على الجانب النووي في نهجِها الثُنائي والإقليمي والدولي تجاه الملفّ الإيراني، إلَّا أنَّ انسحابَ الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، كشفَ عن رغبةٍ دبلوماسيةٍ فرنسية للتوصُّل إلى اتفاقٍ أوسع نطاقًا، فباريس تؤيدُ صيغة «الاتفاق النووي الموسَّع» لحلِّ المسألة النووية الإيرانية، إذ تسعى هذه الصيغة إلى معالجة عيوب خطة العمل الشاملة المشتركة المتمثِّلة في عدم إشراك القضايا العالقة الأخرى مثل برنامج إيران للصواريخ البالستية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وعدائها الإقليمي، ونظريًا هذه الصيغة الفرنسية مهمَّة في ظلِّ عجز خطة العمل الشاملة المشتركة عن تقديم حلٍ دبلوماسيٍ دائمٍ للملفّ النووي الإيراني...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

التقارب الروسي-الإيراني ما بعد الأزمة الأوكرانية

دفعت تقاطُعات التطورات الإقليمية بين روسيا وإيران، بدءًا من الحرب الروسية على أوكرانيا وانهيار المحادثات النووية الإيرانية، ونهايةً بفرض الغرب عقوبات من العيار الثقيل على كلا البلدين، إلى مزيد من التقارب الثنائي بينهما. ومع مرور الوقت في 2022م، وتنامي الشكوك حول إمكانية انتصار روسيا عسكريًا في حربها على أوكرانيا، وعجز إيران عن قمع إحدى أكبر الاحتجاجات المناهضة للحكومة في البلاد، لجأت موسكو وطهران للانخراط في محادثات ثنائية متقدِّمة على عدة مستويات. في هذا الملف، سوف نناقش، أولًا: الشراكة الروسية-الإيرانية الآخذة في التوسَّع، وثانيًا: التعاون العسكري الروسي-الإيراني، وثالثًا: توسيع الشراكات الاقتصادية بين روسيا وإيران، ثم خاتمة عن اتجاهات العلاقة بين إيران وروسيا في ظل تأزُّم علاقات البلدين مع الغرب.

أولًا: شراكة روسية-إيرانية آخذة في التوسُّع

وسَّعت كلٌّ من روسيا وإيران في 2022م شراكتهما السياسية على عدة أصعدة؛ فلم تُدِن إيران الغزو الذي شنَّته روسيا ضد أوكرانيا في فبراير من العام نفسه، بل رأت في الدعم الغربي لأوكرانيا تهديدًا إقليميًا، وأبدت إيران إعجابها بتأكيد روسيا على مصالحها الأمنية بعدما أرسلت الأخيرة قواتها إلى أوكرانيا[1]. وفي المقابل، دعمت موسكو الدبلوماسية الرامية لدعم الاتفاق النووي الإيراني، المعروف باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وهو الاتفاق المبرم بين إيران والقوى العالمية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين) في 2015م، الذي انهارَ عقب انسحاب الولايات المتحدة منه في 2018م.

وفي مارس 2022م، ربطت روسيا مصالحها في أوكرانيا بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة»؛ إذ طالبت موسكو واشنطن بتقديم ضمانات بأن تعاونها العسكري والتجاري مع طهران لن يتأثَّر بالعقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب حربها على أوكرانيا، وإلَّا ستوقف موسكو جهودها الداعمة لإحياء الاتفاق النووي[2]. وبعد مفاوضات مكثَّفة، تلقَّت موسكو ضمانات مكتوبة -يُزعَم أنها من الغرب- تخوِّلُ موسكو بمواصلة تأدية دورها كطرف في «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وأن العقوبات لن تُعيق موسكو عن مواصلة علاقاتها التجارية والعسكرية مع طهران[3]. وكرَّرت روسيا عقب انهيار المحادثات النووية في يونيو مطالباتها بإعادة إحياء الاتفاق النووي، على الرغم من مواصلة إيران دفع عجلة برنامج تخصيب اليورانيوم قُدُمًا، متجاهلةً الدعوات الدولية المطالِبة باحتوائه.

سافر الرئيس فلاديمير بوتين في يوليو إلى طهران بهدف إحياء محادثات «آستانه للسلام في سوريا»، وخلال الزيارة التقى بالمرشد علي خامنئي. وأفادت بعض التقارير أن روسيا طلبت من إيران بحلول سبتمبر، إجلاء قواتها من موقع عسكري يضُم صواريخ وأسلحة روسية الصُنع في مدينة حماة السورية، بعد هجوم يُعتقَد أنه شُنَّ من جانب إسرائيل، كما طلبت من إيران -تلافيًا لوقوع هجمات أخرى- مغادرةَ موقع آخر غرب الحميدية في سوريا[4]. وبحلول منتصف أكتوبر، خفَّضت روسيا قواتها في سوريا، وسحبت نظامًا دفاعيًا جويًا رئيسيًا، في حين ضمِنَت أن مصالحها في سوريا لن تُستهدَف من جانب إسرائيل في مقابل انسحاب إيران من حماة والحميدية.[5]

أما في القوقاز، حاولت روسيا وإيران منعَ اندلاع صراع محتمل بين أرمينيا وأذربيجان، بينما نفَّذت إيران تدريبات عسكرية على طول حدودها مع أرمينيا وأذربيجان؛ لتُرسل رسالةً إلى تركيا وإسرائيل والقوى الغربية، التي تبذُل جهودًا لبسط نفوذها على المنطقة، مفادها أن هذه الحدود مُحرَّمة. وفي ضوء هذه الأحداث، استضافت إيران في نوفمبر اجتماعًا ثلاثيًا ضمَّ أرمينيا وأذربيجان وروسيا؛ بهدف منع وقوع القتال أو استخدام أيٍّ من باكو ويريفان السلاح ضد بعضهما. وفي موقف مماثل لطهران، أصرَّت موسكو على ضرورة تجنُّب المساس بالحدود الدولية، أو إحداث تحوُّلات جيوسياسية في القوقاز.

كما أصرَّت روسيا على إبقاء الغرب خارج منطقة الخليج، وتحقيقًا لهذه الغاية واصلت روسيا دعمها لفكرة إجراء محادثات متوازنة بين إيران وجيرانها العرب. وعلى الرغم من تعارُض وجهات النظر حول قضية أمن الخليج بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والتوتُّرات القائمة بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن اليمن، التي بقِي ملفُ الهدنة فيها معلَّقًا بلا مصير معروف حتى نهاية سبتمبر. من جانبها، واصلت موسكو تشجيعَ إجراء حوار يمني داخلي، وحثَّت على وقف التطرُّف بين أطراف النزاع في اليمن.

ثانيًا: التعاون العسكري الروسي-الإيراني

أكَّدت موسكو في أواخر أغسطس أن خطة التعاون الإستراتيجي طويلة الأمد مع إيران قد وصلت مشارفها الأخيرة، وتعهَّد الرئيس بوتين بالسير على خُطى التعاون الإستراتيجي، من خلال مسوَّدة اتفاقية مدّتها 20 عامًا أعدَّتها روسيا وإيران. وناقش وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال زيارته لموسكو، معايير هذا الاتفاق الإستراتيجي، مع نظيره الروسي سيرجي لافروف[6]. وتناولت اتفاقية التعاون الإستراتيجي الجديدة، مجالات تطوير الصناعة النووية الإيرانية، وبناء محطات الطاقة،

(1) "Iran's President Tells Putin That NATO's Expansion is "Serious Threat" to Region's Security and Stability," *Reuters,* February 14, 2022, Accessed on: November. 03, 2022, Accessed on: November. 03, 2022, https://reut.rs/3EeMQJR

(2) Golnaz Esfandiari, "Will Russia's Invasion of Ukraine Derail The Iran Nuclear Deal?" *Radio Free Europe/Radio Liberty,* March 10, 2022. Accessed on: November. 03, 2022, https://bit.ly/3EgMBhz

(3) Parisa Hafezi, Humeyra Pamuk and Simon Lewis, "Russia Says it Has Written Guarantees on Iran Nuclear Deal," *Reuters,* March 15, 2022, Accessed on: November. 03, 2022, https://reut.rs/3hqn2kR

(4) "Russia Tells Iranians to Evacuate Syrian Posts After Strikes Attributed to Israel, Report Says," *Haaretz,* September 2, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://bit.ly/3Ebtllt

(5) "Russia Shrinks Forces in Syria, a Factor in Israeli Strategy There," *New York Times,* October 19, 2022, Accessed on: November. 04, 2022, https://nyti.ms/3zWg6Te

(6) "Russia: We support Iran's membership in Eurasian Economic Union," *Fars News Agency,* Shahrivar 9, 1401, Accessed on: November. 05, 2022, https://bit.ly/3EdIa6T

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

والتعـــاون في مجـــالي الفضاء والجيـــش. وصرَّحت روسيا أنها ستُرسِل لطهران قمرَ تجسُّس في أغسطس 2022م، ولعـــلَّ هذا القمـــر مقابل دعم إيران لحرب روسيا على أوكرانيا[1].

وفي ســـياق متصل، أكَّد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيـــسي في ســـبتمبر، أن طهران عازمةٌ على توســـيع العلاقات مع موسكو على عدَّة مستويات. لكن في أواخر سبتمبر، اندلعت احتجاجات ضخمة مناهضة للنظام الإيـــراني؛ ما يُهدِّد بقـــاءَه. وأعربت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير عن قلقِها من أن «موســـكو ربما تقدِّم مشورةً لطهران بشأن أفضل الممارســـات لإدارة الاحتجاجـــات، بالاعتماد على خبرة روســـيا الواسعة في قمع المظاهرات»، مضيفةً أن الدليل على مســـاعدة إيران روســـيا في حربها ضد أوكرانيا «واضحٌ وعلني».[2]

وأفادت بعـــض التقارير أن إيران باعت روســـيا طائرات مســـيّرة وأسلحة عسكرية؛ لاستخدامها في الحرب على أوكرانيا، على الرغم من عدم تأكيد أيٍّ من البلدين علنًا تعاونهما العسكري[3]. إضافةً إلى ذلك، أرســـلت إيران أول شـــحنة من الطائرات المسيّرة إلى روسيا في أواخر أغسطس[4]، كما أجرت كلٌّ من إيران وروســـيا وبيلاروس وأرمينيا تدريبًا مشتركًا للطائرات المسيّرة بالقرب من مدينة كاشان وسط إيران، في الشهر نفسه[5]. وبعد شهر من ذلك، استخدمت روسيا الطائرات المسيّرة الإيرانية لتنفيذ ضربات بالقرب من العاصمة الأوكرانية كييف.[6]

وفي منتصف أكتوبر، أفادت تقارير بتعهُّد إيران تزويدَ روســـيا بصواريـــخ أرض-أرض وبمزيدٍ من الطائرات المسيّرة؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا إلى مناقشـــة هذه المسألة في اجتماع لمجلـــس الأمن الـــدولي، واتّهمت الدول الغربية الثلاث إيران بانتهاك قـــرار مجلس الأمن رقم 2231، الذي يحظرُ على إيران نقل طائرات مسيّرة

(1) Joby Warrick and Ellen Nakashima, "Russia to Launch Spy Satellite For Iran But Use it First Over Ukraine," *Washington Post,* August 4, 2022, Accessed on: November. 05, 2022, https://wapo.st/3hsjBKR

(2) "White House: Russia May Be Advising Iran on Dealing with Protestors," *Voice of Iran,* October 27, 2022, Accessed on: November. 05, 2022, https://bit.ly/3hmZgGz

(3) Michelle Nichols, "Moscow Seeking Iran, North Korea Arms? Show Us Proof, Says Russia," *Reuters,* September 8, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://reut.rs/3WKFAfR

(4) Ellen Nakashima and Joby Warrick, "Iran Sends First Shipment of Drones to Russia for Use in Ukraine," *Washington Post,* August 29, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://wapo.st/3Uc9W9z

(5) Tzvi Joffre, "Iran, Russia, Belarus and Armenia Hold Joint Drone Competition," *The Jerusalem Post,* August 16, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://bit.ly/3zWm4nc

(6) "Russia Uses Self-Destructing Drones From Iran in Strikes Near Kyiv," *The New York Times,* October 5, 2022, Accessed on: November. 06, 2022, https://nyti.ms/3FSQ4Ea

دون موافقة مُسبَقة من الأمم المتحدة، بموجب شروط «خطة العمل الشاملة المشتركة».[1]

وحذَّرت روسيا الأمم المتحدة من إجراء أيّ تحقيق في هذه القضية، لكن تُشير التقارير إلى أن أوكرانيا أسقطت أكثر من 300 طائرة إيرانية مسيّرة بحلول نهاية أكتوبر؛ الأمر الذي يُثبت أن طهران هي من زوَّدت موسكو بهذه الطائرات. وفي أواخر أكتوبر، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلسَ الأمن أن مكتبه سيُواصل إعدادَ تقارير حول انتهاكات القرار 2231؛ ما يعني ضِمنًا أن مسألة توريد إيران للأسلحة بما في ذلك الطائرات المسيّرة و«ذخائر الهجوم المباشر المتسكعة» من طراز «شاهد-136» (طائرة مسيّرة انتحارية)، إلى روسيا ما زالت قيد النقاش في مجلس الأمن، على الرغم من الاعتراضات الروسية. وإلى جانب ذلك، أفادت تقارير أن إيران كانت تخطِّط لتزويد روسيا بصواريخ بالستية، من بينها صواريخ من طراز «فاتح 110» و«ذو الفقار» قصيرة المدى.[2]

ثالثًا: توسيع الشراكات الاقتصادية بين روسيا وإيران

أسفرت زيارة بوتين لطهران خلال صيف 2022م، عن توقيع العديد من الاتفاقيات، بما في ذلك أكبر اتفاقية استثمار أجنبي في تاريخ صناعة النفط الإيرانية، كما أُبرِمت خلال الزيارة صفقة في مجال الطاقة مع شركة «غازبروم» الروسية، وشَرَع البلدان في العمل معًا عبر «الشركة الوطنية الإيرانية للنفط»[3].

واجهت روسيا وإيران صعوبات في تصدير الغاز والنفط؛ بسبب العقوبات المفروضة عليهما؛ ما حدا بهما إلى التوصل إلى اتفاق يسهِّل التجارة والتبادلات المصرفية بينهما، عبر الاعتماد على البنوك المحلية وآليات مالية مشتركة.[4]

ووفقًا لمصادر إخبارية إيرانية، فقد أكَّدت روسيا في أواخر شهر أغسطس دعمها لانضمام إيران كعضو في كتلة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ووقَّعت إيران مذكرة التزامات لتُصبح عضوًا دائمًا في «منظمة شنغهاي للتعاون»، خلال قمَّة المنظمة المنعقدة

(1) Olafimihan Oshin, "State Department Cites 'Abundant Evidence' Russia is Using Iranian Drones in Ukraine," *The Hill,* October 20, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bit.ly/3FYYFoW
(2) Kylie Atwood, "Iran is Preparing to Send Additional Weapons Including Ballistic Missiles to Russia to Use in Ukraine, Western Officials Say," *CNN,* November 1, 2022. https://cnn.it/3UDpPWp ; "UN To Follow Up On Iran Supplying Drones To Russia," *Iran International,* October 27, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bit.ly/3EgNnLv , https://bit.ly/3tfzrLn
(3) "Putin Seeks New Opportunities to Enter Markets in Iran and Middle East," *BBC Farsi,* September 7, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bbc.in/3thuYri
(4) "Putin Seeks New Opportunities to Enter Markets in Iran and Middle East," *BBC Farsi,* September 07, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bbc.in/3zWaEj4

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

في منتصف سبتمبر بأوزبكستان. الحصول على العضوية الدائمة، لا شك سيُساعد إيران على مواءمة مصالحها الاقتصادية مع مصالح العضوين المؤسِّسين للمنظمة (روسيا والصين). وفي أكتوبر، اتفقت روسيا وإيران على إقامة منطقة تجارة حرة لتعزيز العلاقات مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وأبرمت كلٌّ من روسيا وإيران وأذربيجان في 2022م وثيقة تعاون ثلاثية؛ بهدف توسيع شبكات النقل بين إيران وأوراسيا، إلى جانب ذلك، انخرطت إيران مع مراكز الفكر ومراكز السياسات الروسية؛ للبحث عن سُبُل للالتفاف على العقوبات وتحييدها، من خلال التجارة وتبادل الخبرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، وتشجيع إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة بحر قزوين لخدمة الدول الساحلية.[1]

كما فَتَح «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب» الممتد من الهند إلى روسيا عبر إيران، مجالات تعاون جديدة، ووقَّعت موسكو وطهران في أبريل اتفاقًا لتشغيل هذا الممر الدولي. وشدَّد بوتين على دفع العلاقات التجارية إلى مستويات متقدِّمة، وفي ضوء الاجتماعات المنعقدة بين الخبراء الروس والإيرانيين، التي أسفرت عن توسيع علاقات التجارة والأعمال المصرفية والاتفاق طويل الأمد، لَفَت الرئيس الروسي إلى أن «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب» يُعَدّ أحد المسارات الرئيسية لتوسيع التجارة الروسية في الأسواق الإيرانية، وتوقَّع بوتين زيادةَ حجم هذه التجارة بنسبة 60% بحلول 2030م.[2]

خاتمة: اتجاهات العلاقة بين إيران وروسيا في ظل تأزُّم علاقات البلدين مع الغرب

ظلَّت العقوبات المفروضة على كلٍّ مِن روسيا وإيران تحديًا مشتركًا لدى البلدين؛ ما دفعهُما لاتّخاذ خطوات لتحييد آثار العقوبات المفروضة عليهما في 2022م، خصوصًا بعد اندلاع الصراع في أوكرانيا، وانهيار المحادثات النووية. وواجه البلدان تحدياتٍ سياسية وإداناتٍ دولية متنامية بوصفِهما حكومتين منبوذتين؛ روسيا بسبب حربها على أوكرانيا، وإيران بسبب القمع المفرط الذي واجهت به الاحتجاجات المندلعة في البلاد.

قد يشهد العام 2023م تعاونًا إستراتيجيًا أكبر بين البلدين؛ نظرًا لحاجة روسيا للمسيّرات الإيرانية، في ظل حربها مع أوكرانيا، وفي ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها، كما أن استمرار التعاون -سواءً العسكري أو الاقتصادي- بين البلدين، سينعكسُ بالإيجاب على الوضع الاقتصادي الإيراني، نظرًا للعقوبات المفروضة على إيران، واستمرار أزمة برنامجها النووي.

يلتقي البلدان في خلق نظامٍ دولي متعددِ الأقطاب، لذلك سوف يسيرانِ في هذا الاتجاه، لاسيّما في ظل تأزُّم علاقاتهما مع الغرب، واستمرار العقوبات المفروضة عليهما.

إذا نجحت روسيا في حسم حربها مع أوكرانيا لصالحها، سوف يُشكِّل هذا الأمر عاملًا محفِّزًا لإيران لمواصلة تعاونها مع روسيا؛ كورقة ضغط على الغرب لحسمِ موضوع ملفها النووي ■

(1) "A Look to Other Side of Caspian," *IRDiplomacy,* Mehr 16, 1401, Accessed on: November. 07, 2022, https://bit.ly/3heOEcI

(2) "Putin Seeks New Opportunities to Enter Markets in Iran and Middle East," *BBC Farsi,* September 7, 2022, Accessed on: November. 07, 2022, https://bbc.in/3EenDzj

التقارب الروسي-الإيراني
ما بعد الأزمة الأوكرانية

شراكة آخذة في التوسع:

- توسيع الشراكة السياسية في 2022م.
- انسحاب إيراني من موقعين في سوريا بطلب روسي.
- ترتيبات مشتركة في القوقاز لمنع صراع محتمل بين أرمينيا وأذربيجان.
- مواصلة روسيا جهودها لإجراء محادثات متوازنة بين إيران والخليج.

التعاون العسكري:

- تعاون في مجال الجيش والفضاء ضمن اتفاقية التعاون الإستراتيجي المرتقبة.
- قلق أمريكي من تقديم موسكو مشورة لطهران لإدارة وقمع الاحتجاجات.
- تزويد روسيا بطائرات مسيرة إيرانية وصواريخ بالستية.

الشراكات الاقتصادية:

- توقيع صفقة في مجال الطاقة بعد زيارة بوتين لطهران.
- دعم روسي لانضمام إيران لمنظمة شنغهاي كعضو دائم.
- اتفاق روسي-إيراني لإقامة منطقة تجارة حرة لتعزيز العلاقات مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

اتجاهات العلاقات في 2023:

- تعاون إستراتيجي أكبر بين البلدين.
- الاستمرار في دعم خلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

«بريكس» بعد «شنغهاي».. الدوافع الإيرانية-الصينية لتعميق الشراكة والتعاون

تناول التقرير الإستراتيجي لعام 2021م، عددًا من القضايا التي انشغلت بها الساحة السياسية في العلاقة بين إيران والصين؛ ما بين دعم الصين لإيران في مفاوضات الاتفاق النووي، والخطوات المتّخذة لتعميق التعاون بين البلدين، والموقف الصيني الذي تبدَّى من وراء التحركات الأمريكية تجاه طهران، وتقاطعات هذه العلاقات في الشرق الأوسط. ذهبت الصين باتجاه تمليك إيران قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية، وتسهيل صعودها كقوة إقليمية، مقابل تقديم موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، لكن كَبَح هذا التوجُّه -كما توقَّع تقرير 2021م- حذر الصين من اختيار تحدي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كيلا ترُدَّ عليها في إحدى نقاط المواجهة بينهما.

بالفعل، نفَّذت الولايات المتحدة ضربةً استباقية بزيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان في أغسطس 2022م. وعليه، أعادت الصين النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة إيران، لكن دون مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما توقَّعه التقرير بأن بكين لن تتحدَّى واشنطن بالتعاون مع طهران، إلا بحسابات المصالح وموازنات ديمومتها؛ ومن هذا المنطلق، ستكون محاور هذا الجزء من التقرير، كالتالي: أولًا: إيران والصين على طريق التعاون، ثانيًا: دوافع تعميق الشراكة بين إيران والصين في ضوء بريكس، ثالثًا: الأهمية الجيوسياسية لـ«بريكس» في سياق العلاقات الإيرانية-الصينية، رابعًا: تحديات انضمام إيران لـ«بريكس»، وفي الخاتمة مناقشة مستقبل التعاون بين البلدين في ضوء «شنغهاي» و«بريكس».

أولًا: إيران والصين على طريق التعاون

بذلت الصين جهودًا واسعة حتى مكَّنت إيران من نيل موافقة بقية الأعضاء؛ للحصول على العضوية الكاملة في «منظمة شنغهاي للتعاون»، بعد سنوات من المحاولات غير الناجحة. وكانت إيران قد التحقت بالمنظمة في عام 2005م كعضو مراقب، وتعرقلت جهود حصولها على العضوية الكاملة بسبب تكرار تعرُّضها لعقوبات أُممية ودولية ورفض بعض الأعضاء انضمامها الكامل[1].

وقَّعت الصين مع إيران اتفاقية شراكة إستراتيجية مهمة في طهران، بتاريخ 27 مارس 2021م. وتستمد هذه الاتفاقية أهميتها من توقيتها وطبيعة بنودها، ومداها الزمني الطويل، وحجم الأموال التي تشملها، وتداعياتها المُحتمَلة إقليميًا ودوليًا، خاصةً مع رغبة الصين في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وإشراك إيران ضمن مشروعها التجاري الإستراتيجي «الحزام والطريق»؛ للوصول إلى أسواق أوروبا وآسيا الوسطى. تشمل اتفاقية الشراكة الإستراتيجية تقديم الصين لاستثمارات وخدمات اقتصادية وأمنية بقيمة 400 مليار دولار لإيران، على مدى 25 عامًا، في مقابل إمدادات ثابتة من النفط الإيراني للاقتصاد الصيني[2].

لعل أهم أثرٍ للاتفاقية بالنسبة لإيران على المدى القريب، هو الحصول على حليفٍ مؤثِّر على الساحة الدولية، وكسب تأييد الصين كأحد أطراف الاتفاق النووي، وحثّ الجانب الأمريكي على تسريع عملية المفاوضات؛ لرفع العقوبات عن اقتصادها المُنهَك، ودعم إنجاح سياستها المبنية على «التوجُّه شرقًا». وعلى الجانب الاقتصادي، تحتاج إيران بقوة إلى دعم الصين، لاسيّما أن بكين خلال السنوات العشر الماضية تُعَدّ الشريكَ التجاري الأول لطهران، وازدادت هذه الشراكة عُمقًا في أوقات العقوبات الدولية على إيران. كما يحقق الاتفاق عدة مكاسب

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، تقرير الحالة الإيرانية سبتمبر 2022م، (17 أكتوبر 2022م)، ص 20، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3fkrQrn

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، اتفاقية الشراكة الصينية - الإيرانية.. التحدِّيات والآفاق، (06 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3ELoPLb

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

للصين، من أهمها الحصول على مزيدٍ من النفوذ الجيوسياسي في غرب ووسط آسيا، ومجابهة السياسات الأمريكية الهادفة لاحتواء الصين، والحد من دورها العالمي المتنامي على المدى الأبعد، ومنحها دفعةً نحو تحقيق المشاريع المشتركة؛ وتجهيز الصين للبنية التحتية الإيرانية لتكون محطةً رئيسة في مشروعها الأكبر طريق الحرير (الحزام والطريق). كذلك تنويع مصادرها بالحصول على النفط من الشرق الأوسط، الذي يُلبِّي قرابة 60% من احتياجاتها النفطية[1].

ثانيًا: دوافع تعميق الشراكة بين إيران والصين في ضوء «بريكس»

بعد مصادقة زعماء «منظمة شنغهاي للتعاون» على منح إيران العضويةَ الكاملة خلال الاجتماع الذي عُقِد في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، بتاريخ 18 سبتمبر 2021م، شهِد عام 2022م تغييرات تصُب في معين الاقتصاد السياسي الدولي، يتجاوز تأثيرها العلاقة بين إيران والصين إلى فواعل دولية أخرى، من خلال سعي طهران للتخفيف من عزلتها الدولية، بتوسيع علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع روسيا والصين ودول آسيا الوسطى. وخلال القمة الـ14 الافتراضية التي انعقدت ببكين في 24 يونيو، قدَّمت طهران طلبًا للحصول على عضوية مجموعة الاقتصادات الناشئة «بريكس»، لتنضم إلى البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ضمن مشروع «بريكس بلس». وفي 16 سبتمبر، أعلنت «شنغهاي» في اجتماعها الثاني والعشرين لقمَّة قادة الدول الأعضاء الذي عقد في مدينة سمرقند عاصمة أوزبكستان، عن بدء عضوية إيران الرسمية بالمنظمة، لتُضاف إلى الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان والهند وباكستان. وبذلك ستشرع إيران في استكمال إجراءات العضوية الرسمية الكاملة؛ بهدف إنهائها خلال عام للمشاركة كعضو كامل العضوية بالمنظمة في القمَّة المقبلة بالهند في 2023م.

تسعى دول مجموعة «بريكس»، وعلى رأسها الصين، إلى تعزيز تعاونها من أجل تشكيل نظام عالمي متعدِّد الأقطاب، ومواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية والسياسية العالمية إلحاحًا، ومواجهة العقوبات الأمريكية ومحاولة الهيمنة الغربية. وعندما عُقِدت أول قمَّة لدول المجموعة عام 2009م، كان ذلك رمزًا لصعود مجموعة من الدول الناشئة، بغرض إصلاح المؤسسات الدولية؛ لتعكس التكوين الجديد للسلطة الاقتصادية والسياسية.

1. دوافع إيران:

أ. تَعتبِر إيران ثقةَ الصين بنفسها وتقدُّمها الاقتصادي والعسكري الكبير، دليلًا على الانخفاض النسبي للهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وهذا يتماشى مع منظور إيران لتوزيع

(1) المرجع نفسه.

القوة في العالم عبر نظام متعدِّد الأقطاب، وهو ما يتوافق مع رؤية «بريكس».

ب. زاد اهتمام إيران بمجموعة «بريكس» بعد انهيار الصفقة النووية عام 2018م، وتبنِّي الولايات المتحدة «إستراتيجية الضغوط القصوى» ضدَّها، تزامنًا مع رغبة «بريكس» في توسيع عضويتها، إذ تابعت إيران نهجَ المقاومة، ورفضت الانصياع للضغوط الأمريكية، وتابعت سياسة «التحرك بعيدًا عن الغرب» شرقًا نحو روسيا والصين[1].

ج. يشكِّل طلب إيران بالانضمام إلى «بريكس»، انفتاحًا نحو الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وفي مقدمتها الصين، وهي مرشحة لتصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2028م، متفوِّقةً بذلك على الولايات المتحدة[2].

د. انضمام إيران إلى تكتُّل «بريكس» سيُمثِّل إنجازًا مهمًا لحكومة إبراهيم رئيسي، ولبرنامجها في تعزيز تحالفاتها على الساحة الدولية، كما سيعزِّز موقفها على طاولة المفاوضات في مواجهة الولايات المتحدة والغرب[3].

2. دوافع الصين:

أ. تأتي مبادرة «الحزام والطريق» وتأثيراتها النهائية في صميم مشروع «بريكس»، خصوصًا فيما يتعلَّق بالتكامل اللوجستي المحتمل الذي يُثيره؛ لهذا، تحاول الصين تهيئةَ إيران للتكيُّف مع نماذج التعاون والتمويل؛ لتقدير مسارات المبادرة مع الآثار المحتملة لتطوير «بريكس».

ب. تستند العلاقات الاقتصادية بين الصين وإيران إلى حاجة الصين المتنامية لموارد الطاقة، التي يتوقع أن تقدِّمها طهران إلى بكين، في ظل محدودية الشركاء التجاريين المحتملين لإيران. ستستفيد الصين من تجمُّع هذه القوى الغنية بموارد الطاقة في تكتُّل واحد، من ضمنه إيران؛ ما يصُب في مشاريعها الدولية وطموحاتها نحو الهيمنة. فهذه الدول هي المصدر الأهم للنفط والطاقة في العالم، وسوقٌ صاعدةٌ هائلة[4].

ج. اتفقت الصين ودول «بريكس» على أهمية تكثيف التعاون مع الأسواق الناشئة، والدول النامية الأخرى؛ لتحسين آلية «بريكس»، وجعل صوتها مسموعًا في القضايا الدولية الكبرى.

د. بينما دعمت روسيا دخول الهند إلى «بريكس»؛ من أجل إضعاف مكانة الصين المهيمنة داخل المجموعة، سعت الصين إلى إدخال إيران، وذلك لمعادلة ما رأته خللًا.

ثالثًا: الأهمية الجيوسياسية لـ«بريكس» في سياق العلاقات الإيرانية-الصينية

لطالما مثَّل الموقع الجيوسياسي لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للصين أهميةً كبيرة؛ لأنها ستكون الخطوة الأولى نحو مشروعها التجاري الإستراتيجي «الحزام والطريق»، بينما تعدّها إيران جزءًا من دائرة نفوذها، على الرغم من التنافس الجيوسياسي مع دول أخرى، في جنوب آسيا والمحيط الهندي وروسيا.

1. الشرق الأوسط: لفرض نفسها ضمن المعادلة الإقليمية في الشرق الأوسط، كانت إيران قد وظَّفت البُعد الديني المذهبي لخدمة إستراتيجيتها الإقليمية. وضمن «بريكس»، ستستخدم البُعدين السياسي والاقتصادي والقوةَ الناعمة أيضًا، كأداة إستراتيجية في الحفاظ على مصالحها ضمن دول تجمُّع «بريكس». ولبناء خارطة نفوذ جديدة في المنطقة، ستعمل على توظيف المزايا الجيواقتصادية؛ لجذب الصين للاستفادة من المعابر المائية ومراكز الطاقة في الشرق الأوسط.

2. آسيا الوسطى: تمتلك إيران موقعًا إستراتيجيًا على مفترق طرق بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما تُعَدّ نقطةَ تواصل بين شرق آسيا وغربها، وهذا يمثِّل هدفًا للصين اللاعب المهم في منطقة آسيا الوسطى، والراغبة في السيطرة على جزء مهم من اليابسة الآسيوية.

رابعًا: تحديات انضمام إيران لـ«بريكس»

يخضع انضمام إيران لـ«بريكس» لتحدياتِ السياسة الخارجية، والعلاقاتِ الصينية-الخليجية. وربما لن تستطيع الصين تسريع انضمام إيران لـ«بريكس»؛ لأن علاقتها مع إيران في المرحلة القادمة ستكون محكومةً بتنسيق السياسات الخارجية في المنطقة، وكذلك بوجود الولايات المتحدة الأمني في الخليج لحماية مصالحها. وطالما ظل هذا الحال، فإن علاقات الصين مع إيران ربما تظل عند مستوى معيَّن، مما يشكِّل هذه التحديات.

1. تأثير عامل السياسة الخارجية: على الرغم من الزيادة في التفاعلات الدبلوماسية بين القادة العسكريين في إيران والصين، إلا أن إيران لا تزال ليست ضمن الأولويات العشر الأولى للصين في الدبلوماسية العسكرية، لاسيّما أن الصين تسعى إلى تحسين صورتها العالمية بحلول 2035م باستخدام

(1) محمود حمدي أبو القاسم، إيران و«بريكس».. إستراتيجية تعزيز التحالفات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية رصانة، (17 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2022م، https://rasanah-iiis.org/?p=28497

(2) بي بي سي، الصين ستصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2028م، (26 ديسمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2022م، https://bbc.in/3sJd6p6

(3) محمود حمدي أبو القاسم، إيران و«بريكس».. إستراتيجية تعزيز التحالفات، مرجع سابق.

(4) المرجع نفسه.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

جيشها كأداة داعمة لأجندتها الدبلوماسية الأوسع في السياسة الخارجية. وكما يعتقد المسؤولون الصينيون، فإن العداء المستمر بين إيران والولايات المتحدة، فضلًا عن فشل «خطة العمل الشاملة المشتركة»، يفرضان على الدول تكاليف إضافية، من جرَّاء تعزيز العلاقات العسكرية مع إيران، ولما لها من آثار اقتصادية وأمنية[1].

2. تقاطعات الانضمام مع العلاقات الصينية-الخليجية: تستخدم الصين نهجَ «التحوُّط الإستراتيجي» فيما يتعلَّق ببناء وجود مستدام وعلاقات أكثر تنوُّعًا مع دول «مجلس التعاون الخليجي»، وعليه؛ فإن شراكتها مع إيران، في ضوء «بريكس»، ستكون محدَّدةً بطموح طهران غير المتَّسق مع المصالح الصينية مع دول الخليج. وفي نظام إقليمي شديد التنافسية، لا يُتوقَّع أن تظل الصين على الحياد دائمًا؛ ما يتطلَّب منها إظهار موقفها من التعديات الإيرانية على دول الخليج.

وجاءت مؤكدةً على ذلك، القمم الصينية الثلاث (السعودية والخليجية والعربية) في زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى المملكة العربية السعودية والتي وُصفت بالتاريخية في الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2022م، بغرض تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، إضافةً إلى المنطقة، حيث وقّعت المملكة والصين على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة. وفي البيان الختامي المشترك أكد الجانبان على: «مواصلة دعم المصالح الجوهرية لبعضهما بثبات، ودعم كُل جانب، الجانبَ الآخر في الحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه، وبذل جهود مشتركة في الدفاع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وغيره من قواعد القانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية»[2].

وكردّ فعل على رفض البيان الختامي لتدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، نشرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إيرنا) تقريرًا رد فيه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني على ما ورد في البيان قائلًا: «إنّ هذه البيانات تكرارٌ لسياسة التخويف من إيران (إيرانوفوبيا) الفاشلة». ونقل كنعاني أن السفير الصيني بطهران «أكد احترام بلاده لوحدة أراضي إيران، وشرح أنّ من أهداف زيارة الرئيس الصيني إلى الرياض، دعم السلام والاستقرار في المنطقة واستخدام الحوار كأداة لحل المشاكل». وأضاف: «السفير الصيني اعتبر أنّ السياسة الخارجية لبلاده في المنطقة تقوم على التوازن»[3].

خاتمة: المستقبل المنظور للتعاون في ضوء «شنغهاي» و«بريكس»

من خلال استعراض الموافقة على انضمام إيران لـ«منظمة شنغهاي للتعاون»، وطلبها الانضمام لمجموعة «بريكس»، ومسار الحدثين خلال 2022م، وفي ضوء العوامل والتحديات، يمكن التنبوء بأنْ يحمِلَ عام 2023م في جُعبته عددًا من التطورات. ما سيُمكِّن إيران من حضور «قمة شنغهاي» المقبلة عام 2023م في الهند بعضويتها الكاملة، وزيادة طموحها للسعي نحو تحقيق الانضمام إلى تكتُّل «بريكس»، مدفوعةً بتوقُّعها أنه سيتم خدمة مصالحها بشكل أفضل، في ظل النظام العالمي متعدِّد الأقطاب، الذي يُتوقَّع أن يُحقِّقهُ تكتُّل «بريكس». وبما أنه من غير المرجح أن تخرج الولايات المتحدة من منطقة غرب آسيا بشكل كلي، فإن وجود الصين في المنطقة ذاتها، في ظل اجتماع بكين وطهران في «منظمة شنغهاي»، إضافةً إلى وجودها المرتقب في تكتُّل «بريكس»، قد يسِّهل على إيران جني ثمار تطلُّعها إلى الصين، في ظل الحرب الباردة الجديدة بين بكين وواشنطن، والخلافات العميقة بين واشنطن وطهران.

إن انضمام إيران ضمن شريط الهند وباكستان إلى «منظمة شنغهاي للتعاون» وبموقعها المتاخم لمنطقة أوروآسيا، سيغيِّر ذلك من طبيعتها، بأن تكون حجر زاوية جيوإستراتيجي في عالم متعدِّد الأقطاب. وإذا كانت «بريكس» على وشك أن تصبح في المرتبة الأولى كبديل للهياكل الغربية، مثل «مجموعة الدول الصناعية السبع»، فإنه يمكن لـ«شنغهاي» أيضًا أن تأتي في المرتبة الثانية.

قامت مجموعة «بريكس» بتعديل نفوذها في السياق الدولي، وبطلب إيران وتوقُّع قبوله، ربما ستتحدَّى هذه الكتلة تفرُّدَ الولايات المتحدة كمركزٍ أُحادي القطبية. وربما تُسفر الأحداث في 2023م عمّا إذا كان سيتشكَّل سيناريو ثُنائي القطب مع الولايات المتحدة من جهة، والصين وبقية دول «بريكس» من جهة أخرى، خصوصًا مع توقعات البنك الدولي منذ 2011م، بأنه بحلول 2025م ستُمثِّل دول «بريكس» المجموعةَ الرئيسة للاقتصادات التي تُسهم في النمو العالمي؛ ما سيزيدُ من قوتها العالمية. هذا إذا أوفت المجموعة بالعديد من الجوانب، التي لا يزال يتعين عليها تطويرها ومعالجة المشاكل، التي تسبّبها بعض دولها في الداخل ■

(1) Masoud Rezaei, The Barriers to China–Iran Military Diplomacy, An Iranian Perspective on How far China and Iran Can Take their Defense Ties, The Diplomat, (Sep. 03, 2021), Accessed on: Oct. 12, 2022, https://bit.ly/3rXhYXl

(2) العربية نت، النص الكامل للبيان المشترك في ختام القمة السعودية الصينية، (09 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3BHtQC4

(3) سي إن إن، إيران ترد على بيان القمة الخليجية وتنقل ما قاله سفير الصين بطهران، (11 ديسمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2022م، https://cnn.it/3BJdWac

«بريكس» بعد «شنغهاي»

الدوافع الإيرانية-الصينية لتعميق الشراكة

إيران والصين على طريق التعاون:

- الصين مكّنت إيران من عضوية منظمة شنغهاي.
- إيران تسعى لجعل الصين حليفًا مؤثرًا بعد اتفاقية التعاون لـ 25 عامًا.

تحديات انضمام إيران لـ«بريكس»:

- تأثير عامل السياسة الخارجية للصين.
- تأثير العلاقات الصينية-الخليجية.

دوافع تعميق الشراكة في ضوء «بريكس»:

- لدى إيران 4 دوافع عبر «بريكس» لتعزيز شراكتها مع الصين.
- لدى الصين أيضًا 4 دوافع تجاه إيران من خلال «بريكس».

مستقبل التعاون في 2023:

- رفع سقف الطموح الإيراني للانضمام إلى «بريكس».
- توقُّعات بتعديل نفوذ «بريكس» دوليًا مع توقُّع انضمام إيران.

أهمية «بريكس» الجيوسياسية للعلاقات الإيرانية-الصينية:

- استخدام إيران للبُعدين السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.
- استهداف الصين لآسيا الوسطى باستغلال موقع إيران.

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

الوساطة الأوروبية ومأزق المحادثات النووية مع إيران

يُلقي هذا الجزء من التقرير الضوءَ على الأسباب الخفية وراءَ فشل جهود الوساطة الأوروبية، في الملف النووي الإيراني، ويقدِّم «دراسة حالة» للسياسة الأوروبية تجاهَ تعزيز السيادة أو الاستقلال الاقتصادي الأوروبي؛ إذ لا تزال أوروبا تسعى لتحقيق هذا الاستقلال بعد أكثر من سبع سنوات من إبرام الاتفاق النووي، وبعد أكثر من أربع سنوات على الانسحاب الأمريكي منه في 2018م. يُذكَر هُنا بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، أن التجارة أصبحت مصدرَ نزاع بين الدول الأوروبية وإيران، وكان لهذا العامل التجاري تأثيرٌ سلبيٌ قوي على علاقتهما الثنائية. في هذا الجزء من التقرير الإستراتيجي، سوف نناقش؛ أولًا: دورَ وأبعاد الوساطة الأوروبية، وثانيًا: التحديات أمام جهود الوساطة الأوروبية، ونختتم بالسيناريوهات المتوقعة حولَ مستقبل العلاقة الإيرانية-الأوروبية.

أولًا: الوساطة الأوروبية.. الدور والأبعاد

كان للوساطة الأوروبية تأثيرٌ إيجابي في ظل إدارة أوباما، فقد جرت العملية الدبلوماسية على الأراضي الأوروبية، وكانت المنصَّة الإدارية أوروبيةً أيضًا. ومع ذلك، كان التحضير للصيغة التي أفضت لإبرام الاتفاق النووي عبر مفاوضات إيرانية-أمريكية مباشرة دون أي وساطة أوروبية على الأراضي العُمانية، بإرادة سياسية أمريكية حاسمة.

لكن بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي عام 2018م، أصبحت الوساطة الأوروبية غير ممكنة؛ نظرًا للتغيُّرات في موازين القوى عبر الأطلسي. إلَّا أنَّ الاتحاد الأوروبي بقي منصَّةً دبلوماسية للمفاوضات الإيرانية-الأمريكية، سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة، وشريكًا لواشنطن في ظل الإدارات الأمريكية المختلفة، سواءً كانت ديمقراطية أم جمهورية.

قد يبدو هذا التقييم غير عادل؛ لأن إدارة الملف الإيراني يقدِّمها الاتحاد الأوروبي على أنها نجاحٌ في سياسته الخارجية. ومع ذلك، يبدو أن سياسة «تغيير النظام»، التي تبنَّتها إدارة ترامب، كشفت عن التناقضات والانقسامات الأوروبية. دعمت فرنسا وألمانيا وبريطانيا رسميًا «خطة العمل الشاملة المشتركة»، في حين أعلنت شركات القطاع الخاص الأوروبية انسحابها من السوق الإيرانية على نطاق واسع، حتى قبل الانسحاب الأمريكي الرسمي في مايو 2018م. أدَّى هذا الافتقار إلى السيادة الاقتصادية الأوروبية إلى توجُّه النُّخَب البيروقراطية في بروكسل والحكومات المؤيدة للإبقاء على الاتفاق النووي، إلى تبنِّي نهج دبلوماسي بعيد عن الواقع الاقتصادي للتبادلات بين إيران والاتحاد الأوروبي.

كما أن الرد البيروقراطي المتمثِّل في اقتراح آليات للحفاظ على التبادلات الاقتصادية بين إيران وأوروبا من أجل تعزيز «المعتدلين» في إيران، يأتي ضد ديناميكيات المواجهة الإيرانية-الأمريكية التي عادت منذ بداية عهد ترامب. وفي مواجهة إستراتيجية «الضغوط القصوى»، التي اتخذتها واشنطن في أعقاب انسحابها من الاتفاق النووي، تبنَّت الدول الأوروبية في خطابها الدبلوماسي؛ أي حسب ما ورد في تصريحات مسؤوليها، نفس مواقف روسيا والصين من الاتفاق. لكن في الحقيقة تعزَّزت نقاط التقارب عبر الأطلسي، بشأن القضايا الأخرى المُتنازَع عليها بين الغرب وإيران. كان أساس الاختلافات بين بروكسل وواشنطن ينبع من مسائل منهجية، وليست جوهرية، سواءً فيما يتعلَّق ببرنامج إيران للصواريخ البالستية، أو برنامج المسيّرات، أو السياسة الإقليمية الإيرانية، أو انتهاكات حقوق الإنسان.

لم تأتِ الانقسامات الأوروبية نتيجةَ الخلافات بين الدول الأعضاء فحسب؛ إذ تُعطي دولُ أوروبا الشرقية الأولويةَ للعلاقات مع واشنطن، بل أيضًا بسبب عدم قدرة أوروبا الوفاء بالتزاماتها في الاتفاق النووي؛ لأن القطاع الخاص فيها مستقل، ليس فقط على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد، بل أيضًا على مستوى إدارة الاتحاد ككل. ويبقى استخدام قانون الحظر الأوروبي رمزيًا، كما هو الحال مع آليات مثل آلية دعم التبادل التجاري «إينستكس / INSTEX»، أو مع «الكيانات / المنشآت لأغراض خاصة / SPV» التي لا تمنح حمايةً قانونية للشركات الأوروبية، التي قد تستخدمها؛ وبالتالي، لا تعتبر هذه الآليات أو الكيانات المؤسسية عملية[1]؛ ما يعزِّز عدم الثقة الإيرانية في مواجهة الإرادة السياسية، التي لا تترجم الطموحات الاقتصادية إلى فوائد ترسو في طهران. يُظهِر هذا الإنكار للواقع الاقتصادي العجزَ البيروقراطي للدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، الذي تراه طهران عواقب سيئة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

يميل المنتقدون لسياسات وتوجُّهات النظام الإيراني للتفاوض مباشرةً مع الجانب الأمريكي؛ لإيجاد حل لمشاكل الاقتصاد في البلاد، لكن يبقى المستوى الأعلى من الدولة الثيوقراطية (أي النُّخبة الدينية) رافضًا للحوار المباشر، مع اقتراح سياسة تتَّجه أكثر نحو الشرق؛ الصين والهند وروسيا على وجه التحديد. لكن لهذا المأزق في السياسة الخارجية الإيرانية وجهان: استحالة إقامة مفاوضات علنية مع الولايات المتحدة؛ نظرًا لموقف المرشد علي خامنئي، ومحدودية المزايا الاقتصادية من التقارب مع الاقتصادات الروسية والصينية والهندية. لا يعني هذا المأزق في السياسة الخارجية الإيرانية، أن إيران لن تنفِّذ تهديداتها المتمثِّلة في التفوق النووي والتحدي الأمني للقوة العسكرية الأمريكية في بيئتها الإقليمية.

يتسبَّب التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في التلاشي السريع للدبلوماسية الأوروبية، التي لا يزال تقاربُها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة قويًا، على الرغم من بعض الخلافات في وجهات النظر حول بعض الملفات ذات العلاقة. أخيرًا، كان الاتحاد الأوروبي بالتأكيد شريكًا مهمًا في المفاوضات النووية، لكنه لم يكُن الشريكَ الرئيسي.

ثانيًا: التحديات أمام جهود الوساطة الأوروبية

يمثِّل العجز الاقتصادي الأوروبي ومعارضة طهران الأيديولوجية لواشنطن، عاملين أساسيين لتراجع النفوذ الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي في الملف الإيراني. على الجانب الإيراني لا تزال المشاكل الاقتصادية مرتبطةً بعوامل داخلية؛ على رأسها الفساد ورفض الاندماج مع

(1) INSTEX ne sera utilisé qu'à une seule reprise pour une transaction humanitaire approuvée par l'Administration Trump au mois de mars 2020.
Voir "INSTEX successfully concludes first transaction", 31 mars 2020. Disponible : Accessed on: November. 09, 2022, https://bit.ly/3DMHBQa

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

نُظُم المعايير الدولية، سواءً من حيث الشفافية المالية (عادت إيران إلى القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي FATF)، أو الحماية الفكرية[1]. يصحب هذه الخصوصية الإيرانية نظامٌ أيديولوجي ترفضُ فيه الدولةُ العميقة الانفتاحَ الحقيقي نحو العالم، على الرغم من ضرورة أي اندماج للاقتصاد الإيراني مع العالم، أكثر من أي وقتٍ مضى؛ لذلك، أصبح الوسيط الأوروبي عالقًا بين مطرقة «الفكر الخميني» في السلطة بطهران، وسندان التغييرات في مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران. وتبقى بذلك الوساطة وسيلةً بيد الاتحاد الأوروبي والرئيس ماكرون على وجه التحديد؛ لتقديم اصطفافات متوائمة مع مواقف الولايات المتحدة كسياسةٍ مستقلة للاتحاد.

أدَّى فشل التجارة الثنائية وما يُسمَّى بجهود الوساطة الأوربية، إلى رفض إيران لتبنِّي سياسية خارجية من جديد، توازي بها علاقتها بين القوى الشرقية الدولية (روسيا والصين) من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى؛ لذلك، تتمثَّل جهود الوساطة الأوروبية بشكل خاص في توفير منصَّة دبلوماسية للمحادثات غير المباشرة بين إدارة بايدن وإيران. بمعنى آخر، على الرغم من الجهود الدبلوماسية الأوروبية، ثمَّة أزمة الآن بين طهران وعدَّة دول أوروبية (فرنسا وألمانيا والسويد وبلجيكا وغيرها)، بدلًا من خفض التوتُّرات الدولية حول الملف النووي وسياسة طهران الإقليمية. وفي نهاية المطاف، يتعين علينا أن نرى فيما إذا كان جمود المحادثات النووية (أبريل 2021 –أكتوبر 2022م) سيؤدي إلى أزمة دبلوماسية جديدة بين إيران والغرب، وما إذا كانت العملية الدبلوماسية ستستمر إلى أجل غير مسمًّى، على الرغم من التصريحات السياسية الأوروبية التي أعربت مرارًا عن تفعيل حالة طوارئ لحل القضية النووية خلال 18 شهرًا. على سبيل المثال، قدَّم الاتحاد الأوروبي مسوَّدةً نهائية في أغسطس 2022م، دون أي تأكيد من واشنطن بشأن التزامٍ طويلِ الأجل، بينما كانت طهران تطالب بالضمانات على ذلك[2]. وفي حال استمرار المفاوضات دون حد زمني، قد تستخدم أوروبا الخيار الدبلوماسي كأداة جديدة لإدارة الطموحات النووية الإيرانية. ومع ذلك، يبقى أن نرى ما إذا كانت إدارة بايدن ستقبل الوضعَ الراهن الجديد؛ أي استمرار المحادثات، أم ستتحمَّل عواقب فشل المحادثات النووية وجهود الوساطة الأوروبية.

لقد أدَّى تحديان جديدان إلى تعقيد الجهود الأوروبية لإحياء «خطة العمل الشاملة المشتركة»: أولًا: تصاعُد التوتُّرات الثنائية بين الدول الأوروبية وإيران، بعدما اعتقلت قوات الأمن الإيرانية مواطنين أوروبيين خلال الاحتجاجات، التي أعقبت وفاة مهسا أميني بتهمة ارتباطهم بمنظمات تجسّس أجنبية. ثانيًا: التعاون العسكري الإيراني–الروسي وإرسال طهران الطائرات المسيّرة والصواريخ لموسكو لدعم تدخُّلها العسكري في أوكرانيا.

أظهر هذان الحدثان في 2022م صعوبة بناء سياسة أوروبية متماسكة، تتمحور فقط على إحياء الاتفاق النووي؛ إذ تجري حاليًا مراجعة للسياسة المتعلقة بإيران في معظم العواصم الأوروبية؛ من أجل الرد على التحديات الجديدة الناشئة في إيران. ويجب أن تتعامل السياسات الجديدة هذه مع تصاعُد الاحتجاجات الشعبية داخل إيران، والدعم العسكري الإيراني لروسيا في حربها على أوكرانيا[3]. لقد أُعلِن بالفعل عن عقوبات أوروبية جديدة تخُص ملف حقوق الإنسان بإيران، في 18 أكتوبر، لأول مرة منذ 2011م[4]، إضافةً إلى ذلك، العقوبات التي فرضتها الدول الأوروبية في نوفمبر ضد مسؤولين إيرانيين لتورُّطهم في قمع الاحتجاجات الأخيرة.

يبقى أن نرى ما إذا كانت العواصم الأوروبية ستُفعِّل آلية «سناباك»؛ لإعادة فرض العقوبات الأُممية على إيران. وبلا شك، من المرجَّح وبصورة أكبر أن تقرِّر بروكسل تفعيلَ بنود «خطة العمل الشاملة المشتركة»؛ لمواجهة الدعم العسكري الإيراني للجيش الروسي[5].

خاتمة: السيناريوهات المتوقعة حول مستقبل جهود الوساطة الأوروبية

من المرجَّح أن يشهد العام 2023م تصاعدًا في التوتُّرات بين إيران وأوروبا، فالأوروبيون قد لا يستمرون في التفاوض مع إيران، حول عدد من القضايا لاسيّما الملف النووي الإيراني، نظرًا لأن المفاوضات معها أصبحت تؤثِّر على المصداقية الأوروبية. ومن المتوقع جدًا ألَّا نشهد في 2023م تفاهمات بين الجانبين على مستوى رؤساء الدول، مثل تلك التي جرت بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي في 2022م، ومُقدَّر أن نشهد مزيدًا من التدهور في العلاقات بين الجانبين، في ظل مشاركة إيران العسكرية في الحرب الأوكرانية، واستمرار الاحتجاجات في الداخل الإيراني. كذلك لطالما شكَّلت المصالح الاقتصادية والتجارية المحرِّك الأساسي للعلاقات الإيرانية مع أوروبا، منذ تسعينات القرن الماضي، لكن قد لا يستمر العامل الاقتصادي في لعب دورٍ محوري في تحديد العلاقات الثنائية بين الجانبين في 2023م، في ظل العقوبات المفروضة على طهران، وانعدام الثقة المتبادل بين إيران والطرف الأوروبي ■

(1) Iran back on FATF blacklist. 21 Feb 2020, Accessed on: November. 09, 2022, https://bit.ly/3DTDx0p
(2) Iran responds to EU drafttext to save 2015 nuclear deal, seeks US flexibility. 16/08/2022, Accessed on: November. 09, 2022, https://bit.ly/3G2mlbU
(3) EU Discusses Possible Iran Sanctions Over Arms Exports to Russia. October 17, 2022, Accessed on: November. 09, 2022, https://bloom.bg/3Uioapo
(4) Iran – Adoption of European sanctions, October 18, 2022, Accessed on: November. 09, 2022, https://bit.ly/3fWm5jX
(5) Iran breaching nuclear deal by providing Russia with armed drones, says UK, Accessed on: November. 09, 2022, https://bit.ly/3DS8JgK

الوساطة الأوروبية ومأزق المحادثات النووية مع إيران

دور وأبعاد الوساطة الأوروبية:

- كانت إيجابية في عهد أوباما.
- أصبحت غير ممكنة بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق.
- تلاشي الدبلوماسية الأوروبية مع أي تصعيد بين أمريكا وإيران.

سيناريوهات متوقّعة بين أوروبا وإيران:

- تصاعد في التوتُّرات يؤثّر في المفاوضات النووية.
- تدهور في العلاقات بسبب المشاركة العسكرية في حرب أوكرانيا.
- انتفاء الدور المحور للعامل الاقتصادي.

تحديات أمام الوساطة الأوروبية:

- العجز الاقتصادي الأوروبي.
- معارضة طهران الأيديولوجية لواشنطن.
- رفض إيران الاندماج مع نُظم الشفافية المالية والحماية الفكرية.
- تحديان جديدان بسبب الاحتجاجات بإيران ودعم روسيا بالمسيّرات والصواريخ.

تشابُك المصالح الإيرانية-التركية في الشرق الأوسط

تتميَّز العلاقات الإيرانية-التركية بديناميكية متواصلة، بحُكم الجوار الجغرافي، وتقارُب موازين القوة الدولية بينهما، وتشابُك مصالحهما في العديد من الملفات. رصَدَ التقرير الإستراتيجي لعام 2021م أبرزَ الملفات، التي شهِدت عددًا من التفاعلات بين الطرفين، فاستعرضَ التنافسَ بينهما في الساحة العراقية، والقضية الأفغانية والسِجال حول مسألة اللاجئين، والتوتُّر حيال الملف الأذربيجاني، وخلُص إلى أن العلاقة بين الدولتين ستأخُذ مسارًا وسطيًا بين الصِدام المباشر والوئام التام، واحتمال بروز الشدّ والجذب في بعض الملفات الإقليمية.

خلال 2022م، شهدت العلاقات التركية-الإيرانية على غرار السنة الماضية، مظاهرَ للتعاون والصراع على حدٍّ سواء، وفق ما توقَّعهُ تقرير 2021م في خلاصته، انعكس ذلك في موقفهما وتعاطيهما مع الحرب الروسية على أوكرانيا. وفضلًا عن استمرار التفاعلات في الملفات السابقة، عُرِفَت قضايا أخرى ديناميكية أكثربروزًا تتمثَّل في شمال العراق تحديدًا، والعملية الاستخباراتية الإيرانية لمحاولة تنفيذ اغتيالات داخل تركيا، وعودة التنافس على الساحة السورية من خلال طرح مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا ونظام الأسد؛ لذلك، سينقسم هذا الجزء إلى 4 محاور؛ أولًا: الموقف الإيراني والتركي من الحرب الروسية على أوكرانيا، ثانيًا، ساحة المواجهة بين إيران وتركيا في شمال العراق، ثالثًا: العمليات الاستخبارية الإيرانية في تركيا، ورابعًا: تطبيع العلاقات التركية مع النظام السوري، ثم خاتمة عن اتجاهات العلاقات التركية-الإيرانية في 2023م.

أولًا: الموقف الإيراني والتركي من الحرب الروسية على أوكرانيا

تباينت مواقف إيران وتركيا من الحرب الروسية على أوكرانيا؛ لاختلاف مصالحهما منها. فبينما تتخندق إيران إلى جانب روسيا، وتَعتبِر الحرب خطوةً دفاعيةً ضرورية كان لابد أن يتَّخذها بوتين ضد ما تسمِّيه روسيا بتوسُّع حلف الناتو، في المقابل تقفُ تركيا على الحياد، وقامت بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين الطرفين الروسي والأوكراني، ودعت أكثر من مرة لعقد لقاءات بين بوتين وزيلنيسكي، وأخيرًا توسَّطت في موضوع تصدير القمح الأوكراني، كما وضعت شروطًا على فنلندا والسويد لقبول عضويتهما في «الناتو»، وفي حين زوَّدت إيران روسيا بالطائرات المسيّرة، فإن تركيا تزوِّد أوكرانيا بطائرات «بيرقدار»، وبينما جاءت الخطوة الإيرانية بعد اندلاع الحرب، فإنَّ العلاقات العسكرية التركية-الأوكرانية كانت قبلها.

لم تنخرط تركيا في العقوبات الدولية ضد روسيا لأسباب تتعلَّق بمصالحها، على الرغم مما مارسته الدول الأوروبية والولايات المتحدة من ضغوط عليها لحثِّها على وقف التعامل مع النظام المالي الروسي. في المقابل، سعت إيران لتشكيل تحالف مع روسيا، حتى في مجال الطاقة، بإبرام اتفاقية لتنمية قطاع الغاز مع شركة غازبروم الروسية.

الدور الروسي كان حاضرًا في جُل القضايا الإقليمية، التي تتنافس فيها إيران مع تركيا، بدايةً من سوريا إلى إقليم ناغورنو كاراباخ مرورًا بشمال العراق، ناهيك عن دوائر أبعد نسبيًا على أحد الأطراف، كآسيا الوسطى بالنسبة لتركيا وشبه جزيرة القرم بالنسبة لإيران؛ لذلك، يتعامل الطرفان التركي والإيراني مع الحرب الروسية على أوكرانيا من أبعاد متنوعة؛ لخدمة مصالحهما الداخلية، وتوظيف مواقفِهما وأدوارهما للحصول على مكاسب وتنازلات في الملفات السابقة،

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

وتجنُّب أي ضغوطات أو تأثيرات، سواءً من روسيا أو القوى الغربية تكون لها انعكاسات على الأوضاع الداخلية لكليهما.

ثانيًا: ساحة المواجهة بين إيران وتركيا في شمال العراق

استمرَّ الصدام في شمال العراق بين إيران وتركيا خلال 2022م، وكانت أبرز أحداثه عملية «قفل المخلب»، التي شنّها الجيش التركي في أبريل ضد حزب العُمّال الكردستاني، والتي لا تختلف من حيث أهدافها عن عمليات مماثلة قامت بها طيلة العقود الماضية، بعد ظهور الحزب الذي تصنِّفه بالإرهابي. غير أن الحدث الأبرز، الذي كانت له أبعاد ترتبط بتنافسها مع إيران في العراق، تمثَّل في قصف مدفعي استهدفَ منتجعًا سياحيًا بدهوك، في 20 يوليو. اتّهمت بغداد الجيشَ التركي بالوقوف وراء الهجوم، ووجَّهت شكوى إلى مجلس الأمن بسبب الهجوم، بينما نفت أنقرة صلتها به، واتّهمت حزب العُمّال الكردستاني بتنفيذه. في ظل النفي المتبادل، لا يُستبعَد تورُّط إيران في العملية، خاصةً أنها تزامنت مع اتفاق الحكومة التركية مع حكومة كردستان العراق على تزويد تركيا والدول الأوروبية بالغاز، بعد المحادثات التي أُجريت بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني بأنقرة في فبراير 2022م، واستكمال المباحثات على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في مارس 2022م. وكان هنالك اتجاهٌ روسي-إيراني على منع أي بدائل لغاز البلدين، وأدركت حكومة الإقليم ذلك، فما إنْ أنهت إيران هجومها العسكري على أربيل، حتى صرَّح رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، مسرور بارزاني في نهاية مارس 2022م «أن تطوير قطاع النفط والغاز في الإقليم قد لا يكون في مصلحة إيران»[1]. وما يعزِّز هذه الفرضية أنَّ قوىً مسلحة محسوبة على إيران، قامت باستهداف القنصلية التركية بالموصل بهجوم صاروخي[2]، ردًا على الضربة التركية للمنتجع السياحي الكردي في دهوك؛ كما أعلن تنظيم مسلح يطلق على نفسه اسم «لواء أحرار العراق» عن تبنِّي هجوم بصواريخ «غراد» على قاعدة زيلكان التركية، وهدَّد باستهداف مركبات عسكرية تركية بواسطة صواريخ موجَّهة مضادة للدبابات ومحمولة باليد. وكان «لواء أحرار العراق» قد أطلق وتبنَّى بأثر رجعي في 19يونيو 2022م، حوالي ربع الهجمات غير المعلَنة على القواعد التركية التي حدثت في 2021 و2022م. ويُشار في هذا السياق إلى أن مناطق «سهل نينوى»، التي كانت مصدر معظم الهجمات التي تبنّاها «لواء أحرار العراق»، تقع تحت سيطرة ألوية تابعة لـ«الحشد الشعبي» الموالي لإيران[3].

عقِب هذا التصعيد من الميليشيات الشيعية الموالية لإيران؛ دخلَ التنافس التركي-الإيراني مرحلةً جديدة، حيث هناك ارتباطٌ بالمصالح الإيرانية الممتدة بين سوريا والعراق، التي اتّضحت أكثر في تمركُز «الحشد الشعبي» في سنجار على الحدود السورية-العراقية، كما أشار إلى ذلك تقريرُ العام الماضي، حيث تضمنُ إيران التواصل الجغرافي ومناطق نفوذها في تلك المنطقة، وتحاول فرض وجودها على تركيا، التي ليس من مصلحتها تمركُز الميليشيات الشيعية بالقرب من حدودها، وما يترتب عليها من تهديدات أمنية تُضاف لتلك التي يشكِّلها حزب العُمّال الكردستاني.

التطور الجديد خلال 2022م في شمال العراق، تمثَّل كذلك في شنّ إيران بدورها عمليات عسكرية استهدفت أحزابًا كردية إيرانية معارضة. سبق لإيران أن قامت بعمليات مماثلة، لكن ما يميِّزها هذه السنة كثافتها مقارنةً بالفترات السابقة، كما اشتبكت مع القوات الأمريكية، التي أسقطت طائرةً مسيّرةً إيرانية ظنًّا منها أنها ستضرب قاعدةً للجيش الأمريكي. يُربِك القصف الإيراني روايةَ ميليشيات الحشد الشعبي، التي سوَّقت استهدافها للنقاط العسكرية التركية على أنه دفاعٌ عن البلاد وسيادتها، ويُصعِّب من أنشطتها، خاصةً في ظل الأزمة السياسية الداخلية والمطالب بحل كلّ الميليشيات التي يقودها مكوِّنٌ شيعيٌ آخر، هو التيار الصدري المناهض للنفوذ الإيراني في العراق.

وأبرز الفوارق في هذا الملف بين الطرفين، أنه على عكس إيران، لا تمتلك تركيا أذرُعًا مسلحةً محلية داخل العراق؛ لذلك تعتمد على جيشها في القيام بالعمليات العسكرية، بينما توظِّف إيران الميليشيات الشيعية لتنفيذ عمليات بالوكالة. ومن هذه الناحية، لا يُوجد لتركيا خياراتٌ كثيرة كتسليح التركمان أو ميليشيات سنية موالية لها، أو قبائل وعشائر؛ ما يُبقِي الأفضليةَ لإيران.

(1) لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على التنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (05 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2022م، https://rasanah-iiis.org/?p=28463

(2) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه سبق لميليشيات شيعية في سنة 2015م إطلاق تهديدات ضد تركيا، ينظر:
Saif Hameed, Shi'ite militias threaten Turkey over incursion into Iraq, Reuters, 09/12/2015, Accessed on 10. October 2022.

(3) حمدي مالك ومايكل نايتس وإريك فيلي، لمحة عامة عن «لواء أحرار العراق»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، (01 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3zt7iUo

ثالثًا: العمليات الاستخبارية الإيرانية في تركيا

تعرَّضت إيران خلال 2022م إلى ضربات استخبارية قوية هزّت أجهزتها الأمنية، التي فشلت في حماية العديد من القادة الأمنيين من الاغتيالات داخل إيران. يُضاف هذا الفشل إلى إخفاقات سابقة بالانتقام لقادتها العسكريين، الذين اُغتيلوا من طرف الولايات المتحدة أو إسرائيل. وفي سياق محاولة ردِّ الاعتبار، تبحث الأجهزة الأمنية الإيرانية عن تنفيذ عمليات انتقامية مماثلة.

في ظل الصعوبات التي تحولُ دونَ اختراق إيران للعمق الإسرائيلي، فإن استهداف الإسرائيليين في دول أجنبية يُعتبَر الخيارَ الأقرب للتنفيذ، وتُعَدّ تركيا مكانًا مناسبًا لمثل هذه العمليات؛ حيث يتردَّد عليها الكثير من السيّاح الإسرائيليين، كما يسهُل على الإيرانيين الذهاب إليها بحُكم الجوار الجغرافي والعلاقات الاقتصادية، فضلًا عن وجود عصابات المافيا بشكلٍ مماثل لدولٍ أخرى كأمريكا الجنوبية. ضمن هذا الإطار الكلي، جاءت محاولات المخابرات الإيرانية تنفيذَ عمليات خطف و/أو اغتيال لدبلوماسي إسرائيلي سابق وزوجته، وغيرهما من الإسرائيليين، إذ اكتشفتها الأجهزة الاستخباراتية التركية بالتنسيق مع نظيرتها الإسرائيلية[1]، واعتُقِل إثرها عملاءٌ إيرانيون وأتراك.

على غرار عمليات عديدة قامت بها المخابرات الإيرانية في تركيا ضد معارضين إيرانيين، كاغتيال سعيد كريميان في 2017م، واختطاف المعارض الأحوازي حبيب الكعبي في 2020م، لم تتسبَّب هذه الأعمال، التي تضرب الأمن الداخلي التركي، في أزمة دبلوماسية بين إيران وتركيا، حيث استطاع الطرفان

(1) صحيفة: إحباط «عملية إيرانية» لاغتيال رجل أعمال إسرائيلي في تركيا، موقع الحرة، (21 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18أكتوبر 2022م، https://arbne.ws/3TcWbag

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

احتواءها. وهو ما يعكس حجم التعقيد والتداخل في العلاقات الإيرانية-التركية، التي يمتزج فيها التعاون والتنافس في الآن نفسه، في مختلف القضايا بأبعادها الداخلية والخارجية.

رابعًا: تطبيع العلاقات التركية مع النظام السوري

عرفَ الوضع في سوريا خلال 2021م جمودًا، لذلك لم يكُن لـه تأثيرٌ كبير على العلاقات الإيرانية-التركية، ولكن في 2022م كان هناك تحوُّلٌ جوهري، حتى وإن لم تظهر نتائجه بعد. يتمثَّـل التطور الجديد في تغيُّر الموقف التركي من نظام الأسد، فبينما كان يطالب خلال السنوات السـابقة بإسقاطه، بات الرئيس التركي أردوغان لا يجدُ مشـكلةً في لقاء بشار الأسد «عندما يكون الوقت مناسبًا».

يتزامـن هـذا التحـوُّل مـع سـياقات داخلية لتركيا، تتمثَّل بشـكلٍ خاص في الانتخابات المقبلة خـلال منتصـف 2023م، الـتي يُعتـبر موضـوعُ اللاجئـين السـوريين فيه مـن بـين القضايا التي يتمحـور حولها السـجال بين حكومـة العدالة والتنمية والمعارضة التركية.

هناك مساران لتركيا في سوريا؛ أولهما عسكري من خلال التهديد بعمليات في شمال سوريا، والآخر سـياسي يتمثَّل في تطبيع العلاقات مع نظام الأسد. وكون تركيا مقبلةٌ على انتخابات في 2023م، فإن الملف السوري سيكون محدِّدًا رئيسيًا للعلاقات التركية-الإيرانية. وضمن هذا الإطار، فإنه في حالة اتجاه العلاقات التركية-السـورية نحو التطبيع، فستُسـاهم أيضًا في تقارُب إيراني-تركي، غير أن ذلك لن ينسـحب بالضرورة على القضايا الأخرى، التي يشتبك فيها الطرفان؛ حيث تبقى احتمالات التصادم واردة. وفي هذه الحالة، ستفقدُ طهران ورقةً كانت تضغط بها على أنقرة، وستُصبح الأخيرة في أريحية أكثر للمسـاومة في القضايا الأخرى، ليس مع إيران فحسـب، وإنما مع القوى الإقليمية والدولية، وفي مقدِّمتها روسـيا. أما إذا غلَّبت تركيـا الخيارَ العسكري في سـوريا، فإن ذلك سـيؤدي إلى توتُّر العلاقات الإيرانية-التركية.

تكتنفُ الخطوة التركية باتجاه تطبيع العلاقات مع نظام الأسد الكثيرَ من المخاطر، أبرزها ردودَ فعل السـوريين في الشـمال، وأيضًا القاعدة الانتخابية المؤيدة لحزب العدالة والتنمية. لكن في ظل معطيات القوة على أرض الواقع، التي تسـتبعِد إسقاطَ نظام الأسد، بعد اسـترجاعه السـيطرة على مساحات شاسـعة من البـلاد، في مقابل الضعف الشـديد للمعارضة المسلَّحة والاقتتال المستمر بين فصائلها، ومن ناحيـة ثانيـة المخاطر التي تواجهها تركيا في حالة القيام بعملية عسكرية منفردة، وردودِ الفعل الروسـية والسـورية والإيرانية عن طريق أدواتها الكردية والشيعية، فإن تركيا عند المفاضلة بين السيناريوهين سـتُرجِّح تطبيعَ العلاقات مع نظام الأسد، الذي تبقى سلبياته رمزيةً وأخلاقية أكثر منها مصلحية، في حين أن العملية العسكرية غير مضمونة النتائج، كما أنها قد تكون من عوامل خسارة أردوغان السلطة ككُل.

خاتمة: اتجاهات العلاقات التركية-الإيرانية في 2023م

تتأرجحُ العلاقات الإيرانية-التركية بين التنافس والتعاون، وتعمل علـى احتواء الخلافات بألَّا تصلَ إلى القطيعة أو المواجهة المباشرة، حتى لو كان الأمر يتعلَّق بسـلوكٍ عـدائي يمسُ الأمـنَ القومي لأحد الطرفين، كالعملية الاستخبارية الإيرانية في تركيا، التي ليسـت الأولى والراجح أنها لن تكون الأخيرة. وكما أظهرت مختلف التقارير الإستراتيجية الصادرة عن معهـد «رصانة»، فإن هـذه الثنائيـة تتباين من ملف إلى آخر، مع بعض التداخل على المسـتوى الدولي والإقليمي والمحلي.

وانطلاقًا من الأحداث التي رُصِدت هذه السنة، فإنَّ الملف السوري ستكون له ارتدادات على الملف العراقي بشكلٍ خاص؛ حيث يرتبط تزايد هجمات الميليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران على أهدافٍ تركية في شـمال العراق بتطور الأحداث في سوريا. ففي حالة التوصل إلى تفاهمات بين النظام السوري وتركيا، سينعكسُ ذلك على نشاط الميليشيات الشيعية، التي ستتوقفُ عن ضرب القواعد العسكرية التركية، وهو السـيناريو الذي نتوقَّـع أن تتّخذهُ العلاقة بين إيران وتركيا خلال 2023م. أما في حالة ترجيح أنقرة لخيار العملية العسكرية، فيُتَوقَّع معاودة الميليشيات لشـنِّ هجماتٍ بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد الجيش التركي، لكن الظروف الضاغطة على تركيا والتحوّلات الدولية والإقليمية قد لا تُرجِّح ذلك ■

تشابُك المصالح الإيرانية-التركية في الشرق الأوسط

الموقف من الحرب الروسية على أوكرانيا:

- إيران تتخندق إلى جانب روسيا، وتركيا تقف على الحياد.
- إيران زوَّدت روسيا بمسيّرات بعد الحرب، وتركيا تتعاون عسكريًا مع أوكرانيا قبل الحرب.

المواجهة بين إيران وتركيا في شمال العراق:

- تركيا تنفِّذ عملياتها العسكرية هناك بواسطة جيشها.
- إيران تستعين بـ «الحشد الشعبي» العراقي وصواريخ جيشها وحرسها الثوري.

العمليات الاستخبارية الإيرانية في تركيا:

- إيران تختار تركيا لإجراء عمليات خطف أو اغتيال لإسرائيليين.
- هذه العمليات لم تتسبَّب في أزمة دبلوماسية بين البلدين.

تطبيع العلاقات التركية مع النظام السوري:

- تحوُّل في الموقف التركي تجاه بقاء الأسد في 2022م.
- مساران لتركيا بسوريا؛ عسكري بالشمال وسياسي بالتطبيع مع نظام الأسد.

اتجاهات العلاقات التركية-الإيرانية في 2023:

- وقف ضرب الميليشيات الشيعية للقواعد التركية في حال تفاهم أنقرة مع دمشق.
- عودة شنّ هجمات الميليشيات على القوات التركية إذا رجّح الأتراك الخيار العسكري.

السياسة الإيرانية تجاه التحديات الناشئة في أفغانستان ودول الجوار الآسيوي

شهدت دولُ الجوار الآسـيوي(*) خلال 2022م، جهودًا إيرانية لتعزيـز العلاقات الاقتصادية والتجارية، ضمن سياسة الرئيس إبراهيم رئيسي الرامية لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول الجوار والدبلوماسية الاقتصادية؛ لجلب عوائد مالية تنعكس على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشـية بالداخل الإيراني، بما يقلِّص من جدوى ورقة العقوبات، التي يستخدمها الغرب ضد إيران، بالتضييق عليها اقتصاديًا ومعيشيًا بقصد تحريك الشارع ضدها. لكن، واجهت الجهود الإيرانية تحدياتٍ في دول الجوار الآسيوي، قلَّصت من فُرص نجاح سياستها الاقتصادية تجاهها؛ ما يؤثِّر على استمرارية طهران بالمُضي في سياسة الجوار والدبلوماسية الاقتصادية المرسومة خلال 2023م.

لذلك، ينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ثلاثة محاور؛ يتناول الأول: طبيعة السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار الآسـيوي في عهد رئيسي، والثاني: انعكاسات سياسة رئيسي على علاقة إيران بدول الجوار الآسيوي، والثالث: ملامـح العلاقـات الإيرانية-الأفغانية بعد سـيطرة «طالبـان»، مع خاتمة تُحدِّد اتجاهات علاقة إيران بدول الجوار الآسيوي خلال 2023م.

(*) تحديدًا أفغانستان وباكستان وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا.

أولًا: طبيعة السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار الآسيوي في عهد رئيسي

تحظى دول الجوار الآسيوي بأولوية كبرى في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رئيسي؛ لأنه يولي التركيز على الدائرة الإقليمية الجغرافية القريبة، بما فيها دول الجوار، الأولوية في حل الأزمات التي تواجهها إيران، لاسيّما في ظل الخلاف مع الغرب على الملف النووي، والعقوبات الضاغطة بقوة على الاقتصاد الإيراني. كما أن الانطلاق من الدائرة الإقليمية؛ إما بتعزيز العلاقات أو بحل الخلافات فيها، يعزِّز من فُرَص إيران في التعاطي مع الغرب، ويحِدُ من استثماره فيها لصالحه ضد إيران، بالتزامن مع تعزيز مصادر القوة أمام القوى الكبرى. في المنظور الإيراني، فإن ذلك يفتحُ أبوابًا أرحب لمعالجة الخلافات على بقية الدوائر، وبينها الدائرة الدولية[1]، ويعزِّز من الأمن في الدوائر الجغرافية القريبة من إيران، مقارنةً بالرئيس السابق حسن روحاني، الذي أولى التركيزَ على الدائرة الدولية بحل الخلافات مع القوى الدولية؛ لحسم الخلافات الخارجية، وفتحَ مجالاتٍ أوسع لمعالجة الأزمات الإقليمية. لذلك، ركَّزت كافّة خطابات رئيسي على تعزيز العلاقة مع دول الجوار، كحلٍ أمثل لمعالجة القضايا الاقتصادية، وتحسين شروط إيران التفاوضية في المفاوضات النووية، مقارنةً بتركيز خطابات روحاني على طاولة المفاوضات كحلٍ أمثل لقضايا الاقتصاد.

ولذلك، تبوّأت دول الجوار الآسيوي مكانةً كبيرة ضمن الإستراتيجية الإيرانية في عهد رئيسي، للتركيز على الدائرة الإقليمية وتوسيع العلاقات مع القوى الآسيوية بحل الأزمات الإيرانية، بعيدًا عن القضية النووية مع الغرب الأوروبي والأمريكي؛ بهدف إفقاد ورقة العقوبات قيمتها وجدواها كقيدٍ على خيارات وبدائل إيران الخارجية، أو كتهديدٍ مباشر ضد النظام لإفشال الإصلاحات الاقتصادية، بقصد تأجيج الشعب ضده للخروج في احتجاجاتٍ حاشدة تضربُ شرعيتهُ واستمراريته حاكمًا لإيران؛ وهذا ما يحدث بالفعل في إيران، حيث ترتَّبَ على ورقة العقوبات أزمةٌ شرعية يعاني منها النظام، على خلفية تردِّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، التي تمثِّل المحرِّكَ الأول والأخير في انطلاق الاحتجاجات، سواءً الشعبية الكبرى والمحدودة أو الفئوية، ضد النظام، وبشكلٍ متكرِّر، منذ أكثر من 40 عامًا مضت، آخرها احتجاجات سبتمبر-نوفمبر 2022م.

لهذا، تبنَّى رئيسي، الأكثرُ تشددًا تجاه الغرب مقارنةً بسلفه، عدَّة سياساتٍ لحل مشاكل إيران بعيدًا عن الغرب وإفقاد ورقة العقوبات قيمتها، من بينها الدبلوماسية الاقتصادية وتحسين العلاقات مع دول الجوار والاتجاه شرقًا، وبينها دول الجوار الآسيوي، بحُكم الجوار الجغرافي، من خلال تكثيف معدّل الزيارات، وتوقيع العديد من الاتفاقيات؛ لتعزيز معدّلات التبادل التجاري والاستثماري، مع تكثيف عمل اللجان المشتركة لتعظيم التجارة والتعاون المالي ومعالجة الأزمات العالقة، والعمل على تحويل إيران إلى أحد الممرّات الرئيسية للتجارة الإقليمية والدولية، بجانب تنشيط دبلوماسية الطاقة برفع معدّلات الصادرات النفطية لدول الجوار، وبينها أفغانستان وباكستان وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وتركيا والعراق. وكذلك، أصدرت إيران قانونًا يُجيز للممثليات الدبلوماسية ممارسةَ دورٍ اقتصادي لتعزيز تجارة إيران الخارجية مع دول الجوار، كوسيلة من وسائل إفقادِ ورقة العقوبات جدواها، وإحباطِ تداعياتها الكارثية على الأوضاع المعيشية والاقتصادية، بتوفير عوائد مالية للميزانية من منافذ اقتصادية متعددة[2].

لعبت التحولات الإقليمية والدولية، والمتمثِّلة في الانسحاب الأمريكي، على النحو المضطرب الذي تابعه العالم، من الساحة

(1) مهدی پورصفا، تقویت روابط با همسایگان اولویت نخست سیاست خارجی دولت سیزدهم، جوان آنلاین، (02 تیر 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3DqzF8a

(2) محمود حمدي أبو القاسم، بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تفاقم الصراع الدولي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (04 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 18 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3D8IsdP

الأفغانيــة، ثم التحــدي الروسي للقواعــد الدولية بإعلانها الحرب ضد أوكرانيا الحليفة للغرب الأوروبي والأمريكي، وانطلاق المفاوضات الدبلوماسية مع الســعودية لتهدئة التوتُّرات الإقليميــة، دورًا بارزًا في اتّســاع مســاحة التحرُّك والمناورة أمــام إيران، خاصــةً فيما يتعلَّق بتعزيــز صادرات النفط للعالم الخارجي[1]، خصوصًا أن الحرب الروسية-الأوكرانية كشــفت عن أهمية دول الطاقة، ودفعت بها نحو الواجهة، ومحاولة رفع معدلات التجارة الخارجية، ضمن سياسات الدبلوماسية الاقتصادية، وتحسين العلاقات مــع دول الجوار، والاتجاه شــرقًا؛ لتفادي العقوبات الأمريكية، على نحوٍ عزَّز من أولوية دول الجوار الآســيوي في الأجندة الإيرانية، وامتلاكها لثرواتٍ ومواردَ اقتصادية عديدة ومتنوعة، وكونها تمثِّل سوقًا واســعًا أمامَ الصادرات الإيرانية، فضلًا عن توافر بيئة ثقافية داعمة لتعزيز نفوذها الشيعي.

ثانيًا: انعكاسات سياسة رئيسي على علاقة إيران بدول الجوار الآسيوي

على ضوء سياســة رئيسي الخارجيــة، اتّجهت إيران خلال 2022م لدول الجوار الآسيوي، على النحو التالي:

1. باكستان: تُعَدّ باكستان واحدةً من أهم دول الجوار الآســيوي لإيران؛ لاعتبارات الجغرافيا -قرابة 900 كيلومتر من الحدود المشتركة كما أنها ممرٌ للهند- إضافةً إلى التعــاون بين البلدين في مجــال الطاقة، والمشتركات الثقافية، والانتشار الشيعي بباكستان. ومع ذلك، لا تزال هناك مســائل خلافية تتمثَّل في المســاعي الإيرانية لتقوية العلاقات بالهند؛ العدو اللدود لباكستان، والمحاولات الإيرانية لتعزيز النفوذ في باكستان، والعمليات العسكرية التي تعدّها إيران عملياتٍ إرهابية تســتهدفها انطلاقًــا من الحدود الباكستانية، والتعاون الباكستاني مع أفغانستان مقارنةً بالموقف الإيراني من «طالبان».

ضمــن سياســة الجــوار، شــهدت العلاقات الإيرانية-الباكستانية تطورات خلال 2022م، سعت خلالها طهران لكسر حالة الجمود في علاقتها بجيرانها؛ فخلال زيارة وزير داخليتها لإسلام آباد في فبراير، اتَّفق الجانبان على التعاون الأمني الحدودي، بما ينعكس على إنشــاء مزيدٍ من الأســواق الحدودية التجارية لتعزيز التجــارة. وأثناء زيــارة نائب رئيس البرلمان الباكستاني لطهران في فبراير أيضًا، ركَّز الجانبان على التعاون التجاري، لاســيّما أن باكستان لديها مشــروعٌ تنمويٌ ضخم؛ «الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني» ضمن مشــروع الصين الاقتصادي العالــمي العابر للحدود «الحــزام والطريق»، الذي تسعى إيران لتبوأ مكانةِ قلبِه النابض، ولدى إسلام آباد طموحات بتعزيز أهمية هــذا الممر الاقتصادي، عبر ربطه بالموانئ وسكك الحديد الإيرانية. وفي يونيو بحث الجانبان مشروع مد أنبوب الغاز من إيران إلى باكستان، ورفع حجم الصادرات معها.

وعلــى الرغم من أن الحكومة في طهــران تتَّفق ونظيرتها في إســلام آباد علــى ضرورة الاقتراب من المعسكر الشرقي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون التجاري، إلَّا أنَّ دخول باكســتان في مرحلة عدم استقرار على خلفية أزمة الحُكم بسحب الثقة من عمران خان؛ المعادي للغرب الأوروبي والأمريكي، على خلفية أزمــة اقتصادية طاحنة، وتَولِّي شــهباز شــريف؛ الموالي للغرب، مهامَّ الحكم في أبريل، شكَّل تحديًا أمام تطوُّر العلاقات.

2. تركمانستان: يحظى البلدان بعلاقات تجارية قوية في قطاعات الطاقة والنقل وتطوير البنية التحتية، حيث تُشــير التقارير إلى زيادة حجم التجارة البينية بنحــو 84 % بنهاية 2021م، لتصــل قيمتها إلى حوالي مليار دولار[2]، وشــهد العام 2022م مساعٍ إيرانية-تركمانستانية لتعزيز العلاقات التجارية؛ ففي يونيو، زار الرئيس التركمانستاني سردار محمدوف إيران بدعوة من نظــيره الإيراني رئيسي، في زيارة تمثِّل بداية مرحلة تعاونٍ مفصلية بين الدولتين؛ لكونها أسفرت عن اتفاق على إنشاء مركزٍ تجاريٍ مشترك لتسهيل وتعزيز العلاقات التجارية، مع تشكيل لجنة لرسم خارطة طريق للتعاون لمدة عام حتى يونيو 2023م، مع توقيع وثيقة تعاون إســتراتيجي لمدة 20 عامًا، وتوقيع 13 وثيقةً للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والنقل والاســتثمارات والتكنولوجيا الحديثة.

وبمجيء يوليو، اقترحت عشــق آباد طريقين لنقل البضائع، تكون إيران حلقةً رئيســيةً فيهما، الأول يمُر عبر قيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان وإيران، بينما يمُر الثاني عبر طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وإيران وتركيا[3]، كما قطعت الدولتان خطواتٍ جيِّدة في مجال مقايضة الغاز وتسهيل تجارة الترانزيت، وفي أغســطس، اتَّفق الجانبان على عبور ناقلات الطاقة من تركمانستان إلى الدول المجاورة عبر الأراضي الإيرانية، وأكَّدت عشق آباد في سبتمبر إلغاءَ رسوم نقل البضائع العابرة للشاحنات الإيرانية،

(1) وكالة إيلنا، ركورد درآمدی و صادراتی نفت خام ایران در ایام تحریم شکسته شد، (01 خرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3JJ0OnO

(2) مركز الإمارات للسياسات، الشراكات الإيرانية في آسيا الوسطى، (22 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3Fyx2mc

(3) ذلفا معيل، تركمانستان تقترح إنشاء طريقي عبور دوليين للبضائع.. يمرّان عبر إيران، جادة إيران، (21 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3FCZ93J

لكن لم تُسفِر هذه العلاقات عن نتائج يمكن تلمُّسها في صالح معالجة الأزمات في الداخل الإيراني.

3. أذربيجان: تحظى أذربيجان بأهمية إستراتيجية في سياسة إيران الخارجية بحُكم موقعها وسط العديد من طرق عبور التجارية الدولية، التي تربط إيران بالأسواق الآسيوية والأوروبية، لذلك وقَّعت إيران مع روسيا وأذربيجان في مارس 2022م، اتفاقًا لإنشاء خطوط جديدة للسكك الحديدية والطُرق السريعة وإمدادات الطاقة تربط بين الأراضي الجنوبية لكاراباخ/أرتساخ والقوقاز، بالإضافة إلى بناء 4جسور من بينها جسر على نهر آرس، وعُقد اجتماع في مايو، تناول فيه البلدان ضرورةَ تسهيل الرقابة الجمركية المطبَّقة على المركبات التي تمُر عبر أراضيهما.

لكن يلعب الموقف الإيراني الداعم لأرمينيا ضد أذربيجان، التي تمتلك علاقات قوية مع تركيا وإسرائيل، في أزمة ناغورنو كاراباخ، مع استمرارية أزمة ممر زنغرور، دورًا رئيسيًا في الحد من سياسة رئيسي تجاهَ تعزيز العلاقات التجارية مع باكو، وعدم تمكُّن إيران من جعل باكو ضمن حلقة شركائها التجاريين الإقليميين، رغم الروابط الدينية والمذهبية والثقافية والتاريخية مقارنةً بأرمينيا، حيث أن القومية الأذرية الإيرانية تُعَدّ الثانية في التركيبة الإيرانية بعد الفارسية.

تعتمدُ باكو على النموذج العلماني القومي، الذي يضعها في تناقُضٍ تام مع النموذج الديني الطائفي الذي تُقدِّمه إيران. وتخشى إيران من نجاح نموذج أذربيجان وجذب الشيعة الإيرانيين والأذريين الإيرانيين، بشكلٍ يؤدي إلى تقويض نموذج الحُكم الإيراني الديني، خاصةً في ظل احتجاجات الداخل الإيراني على سياسة القمع التي يفرضها النظام، بالإضافة إلى أنَّ ميلَ أذربيجان في سياستها الخارجية نحوَ الولايات المتحدة وتعاونها العسكري المتزايد مع تركيا وإسرائيل يُشكِّل توجُّسًا أمنيًا لدى إيران.

4. أرمينيا: في مقابل إخفاق إيران في جعل باكو ضمن دائرة نفوذها الإقليمي، تحظى أرمينيا بدعمٍ إيراني كبير في أزمة ناغورنو كاراباخ ضد باكو، حيث تُعَدّ أرمينيا أهم الشركاء الإستراتيجيين لإيران في منطقة جنوب القوقاز، ضمن سياسة طهران للحد من النفوذ الأمريكي بالمنطقة في إطار التقارب الأمريكي-الإسرائيلي-الأذربيجاني.

وفي إطار ذلك التقارب، شهد يناير 2022م اجتماعًا بين رئيس الجمعية الوطنية لأرمينيا مع رئيسي، اتفقا فيه على ضرورة تعزيز العلاقات في مجالات النقل والطاقة والصناعة وتصدير الخدمات التقنية والهندسية والزراعة. وفي مارس، التقى وزير النفط الإيراني مستشارَ رئيس وزراء أرمينيا؛ لبحث تعزيز العلاقات في مجال الطاقة، واتَّفقا على زيادة صادرات الغاز الإيراني إلى أرمينيا. كما سجَّل حجم التجارة بين البلدين نموًا هائلًا في الأشهر الستة الأولى من 2022م؛ حوالي 307 ملايين دولار مقارنةً بنحو 224 مليون دولار بنفس الفترة من 2021م. ولعلَّ أبرز ما

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

يؤكد على تعزيز إيران علاقاتها مع أرمينيا، افتتاح قنصلية في كابان في أكتوبر.

إجمالًا، واجهَ توجُّه رئيسي لتنمية العلاقات مع دول الجوار، ضمن سياسته لإفقاد ورقة العقوبات قيمتها، تحدياتٍ جوهرية حالت دونَ تحقيق نتائج إيجابية على الداخل الإيراني تُقلِّص من حجم تأثير ورقة العقوبات على الداخل كما كان يطمح رئيسي، منها اندلاعُ الأزمات السياسية والاقتصادية داخل بعض هذه الدول (أفغانستان وباكستان) أو اندلاع واستمرارية الصراعات، كتلك التي بين أذربيجان وأرمينيا وطبيعة الموقف الإيراني منها.

ثالثًا: ملامح العلاقات الإيرانية-الأفغانية بعد سيطرة «طالبان»

تكتسبُ الجارة الشرقية لإيران أهميةً كبرى في توجهات رئيسي الخارجية تجاه دول الجوار ودبلوماسية الطاقة للالتفاف على العقوبات؛ لاعتباراتٍ تتعلَّق بوقوعها ضمن الفضاء الإقليمي الواسع على الحدود الشرقية المشتركة مع إيران، البالغ طولها 921 كيلومترًا، وباعتبارها شريكًا تجاريًا مهمًا ومستوردًا للنفط وأحد أطراف التعاون الثلاثي الهندي-الإيراني-الأفغاني لتنفيذ ميناء تشابهار، وبتدفُّق مياه بعض الأنهار المشتركة من أراضيها، وباحتوائها على مكوِّنِ الشيعة الهزارة، والطاجيك ذوي الاشتراكات الثقافية والعرقية واللغوية مع إيران.

واصلت إيران نهجها البراجماتي تجاهَ حركة طالبان خلال 2022م، بتركيزها على حماية مصالحها وتعظيم تجارتها لجلب العوائد لاقتصادها المتعثِّر بالتوازي مع رغبتها في دولة أفغانية يمكن احتواؤها تحتَ حُكم «طالبان». لذلك، تمسَّكت بأن المخرج من الأزمة الأفغانية والحصول على الاعترافات الدولية يتمحوران حول تشكيل حكومة شاملة لكافة مكونات الدولة بمختلف أطيافها وقومياتها؛ لتفادي الأزمات الاقتصادية والحيلولة دون ظهور التنظيمات الإرهابية، وتجنُّب تفاقم ظاهرة اللاجئين، مع إفراج واشنطن عن الأموال الأفغانية المحتجزة، في ظل هذه الأوقات الصعبة التي يعاني فيها الشعب الأفغاني من ضغوطٍ معيشيةٍ قاسية.

وانسجامًا مع سياسة رئيسي لتنمية العلاقات مع دول الجوار، وبينها أفغانستان، خصوصًا بعد امتناع بعض دول الجوار مثل طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان عن إمداد كابول بالكهرباء لموقفها المعادي لـ«طالبان»، استجابت طهران لطلب «طالبان» مطلع 2022م بالاستمرارية في تزويد كابل باحتياجاتها من البنزين وزيت الوقود والكهرباء، في ظل الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمُر بها كابول عقب تجميد واشنطن مليارات الدولارات من الأرصدة الأفغانية. وبمجيء يوليو 2022م، وقَّع الجانبان اتفاقًا لمدّ «طالبان» بـ350 ألف طن من النفط، مع تشكيل لجنة مشتركة لاقتراح سُبُل تسهيل التجارة، وعبور المنتجات النفطية، وإنشاء خط أنابيب غاز لواردات الطاقة إلى أفغانستان.

يُقيِّم التعاونُ التجاري بين الجارتين خلال 2022م بالمحدودِ للغاية، أو شبهِ المنعدم، ولم يرتقِ بعد لما يطمح إليه رئيسي، ضمن سياسة تعزيز العلاقات التجارية بدول الجوار؛ لتأثير استمرارية تحديات تنمية العلاقات بين الجارتين في عهد «طالبان»، ومن أبرزها التحديات التي شهدت تصاعدًا بين الجانبين خلال 2022م، ما يلي:

أ. الأزمة الحدودية: بسيطرة «طالبان» على أفغانستان، تصاعدت وتعدَّدت الاشتباكات المسلحة بين قواتها والحرس الثوري على الحدود المشتركة، على خلفية اعتراض «طالبان» على

تكثيف الحرس الثوري من انتشاره على الحدود لمساعدة قوات حرس الحدود في منع تسلُّل مقاتليها إلى خراسان الجنوبية، وعقب محاولة السلطات في هرات الأفغانية الحدودية مع مشهد الإيرانية شقّ طريق في منطقة إسلام قلعة دوغارون الحدودية دون

تنسيق مُسبَق مع طهران [1]. وتُعتَبر أفغانستان دولةً حبيسة تعتمدُ في تجارتها وعبور بضائعها على المعابر مع دول الجوار، لاسيّما المعابر الإيرانية.

وفاقمَ اضطرابٌ على الحدود، قلقَ طهران إزاءَ ما تضمَّنته تقارير دولية من تورُّط «طالبان» في استغلال الحدود المشتركة في تهريب الأفيون[2]، كمصدر من مصادر ميزانيتها وإيراداتها المالية، في ظل الحصار الدولي المفروض عليها منذ سيطرتها على أفغانستان، خصوصًا أن إيران من الدول ذات المعدَّلات المرتفعة في تعاطي مواطنيها للأفيون[3]؛ ما يُنذر بتصعيد الخلاف بين طهران وكابول، لاسيّما في ظل الحصار الدولي وحاجة «طالبان» لعوائد مالية، وتكثيف طهران لجهود تفكيك شبكات تجارة المخدرات على حدودها.

ب. مشكلة اللاجئين: يتعرَّض اللاجئون الأفغان[4] بإيران لمضايقاتٍ متكررة وضغوطاتٍ متعدّدة؛ لدفعهم للعودة لأفغانستان خصوصًا بعد زيادة أعدادِهم عقب سيطرة «طالبان» على الحُكم، نتيجةَ الأوضاع المعيشية الصعبة التي تمُر بها إيران. وترفض «طالبان» السياسات الإيرانية تجاه مهاجريها، وطالبتها بالتعامل الإنساني معهم؛ لذلك منحت التصاريح للمتظاهرين في كابول، في أبريل، عقب انتشار مقاطع قِيل إنها لإيرانيين يضربون لاجئين أفغان، كما حاصرَ أفغانُ المقارَّ الدبلوماسية الإيرانية في هرات ذات الغالبية البشتونية المنتمية لها «طالبان»، مردِّدين شعارات

(1) مروان شلالا، هل تريد إيران إشعال حرب أهلية في أفغانستان؟، إيلاف، (15 يونيو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3UfhKas

(2) In Afghanistan، opium is now essential for the Taliban regime, (Aug 7, 2022), Accessed: (Oct 22, 2022), https://bit.ly/3UdvBh7

(3) Afghanistan: what the conflict means for the global heroin trade, (Aug 12, 2022), Accessed: (Oct 25, 2022), https://bit.ly/3TCxnIV

(4) تشير كافة التقديرات العالمية إلى وجود حوالي 5 ملايين لاجئ أفغاني بإيران ثلاثة ملايين منهم كانوا فيها من قبل سيطرة طالبان على أفغانستان في أغسطس 2021م، ومليونان فروا إلى إيران بعد سيطرة طالبان، بينما تقدرهم الرواية الرسمية الإيرانية بنحو 8 ملايين بينهم 5 ملايين كانوا فيها قبل سيطرة طالبان على أفغانستان، المصدر: الجزيرة، اللاجئون الأفغان في إيران.. أعداد متزايدة وأزمة اقتصادية تلوح في الأفق، (16 أبريل 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م https://bit.ly/3UwvtK3

Rasanahiis
www.rasanah-iiis.org

بينها «الموت لإيران»، وحطَّموا أسوارها[1]؛ ما دفعَ طهران لتعليق خدماتها الدبلوماسية في كابول وطلبها حمايةَ مقارها الدبلوماسية، معتبرةً أن الفيديوهات «المسيئة» للاجئين الأفغان من صنيعة «مجاهدي خلق»؛ لتعكيرِ صفو العلاقات بين طهران وكابول، ثم طلبت من «طالبان» حمايةَ الشيعة في أفغانستان، بعد استهدافِهم في مسجد مزار شريف؛ ما أسفرَ عن قتلى وجرحى[2].

يُضاف لهذه التحديات، التي حالت دون تعزيز العلاقات التجارية مع أفغانستان خلال 2022م، ثلاثة عوامل إضافية؛ الأول: استمرارية الفوضى الأمنية في أفغانستان على نحو يمنع المصدِّرين الإيرانيين من تصدير بضائعهم لكابول، والثاني: المخاوف الإيرانية من عودة التنظيمات الإرهابية في أفغانستان[3]، والثالث: امتعاض «طالبان» من رغبة إيران في عودة تمدُّدها عبر الأنشطة الثقافية والمذهبية في أفغانستان بذريعة مساعدة الشيعة الهزارة، مع رفضها إرسال إيران المهاجرين الذين يعيشون في أراضيها لساحات نفوذها في الشرق الأوسط، لاسيّما سوريا، ضمن إستراتيجية التمدُّد الإيرانية.

خاتمة: مآلات العلاقات الإيرانية بدول الجوار الآسيوي خلال 2023م

على ضوء معطيات علاقات إيران بدول الجوار الآسيوي خلال 2022م، يمكن رصد عددٍ من النتائج، وتوقّع عددٍ من الاتجاهات خلال 2023م. فمن حيث مجمل الاستنتاجات، التي يمكن الخروج بها من 2022م، أنه لم تُحرِز سياسةُ رئيسي لتعزيز العلاقات التجارية مع دور الجوار تقدُّمًا أو اختراقًا يُذكر يصُبّ في صالح ضرب ورقة العقوبات بيد الغرب، وتحقيق عائدٍ يصُبّ في صالح الاقتصاد المتعثِّر بالداخل، الذي يُعَدّ المحركَ الرئيسي للاحتجاجات الشعبية المتتالية، وإنما مجرد علاقات تجارية محدودة للغاية، وقد يرجع ذلك لأسباب تتعلَّق بدول الجوار الآسيوي، التي لا تُريد قطع علاقاتها مع الدول الكبرى واحترام العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

ما إن تولَّى رئيسي، حتى اضطربت الأوضاع في أفغانستان، وسادت الفوضى الأمنية عقب الانسحاب الأمريكي الفوضوي منها، وسيطرة «طالبان» ذات التوجهات المذهبية المغايرة للمذهب الشيعي والرافضة للتمدُّد الإيراني في أفغانستان، بما يُشكِّل عائقًا أمام تعزيز العلاقات التجارية.

كما تشهدُ باكستان حالةً من عدم الاستقرار السياسي خلال 2022م، على خلفية الأزمة السياسية بين رئيس الوزراء الجديد شهباز شريف وسلفه عمران خان، كما أن الأوضاع في أذربيجان وأرمينيا لم تكُن في أفضل حالاتها لتعزيز العلاقات التجارية معهما، على خلفية الموقف الإيراني من الصراعات المتجدِّدة بين الجارتين خلال 2022م، وموقف إيران الداعم لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان المدعومةِ من تركيا؛ المنافس الإستراتيجي لإيران في العديد من الدوائر على المستويين الإقليمي والدولي، وبينهم منطقة القوقاز.

في الجهة المقابلة، تشهدُ إيران نموًا محدودًا، وتُعاني من تدهور القطاع الاقتصادي والمعيشي. كما أن اعتماد إيران على الدبلوماسية الاقتصادية دونَ إيجاد حلولٍ لقضاياها السياسية، وضعها أمامَ معضلةِ خسارة تعاوناتها الاقتصادية، حيث تجدَّد الخلاف مع الجانب الأذربيجاني؛ بسبب أزمة ممر زانغرور، التي تُهدِّد بغلق الحدود الأرمينية-الإيرانية ووضع تركيا وأذربيجان في مواجهةٍ مع إيران؛ تخوُّفًا من أنه يمثِّل تهديدًا لوجودها ولمصالحها الإستراتيجية في القوقاز.

وعلى ضوء المعطيات والنتائج السابقة، فإن الاتجاهَ المتوقَّع لسياسةِ رئيسي تجاهَ دولِ الجوار الآسيوي في 2023م، هو الاستمرارُ في بناء شراكاتٍ وإقامة علاقاتٍ معها، على الرغم من التحديات التي تواجهُ إيران في هذا الشأن، وكذلك على الرغم من قلّة انعكاسات ونتائج هذا التوجُّه نحو الجوار الآسيوي على الداخل الإيراني. لكن في ظل الاحتجاجات الشعبية وضغط الشارع بشكلٍ كبير على النظام الإيراني، الذي بات يعاني أزمةً شرعية، قد يجدُ النظام نفسه مرغمًا لإيلاء المفاوضات مع الغرب الأولوية لإنهاء العقوبات. ولربما يقول قائل إنه خلال فترة رفع العقوبات شهِدت إيران احتجاجاتٍ واسعة نهاية 2017م، فهذا الأمر يرتبط بسياساتِ النظام في الداخل، وأنشطته التوسُّعية في الخارج؛ وبالتالي فالأمر يرتبط بأزمة النظام ذاته وسياساته الداخلية والخارجية أكثر من مسألة السعي لإفقاد ورقة العقوبات قيمتها من خلال بعض السياسات، التي ثبُت عدم جدواها على صعيد دولِ الجوار الآسيوي ■

(1) Sharif Hassan and Farnaz Fassihi ,Tensions Flare Between Neighbors After Afghan Man Kills Iranian Clerics, NY times, (Apr 28, 2022), Accessed: (Oct 25, 2022, https://nyti.ms/3gOEP51

(2) الحرة، حادثة الطعن في مرقد الرضا تثير التوتر بين إيران وأفغانستان، (28 أبريل 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://arbne.ws/3Nn1Jgf

(3) تسنيم، إيران.. ظهور التنظيمات الإرهابية في أفغانستان تهديد خطير لها ولجيرانها والمنطقة والعالم، (29 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3FBt9NC

السياسة الإيرانية تجاه التحديات الناشئة في أفغانستان ودول الجوار الآسيوي

السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار الآسيوي:

- عهد رئيسي يركِّز على الدائرة الإقليمية أكثر من الدولية.
- تبنّي الدبلوماسية الاقتصادية وسياسة «الاتجاه شرقًا».
- السعي لمحاولة تحسين العلاقات مع دول الجوار.

انعكاسات سياسة رئيسي على العلاقة بدول الجوار:

- تطوُّرات في العلاقة مع باكستان حتى ما قبل حكومة شهباز شريف.
- توقيع وثيقة تعاون إستراتيجي لمدة 20 عامًا مع تركمانستان.
- اتفاق لإنشاء سكك حديدية وطرق سريعة مع أذربيجان رغم تبايُن المواقف.
- تسجيل نمو واضح في التجارة والتعاون المشترك مع أرمينيا.

ملامح العلاقة مع أفغانستان بعد سيطرة «طالبان»:

- الأزمة الحدودية مستمرة.
- تصعيدات بمشكلة اللاجئين الأفغان.
- 3 تحديات تمنع تعزيز علاقات إيران التجارية مع أفغانستان.

مآلات العلاقة بدول الجوار في 2023:

- إيلاء المفاوضات مع الغرب الأولوية لرفع العقوبات.
- الإبقاء على سياسة الحوار.

Rasanahija

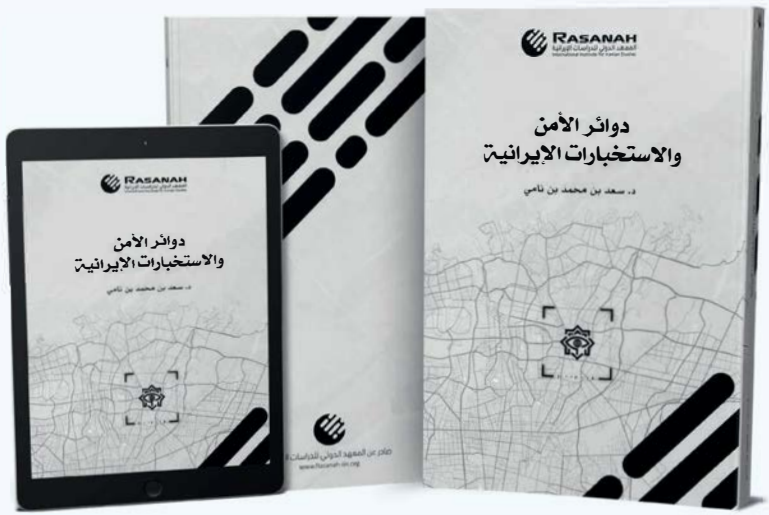

دوائـر الأمـن والاستخبـارات الإيرانـيـة

تناول الكتاب الذي جاء في 149 صفحةً النظامَ الأمني الحديث في إيران، حيث يهتمُ الفصل الأول الذي جاء بعنوان: «دوائر الأمن الإيرانية» بالمؤسسات الثورية والأجهزة الأمنية بتصنيفاتها المختلفة.
وتتكون المؤسسات الثورية من مجلس قيادة الثورة، الذي يُعدُّ أول مؤسسة ثورية شُكِّلت قَبل عودة الخميني من منفاه في فرنسا إلى طهران، إذ اختارَ أعضاءه في 24 ديسمبر 1978م. أما الأجهزةُ الأمنية فهي متعددةٌ ومتداخلة، ولها هيكلٌ ضبابي، وللمرشد نفوذٌ في كلِّ هذه الأجهزة، وهي المجالس الإشرافية والتنظيمية، والقوات الأمنية المكوَّنة من «اللجان الثورية» و«الحرس الثوري» و «البسيج» و«قوات إنفاذ القانون»...

صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)
www.rasanah-iiis.org

الخاتمة

آفاق عدم اليقين في 2023م

أَوْلى التقريرُ تناولَ التطوّرات ذات الطابع الإستراتيجي خلال عـــام 2022م اهتمامًا خاصًّا، مســـتعرضًا أهمَّ التفاعـــلات والقضايا على ثلاثة مســـتويات، هي: التفاعلات على المســـتوى الدولي، والتفاعلات على مســـتوى الشرق الأوســـط، والتفاعلات التي تخص إيران. وقد خلص التقرير إلى ما يأتي:

أوّلًا: على مستوى التفاعلات التي شهدتها البيئة الدولية، فإنَّ مآلات الحرب الروسية-الأوكرانية تتوقف على تسويات سياسية تتجاوز حسابات الدولتين المتحاربتين إلى تنافس جيوسياسي عالمي يعبِّر عن مرحلة متقدمة في محاولات تغيير النظام الدولي القائم، إذ يوظِّف عديد من القوى الدولية والإقليمية الحرب للظفر بمكاسب في بعض الملفات وتصفية الحسابات مع منافسيها. يضفي هذا التداخل في القضايا تعقيدات تجعل الحرب أقرب إلى المعادلة الصفرية بالنسبة إلى الطرفين المتحاربين، مما يجعل فترتها أطول وتكلفتها أكبر.

وتواجه أوروبا معضلة حقيقية بشأن الصراع في أوكرانيا، إذ يتجاذب القرار الأوروبي ثلاثة اتجاهات عكست الانقسام الأوروبي بشأن التعاطي مع الصراع: الأول اتجاه داعم للسلام، والثاني الوساطة الدبلوماسية، والثالث دعم النصر العسكري الأوكراني. ونظرًا إلى هذا الانقسام، فمن المرجح أن تستمر الحال القائمة في أوكرانيا بالنسبة إلى خط المواجهة وعلى مستوى العقوبات المفروضة من قِبل الاتحاد الأوروبي على روسيا، نظرًا إلى صعوبة الاتفاق على وجهة نظر واحدة في أوروبا بخصوص فرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا. والاستنتاج الأهم في هذا الصعيد هو أن المأزق الذي واجهته أوروبا بعد الأزمة الأوكرانية قد جعلها أشد احتياجًا للولايات المتحدة، وهذا بدوره أضعف تيار الاستقلال الإستراتيجي على الساحة الأوروبية.

وبينما يتفاقم التنافس في منطقة الإندوباسفيك بين الولايات المتحدة والصين، وتحديدًا حول مسألة تايوان، فإنه يبدو أن الأمور بين واشنطن وبكين تميل إلى الحفاظ على منافسة منضبطة لا تقود إلى الحرب، مع تأكيد الجانبين النهج السلمي لمعضلة تايوان وإبقاء التصعيد قيد السيطرة، وهو ما ظهر في لقاء الرئيسين الصيني والأمريكي على هامش قمة العشرين في إندونيسيا، والحوار الجاري بين واشنطن وبكين. فالاستنتاج الأهمّ من هذا الصراع هو أن الصين لا يبدو لديها الاستعداد للخوض في غمار إحداث تغيير هيكليّ في النظام القائم وإبراز التحدي حاليًا، وربما لأنها ترى أن ذلك حادث بصورة تدريجية على المدى الطويل، ولذا تركز على تفويت الفرصة على أي صدام قد يعرقل جهودها بعيدة المدى.

ورغم احتدام الصراع بين القوى الدولية، فإن الولايات المتحدة لا تزال القوة المهيمنة على الساحة الدولية، التي لديها القدرة على تحمُّل عبء القيادة ودفع تكلفتها في غياب أي قوة منافسة على هذا الصعيد، بما في ذلك الصين. لكن تنامي التنافس مع الصين وروسيا قد أتاح للقوى المتوسطة مجالًا للمناورة والمساومة وتحقيق توازن في العَلاقات مع الأمريكيين، والتحرر من بعض القيود والضغوط.

على الجانب الاقتصادي، تسبَّب اجتماع تأثيرات الحرب الروسية-الأوكرانية مع موجات الجفاف في ارتفاع كبير بأسعار الحبوب والغذاء عامة لمستويات لم تحدث منذ عقود، إذ من المتوقع أن يعاني أكثر من 3,2 مليارات شخص في العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، كما ستتأثر دول العالم غذائيًّا بدرجات متفاوتة وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، بين الأعلى استقرارًا كفنلندا والنرويج، والأقل كسوريا واليمن ووسط إفريقيا. ومن الملاحظ أن غالبية الدول العربية بالإضافة إلى اليابان تقبع في تصنيف الدول الأعلى استيرادًا للغذاء، الأمر الذي سيجعلها من بين الأشد تأثرًا في حال الكوارث الدولية المرتبطة بتجارة الغذاء وبخاصة نقل الحبوب.

ستمثل الحمائية المتزايدة مصدر قلق مستقبليًّا، وذلك باتجاه الدول المنتجة للغذاء بوضع عراقيل أمام تصدير منتجاتها. وقد تتحسن الحال إذا خُففت العقوبات عن الصادرات الروسية وهدأت موجات الجفاف. ولا شك أن ارتفاع أسعار الطاقة سيصبّ في صالح الدول المنتجة، مقابل تراجع حادّ للرفاهية الأوروبية وتضرر الدول كثيفة الاستيراد والاقتصاد العالمي إذا ما طال أمد الارتفاع، ومن المتوقع أن نشهد تغيرات جوهرية في خريطة الفاعلين الدوليين بمجال الطاقة في المستقبل، خصوصًا في مجال الغاز. كذلك من الوارد تعطل خطط الحياد الكربوني لسنوات مقبلة، مع تسارع الإنفاق والبحث العلمي لإيجاد بدائل.

يزداد التنافس الاقتصادي الأمريكي-الآسيوي، خصوصًا مع الصين، بعدما شكّلت الأخيرة النصيب الأكبر في الاقتصاد العالمي من حيث تعادل القوى الشرائية في السنوات الأخيرة، ومن المحتمل أن يتهدد استقرار ونموّ الاقتصاد العالمي بفعل استمرار الحرب وتبعاتها من تضخم وعرقلة الإمداد وركود وارتفاع في أسعار الفائدة والديون.

ستظل اتجاهات الاقتصاد العالمي تميل أكثر نحو القتامة على المدى القصير، ما لم تهدأ التوترات الجيوسياسية في العالم كأولوية، على أمل زوال تحوُّرات كورونا في الصين واستعادة كفاءة سلاسل الإمداد. ولا يزال للاقتصادات الآسيوية نظرة مستقبلية مستقرة، كالصين والهند والاقتصادات الخليجية، لكن قد تقود الأزمات العالمية المتلاحقة إلى تطوير فلسفات اقتصادية، واستحداث مسارات جديدة في الاقتصاد العالمي في ما يتعلق بأنماط ووسائل التجارة الدولية وسلاسل التوريد، وتوجهات الاستثمارات ورؤوس الأموال، والميل نحو قارات ودول دون غيرها.

من ناحية أخرى، من غير المرجح أن تتبدد التحديات المتعلقة بالمعايير النووية بسبب الاستقطاب العالمي

وسط تقلص مساحة الدبلوماسية الدولية. وقد شهد عام 2022م تهديدات متكررة باستخدام الأسلحة النووية من قِبل روسيا، وبرزت استعدادات كورية شمالية لمزيد من الاختبارات، وتنامت مساعي إيران نحو رفع مستويات تخصيب اليورانيوم (احتجاجًا على العقوبات الأمريكية).

ومن التطوّرات اللافتة دخول تقنيات المركبات غير المأهولة بكثافة في المجالات الحربية الجوية والبرية والبحرية وتعزيز مكانتها في ترسانة الجيوش، وكان من أبرز الأمثلة على ذلك استخدام أوكرانيا للمركبات السطحية غير المأهولة (USVs) ضد البحرية الروسية، والاستخدام المضاد الروسي للأنظمة المسيرة في الداخل الأوكراني. ومن القضايا اللافتة أيضًا استخدام العناصر غير النظامية (المرتزقة) في الحروب مثل الحرب الأوكرانية وفي إفريقيا.

وعلى صعيد التغيرات المناخية، لم يتمكن مؤتمر المناخ (COP27) الذي عُقد في شرم الشيخ من التوصل إلى توافق في الآراء المطروحة للتصدي للقضايا المناخية، لكن الاتفاق على تمويل الخسائر والأضرار يمكن أن يتطوّر إلى مساعدة ملموسة للبلدان المتضررة من تغير المناخ.

في ما يخص جماعات العنف، لا شك أن تنظيم القاعدة يمرّ بأزمة قيادية بعد مقتل زعيمه أيمن الظواهري، ووجود خلافات بين خلفائه، في حين أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يحاول التمدّد في أفغانستان حيث الفراغ الأمني بعد الانسحاب الأمريكي وسيطرة طالبان على الحكم، بيد أنّ طالبان تتخذ من التنظيم هدفًا مشروعًا لها، باعتباره تنظيمًا إرهابيًّا متشددًا، يمارس العنف ضد المدنيين ومؤسسات الدولة. ويواجه التنظيم إخفاقات كثيرة في إفريقيا كذلك بسبب التعاون الأمني واللوجستي بين الدول الإفريقية المعنية، ويتعرض لضربات مؤثرة وموجعة في سوريا والعراق، إثر استهداف واعتقال قياداته البارزين (ماهر العقال، أبو إبراهيم القرشي، أبو الحسن القرشي)، ويُستنتج من ذلك أنّ التنظيم سيبقى في حالة عدم التوازن خلال عام 2023م، ويفقد قدرته على الحشد والتجنيد والفاعلية. وفي ما يخصّ جماعات الإسلام السياسي، توجد تشظيات وخلافات مستمرة في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وزادت حدتها بعد وفاة إبراهيم منير، القائم بأعمال المرشد. ونشبت كذلك خلافات بين أفرع الإخوان المختلفة، لا سيما في المغرب والجزائر.

ومن مجمل هذه النتائج يمكن القول إنه بينما كانت الصراعات خلال العقود الأخيرة داخل الدول وتدار من خلال حروب الوكالة، فإن تحوُّل القوى الدولية إلى المنافسة، وتنامي الرغبة التعديلية لبعض الدول، والرغبة الأمريكية في الحد منها، قد أعادت مخاوف المواجهة العسكرية بين الدول إلى الواجهة، فضلًا عن اتساع نطاق التنافس الجيوسياسي، الذي كانت أبرز مظاهره الأزمة الأوكرانية على الساحة الأوروبية، وأزمة تايوان والصراع الأمريكي الصيني في منطقة الإندوباسفيك.

أعاد الصراع بين القوى الدولية سياسة الاستقطاب إلى الواجهة، إذ أدت الحرب الروسية على أوكرانيا إلى ترميم العَلاقات عبر الأطلسي، كما دفعت المواجهة مع الصين الولايات المتحدة نحو تعزيز عَلاقاتها وبناء شراكات واسعة مع حلفائها في منطقة جنوب شرق آسيا، وبالمقابل سعت روسيا والصين إلى تعزيز العَلاقات وتطوير منظمتَي «بريكس» و«شنجهاي»، فيما يوحي بعودة أجواء الحرب الباردة.

كذلك عكست مواقف الصين وروسيا مزيدًا من التحدي لقواعد النظام الدولي الراهن، وعكست نياتها في مراجعة هذا النظام والغربة في تعديله. ولعل التطوّرات تشير إلى أن هناك رغبة صينية وروسية في تقويض الثقة الدولية بالولايات المتحدة والغرب باعتبارهما ضامنًا للاستقرار الإقليمي والعالمي، ورغم أن الزخم الدولي لا يزال في الأطر والمؤسسات الدولية الراهنة في العواصم الغربية، فإنّ التحولات الدولية تجد صداها في عديد من العواصم التي فقدت ثقتها بواشنطن.

وبدورها وجدت القوى المتوسطة وبعض الدول الفاعلة في الأقاليم الفرعية في الصراع الراهن فرصة للتحرر من القيود والضغوط الناجمة عن هيمنة قطب أوحد على الساحة الدولية، وكذلك توظيف هذا التنافس/الصراع لدعم مسارات الاستقلالية الإستراتيجية والجنوح نحو اتخاذ خط غير منحاز من الصراع، ناهيك بالاستفادة من طرفَي الصراع. وقد عكست مواقف عديد من الدول قدرة بعض هذه الدول على تحدي السياسة الأمريكية أو دعم مسار استقلالها الإستراتيجي. ظهر ذلك في تردد عديد من دول العالم في إدانة روسيا، كما كان كثير من الدول مؤيدًا لسياسة الصين الواحدة في رفض ضمنيّ للسياسة الأمريكية تجاه تايوان.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت التطوّرات على الساحة الدولية على صعيد التعاون بين القوى الكبرى في مواجهة الأزمات، فالمواجهة والصراع حدًّا من عمل القوى الدولية معًا على مواجهة التحديات المختلفة، حتى عندما يكون ذلك في مصلحتها. على سبيل المثال، أصبحت بين القوة المتنافسة فجوة حالت دون مواجهة التغيرات المناخية، والتعاون بشأن مكافحة الانتشار النووي، ومواجهة الصراعات المسلحة.

ومع تنامي النزعة المناهضة للأحادية الأمريكية، تزايدت شكوك عديد من الدول في الأحادية الأمريكية واستمراريتها، وذلك في ظل انتشار القوة

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

وتوزيعها على مستوى العالم، ودفع هذا بعديد من القوى الكبرى والمتوسطة للبحث عن استقلالية إستراتيجية أو تحالفات جديدة تضمن مصالحها، وكذلك تحدي بعض القوى الإقليمية للولايات المتحدة وإملاءاتها، وهذا يقودنا في الأخير للقول إنّ الجدل الذي كان دائرًا على مدى ثلاثة عقود حول ضرورة التغيير في آليات وقواعد النظام الدولي قد انتقل من النقاش النظري إلى التفاعلات الحقيقية على أرض الواقع، التي تتمثل في عودة الحروب والتنافس الجيوسياسي، والمواجهة والاستقطاب الدولي، والحد من التعاون بين القوى الكبرى، وتمرد عديد من الدول على الهيمنة الأمريكية، وهو ما يشير إلى تحولات جوهرية قد تفضي إلى نظام جديد في المستقبل المنظور.

ثانيًا: على مستوى التفاعلات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، سُمع دويّ التفاعلات الجارية على الساحة الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى انتقال التنافس الدولي إلى المنطقة، فالقوى الكبرى كانت حريصة على أن تستقطب القوى الإقليمية، واتضح ذلك من الضغوط الأمريكية على حلفائها لاتخاذ موقف واضح من الحرب الروسية على أوكرانيا، كما أن الصين وروسيا كانتا حريصتين على دعم التوجهات المحايدة التي أبدتها بعض الدول تجاه القضايا الدولية، فالصين تحديدًا فتحت المجال أمام عدد من دول المنطقة للانضمام إلى منظمة «شنجهاي» وكذلك منظمة «بريكس». ويُفهم هذا التجاذب بأنه في سياق التحولات الدولية التي أعادت سياسة الاستقطاب. وقد فتحت هذه التحولات المجال أمام دول المنطقة من أجل المناورة وتعظيم مكاسبها والدفاع عن مصالحها.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة بدت أنها بصدد مراجعة سياساتها في المنطقة، فإنه بالمحصلة لا تزال حالة عدم اليقين هي السائدة لدى الحلفاء بشأن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، إذ إنّ التطوّرات لم تُظهِر وجود تغييرات جوهرية في السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة، إذ تصرّ الإدارة الأمريكية على تقليل انخراطها في القضايا الإقليمية وتقليص التزاماتها الأمنية، بما في ذلك الإصرار على نهج الدبلوماسية مع إيران والتخلي عن العقوبات، فضلًا عن رؤية المنطقة من منظور التحولات التي تشهدها الساحة الدولية، ومِن ثَمّ تتزايد شكوك الحلفاء في الولايات المتحدة بوصفها شريكًا موثوقًا به، ويعملون على تنويع شراكاتهم، مستفيدين من الفرص التي أتاحها الصراع الدولي الراهن. وقد اتجهت دول المنطقة إلى الانخراط في سياسة التوازن الجيوسياسي بين الولايات المتحدة/الغرب وروسيا والصين. ومع أن الولايات المتحدة عوّلت على حلفائها من أجل تلقي دعم يضمن الاستقرار في سوق النفط، لكن لم تسهم السياسة الأمريكية في التأثير في السياسات التي تتبعها دول المنطقة بشأن تأمين أسعار الطاقة.

كان من الواضح أن إعادة الولايات المتحدة لتعيين مصالحها في المنطقة خلال زيارة بايدن لم تكن مصحوبة بتوازن مع مصالح القوى الإقليمية، وهو ما أسهم في بقاء الفجوة بين الولايات المتحدة وحلفائها، فضلًا عن ذلك فإنّ روسيا والصين لا تزالان قوتين مؤثرتين ومنافستين للولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي قد يفرض تحديات كبيرة أمام الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، كما أنه قد يسهم في تقليل نفوذها في المستقبل، لهذا فإن الولايات المتحدة ربما ركزت على وضع قيود أمام عَلاقة دول المنطقة بالصين وروسيا أكثر من إعادة ضبط عَلاقاتها مع الحلفاء في المنطقة، وهو ما جعل تراجع التأثير الأمريكي واقعًا في المنطقة. ومع أن الولايات المتحدة لا تزال القوة الأكثر تأثيرًا في المنطقة، لكن مع بطء الولايات المتحدة في مراجعة تأكيد التزاماتها تجاه حلفائها سوف نشهد مزيدًا من سعي دول المنطقة نحو الاستقلالية الإستراتيجية، والبحث عن شراكات متنوعة تضمن لها موازنة مصالحها.

ترجمت السياسة السعودية في 2022م نموذجًا ينحو إلى الانعتاق من التصوّرات النمطية، حول طبيعة العَلاقة بالولايات المتحدة، مع إعادة تقييم هذه العَلاقة، بما يؤدي إلى تصحيح بعض المواقف على الجانب الأمريكي. وفي ظل إحدى أكثر الإدارات إثارة لتراجع الثقة مع العالم ومع السعودية، وحالة الاستقطاب الدولي على أثر الحرب الروسية-الأوكرانية، وحاجة أوروبا والولايات المتحدة إلى النفط والغاز الخليجيين، وهي حالة توقعت فيها إدارة الرئيس بايدن أن تجد الاصطفاف الكامل من حلفائها، تبنّت المملكة نهجًا حياديًّا في السياسة الدولية، وغلّبت الأبعاد الاقتصادية وغير السياسية في مواقفها داخل «أوبك+».

خلال 2022م اتسم موقف السعودية بإعلاء الاعتبارات الاقتصادية والفنية ورفض التسييس، فكانت السياسات السعودية داخل المنظمة طَوال العام هي الوجه الأبرز في سياستها الدولية، ليس لمواقف المملكة من قرارات المنظمة التي تُتخَذ بشكل جماعيّ، وإنما لحرصها على إبعاد المنظمة عن صراعات الأقطاب، على الرغم من أن موقفها وضَعها في تناقض مع حليفها الإستراتيجي (الولايات المتحدة)، في لحظة تحتاج إلى حسابات معقدة في القرار.

برز خلال عام 2022م تعظيم الوجه الاقتصادي للسياسة الخارجية السعودية، واستثمار لحظة النفط العالمية في بناء سياسة خارجية تعزز وضعية المملكة عالميًّا، وتحافظ على التوازن بين الأقطاب،

وتخدم المصالح الاقتصادية. وإلى حد كبير جرت «أقصدة» السياسة الخارجية السعودية، وبرز تأثير السياسات النفطية لـ«أوبك+» باعتباره أحد أكثر أوجه السياسة الخارجية للمملكة باعثًا على التحولات في السياسة الأمريكية. وكان اندماج الأوضاع السياسية بالطفرة الاقتصادية وأسعار النفط وسياسات «أوبك+» السبب في بروز الاقتصاد بوصفه محركًا للسياسة الخارجية للمملكة.

كان أحد المستجدات في تحولات السياسة الخارجية السعودية 2022م هو عودة المملكة إلى ممارسة دبلوماسية الوساطة في النزاعات والأزمات، ما كان تقليدًا مهمًّا للدبلوماسية السعودية في عقود سابقة. ولقد تضمَّن الخطاب السياسي السعودي تأكيد التوجه إلى السلام والأمن والتسوية والاستقرار. وعلى الرغم من أن ذلك كان نهج المملكة على الدوام فإنّ ما شهدته التحولات الأمنية والعسكرية في العالم خلال عام 2022م كانت مواتيًا لطرح وتعميق الرؤية السعودية، الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة والعالم، وكلها توجهات أدت إلى التخلص النسبي من أعباء ثقيلة فُرضت في الأعوام السابقة، ما مكَّن المملكة من إدارة عَلاقاتها الخارجية في 2022م بقدر أعلى من حرية الحركة، وانعكس على مبادراتها الدولية. يبقى السلوك الإيراني العدواني في المنطقة العربية التحدي الماثل أمام السياسة الخارجية للسعودية في السنوات المقبلة خاصةً في اليمن. فبينما تمد الرياض يدها لطهران للسلام من خلال جولات الحوار المستمرة بينهما، فإنَّ التعنت الإيراني قد يجبر المملكة على الاستمرار في مسار حشد الجهود العربية والدولية لفرض مزيد من العزلة والعقوبات على النظام الإيراني كي تحدّ من سلوكها التوسعي وحروبها الطائفية ودعمها للإرهاب وتعود إلى الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية.

تمثلت أبرز تحولات السياسة الخارجية السعودية في إطلاق مبادراتها الخارجية النوعية واللانمطية وغير التقليدية، التي عملت على توظيف السياسة الخارجية في دعم مشروعات ورؤى المملكة الاقتصادية والوطنية في الداخل، وفي مشروعات تستقطب التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز العَلاقات مع الحلفاء والشركاء، وتمثل ذلك في توظيف مبادرات السياسة الخارجية في قيادة الجهود المعنية بالمناخ، وعديد من المبادرات. وهذه المبادرات جميعها وإن اتجه بعضها إلى الداخل فإنها تعزز موقف المملكة الخارجي، ويجري إطلاقها في ظل ظروف وتحديات تواجهها المملكة في عَلاقتها بالولايات المتحدة. وهذا ما يربط السياسة الخارجية بالوضع الداخلي والشأن الوطني. وبذلك تصبح رؤية المملكة 2030م ذاتها منعكسة بكل قسماتها في ملامح السياسة الخارجية للمملكة، والأرجح أن هذه المجالات الجديدة التي ارتادتها السياسة السعودية في السياسة الخارجية لن تتراجع في 2023م أو في الأعوام التالية، بل سوف تأخذ دفعات جديدة، مع المكاسب والعوائد التي ستعود على المملكة في ظل رؤية بدأت تأخذ مساراتها الصحيحة، ودعم مستمرّ من القيادة، ووضع اقتصادي مُواتٍ يدعم زخمها واستمرارها.

نجحت تركيا في إعادة التموضع وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتمكنت من وضع نفسها ضمن أهم اللاعبين المؤثرين في الحد من الأزمات الدولية المترتبة على التحولات الدولية التي شهدها عام 2022م، ويعود النجاح في ذلك إلى إدراك أنقرة أن هناك ظروفًا دولية مواتية لممارسة سياسة خارجية فعالة ومؤثرة في الشأنين الإقليمي والدولي على نحو يسهم في تحسين صورة النظام في الداخل والمساهمة في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، فما إن اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية حتى سعت أنقرة لتعظيم الاستفادة من الفرص التي ترتبت على تداعيات الحرب التي أفرزت تحولات دولية أسهمت في توسيع هامش المناورة والحركة أمام القوى الإقليمية الطامحة مثل تركيا. وعلى خلفية موقعها الإستراتيجي وتفاعلاتها مع المنظمات والدول المنخرطة في الأزمة الأوكرانية، سعت تركيا لانتهاج سياسة التوازن والحياد لتعظيم استفادتها من التحولات الدولية، ما جعلها وسيطًا مقبولًا بين أطراف الحرب من ناحية، وروسيا والغرب من ناحية أخرى.

تعكس السياسة التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى ودول البلقان خلال عام 2022م حرص أنقرة على تنويع وتوسيع تعاونها من خلال إقامة شراكات إستراتيجية طويلة الأجل متجذرة في اعتباراتها الاقتصادية والإستراتيجية، التي من المرجح أن تستمرّ في عام 2023م، كما يعكس توسع عمليات التعاون التركي إلى منطقة آسيا الوسطى التحولات الواضحة في السياسة الخارجية التركية، كما استند انخراط تركيا في القوقاز خلال 2022م إلى إبراز دورها الدبلوماسي واستكشاف الفرص المشتركة التي كانت واضحة في القرار الذي اتخذته تركيا وأذربيجان في أكتوبر 2022م لمضاعفة قدرة خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول، الذي يُعَدّ العمود الفقري لممرّ الغاز الجنوبي الذي أصبح أكثر أهمية في ظل قرار موسكو بوقف إمدادات الغاز إلى أوروبا. وقد استفادت تركيا من انشغال روسيا في الحرب الجارية في أوكرانيا في الدخول إلى آسيا الوسطى واقتناص الفرص السياسة والاقتصادية المتاحة. مع كل هذه المكتسبات التركية، إلَّا أنها تحتاج إلى مراجعة سياساتها في ليبيا وسوريا لتكون مقبولة عربيًا ولتكون أحد الفاعلين الإيجابيين للخروج من تلك الأزمات نحو سلام أكثر استدامة.

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

من جهة أخرى، تواجه إسرائيل عديدًا من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي، ويبدو أنها سوف تستمر، فعلى المستوى الداخلي من المتوقع أن تستمرّ حالة الانقسام والاستقطاب في ظل وصول كتلة اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو إلى السلطة، خصوصًا أن نتنياهو يُعَدّ شخصية خلافية لطالما شكّل وجودها في المشهد السياسي أحد أهم أعراض الأزمة الداخلية التي عاشتها إسرائيل في الفترة الماضية، فضلًا عن إمكانية حدوث خلافات داخل جناح اليمين نفسه حول تقاسم المناصب الحكومية أو حول بعض الأهداف والتعديلات السياسية بعيدة المدى، كتغيير السياسات الضريبية وتعديل تركيبة المحكمة العليا واختصاصاتها. علاوة على ذلك، فإنّ عدم وجود رؤية واضحة لدى الأطراف السياسية الإسرائيلية لمعالجة مسببات الأزمة من خلال إجراء تغييرات أساسية لنظام الحكم تحظى بقبول مختلف الأطراف، خصوصًا النظام الانتخابي، يزيد احتمالية استمرار هذه الأزمة، أو إعادة إنتاجها في أي مرحلة قادمة.

على المستوى الخارجي، من المحتمل أن تتصاعد التحديات الأمنية الخارجية التي تواجهها إسرائيل، وأن تزداد صعوبةً وتعقيدًا، في ظل تصاعد عمليات مقاومة الفصائل الفلسطينية، فضلًا عن تزايد تهديدات إيران وحزب الله اللبناني في ظل استمرار التوتر مع إسرائيل بسبب تطوّرات البرنامج النووي الإيراني، ومساعي إيران والميليشيات التابعة لها للتموضع قرب الحدود السورية-الإسرائيلية. وإن كان هناك من يرى في نتنياهو، الأشد حزمًا تجاه إيران، أن تصريحاته الهجومية ضد إيران غالبًا ما تكون للاستهلاك الإعلامي، بدليل تريثه وعدم اتخاذه قرارًا بمهاجمة منشآت إيران خلال فترته السابقة. هذه العوامل قد تضع إسرائيل أمام تحديات عسكرية غير مسبوقة في حالة تفاقُم التوتر ونشوب صراع، من خلال احتمالية حدوث مواجهة متعدّدة الجبهات قد يترتب عليها تحوُّل جذريّ في طبيعة الصراع بين إسرائيل وخصومها.

على مستوى الحالة الإيرانية:

كانت الحالة الإيرانية حافلة بالأحداث والتطوّرات، سواء على المستوى الداخلي أو على صعيد تفاعلات إيران مع محيطها الإقليمي وتحركاتها على الساحة الدولية. داخليًّا، أخفق رئيسي في الوفاء بوعوده للشعب الإيراني، لا سيّما في ما يتعلق بتحسين الوضع الاقتصادي والحريات والتوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، فضلًا عن إحداث انفراجة في عَلاقات إيران الخارجية، لا سيّما مع دول الجوار، ما أدى إلى استمرار الأزمة الاقتصادية، وهذا بدوره زاد السخط الشعبي والاحتجاجات ضد النظام. يرتبط تراجع هذه الاحتجاجات والسخط الشعبي بتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للشعب الإيراني، لكن ذلك لن يتحقق في المستقبل القريب ما لم تنجح إيران في التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي.

الأداء الاقتصادي الكلي لإيران كان سيئًا بالمجمل خلال العام الأول لرئيسي، في ما عدا التجارة الخارجية، إذ تزايدت الضغوط المعيشية على الإيرانيين نتيجة لرفع الدعم وتراجع قيمة العملة والتضخم المفرط بأكثر من 50%، وتوجه الحكومة لضخ السيولة لمواجهة الديون المحلية وعجز الموازنة. ونتيجة لهذا الوضع من المحتمل تزايد الضغوط المعيشية ومعدلات الفقر والديون، خصوصًا في حال بقاء العقوبات وتجميد الاحتياطات. تراخي تطبيق العقوبات الأمريكية وتوجُّه إيران نحو الشرق والجوار سيزيد الصادرات الإيرانية، لكن الزيادة وحدها غير كافية لدعم العملة أو تحقيق استقرار كليّ. بجانب التحديات العاجلة، تواجه إيران تحديات اقتصادية متوسطة وطويلة المدى تؤثر في استقرارها الاقتصادي، وتضع النظام تحت ضغط مستمرّ ومستقبل مضطرب.

كانت السياسات الخاطئة لبناء القوّات الأمنية، والتعامل غير المؤسساتي بين القطاعات المعنية بحماية الأمن، أحد أهمّ مسببات ضعف المنظومة الأمنية الإيرانية وهشاشتها، إلا أن اتساع مسارات اختراق المنظومة الأمنية سيرجح تولية الحرس الثوري إدارة الملف الأمني ومنحه مزيدًا من الصلاحيات، ما سيرجح الاتجاه نحو مزيد من العنف تجاه الاحتجاجات.

تحولات الخطاب الشيعي تشير إلى استمرارية أزمة الحجاب، مع احتمالية امتصاصها كليًّا أو جزئيًّا من النظام الإيراني، الذي حلّ شرطة الأخلاق في محاولة براجماتية لامتصاص غضب المحتجين. أمّا في ما يتعلق بالخلاف الشيعي-الشيعي بين الجماعة الشيعية في العراق فمن المرجح استمراره، لا سيما مع بقاء المرجعية العليا على الحياد، وتدخلات طهران المستمرة.

الوضع الاجتماعي الإيراني في تراجع مستمرّ نتيجة للأزمة الاقتصادية الطاحنة والبطالة والفقر وانتهاكات النظام للحريات الاجتماعية، وفي ظل هذ الوضع يرجح استمرار الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات، والمخاطر الاجتماعية كالإدمان والاتجار بالبشر وانهيار الرابطة الأسرية.

ستسعى إيران إلى تعزيز شراكتها الدفاعية مع الصين وروسيا. بالنسبة إلى روسيا، تتبنى إيران سياساتٍ متوافقة جدًّا معها في ما يخصّ أوكرانيا وليبيا وأفغانستان، وستعزز عَلاقاتها أكثر بدعمها الحرب الروسية على أوكرانيا. أما الصين فما زالت مستمرة بعَلاقة صداقة محدودة مع إيران، فقد دعمتها سابقًا في قرارات مجلس الأمن بشأن الاتفاق النووي، وأيضًا انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنها تتجنب بيعها معدات عسكرية أو التعاون معها عسكريًّا أبعد من

حدود المناورات البحرية لمكافحة القرصنة. وفي حال فشل إحياء الاتفاق النووي فسوف تتعرض العَلاقات العسكرية بين إيران والصين لنكسة كبيرة، ناهيك أيضًا بأن عَلاقات الصين الوطيدة مع دول الخليج قد تحدّ من أهمية طهران في أعيُن بكين.

السياسات الإيرانية تجاه الدول العربية لا تزال تصطدم بأطماع وطموحات النظام الإيراني، ويُتوقع أن تستمرّ هذه السياسات خلال عام 2023 رغم السخط الشعبي واستمرار الاحتجاجات التي تستهدف النظام. في ما يتعلق بتطوّرات العَلاقات الخليجية-الإيرانية، لا يزال أفق التقارب مضطربًا في ظل التحولات الدولية، وفي ظل إعادة دول القرار الدولي صياغة إستراتيجياتها تجاه المنطقة. ونتيجة لهذا الوضع يمكن للمراقب أن يتوقع سيناريو عَلاقات غير أكيدة وغير مستقرة بين دول الخليج وإيران، وأن أقصى ما يمكن الوصول إليه هو محاولة خفض التوتر لتجنب الصدام المباشر.

على مستوى الأزمة اليمنية، يُتوقع أن يستمر النظام الإيراني في وضع العراقيل أمام الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة اليمنية، إما لضمان خروج الحوثيين بأكبر عدد من المكاسب في حال التوصل إلى اتفاق حول الأزمة، وإما لخدمة الأهداف السياسية والتفاوضية لإيران، سواء مع المملكة العربية السعودية أو مع الدول الغربية.

على مستوى العراق، تدرك إيران أن اندلاع أي اقتتال شيعي في العراق سوف يشكل خطرًا كبيرًا على نفوذها في هذا البلد، لذلك يُتوقع أن تعمل خلال الفترة القادمة على محاولة رأب الصدع بين المكونات الشيعية، لكن عدم حسم الصراع مع التيار الصدري، وعدم تأكيد حكومة السوداني على المضيّ في مسار الدولة وحل الميليشيات، قد يعيدان الخلافات بين هذه المكونات واستمرار الأزمة.

أما في سوريا فإن استمرار انشغال روسيا بحربها مع أوكرانيا قد يقود إيران إلى العمل على تحويل ميزان القوة لصالحها، لكن تشابك المصالح بين ثلاثي أستانة (روسيا، إيران، تركيا) قد يعرقل الجهود الإيرانية في هذا الخصوص. أما في لبنان فقد يواجه الدور الإيراني وذراعه الإقليمية، حزب الله، تحديات ومصاعب جمة فرضتها جملة من التغيرات السياسية، سواء تلك التي كشفتها نتائج انتخابات البرلمان اللبناني من تراجع لمكانة وسيطرة الحزب داخل البرلمان، أو لجهة تعقد قدرته على فرض خياراته في ملفّي تشكيل الحكومة، والرئاسة اللبنانية.

وعلى مستوى عَلاقات إيران الدولية، يمثل الدعم الإيراني لروسيا في حربها مع أوكرانيا وانتقادات واشنطن لقمع المحتجين أبرز مَواطن الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران خلال الفترة القادمة. لكن ذلك لا يمنع البلدين خلال 2023م من مواصلة المسار الدبلوماسي الذي انتهجاه في 2022م، كما أن فرص العودة إلى المفاوضات النووية تبقى قائمة.

العَلاقات الروسية-الإيرانية شهدت تطوّرًا ملحوظًا وفي شتى المجالات بعد الأزمة الأوكرانية. العامل المشترك في هذا التقارب هو العقوبات الغربية المفروضة على كلا البلدين، وبالتالي فإن استمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية، وفشل التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، سيقودان إلى مزيد من التعاون بين البلدين.

الانضمام الإيراني إلى منظمة «شنجهاي» للتعاون، ثم التقدم بطلب لنَيل عضوية «بريكس»، يمثلان إستراتيجية إيرانية للخروج من العزلة الدولية والتخفيف من وطأة العقوبات المفروضة عليها. وسيشكل الانضمام إلى تكتل «بريكس» معركة إيران القادمة لكون هذا التكتل هو القطب المتوقع لإعادة النظام الدولي إلى التعدّدية القطبية.

الوساطة الأوروبية حول المفاوضات النووية كانت ولا تزال تمثل قناة الاتصال الرئيسية بين إيران والولايات المتحدة، لكنها قد تتراجع إلى حد كبير بعد التورط الإيراني في الحرب الروسية-الأوكرانية والانتهاكات الإيرانية لحقوق الإنسان والقمع المفرط للمحتجين.

المصالح الإيرانية-التركية في الشرق الأوسط تشهد تشابكًا كبيرًا، ويظهر ذلك في القصف الإيراني لمواقع في كردستان العراق بتهمة تورط أحزاب كردية إيرانية في تأجيج الاحتجاجات، وكذلك الاستهداف التركي للأكراد السوريين الذين تتهمهم أنقرة بتنفيذ تفجيرات إسطنبول. ومن المتوقع أن تستمرّ العَلاقات الإيرانية-التركية في حالة مدّ وجزر نظرًا إلى وجود مصالح للطرفين يحدّ منها الطموح والمخاوف الجيوسياسية لكلا البلدين.

تُعَدّ سياسة التوجه شرقًا خيارًا اضطراريًا بالنسبة إلى إيران، ومن الصعب أن يتحول إلى بديل ناجع للعَلاقة مع الغرب، فالفوارق في المكاسب الاقتصادية في العَلاقة بين الطرفين تبقى كبيرة جدًا، كما أن المنافسة في الجوار الآسيوي محتدمة بين القوى الدولية والإقليمية التي تحدّ من خيارات إيران الإستراتيجية.

أخيرًا، فإنّ آفاق عدم اليقين من المحتمل أن تسود في العام 2023م، مصحوبة بتسارع وتعقد للأحداث الدولية والإقليمية، وقد يكون عامًا شعاره: مراجعات الدول لسياساتها الداخلية والخارجية، وإعادة تقييم للتحالفات القائمة تأهبًا لنظام دولي جديد يبدو أنه بدأ بالفعل في مرحلة تعديلية انتقالية وتبدل في موازين القوى الدولية، وحتمًا سيكون فيها رابحون جُدد وأيضًا خاسرون ■

Rasanahiiis
www.rasanah-iiis.org

التقريـــــر الإستراتيجي السنـــــوي

2022

www.rasanah-iiis.org

التقرير الإستراتيجي السنوي

2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

معهد أهليّ غير ربحي مستقلّ، يتعامل بموضوعية وحيادية وحرفية
ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية في كل مُنتَجاته الفكرية والمعرفية
من خلال استقطاب كوادر متخصصة من مختلف أنحاء العالم.

www.rasanah-iiis.org

1658 9645